

مسارات السالكين في السياسة الدولية

حول الاستجابة الفكرية والوجدانية لمؤثرات البيئة الدولية

د. مشاري حمد الرويح

مسارات السالكين في السياسة الدولية

حول الاستجابة الفكرية والوجدانية لمؤثرات البيئة الدولية

د. مشاري حمد الرويح





مسارات السالكين في السياسة الدولية

حول الاستجابة الفكرية والوجدانية

لمؤثرات البيئة الدولية

الكتـــاب: مسارات السالكين في السياسة الدولية
حول الاستجابة الفكرية والوجدانية لمؤثرات البيئة الدولية.
تـــأليف: د. مشاري حمد الرويح.
عدد الصفحات: ٢٨٠ (١٧.٥ ملزمة).
سنة الطبـاعة: ١٤٤١هـ / ٢٠٢٠م
بـلد الطبـاعة: جمهورية مصر العربية
الطبعـــة: الأولى.



عالم الأدب للترجمة والنشر

مؤسسة عربية تعتني بنشر النصوص المترجمة والعربية
في مجالات الثقافة العامة والأدب والعلوم الإنسانية

البريد الإلكتروني: info@aalamaladab.com
الموقع: www.aalamaladab.com

الرويح/ مشاري
مسارات السالكين في السياسية الدولية، مشاري الرويح (مؤلف).
280، (17.5 ملزمة).
17x24 سم
١. السياسة الدولية ٢. العلوم السياسية أ. العنوان. ب. السلسلة.
ISBN: 978-977-85596-9-9
رقم الإيداع: 25998/2019



المحتويات

الموضوع	الصفحة

مقدمة ٩

الفصل الأول: في السالكين وأحوالهم (نحو استعادة الفاعلية البشرية) ٢٣

المبحث الأول: السياسة الخارجية بين الخواطر الدينية وقيود الدولة الوطنية ٢٨

المبحث الثاني: الفاعلية البشرية بين نظريات العلاقات الدولية وتحليل السياسة الخارجية ٣٧

المبحث الثالث: استعادة القلب في صنع السياسة الخارجية (أو أن تكون إنسانًا) ٤٥

المبحث الرابع: في السلوك إلىٰ الله ٥٤

الفصل الثاني: السلوك في البيئة الدولية بين المصالح الوطنية والقيود الهيكلية ٦٧

المبحث الأول: المصلحة الوطنية والخلاص الدنيوي ٧٣

المبحث الثاني: المصالح في الإسلام بين القلوب والسلوك ٧٩

المبحث الثالث: في مسارات السياسة الدولية وقيودها ٩٠

المبحث الرابع: مستويات الاستجابة لمؤثرات البيئة الدولية ١٠٢

الفصل الثالث: الخوف ١١٩

المبحث الأول: الخوف في البيئة الدولية بين القدرات والنيات ١٢٢

المبحث الثاني: التهديد وإثارة الخوف التفاعلي ١٢٨

المبحث الثالث: الاستجابة لمؤثرات الخوف بين المقاومة والامتثال ١٤٩

الفصل الرابع: الطمع والرجاء ١٦٧

المبحث الأول: البطالة النفسية وفساد الطمع والرجاء ١٧٢

الموضوع	الصفحة

المبحث الثاني: تسييل الرجاء ١٧٥

المبحث الثالث: توزيع الاستمتاع المادي بين الدولة، النخبة، والمدينة العالمية ١٩١

الفصل الخامس: المحبة **٢٠٣**

المبحث الأول: القيم الدولية بين الاقتناع الفكري والاستثمار العاطفي ٢٠٩

المبحث الثاني: معيار الحضارة وتشكل الأنا المثالية في البيئة الدولية ٢٢١

المبحث الثالث: صانع القرار والبحث عن اللذة الوهمية بين تراتبيتين ٢٣٣

المبحث الرابع: من اللذة الوهمية إلىٰ اللذة العقلية ٢٤٢

الفصل السادس: عالم رخيص ومشاعر عارية **٢٤٩**

﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٣﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱسْتَجِيبُوا۟ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ۖ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ وَأَنَّهُۥٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٢٤﴾ وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً ۖ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾.

[الأنفال: ٢٣-٢٥].

مُقَدِّمَة

علىٰ الرغم من مرور فترات طويلة علىٰ تبني شعوب العالم الإسلامي لهويات وطنية يجسدها عدد من الدول السيادية كأعضاء في المجتمع الدولي الحديث واعتماد أغلبها لمنطلقات علمانية محضة في تفاعلها مع بيئتها الدولية فإنه ما زال من الممكن تتبع أثارة من الشوق الوجداني، أو الرؤىٰ الفكرية، أو حتىٰ الممارسات الواقعية الإسلامية. كتكليف إلهي متعاليًا علىٰ أسس التنظيم البشري ومتجاوزًا لحدوده المؤسسية، ومنافسًا لاعتبارات المصلحة الوطنية المادية، أو حتىٰ مقيمًا وناقدًا وأحيانًا ساخرًا من السياسة الخارجية للدول ذات الأغلبية المسلمة ما زال الإسلام حاضرًا بين الكيانات والأفراد والنخب المحيطة بعمليات صنع القرار الخارجي غالبًا كعبء تقيده مؤسسيًا تارة، وتشكله أو تشوهه فكريًا تارة، وتتجاهله تارة أخرىٰ. إلا أنه حتىٰ عندما يُتجاهَل يبقىٰ هذا التجاهل الإشارة الأوضح علىٰ حضوره. نصرة المسلمين عبر الحدود، والتعاون الإسلامي، والاستقلال الثقافي، والعزة الهوياتية، تحكيم الشريعة الإسلامية علىٰ الالتزامات والاتفاقات الدولية، وغيرها من المسؤوليات الإسلامية ذات الأبعاد الدولية ما زالت تمثل أعباء علىٰ دوائر صنع السياسة الخارجية في العالم الإسلامي اليوم علىٰ الرغم من محاولة النخب السياسية في كثير من تلك الدول التخلص منها. في هذا الإطار يأتي هذا الكتاب ليعيد هذا العبء، نظريًا، إلىٰ دوائر صنع القرار في

الدول ذات الأغلبية المسلمة. وذلك من خلال استكشاف مواطن الإرادة والقدرة وما يرتبط بهما من مسؤوليات أخلاقية/ شرعية وقيود دولية علىٰ السعي نحو تحمل تلك المسؤوليات في البيئة الدولية المعاصرة.

انطلاقًا من أدبيات مختلفة تتضمن نظريات العلاقات الدولية وتحليل السياسة الخارجية، وعلم السلوك وأعمال القلوب، وعلم النفس ومشاعر الوعي الذاتي يقترح هذا الكتاب البحث في العلاقة بين مؤثرات البيئة الدولية الأمنية، الاقتصادية، والثقافية وبين الاستجابة الفكرية والوجدانية لها كإطار نظري مناسب للنظر في العلاقة بين المسؤوليات الإسلامية وبين القيود الدولية عليها. بشكل أكثر تفصيلًا يتطلب هذا الجهد التعامل النظري مع عدد من الأسئلة الخاصة بمكامن الفاعلية (Agency) وتنازعها بين الفاعلية البشرية لصناع القرار من جهة وبين الفاعلية المؤسسية للدولة الحديثة من جهة أخرىٰ في إطار القيود الهيكلية (Structural) للنظام الدولي الحديث علىٰ المساحة المتاحة للسعي للمسؤوليات الإسلامية في البيئة الدولية. علىٰ مستوىٰ الفاعلية تبرز إشكالية التوازن بين هوية الدولة الحديثة ومنطقها وسعيها الدائم للأمن وتحصيل الموارد المادية من جهة، وبين المسؤوليات الأخلاقية لصانع القرار وقدرته علىٰ التأمل والتفكر في البيئة الدولية طبقًا لمعتقداته وأفكاره الخاصة، بل والسعي لتطبيقها من جهة أخرىٰ. تميل الرؤىٰ المعاصرة بشكل واضح إلىٰ افتراض الإدماج الكامل لصناع القرار في منطق الدولة الحديثة المادي/ الأداتي/ الأناني، بحيث يعرف صانع القرار المصلحة في إطاره متحولًا إلىٰ مجرد منصة بشرية لإعادة إنتاج المعاني والأفكار التي يعتمد عليها تعريف المصلحة الوطنية ما ينقل جوهر الفاعلية إلىٰ الدولة وليس صانع القرار، شخصيته، أفكاره، ومعتقداته. في هذه الحالة يسقط تلقائيًا العبء الأخلاقي عن كاهل صانع القرار عند تجاهل السعي لأي مسؤوليات تقع خارج تعريف المصلحة الوطنية للدولة الحديثة.

إلا أن افتراض حتمية الإدماج هذا علىٰ مستوىٰ الدولة الوطنية وتحول صانع القرار إلىٰ مجرد منفذ للمصلحة الوطنية علىٰ المستوىٰ الاستراتيجي لا يمكن فهمه إلا عند وضع الدولة في إطار البيئة الدولية وتنظيمها الذي يفتقد إلىٰ سلطة تحفظ الأمن، ما يجعل المنافسة الأمنية لضمان الأمن حقيقة خالدة في هذه البيئة تمد الدولة بحالة من الضرورة الدائمة لتبرير سلوكها وتعريف مصلحتها في إطارها. في واقع كهذا، قد يكون من غير المنطقي مطالبة صانع القرار المسلم بأي مسؤوليات خارج حفظ أمن دولته وخدمة مصلحتها الوطنية، حتىٰ علىٰ حساب أي اعتبارات دينية. ليس بالضرورة، فعلىٰ الرغم من الاعتراف بالقيود الصلبة والناعمة علىٰ السعي للمسؤوليات الإسلامية في البيئة الدولية فإن هذا الكتاب يهدف إلىٰ استشكال عدد من الافتراضات حول طبيعة الفاعلية علىٰ مستوىٰ الدولة/صانع القرار، ومستوىٰ القيود الدولية الهيكلية عليها؛ لتوضيح أن هناك في البيئة الدولية مسارات للسلوك إلىٰ الله ﷻ واتباع وحيه، مع الأخذ في الاعتبار التكلفة المادية والمعنوية التي تفرضها تلك القيود.

في هذا الإطار سيقدم الكتاب محاولة لإعادة توصيف واقع البيئة الدولية كبيئة تكليف شرعي وإعادة تعيين الفاعلية إلىٰ العنصر البشري وسماته الوجدانية والفكرية؛ لتكون قادرة علىٰ إدراك محيطها ومعبدة لتعمل كمنصة لفاعلية إسلامية تدفعها **المحبة والخوف والرجاء** للسير إلىٰ الله عبر مسارات السياسة الدولية المعاصرة. هذه العبارات القليلة السابقة قد تستوقف عددًا من القراء المنتمين إلىٰ خلفيات علمية مختلفة. هنا أكاد أشعر بنفور باحث العلاقات الدولية، وارتباك الفقيه. وهذه مخاطرة يتوجب علىٰ كل الجهود العابرة للحدود التخصصية التعامل معها، مع ذلك آمل أن تتلاشىٰ هذه المشاعر شيئًا فشيئًا حتىٰ تنتهي بنهاية قراءة هذا الكتاب.

للفقيه، فإن الكتب والأبحاث التي تحمل عناوين «العلاقات الدولية

في الإسلام» ومشتقاتها ليست بالقليلة، إلا أنه من الصعب الإشارة إلىٰ أي منها كمجهود مفاهيمي وتحليلي معتبر لواقع العلاقات الدولية قبل إنزال النصوص والأحكام الشرعية عليها. حيث اتبعت أغلب تلك المحاولات المنهج المقارن للمقارنة بين المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية أو الاجتهادات الفقهية حولها، وبين بعض مبادئ العلاقات الدولية المعاصرة وأحكامها، كمقدمة للوصول إلىٰ النتيجة المتوقعة دائمًا أنه لا يوجد تعارض بينهما. هذه المجهودات عادة تقدم نصوصًا شرعية دون اعتبار لتجسيدها في فاعلية تحملها في إطار الدولة الوطنية الحديثة وواقع البيئة الدولية وقيودها. بمعنىٰ آخر في هذه الدراسات هناك «إسلام» ولا توجد «علاقات دولية» أو علىٰ الأقل لا يوجد «في» التي تشير إلىٰ مجهود مفاهيمي وتحليلي مفترض لفهم العلاقات الدولية المعاصرة واقعها ودراستها «في» إطار الإسلام أو الفقه الإسلامي. مع ذلك تجدر الإشارة إلىٰ عدد من الإسهامات التي تقدم إضافات معتبرة في هذا الاتجاه، كمشروع العلاقات الدولية في الإسلام لمعهد الفكر الإسلامي العالمي بقيادة نادية مصطفىٰ، قد خلاله فريق من الباحثين، وقدم خلاله فريق من الباحثين محاولة منهجية للربط بين مصادر التشريع الإسلامي وبين واقع العلاقات الدولية. بالإضافة إلىٰ معالجة تاريخية لمفهوم النظام الدولي وتطوره ووضع الدول الإسلامية فيه اعتمادًا علىٰ مقاربات ما بعد استعمارية، حتىٰ إن لم يُشَرْ إليها كذلك بوضوح. إلا أن هذه الإسهامات علىٰ أهميتها اتسمت بالعمومية وافتقرت للربط الواضح فيما بين عناصرها، ما أفقدها القيام بدور أرضية نظرية مستقرة وواضحة يمكن الانطلاق منها لإسهامات أخرىٰ تتسم بالحدة التحليلية والقدرة علىٰ توليد المفاهيم والفرضيات[1]. قدم أيضًا دايرو يوسف الصديقي في كتابه المستجدات الفقهية في العلاقات الدولية محاولة لنقد

---

(١) نادية مصطفىٰ، مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦).

نظريات العلاقات الدولية الغربية من منظور إسلامي أتبعه ببناء أرضية نظرية فقهية للعلاقات الدولية، لكن مرة أخرىٰ، لم يقدم الكتاب إطارًا واضحًا للربط بين المنطلقات النظرية والقيمية التي قدمها المؤلف وبين واقع السياسة الدولية المعاصرة. بشكل عام اتسمت هذه الإسهامات -علىٰ أهميتها- بفقر واضح في تصور واقع السياسة الدولية المعاصرة[1].

في المقابل، وبالنسبة لباحث العلاقات الدولية المسلم المنتمي إلىٰ تخصص العلاقات الدولية العالمي ذي الأساس الغربي فإن الإسلام عادة ما يمثل ظاهرة ثقافية، كأي ظاهرة ثقافية أخرىٰ قابلة للتحليل والتفسير، دون اعتبار لقدسيته وتعاليه علىٰ النظم الفكرية والثقافية البشرية. هذا إن كان ذا توجه تركيبي أو تأويلي في الأساس، وأما إن كان ينطلق من منطلقات وضعية ويتبنىٰ غالبًا إطارًا واقعيًّا، فإن الإسلام بالنسبة له دائمًا، وكأي مجموعة من الأفكار، مجرد إزعاج نظري يجب حذفه من الصورة حتىٰ لا يعيق نظر المحلل في حقيقة السياسة الدولية: السعي إلىٰ القوة المادية. بالطبع لا توجد حاجة إلىٰ توضيح أن هذا ليست له علاقة بتدين باحث العلاقات الدولية المسلم الذي يقترب من الإسلام بحثيًا في إطار العلاقات الدولية بهذا الشكل. فقد يتمتع هذا الباحث بمستوىٰ عالٍ من التدين، إلا أنه بسبب تدريبه البحثي والمنهجي في إطار تخصص العلاقات الدولية يرىٰ أنه يجب الحفاظ علىٰ مساحة بين معتقداته الشخصية بصفته باحثًا وبين موضوع البحث، وهو الأمر الذي قد يكون ضروريًا في بعض مراحل البحث كجمع البيانات وتحليلها إلا أنه لا يحب أن يعيق الباحث المسلم عن تبني برامج بحثية واختيار أسئلة بحثية، بل والعمل علىٰ تطوير بناء مفاهيمي ونظري يعكس هويته بصفته مسلمًا.

---

(١) دايرو يوسف الصديقي، المستجدات الفقهية في العلاقات الدولية: دراسة تأصيلية مقارنة ومسائل تطبيقية معاصرة (عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع، ٢٠١٢).

في هذه الفجوة بين «العلاقات الدولية في الإسلام» وبين «الإسلام في العلاقات الدولية» أجد نفسي بصفتي باحث علاقات دولية مسلم ملتزمًا بقدسية الإسلام واستعلائه علىٰ النظم الفكرية والأطر المؤسسية وتوازنات القوىٰ في السياسة الدولية من جهة، ومعتقدًا بأهمية دراسة وضع الإسلام في السياسة الدولية المعاصرة وتوصيف وتفسير واقعه باستخدام الأدوات النظرية والتحليلية لتخصص العلاقات الدولية من جهة أخرىٰ. تتطلب ترجمة هذا الالتزام والرؤية المنطلقة منه التعامل مع معارف مختلفة والعمل علىٰ الربط بينها بهدف تطوير إطار نظري يسمح بدوره للإسهامات في هذا الاتجاه بتجويد وتوليد معرفة ذات أساس إسلامي حول السياسة الدولية تتسم بتوازن بين القيمي والتحليلي. في هذا الإطار يعمل الكتاب علىٰ تأكيد وتثبيت أساس إسلامي لسرد قصة السياسة الدولية المعاصرة، هي قصة نموذج (Model) إسلامي نظري تدور حوله أحداث السياسة الدولية المعاصرة. إلا أنه حتىٰ تكون القصة واقعية يجب أن يتسم هذا النموذج بقابلية التجسيد من قبل الفاعلية البشرية والتشغيل في إطار العلاقات والآليات السببية لأطر تحليل السياسة الدولية بشكل يعطي القصة الدراما المرتبطة بتأثر هذه الفاعلية بمؤثرات البيئة الدولية واستجابتها لها، إلَّا أنَّها ليست قصة تاريخية تسرد أحداثًا حقيقية من واقع المسلمين في السياسة الدولية، بل قصة تجريدية لنماذج نظرية وقوىٰ سببية، إلا أنني أرجو ألا تقل تشويقًا عن القصص التي تسرد أحداثًا تاريخية.

لتجنب نتائج الإسهامات السابقة، وأيضًا إخفاءً لجهلي بالمقاربات الفقهية، آثرت تجنبها والاعتماد علىٰ مقاربة علم السلوك وأعمال القلوب الإسلامي كما يعكس ذلك عنوان الكتاب المستخلص من «مدارج السالكين» لابن القيم ﷺ. من المهم هنا توضيح أن هذا الاختيار لا يزاحم أو يلغي المقاربة الفقهية، بل خدمة لها في انتظار ما يقدمه الفقهاء من تجويد وإضافة

واستفادة من المساحة النظرية والتحليلية التي يقدمها هذا الكتاب. بالإضافة إلىٰ الأسباب المذكورة، فإن استخدام مقاربة علم السلوك وأعمال القلوب تبدو مناسبة لباحثي العلاقات الدولية المسلمين الذين لم يتلقوا مستوىٰ عاليًا من التدريب الفقهي. صحيح أنه من جانب فإن علم السلوك وأعمال القلوب لا يقل دقة وتطلبًا للحذر عند التعامل معه عن الفقه الإسلامي، إلا أنه من جانب آخر يظهر وكأنه يقدم معرفة يشترك فيها كل المسلمين، بما في ذلك باحثو العلاقات الدولية، فمَن منا لم يختبر مشاعر المحبة والخوف والرجاء في الله ﷻ، التي تمثل أيضًا أصول العبادة في علوم العقيدة مما يجعلها مشاعر يومية وتلقائية وفطرية لجميع المسلمين. أما فيما يخص الأسباب النظرية والتحليلية فإن تلك المشاعر الثلاثة، أي المحبة والخوف والرجاء، التي ستقوم بالدور الأساسي في تشكيل النموذج الإسلامي أكثر قابلية للربط مع مؤثرات البيئة الدولية مما تقدمه المقاربات النصية والفقهية، التي تحتاج في النهاية إلىٰ فاعلية فكرية ووجدانية تسمح بتجسيدها في الواقع. إذن بشكل خاص فإن النموذج الإسلامي الذي يقدمه هذا الكتاب هو فاعلية بشرية مرتبطة بمشاعر المحبة والخوف والرجاء في الله ﷻ.

بمعنىٰ أوضح، فإن هذه المشاعر الثلاثة هي من سيقوم بدور الاستقبال والاستجابة لمؤثرات البيئة الدولية الهيكلية علىٰ مستوىٰ الفاعلية، وهو ما يتعارض مع الافتراض السائد في نظريات العلاقات الدولية الرئيسة التي تجعل حسابات المنفعة والتكلفة المادية في إطار نظرية الاختيار العقلاني منصة قراءة البيئة الدولية. هذا التعارض سيتطلب الكثير من العمل في الفصل الأول من الكتاب، والذي يقترح أن التفاعل الأساسي علىٰ مستوىٰ الفاعلين مع ظواهر السياسة الدولية المستقرة كتوازنات القوىٰ وتوزيع القدرات المادية، الردع، الحرب، والتبادل الاقتصادي والاعتماد المتبادل في إطار البناء المؤسسي الدولي، وحركة التجارة والاستثمار الدوليين،

ومعايير الحضارة والثقافة والقيم الدولية التنظيمية والإجرائية- هو تفاعل وجداني في الأساس، كالخوف عند مواجهة التهديد باستخدام القوة، والطمع والرجاء عند مرور منافع التجارة والاستثمار، والرغبة في القبول الاجتماعي عند من تتعلق بهم وجدانيًا وفكريًا. لذلك نحتاج إلىٰ نموذج نظري يفترض قدرة مثالية (Ideal Type) علىٰ توجيه مشاعر المحبة والخوف والرجاء لله ﷻ في مواجهة المؤثرات الدولية للسلوك، التي تستهدف المشاعر نفسها وتطلبها. إلا أنه كأي نموذج نظري، عندما تجسده فاعلية بشرية في الواقع فإن القدرة علىٰ الالتزام بمبادئه تزيد وتنقص تبعًا للحالة محل الدراسة والقيود المحيطة بها، مع ذلك يظل لدينا نموذج إسلامي نظري وقيمي يمكننا تقييم هذه الفاعلية إليه.

إذا كانت الفاعلية الإسلامية التي تجسد النموذج الإسلامي الذي يفترض القدرة علىٰ توجيه مشاعر الخوف والرجاء والمحبة لله ﷻ عبر مسارات السياسة الدولية المعاصرة تمثل دور البطولة في هذا الإطار النظري؛ فإن ما يحيط بها من قيود يحتاج إلىٰ عمل حتىٰ تقوم بدورها في هذا الإطار. ففقر المشاعر الوجدانية ليس محصورًا في الرؤىٰ الإسلامية الفقهية المعاصرة للعلاقات الدولية والتفاعل معها، بل يظهر بشكل أوضح في الرؤىٰ الغربية أيضًا، التي تقدم نفسها كأنها تمتلك حقًّا حصريًّا في توصيف وتفسير البيئة الدولية وتفاعلاتها.

هذا الفقر لا يتماشىٰ مع غنىٰ مصادر الفكر السياسي الغربي بالمشاعر الوجدانية كدافع للسلوك تحفزه الأحداث الخارجية حتىٰ في مجال السياسة الدولية، بدءًا من ثيوساديوس الذي رأىٰ أن الخوف والمجد يمثلان أسبابًا رئيسة للحرب، وهوبز الذي رأىٰ أن الخوف والطمع والمجد يمثلون دوافع أساسية متجذرة في طبيعة النفس البشرية. إلا أن العلاقات الدولية بشكل

خاص تعتبر أحد حقول العلوم السياسية التي نشأت وتطورت بعد القطيعة بين «علم السياسة» كأحد العلوم الاجتماعية الحديثة ذات الأساس الوضعي والمناهج الإمبريقية وبين الفكر السياسي ذي الأسس الفلسفية والقيمية. فخلال تاريخ علم العلاقات الدولية القصير نسبيًا مر التخصص بموجات من التحديث في اتجاه محاكاة العلوم الطبيعية ومناهجها البحثية مبتعدًا أكثر وأكثر عن الفلسفة والبحث في تفسير/فهم دوافع الفعل قيميًا ووجدانيًا. أخذت هذه الموجات شكل الحوارات الكبرىٰ بين علماء وباحثي العلاقات الدولية ابتداءً من الحوار الأول الذي خرج منه الواقعيون منتصرين، فلسفيًا، علىٰ المثاليين ليؤكدوا حجتهم الرئيسة أنه لا يوجد مكان للقيم والأخلاقيات في مجال السياسة الدولية، وأن الدول تسعىٰ لمصلحتها، وأنها تعرف مصلحتها دائمًا من خلال امتلاك وسائل القوة، وأنه يجب التعامل مع هذه الحجة كحقيقة دائمة؛ لأنها متجذرة في طبيعة النفس البشرية. الأمر الذي أكدته أحداث السنوات الأخيرة من فترة ما بين الحربين. إلا أن ممارسة استدعاء أسس فلسفية، كطبيعة النفس البشرية، لاستخلاص قوانين حول طبيعة السياسة الدولية كان محور الحوار الثاني بين التقليديين والسلوكيين. حيث ضمنت غلبة السلوكيين في هذا الحوار إغلاق الباب أمام استدعاء أي من الأسس الفلسفية للفكر السياسي لبناء رؤىٰ «علمية» للسياسة الدولية، خاصة مع استمرار تنازع أتباع هوبز، وجون لوك، وجاك روسو طبيعة النفس البشرية فلسفيًا في جانب التقليديين، علىٰ الرغم من غلبة أتباع الأول في هذا الجانب. فالسلوكيون الذين استفادوا من الأساس المعرفي والوجودي الوضعي اعتمدوا مناهج استقرائية محضة للنظر في السلوك الخارجي للدول وجمع بيانات حوله لاستخلاص قوانين مستقرة لسلوك الدول، دون اهتمام حقيقي بفهم دوافع أو تفسير حوافز هذا السلوك. بمعنىٰ آخر في ذلك الوقت كان هناك كثير من الفرضيات التي تربط بين سلوك الدول وبين متغيرات في

البيئة الدولية، عند تأكيدها إمبريقيًا تتحول إلىٰ قوانين ثابتة لتفسير سلوك الدول، إلا أنه لم تكن هناك إسهامات نظرية حقيقية لتفسير هذا الارتباط، أي لم يكن هناك اهتمام حقيقي بأسئلة «لماذا؟» و«كيف؟» التي تفسر وتبين آليات ارتباط السلوك بمتغير ما. هذه النزعة الوضعية الحادة خُفِّفَت فيما بعد في أعمال عدد من منظري العلاقات الدولية، خاصة كينيث والتز الذي عمل علىٰ تطوير نظريات نظامية (Systematic) تضع تلك القوانين حول سلوك الدول في إطار نظري أكثر ثراءً بالمفاهيم والروابط الاستدلالية المنطقية لتفسير الارتباط بين متغيرات البيئة الدولية وسلوك الدول. إلا أن هذا الإطار المفاهيمي/النظري وغيره من الإسهامات التي قدمها منظرو العلاقات الدولية في تلك الفترة لم تمثل في النهاية إلا غطاءً سطحيًّا لفرضيات تربط بين متغيرات تعكس مستوىٰ حضور/غياب عوامل مادية معينة يمكن قياسها. حيث لم تخرج هذه العوامل المادية عن القدرات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، إلخ، وتغيرات توزيعها علىٰ مستوىٰ النظام، ومِن ثَمَّ استخلاص سلوك الدولة كاستجابة تلقائية لهذه المتغيرات في حين أن دوافع الاستجابة لها مفترضة وتقع خارج الاستشكال والتحليل، ما أدىٰ إلىٰ تجاهل سؤال: لماذا تستجيب الدول للمتغيرات الدولية بهذا الشكل؟

تحولت هذه الأطر النظرية السطحية ذات التفسير المادي إلىٰ ما يشبه البرامج البحثية (البراديم) التي تشترك في الأسس المعرفية والمنهجية إلا أنها تختلف في العوامل المادية التي تهتم بها. بين تلك الأطر النظرية التي لم تخرج عن الواقعية الجديدة، والليبرالية المؤسساتية، والماركسية، احتدم الحوار الثالث الذي لم ينتج فائزًا واضحًا إلا أن الماركسية كانت الخاسر الأكبر في هذا الحوار. شهد بعد ذلك التخصص عودة إلىٰ استشكال الأسس المعرفية والوجودية لنظريات التيار السائد (الواقعية الجديدة والليبرالية المؤسساتية) ما نتج عنه الحوار الرابع وما أعقبه من نقاشات لم

ترقَ بعد، علىٰ الأقل حتىٰ الآن لتشكيل حوار خامس. بشكل عام يمكن وصف هذه التطورات النظرية من خلال تحدي الرؤىٰ التأويلية التي تمثلها مدراس مختلفة كما بعد الحداثة، النسوية، ما بعد الاستعمارية، وغيرها للافتراضات المعرفية والوجودية لنظريات التيار السائد وظهور أو عودة مقاربات التركيبية الاجتماعية التي تقدم نفسها كحل وسط بين المعسكر الوضعي والآخر التأويلي. بشكل عام أيضًا، وبكثير من الاختزال، فإن جوهر ذلك الحوار وما أعقبه من نقاشات تدور حول دور الأفكار في تفسير مخرجات البيئة الدولية. بمستويات مختلفة من الراديكالية، ترىٰ هذه المقاربات أن توزيع الأفكار وليس توزيع القدرات المادية يمتلك قوة تفسيرية أكبر علىٰ سلوك الدول. بمعنىٰ أن دور المتغيرات المادية في البيئة الدولية وأثرها علىٰ سلوك الدول متوقف علىٰ الأفكار التي تعطي المعنىٰ تلك المتغيرات في المقام الأول، وبالتالي ما تعنيه تلك المتغيرات للفاعل طبقًا لهويته والثقافة السائدة في البيئة الدولية، حتىٰ مع التحدي التأويلي للأطر النظرية السائدة، الذي قد يكون مؤقتًا، يمكن القول إن الأرضية النظرية لتخصص العلاقات الدولية أصبحت منفصلة إلىٰ حد كبير عن جذورها في الفكر السياسي والنظرية السياسية التي حافظت تقليديًا علىٰ مساحة معتبرة لدور المشاعر الوجدانية كدوافع للفعل السياسي الإنساني، حتىٰ وإن كان دورًا سلبيًا في الأغلب.

مع ذلك هناك إسهامات مهمة تسمح بعودة الأبعاد الوجدانية ودورها في تفسير سلوك الفاعلين وتفاعلات البيئة الدولية، خاصة في حقل تحليل السياسة الخارجية والنظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة، وهو ما سيتم تفصيله واستثماره خلال هذا الكتاب لتشغيل وربط النموذج الإسلامي ذي الأسس الوجدانية والفكرية بمؤثرات البيئة الدولية واستكشاف أنواع ومستويات الاستجابة لها. بشكل أوضح يقترح هذا الكتاب أن توزيع

القدرات المادية بل وتوزيع الأفكار مسبوق ومشروط بتوزيع المشاعر في البيئة الدولية بين الفاعلين، وأن مؤثرات البيئة الدولية من أحداث ومواجهات وتفاعلات عسكرية واقتصادية وثقافية/قيمية تثير ثلاثة مشاعر أساسية تبعًا: الخوف، والطمع، والجاذبية/المحبة. وبالتالي فإن القيود الأساسية علىٰ السعي نحو تحمل المسؤوليات الإسلامية في البيئة الدولية تتلخص في قدرة ورغبة القوىٰ العظمىٰ علىٰ إثارة تلك المشاعر لدىٰ الدول الأخرىٰ وإكراهها عسكريًا، وإغرائها اقتصاديًا، أو إثارة مشاعر الجاذبية والمحبة نحوها بهدف الخضوع لإرادتها. هذا التحفيز يتنازع توجيه تلك المشاعر الأساسية في قلوب صناع القرار المسلمين والمفترض أن يمثل الخوف من الله، والرجاء في ثوابه ومحبته أساسًا ومنطلقًا لقراءتهم للبيئة الدولية وأحداثها وتفاعلاتها وتوازناتها. هو ذاك التنازع الذي يمثل جوهر ما يقدمه هذا الكتاب، ويحاول أن يعبر عنه من خلال مجاز «مسارات السلوك» في البيئة الدولية. هنا تجب الإشارة إلىٰ أن تصوير البيئة الدولية من خلال مجاز ما، ممارسة تنظيرية ضرورية تساعد علىٰ تنظيم ملاحظاتنا وأفكارنا حول المجال محل الدراسة. علىٰ سبيل المثال تقوم الواقعية الجديدة بتصوير توزيع القدرات المادية من خلال مجاز «الميزان» وهو ما يؤسس لمفهوم توازن القوىٰ الأساسي في أدبيات السياسة الدولية، وهناك مجاز «الشبكات» الذي تُصوَّر أغلب الرؤىٰ الليبرالية البيئة الدولية من خلاله. في هذا الكتاب يقدم مجاز «المسارات» تصويرًا مناسبًا للبيئة الدولية ومحلها في الرؤىٰ الإسلامية الكونية التي تجعل من أي إطار اجتماعي/مادي دنيوي مجرد بيئة اختبار مؤقتة يسعىٰ المسلم من خلالها للقرب من الله في الدنيا ولقائه في الآخرة. في الحقيقة تلك المسارات قد لا تكون حسية، ولكنها ليست مجرد مجاز أيضًا، بل حقيقة لا يعيها إلا قلب سليم.

نحو هذا الهدف سينتظم الكتاب في خمسة فصول بحيث يعمل كلٌّ من الفصلين الأول والثاني علىٰ بناء أرضية نظرية، تسمح بالبحث في مسارات السلوك في البيئة الدولية بأبعاده الوجدانية والفكرية. سيقوم الفصل الأول باستشكال عدد من المسلمات والافتراضات الفكرية و«العلمية» التي تعمل كحواجز مصطنعة تعيق التعامل النظري مع صانع السياسة الخارجية المسلم كفاعل مكلف شرعيًا ومسؤول أخلاقيًا عن ممارساته حتىٰ في إطار الدولة الوطنية الحديثة. انطلاقًا من أدبيات مختلفة سيقترح الفصل الأول أن التفاعل مع البيئة الخارجية تفاعلًا متكاملًا يجمع الفكر والوجدان للتعرف علىٰ الأشياء وتوصيفها وتقييمها، ومِن ثَمَّ التعامل معها، مما يسمح بقبول أن أحداث السياسة الدولية ومؤثراتها مادة لامتحان قلوب أصحاب القرار الخارجي المسلمين في توجهها بالمحبة والخوف والرجاء لله ﷻ.

يقدم الفصل الثاني مراجعة ونقدًا لافتراضات المصلحة الوطنية واستخلاصها من موقع الدولة في هيكل النظام الدولي حصرًا، مقترحًا أن محتوىٰ المصالح والكليات التي أسست لها هي نتاج خبرة تاريخية سياسية غربية جعلت الأمن والبقاء، الاستمتاع المادي، والاستمتاع المعنوي الاحتياجات الأساسية التي شكلت إلىٰ حد كبير فيما بعد أسس المصلحة الوطنية. ومِن ثَمَّ يقدم الفصل نبذة حول المصالح في الإسلام والخبرة الإسلامية الفقهية مع محاولة للتدخل المتواضع لتجهيزها للتفاعل في إطار نظري للبيئة الدولية، اعتمادًا علىٰ بعض الأدبيات الإسلامية. وذلك قبل أن يتم استدعاء القيود الهيكلية علىٰ ملاحظة هذه المصالح مع رسم ثلاثة مسارات أساسية توضح مجرىٰ هذه القيود، وهي ما يتوجب علىٰ صانع القرار الملتزم بحفظ الدين كمصلحة عليا التعامل معها: أمنيًا/عسكريًا، مؤسسيًا/اقتصاديًا، ثقافيًا/قيميًا، وذلك في إطار هيمنة قوىٰ عظمىٰ تملك قدرات التأثير في تلك المسارات. كما سيعيِّن الفصلُ المشاعرَ الوجدانية

محل الاستثارة أو الاستهداف لكل من تلك المسارات: الخوف، الطمع/ الرجاء، المحبة.

ومِن ثَمَّ تقدم الفصول الثلاثة الأخرىٰ محاولة لتحديد مؤثرات الخوف والطمع/ الرجاء والجاذبية/ المحبة والاستجابة لها في كل من المسارات الثلاثة: الأمني/ العسكري، الاقتصادي/ المؤسسي، والثقافي/ القيمي.

الفَصْلُ الأَوَّلُ

في السالكين وأحوالهم
نحو استعادة الفاعلية البشرية

الفصل الأول

في السالكين وأحوالهم نحو استعادة الفاعلية البشرية

*** «وهذا عمر بن الخطاب ﷺ كانت تتزاحم عليه الخواطر في مراضي الرب تعالىٰ فربما استعملها في صلاته، فكان يجهز جيشه وهو في الصلاة، فيكون قد جمع بين الجهاد والصلاة، وهذا من باب تداخل العبادات في العبادة الواحدة، وهو باب عزيز شريف. لا يدخل منه إلا صادق حاذق، متضلع من العلم، عالي الهمة، بحيث يدخل في عبادة يظفر فيها بعبادات شتىٰ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء»[(١)].**

ما وصفه ابن القيم من فعل عمر بن الخطاب «بتداخل العبادات في العبادة الواحدة» قد يوصف اليوم من باب «غلبة الاهتمام بأمور الدنيا علىٰ أمور الآخرة» ليس لأننا أكثر خشوعًا في صلاتنا من عمر بن الخطاب، ولكن لأننا لم نعد نرىٰ السياسات الأمنية والخارجية كعبادة، بل أمور دنيوية محضة لا يمكن نسبتها إلىٰ الدين. فذاك التناغم بين الصلاة وبين

---

(١) محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، الداء والدواء (الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي)، (جدة: مجمع الفقه الإسلامي، ١٤٢٩). ص ٥٦.

الفعل السياسي، بين البصيرة وبين النظر في الاختيارات السياسية، بين الخوف والرجاء والمحبة لله وبين قراءة البيئة الدولية وتوازناتها الذي لا يقدح في (خشوع) الصلاة، فُقِدَ أو كاد، إلا من قلوب بعض صانعي القرار المسلمين.

هذه ليست دعوة لصانع القرار المسلم المعاصر لملء صلواته بخواطر التهديدات الأمنية، والاتفاقات الاقتصادية أو تقارير المنظمات الحكومية (IOs) وغير حكومية (NGOs)، فذاك عمر، بل ليملأ النظر في تلك المسؤوليات بخواطره الإيمانية. فيملأ قلبَه **الخوفُ** من الله في خضم رهبة التهديدات الأمنية، ويملأ قلبَه **الرجاءُ** في ثوابه عندما تمر قرب الحدود الاستثمارات الخارجية، ويملأ قلبَه **محبةُ** الله قبل أن يرىٰ نفسه في «عيون» المجتمع الدولي. أيضًا، هذه ليست توصية بالإقدام غير المحمود وتفويت المنافع والعزلة، بل تذكرة لصانع القرار بأنه عندما ينتهي من صلاته ويضع ربطة عنقه ليواجه البيئة الدولية وفرصها وتهديداتها فهو لم ينفك عن حبل العبودية لله، عندما ينتهي من صلاته ويضع علىٰ كتفيه بشته ليواجه البيئة الدولية وفرصها وتهديداتها فهو لم يخلع عباءة التكليف. هذا الكتاب تذكرة بأن السياسة الخارجية عبادة.

أعلم تمامًا أن قبول نموذج صانع القرار المتعبد بسياسته الخارجية هذا يعترضه عدد من المسلمات والافتراضات الفكرية و«العلمية»، التي يجب التعامل معها قبل تشغيله في البيئة الدولية ووضعه نظريًا تحت مؤثراتها. يمكن تلخيص تلك الاعتراضات في التالي: أولًا: إن السياسة الخارجية شأن دنيوي محض بما أن منصة تلك السياسة هي الدولة الحديثة ذات الميتافيزيقيا الإنسانية بجناحيها السيادي والوطني اللذين (معًا) لا يتركان مساحة للاعتبارات الدينية للظهور في منطلقات السياسة الخارجية وتعريف

المصلحة الوطنية. ثانيًا: علىٰ المستوىٰ النظري عادة ما يتم نقل الفاعلية إلىٰ الدولة وليس إلىٰ صانع القرار، بمعنىٰ آخر، في الأرضية النظرية للعلاقات الدولية، أو علىٰ الأقل كما يقدمها التيار السائد، فإن افتراض أو تخيل الدولة فاعلًا، بل وتخيلها فاعلًا موحدًا بالضرورة يسيطر علىٰ الخيال النظري لأغلب باحثي العلاقات الدولية، بل حتىٰ علىٰ رؤية غير المتخصصين للسياسة الدولية. وبالتالي، في أرضية كتلك، فإن استشكال غياب الدين كأحد منطلقات سلوك الدولة يتم في غياب العامل البشري سواء صانع القرار أو الجماعة البشرية التي تمثلها الدولة. ثالثًا: إن سمة العقلانية بمعناها الحداثي الأداتي المادي (نمذجة القدرة علىٰ حساب المنفعة/التكلفة المادية المتوقعة) مفترضة في ذاك الفاعل الموحد، أي الدولة. حتىٰ عند الالتزام بالفاعلية البشرية والاحتفاظ بها في صانع القرار كما هو الحال في المنافس النظري لنظريات العلاقات الدولية، أي حقل تحليل السياسة الخارجية، فإن السمة العقلانية الأداتية ما زالت الأكثر التصاقًا بتوصيف رؤية صانع القرار للبيئة الدولية بعيدًا عن أي مدخلات فكرية ووجدانية أخرىٰ قد تحجب افتراض العقلانية في صانع القرار، وبالتالي قدرة المنظر علىٰ تفسير وتوقع سلوكه. رابعًا: إنه حتىٰ عند قبول إعادة «تعيين» وحدة الفعل إلىٰ صانع القرار البشري وقبول بعض المدخلات النفسية التي قد تؤثر في «عقلانية» الفاعل فإن تلك المدخلات لا تتعدىٰ مستوىٰ الإدراك المعرفي (Cognition) وليس المشاعر (Emotions) كالخوف والرجاء والمحبة التي تمثل جوهر النموذج الذي يصوره هذا الفصل كونها أصول العبادة. في هذا الإطار ستنظر مباحث هذا الفصل في بعض الأدبيات المحيطة بتلك الافتراضات المقيدة للسير نحو استنقاذ محل العبادة، أي القلب، لاستكشاف الاستجابة الفكرية/الوجدانية لمؤثرات البيئة الدولية بعيدًا عن قوالب نظريات العلاقات الدولية الحديثة.

* المبحث الأول: السياسة الخارجية بين الخواطر الدينية وقيود الدولة الوطنية:

تلك الصورة التي تعكس تناغم الإيمان والسياسة الخارجية، والتي تفترض أنها نوع من أنواع العبادة قد لا يتقبلها العقل الحديث كما ذكر. فأصل العبادة في اللغة التذليل، من قولهم «طريق معبد» أي مذلل. وقال الجوهري: أصل العبودية: الخضوع والذل. والعبادة: الطاعة. وفي الاصطلاح عرفها شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: هي اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأفعال الظاهرة والباطنة(١). وتشمل العبادة العبادات المحضة والعبادات غير المحضة، فالعبادات المحضة هي تلك العبادات التي لا تُصرَف إلا لله ﷻ، أي تلك الأعمال والأقوال التي هي عبادات من أصل مشروعيتها كالصلاة والسجود والصوم وقراءة القرآن. في حين العبادات غير المحضة هي تلك الأعمال والأقوال التي تتحد في صورتها مع أعمال وأقوال أخرىٰ، ليست عبادات من أصل مشروعيتها. هنا يجب ملاحظة أن كونها عبادات غير محضة لا يعني أن تلك الأفعال والأقوال ليست لازمة الوجوب أو الترك، بل المعيار هنا أنها تتحدد في الصورة مع أفعال أخرىٰ ولكنها تختلف في توجه القلب والنية كبر الوالدين مثلًا الذي قد يقوم به المسلم والكافر. الفرق أن المسلم يفترض أن يقوم بها ملاحظًا الدين، أي أن يكون فعله تعبدًا، في هذه الحالة يكون مثابًا مأجورًا من الله، وإن لم يفعلها ملاحظًا ذلك لم يكن فعله أكثر من مصلحة دنيوية لا يطلب منها رضىٰ الله وما عنده في الآخرة(٢).

إذا كانت تلك الأفعال خيرة في نفسها -بغض النظر عن اتجاهها- فلماذا علينا الإصرار علىٰ نسبتها للإسلام؟ هل هناك فرق حقًا بين الصدقة، والعمل

---

(١) عبد الله بن عبد العزيز الجبرين، تهذيب تسهيل العقيدة الإسلامية، (الرياض، ١٤٢٥هـ) ص ٣٨.
(٢) عمرو بسيوني، الإسلام وتفاصيل الحياة، مدونات الجزيرة، منشور بتاريخ ٦-١١-٢٠١٦.

الخيري، والعمل الإنساني؟ بين نصرة المظلوم والتدخل الإنساني؟ بالطبع: أولًا: لأن نسبة تلك الأفعال الخيرة للإسلام هي التي تحقق مقام العبودية وهيمنة المقام الإلهي، ولهذا فائدته في ترتيب أحكام دينية مختلفة تتعلق بالدنيا والآخرة علىٰ حد سواء[1]. ثانيًا: لأنها تعلق تلك الأفعال الخيرة وأطرها الأخلاقية بالأمر الإلهي بما يجعلها متعالية ومطلقة مقدسة، وليست خاضعة لظرف اجتماعي زمني خاص، بحيث يمكن تصور أن تكون تلك القيم غير مرغوبة في مجتمع ما إن اتفق علىٰ ذلك، أو رأىٰ مصلحته في تركها، إنه سؤال الغاية والقيمة الذي لا يمكن لغير الدين أن يلبيه[2].

وهذا السبب الثاني أظهر ما يكون في البيئة الدولية، التي تشهد دينامية قيمية ومؤسساتية مستمرة سواء بإعادة إنتاج دورة قيم كبرىٰ أو إنتاج قيم جديدة. قد يعطي تلاقي القيم الدينية مع القيم الإنسانوية صانعَ القرار والنخبة الحاكمة مساحةً مؤقتة للتوفيق بين الشرعية الدولية ومتطلباتها من جهة، وبين بواقي شرعية دينية محلية من جهة أخرىٰ من خلال استغلال اتحاد صورة الفعل مع اختلاف أساسه القيمي. فيظهر ملتزمًا بالقيم الدولية أمام المجتمع الدولي، ومتعبدًا بسياسته الخارجية أمام مَن ما زال يهتم بهذا من جماعته الوطنية. إلا أنه سرعان ما يتغير «الأمر» الدولي ويغشىٰ أساسه القيمي والتنظيمي تلك المساحة المؤقتة. هنا عند افتراق صورة الأفعال بين الديني والإنسانوي علىٰ المستوىٰ الدولي، والاختلاف حول ما هو خير وشر، أو حول ما هو خير وأكثر خيرًا، أو ما هو شر وأكثر شرًا، تظهر أهمية الفائدة الأولىٰ، أي هيمنة المقام الإلهي وتحقق مقام العبودية.

إلا أن هيمنة المقام الإلهي علىٰ عمليات صنع قرار السياسة الخارجية في إطار الدولة الحديثة ليس بالأمر السهل، فإذا كانت العبادة تعني التذليل،

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

فإن الدولة الحديثة، منصة عمل السياسة الخارجية، معبدة ومذللة لخدمة الجماعة الوطنية في إطار المبادئ التنظيمية والقيمية للنظام الدولي. انطلاقًا من تلك المنصة لا تتعدىٰ السياسة الخارجية كونها مجموع الاستراتيجيات والأساليب التي تنتهجها الحكومة لخدمة أهداف الجماعة الوطنية التي تمثلها في علاقاتها مع الكيانات الخارجية[١]. تلك الحكومات الوطنية والجماعات التي تمثلها لا يفترض أن تتبنىٰ هويات دينية، أو تسعىٰ إلىٰ تحقيق أهداف وغايات دينية طبقًا للمبادئ التنظيمية والقيمية للنظام الدولي الحديث، التي تقسم البشر طبقًا لتواصلهم الحضاري والتاريخي بمساحة جغرافية ما تسمىٰ وطنًا. تلك الخبرة الوطنية الجماعية تتجاوز المعتقدات الدينية لأفراد الجماعة لتنشِئ بينهم رابطًا من الولاء العاطفي يعكسه رابط من الولاء السياسي تجسده الدولة، لتكون مسؤولة عن حفظ قوام الجماعة وحماية مصالحها وتمثيلها أمام العالم وإدارة علاقاتها مع الدول الأخرىٰ.

ما يسمح لهذا الكيان بتمثيل جماعته أمام العالم وإدارة شؤونها الخارجية هو مبدأ السيادة، الذي يعطي الدولة الوطنيةَ الحقَّ في المشاركة في المجتمع الدولي والاستفادة من مبادئ القانون الدولي التي من أهمها عدم التدخل في شؤونها الداخلية من قبل الدول الأخرىٰ لأي اعتبارات، بما في ذلك الاعتبارات الدينية. هذا الوجه الخارجي للسيادة، أما وجهها الداخلي فيعمل علىٰ تركيز السلطة في مؤسسات الدولة وعدم تفتتها بين كيانات وجماعات داخلية كجماعة دينية مثلًا قد يحتفظ أفرادها ببقايا ولاء عاطفي متجاوز للولاء العاطفي الوطني، قد يحدو بها لتطوير ولاء سياسي متجاوزًا الحدودَ ومنافسًا توجهات الدولة خارجيًا.

(١) Valerie Hudson, The History and Evolution of Foreign Policy Analysis, in Steve Smith, Amelia Hadfield, and Tim Dunne, Foreign Policy: Theories, Actors, and Cases (Oxford: Oxford University Press, 2012) P. 14.

يعبر كل من ريموند دوفال وألكساندر وندت عن الأساس الإنسانوي للسيادة بكلمات لا ينقصها الوضوح: «علىٰ الرغم من النزاع الفكري حول مفهوم السيادة تظل نقطة واحدة متفقًا عليها وهي أن السيادة هي سيادة الإنسان فقط، أي أن النزاع علىٰ السيادة هو نزاع أفقي بين البشر، وليس عموديًا مع الطبيعة أو مع الله... مما يجعل السيادة الحديثة سيادة إنسانية تشكّل وتنظّم من خلال مرجعية إنسانية فقط». فالسيادة كما يرىٰ -دوفال وندت- إنجاز ميتافيزيقي؛ لأنه من خلالها يفهم الإنسان مكانه في العالم الطبيعي[1]. طبقًا لتلك الرؤية الإنسانوية للسيادة التي تعتبر الأساس التنظيمي الأهم للعلاقات الدولية المعاصرة فإن المشاركة في تلك العلاقات ونظامها الدولي يعتبر «احتفالًا جماعيًا» بهذا الإنجاز الميتافيزيقي لا يستحقه إلا من تغلب علىٰ البعد الجماعي والهوياتي لدينه، وتجاوز خضوعه لمقدساته في تقرير القيمة والاستثناء لها. فالعلاقات الدولية تفترض ابتداء أن النزاع العمودي للسيادة علىٰ الأرض بين الإنسانية والإله قد انتهىٰ لصالح الإنسانية، وأن تقسيم الأرض طبقًا لمبدأ السيادة تقسيمًا يعتمد علىٰ علاقة البشر بالأرض فقط.

إذا كانت السيادة الإنسانية تضع الحدود والروابط المؤسسة للإطار التنظيمي والمؤسسي للدولة الحديثة من خلال عزل الوحي كمصدر لقيم ومبادئ وأحكام إدارة شؤونها الداخلية والخارجية؛ فإن القومية هي من تشكل المحتوىٰ الفكري والوجداني الجماعي الذي يعطي هذا الكيان الحياةَ. يشير ماتيوس فوم هو إلىٰ هذا التزاوج بين الدولة السيادية وبين القومية من خلال التركيز علىٰ ثلاثة أدوار للقومية: سلوكي، وفكري، ووجداني. حيث يختص البعد السلوكي بعمل الجماعة القومية سواء من

---

(١) Raymond Duvall and Alexander Wendt, Sovereignty and the UFO, Political Theory, Vol. 36, No. 4 (August 2008), P. 609.

خلال الحركات الاجتماعية أو سياسات الدولة من خلال منظور قومي، أي السلوك الذي يعتمد علىٰ فرضية كون الوحدة السياسية تتطابق مع الوحدة القومية[1]. ويركز البعد العاطفي للقومية علىٰ الولاء للجماعة القومية والإحساس بالانتماء لها. في حين يكشف البعد الفكري عن أهم أدوار القومية، الذي يتلخص في كونها طريقة لفهم العالم حتىٰ أصبحت الإطار الفكري والنمط اللغوي الأهم الذي من خلاله تتم رؤية وتفسير والحديث عن العالم. إذن عند تحديد أهداف السياسة الخارجية وغاياتها يجب ألا تتعدىٰ تلك الأهداف والغايات الإطار الوطني، وفي كل الأحوال تعود عوائد الفعل الخارجي علىٰ الجماعة الوطنية. فالمصلحة: مصلحة وطنية، والأمن: أمن وطني.

ينتج عن هذا التزاوج بين القومية والسيادة، مستوىٰ ما من القيود المؤسسية والقانونية التي تعمل علىٰ ضمان عدم عودة الاعتبارات الدينية لتوجيه السياسة الخارجية. تعمل تلك القيود بشكل أساسي علىٰ عزل الدين من دوائر السلطة الرئيسة: السياسة، والقانون، والعلم[2]. عند الحديث عن السياسة الخارجية التي تعتبر ممارسة حدودية، بمعنىٰ أن مجموع عملياتها متجاوز للحدود بين المجال المحلي والمجال الدولي ليربط بين الاعتبارات الوطنية والدولية في عملية صنع القرار الخارجي، نجد سياسيًا: أن تحديد الأهداف والمصالح الوطنية وتبريرات استخلاص الموارد الوطنية لتحقيقها والشد والجذب بين الفاعلين المحليين المحيطين بذلك، بالإضافة إلىٰ التعامل مع التوازنات الإقليمية والدولية وموقع الدولة منها والاختيار بين الاختيارات التي يفرضها ذلك الموقع محصنًا من أي اعتبارات وغايات

---

(١) Mattias Vom Hau, How to Identity Nationalism, (Political Concepts, Committee on Concepts and Methods Working Papers), (December 2008). P.7.

(٢) Richard King, Orientalism and Religion: Postcolonial Theory: India and the Mystic East (London, New York: Routledge, 1999) p.11.

دينية. قانونيًا: نجد أن الأسس الدستورية لصنع القرار الخارجي والإطار القانوني الدولي والقيم الدولية تحرس السياسة الخارجية من أي أحكام دينية، علميًا: فإن دراسة وبحث السياسة الخارجية والسياسة الدولية في الجامعات الأكاديمية والمراكز البحثية منعزلة تمامًا عن أي رؤية كونية دينية. في المقابل تُصوّر المعرفة ذات الأساس الديني كمعرفة غير محددة أو مناسبة؛ وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها بل حتىٰ تصديقها[1]، في حين يُصوَّر الفعل السياسي ذو الأساس الديني كفعل مستبد، عنيف، وغير عقلاني. النتيجة هي سياسة خارجية علمانية بامتياز مستوعبة تمامًا في مهام الحاضر العملية الدنيوية ورؤية للسياسة الدولية خاضعة للتفسيرات السببية والعقلانية فقط. هذه الصورة البائسة قد لا تترك لصانع القرار المسلم الذي وقر في قلبه أن إرادة الله لا تغيب عن السياسة الدولية مسارات للتعبير عن هذا الاعتقاد.

لذلك كله فإنه عندما تتزاحم الخواطر اليوم علىٰ قلب صانع القرار المسلم في صلاته فهذا التزاحم قد لا يمثل تداخل عبادات في عبادة واحدة، كما كان حال عمر بن الخطاب ﷺ عندما جمع بين عبادة الصلاة وعبادة الجهاد، بل تزاحم بين الديني والوطني. فالسياسات الأمنية والدفاعية لم تعد غايتها إعلاء كلمة الله، بل حفظ الأمن القومي. مع ذلك، قد تعلق في قلب صانع القرار بعض الخواطر الإيمانية من صلاته حاملًا إياها إلىٰ مؤسسات الدولة يخفيها تارة ويدفعها تارة أخرىٰ. السؤال المنطقي هنا: هل الأمر حتمي؟ بمعنىٰ هل ما زالت هناك مساحة للحديث عن فاعلية إسلامية فردية تنطلق من معتقدات صانع القرار المسلم أو فاعلية إسلامية جماعية علىٰ مستوىٰ الجماعة التي تمثلها الدولة السيادية الوطنية؟

---

(١) Scott Appleby, The Ambivalence of the Sacred: Religion, Violence, and Reconciliation (MD: Rowman and Littlefiled, 2000). P.5.

لا يعتقد وائل حلاق ذلك في كتابه **الدولة المستحيلة**. علىٰ الرغم من اشتراكه مع هذا الكتاب في اهتمامه علىٰ الأقل ضمنيًا «بالحالة القلبية» لصانع القرار والاعتراف بالقيود الثقافية والمؤسسية التي تفرضها الدولة الحديثة علىٰ الفاعلية الإسلامية إلا أن الدكتور وائل حلاق يذهب بعيدًا ليقرر أن تلك الحالة القلبية لصانع القرار لا تستطيع أن تصمد أمام ميتافيزيقيا الدولة الحديثة، الذي يتحول -أي صانع القرار- حتميًا في النهاية لمنصة بشرية للتوغل الثقافي للدولة داخل مجتمعها[١]. المشكلة أن ما يقدمه دكتور وائل هو حل لمشكلة إمبريقية علىٰ المستوىٰ النظري، بل الوجودي، من خلال افتراض حتمية وتلقائية إدماج صانع القرار في منطق وثقافة الدولة الحديثة، بمعنىٰ أوضح يمكن القول إن دكتور حلاق يقترح الفرضية التالية: كلما وضعنا صانع قرار في الدولة الحديثة تم إدماجه وتحوله إلىٰ منصة لإعادة إنتاج منطق الدولة وميتافيزقيتها الإنسانية بغض النظر عن حالته القلبية ومعتقداته. في الحقيقة نحن لا نعلم إذا كان سيتم إدماج كل صانع قرار في إطار الدولة الحديثة، وبالتالي من حتمية هذه العلاقة والحاجة إلىٰ تعميمها خاصة أن أكثر صناع القرار المسلمين يعملون في أطر مشاريع سياسية حداثية غير مكتملة. هذا المبحث لا ينازع حقيقة أن الدولة الحديثة تقيد صانع القرار ذا التوجهات الإسلامية من خلال أطرها القانونية والمؤسسية، بل يستشكل الإدماج الحتمي والتلقائي لصانع القرار، كل صانع قرار، في إطارها الثقافي. فالتقييد ليس كالإدماج، والفرق بينهما هو الرضا الذي محله القلب ملك الجوارح كما يقول ابن القيم[٢].

فافتراض موت القلب يفضي بالضرورة لافتراض موت الذات (Death of the Subject) ونفي قدرتها علىٰ إدراك نفسها، استقلالها وتميزها،

---

(١) وائل حلاق، الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي، ترجمة عمرو عثمان، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤). ص ١٨٩-٢٤٤.

(٢) ابن القيم، مفتاح دار السعادة (الإسكندرية: مكتبة حميدو، ١٩٧٩)، ص ٤٥٥.

ونفي القدرة علىٰ قيادة التوجه والسعي إلىٰ غاية[١]. فالإطار الذي يقدمه وائل حلاق لا يترك مساحة (لذات) لا يمكن مأسستها تلقائيًا وحتميًا، أو (ذات) قادرة علىٰ التواصل مع العالم رغم إدراكها للقوة التركيبية للأطر الاجتماعية لهذا العالم المعاصر[٢]. يقول روم هاري علىٰ الرغم من قبوله بأن كثيرًا من الأفعال مسببة اجتماعيًا: «إنه حتىٰ يكون الحكم الأخلاقي ممكنًا يجب افتراض أن الأفراد يتمتعون بقدر من الاستقلالية عن شروط الإنتاج الاجتماعية والثقافية، وأنهم مسؤولون عن أفعالهم»[٣]. قلت: وكذلك الحكم الشرعي.

في ورقته السيادة: **رؤية مؤسسية** يقدم ستيفن كريزنر إطارًا يسمح لنا بالنظر بشكل أفضل في العلاقة بين الفاعلية والإرادة البشرية من جهة، وبين القيود المؤسسية والثقافية للدولة الحديثة من جهة أخرىٰ. يتحدث كريزنر عن بعدين للكشف عن مدىٰ استقرار الدولة السيادية: عمق عمودي وروابط أفقية. يشير العمق العمودي إلىٰ الدرجة التي يشكل من خلالها الإطار الثقافي للدولة هوية الفرد. في حين تشير الروابط الأفقية إلىٰ اتساع وتشابك أنشطة وممارسات وسياسات مؤسسات الدولة مع كيانات ومؤسسات المجتمع، بمعنىٰ آخر، يشير هذا البعد إلىٰ عدد التغيرات التي يجب عملها في المجتمع في حال تغير سياسة أو ممارسة الدولة محل الاهتمام[٤].

---

(١) Colin Wight, Agents, Structures, and International Relations: Politics as Ontology (Cambridge: Cambridge University Press, 2006). P. 208.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٠٨.

(٣) Rom Harre, Social Being: a Theory of Social psychology, 2nd ed. (Oxford: Basil Blackwell, 1993) P.3.

(٤) Stephen Krasner, Sovereignty: an Institutional Perspective, Comparative Politics Studies, Vol. 21, No. 1 (April 1988). P. 75.

هنا تكون الفرضية: كلما زاد عمق تشكيل الهويات عموديًا وتشابك روابط السياسات أفقيًا كانت الدولة الحديثة ومأسستها ومنطقها أكثر ثباتًا وتأثيرًا علىٰ المخرجات السياسية والاجتماعية والثقافية. بالطبع لا يمثل ثبات واستقرار الدولة هدفًا للنقد هنا كالرؤىٰ العدمية، بل الهدف هو استنقاذ مساحة للتفاوض بين الفاعلية البشرية الفردية ممثلة في صانع القرار، والجماعية ممثلة في المجتمع من جهة وبين الدولة الحديثة، تفاوض قد ينتج عنه اتجاهين لإعادة التشكيل من الدولة للفرد والمجتمع والعكس.

في هذه الحالة نستطيع الحديث عن (درجة) تشكيل الهويات الفردية والجماعية في إطار الدولة الحديثة، وما إذا كانت تلك الدرجة تسمح باستنقاذ قدرة الفاعلية البشرية علىٰ التأمل في محيطها والتفاوض معه حول معنىٰ السيادة ومحتوىٰ القومية. فقد تكون درجة التشكيل سطحية ابتداءً لم تبلغ مسح الذاكرة الحضارية لصانع القرار والمجتمع محل البحث. في كل الأحوال لا يجب النظر بناءً علىٰ افتراضات الحد الأقصىٰ لاختراق الذات والتحكم بها، فالمشكلة -كما ذكر- إمبريقية وليست وجودية. هنا نستطيع المقارنة بين درجة تشكيل الإطار المؤسسي للدولة الهولندية للهويات الفردية والجماعية للمجتمع السياسي هناك وبين نظيرتها في تركيا، بين تلك في ألمانيا وبين الأخرىٰ في باكستان، تونس وعمان! أو نستطيع التعامل مع حالة واحدة بشكل أكثر تفصيلًا لنجد أنه علىٰ الرغم من اتساع وتشابك الروابط الأفقية للإطار المؤسسي لدولة ما فإن هذا الإطار لم ينجح كثيرًا في اختراق الهويات الفردية والجماعية. بمعنىٰ آخر نستطيع قياس مدىٰ اكتمال المشروع السياسي الحداثي في مكان ما من خلال مؤشرات البعدين العمودي والأفقي، ومِن ثَمَّ الوصول إلىٰ نتائج حول القيود الثقافية والمؤسسية علىٰ صانع القرار. المهم أن فيما يخص قلب صانع القرار: لا يوجد شيء حتمي أو تلقائي.

* المبحث الثاني: الفاعلية البشرية بين نظريات العلاقات الدولية وتحليل السياسة الخارجية

فيما يخص الفاعلية البشرية ودورها ومسؤوليتها الأخلاقية والسببية فإن الوضع أكثر سوءًا في أدبيات العلاقات الدولية. حيث يعتبر تعيين وحدة الفعل في الأرضية النظرية للعلاقات الدولية من الأمور غير المتفق عليها علىٰ الرغم من مرور قرن من تطور الإطار النظري لهذا التخصص. بل إن عدم الاتفاق هذا تحول إلىٰ انقسام أكثر حدة منذ خمسينيات القرن الماضي الذي شهد انقسام المجال النظري للعلاقات الدولية إلىٰ معسكرين: معسكر نظريات العلاقات الدولية ومعسكر تحليل السياسة الخارجية. كان جوهر هذا الانقسام هو الخلاف حول فتح «صندوق الدولة».. حيث رأىٰ منظرو العلاقات الدولية أن تفسير سلوك الدول لا يخرج عن البيئة الدولية، وأن الاهتمام يجب أن ينصب علىٰ العلاقات بين الدول والهيكل الدولي الحاكم لهذه العلاقات، وأنه لا حاجة إلىٰ النظر داخل «كل» دولة لتفسير سلوكها لأنه في النهاية جميعها تستجيب للتأثيرات الهيكلية للبيئة الدولية بشكل يكاد يكون متطابقًا. يقدم أغلب منظري العلاقات الدولية تبريرات منهجية اكتسبت مع الوقت نكهة وجودية لتعيين وحدة الفعل في الدولة والتعامل معها كفاعل موحد وتجاهل صانع القرار، والمجتمعات والمؤسسات الكبرىٰ داخل الدولة. تتمحور التبريرات المنهجية حول الحاجة إلىٰ تثبيت بعض العوامل للتعامل مع عوامل أخرىٰ، في هذه الحالة تثبيت العامل البشري داخل الدولة للتعامل مع المؤثرات الهيكلية للبيئة الدولية من خلال التعامل مع الدولة كمنصة لاستقبال تلك المؤثرات. إلا أن هذا التثبيت المنهجي «المؤقت» تحول إلىٰ افتراض وجودي دائم نتج عنه نقل سمات الفاعلية من صانع القرار إلىٰ الدولة. اعتمادًا علىٰ مفهوم للفاعلية لا يتعدىٰ المسؤولية السببية رأىٰ

أصحاب هذا التبرير أن مستوىٰ إدماج الفاعلين المحليين في إطار منطق الدولة ومستوىٰ التنسيق والتفويض المؤسسي داخلها، يسمح بالحديث عن فعل جماعي، بل فعل مؤسسي حقيقي (أو حتىٰ متخيل ما دام يساعد علىٰ التفسير والتوقع) فوق مستوىٰ الأفعال الفردية داخل الدولة. في كل الأحوال يتفق أغلب منظري العلاقات الدولية علىٰ أن عدم فتح صندوق الدولة والبحث في دوافع داخلية لسلوكها أمر مهم للحفاظ علىٰ أرضية مستقلة لتحليل الظاهرة الدولية، يحدها إطار مغلق للنظام الدولي، يسهل من تتبع العلاقات السببية داخل هذا الإطار في حين أن فتح هذا النظام علىٰ مدخلات وعوامل من نظم أخرىٰ كالنظم السياسية والاجتماعية والثقافية داخل الدول لا يصعب من تتبع العلاقات السببية المسؤولة عن الظواهر الدولية فقط، بل يهدد المشروع التنظيري للعلاقات الدولية برمته كونه يزيل الحواجز والحدود حول الأرضية الوجودية للعلاقات الدولية، ويجعل من الظواهر الدولية ظواهر اجتماعية عالمية.

علىٰ الجانب الآخر يُصرّ محللو السياسة الخارجية علىٰ فتح صندوق الدولة، الأمر الذي نتج عنه تحول التركيز من سلوك الدولة أو نتائج السياسة الخارجية إلىٰ عملية صنع السياسة الخارجية نفسها. يعتبر كتاب كل من ريتشارد سنايدر وسابين وبرك **صنع القرار كمقاربة لدراسة السياسة الدولية** أساس هذا التحول، الذي نتج عنه حقل تحليل السياسة الخارجية كمنافس لنظريات العلاقات الدولية، يقول سنايدر في كتابه: «نحن نلتزم بالدولة-القومية كمستوىٰ أساسي للتحليل، إلا أننا لا نتعامل معها كتجريد ميتافيزيقي. من خلال التأكيد علىٰ عملية صنع القرار والتركيز عليها نحن نقدم مسارًا لتنظيم محددات الفعل حول صناع القرار الذين يمثلون مجتمعاتهم السياسية. فرؤيتنا لصناع القرار رؤية تأخذ بالاعتبار أنهم يعملون في محيط مزدوج، يجعل من العوامل

الخارجية والداخلية التي قد تظهر غير مترابطة ترتبط ببعضها ببعض في أفعال صناع القرار»[١].

من الأعمال المحورية الأخرىٰ في حقل تحليل السياسة الخارجية أعمال كل من هارولد ومارجريت سبروت، خاصة فرضية **العلاقة بين الإنسان والبيئة في إطار السياسة الخارجية** في ستينيات القرن الماضي، الذي أكد أن السياسة الخارجية لا يمكن تفسيرها بعيدًا عن الأبعاد النفسية والسياسة والاجتماعية المحيطة بصانع القرار. بشكل عام اكتسبت أدبيات السياسة الخارجية عددًا من السمات منها الالتزام بالنظر تحت مستوىٰ الدولة، والبحث عن معلومات خاصة بحالة الدراسة كشخصية صانع القرار وعلاقاته بمستشاريه ودور المؤسسات الحكومية ومصالحها في عملية صنع القرار بعيدًا عن تعميمات نظريات العلاقات الدولية التي تلبس كل الدول سمات متشابهة، مما يسهل تعميم استجاباتها لمؤثرات البيئة الدولية.

يتضح إذن من هذا العرض المختصر أن تعيين وحدة الفعل بين الدولة وصانع القرار في قلب انقسام المجال النظري للعلاقات الدولية. حيث يظهر ذلك بشكل مباشر في الكلمات التالية التي توجهها فاليري هدسون، محللة السياسة الخارجية، لطلبة العلاقات الدولية في كتابها **تحليل السياسة الخارجية: النظرية الكلاسيكية والمعاصرة**: «. . . إذا كنت تدرس الآن مقررًا في تحليل السياسة الخارجية، فهناك شخص ما في القسم الأكاديمي لديكم يعتقد أن أرضية العلاقات الدولية هي صناع القرار البشر الذين لا يجب تعديهم لفاعلين (خياليين) موحدين وعقلانيين لأنهم لا يشبهون الدول. بالإضافة إلىٰ ذلك، فإن «الدولة» ما هي إلا تجريد ميتافيزيقي قد

(١) Richard Snyder, H. Bruck, and B. Sapin, Foreign Policy Decision-Making: An Approach to the Study of International Politics (Glencoe: Free Press, 1962). P 74.

يكون مفيدًا كاختزال لأرضية العلاقات الدولية، لكن لا يجب أن يمثل توصيفًا مفاهيميًا حقيقيًا لتلك الأرضية. في هذا المقرر أنت تدخل إلىٰ حقل لدراسة العلاقات الدولية لم تَرَه من قبل، تذكر أن تشكر ذلك الشخص»[١].

لا حاجة إلىٰ الشكر، ولكن نعم، كنت أنا دائمًا ذلك الشخص في محيطي الأكاديمي، علىٰ الرغم من تعاملي مع نظريات العلاقات الدولية، وليس تحليل السياسة الخارجية لفترة طويلة فإنه كان تعاملًا نقديًا اعتمادًا علىٰ أدبيات أخرىٰ[٢]. بصرف النظر عن الأدبيات المستخدمة كانت المشكلة دائمًا هي عدم القدرة علىٰ «التواصل المعياري» مع الدولة كونها تجريدًا عن فاعل مؤسسي لا يمكن استنطاقه لتقديم تبرير أخلاقي لأفعاله، هذا إذا افترضنا قدرته علىٰ الفعل المستقل أساسًا. لم تقدم ميتافيزيقيتها إجابات محددة أو مقنعة، عند «الضغط عليها» كانت تشير للمتغيرات الدولية والإقليمية كتوازن القوىٰ والبنية المؤسسية الدولية كونها المسؤولة سببيًا عن سلوكها، ولكني لم أكن أبحث عن المسؤولية السببية فقط بل كنت -وما زلت- أبحث عن المسؤولية الأخلاقية أيضًا.

حتىٰ مع وضع القوة التفسيرية في مستوىٰ هيكل النظام الدولي ومتغيراته احتاجت نظريات العلاقات الدولية إلىٰ افتراض طبيعة للدولة وفاعليتها حتىٰ يمكنها الاستجابة لهذه المتغيرات. بمعنىٰ أنه لا يمكن الحديث عن تغير توزيع القدرات المادية علىٰ مستوىٰ النظام الدولي، علىٰ سبيل المثال، كمحفز لسلوك الدولة قبل افتراض طبيعة وإرادة للدولة يحفزها

---

(١) Valerie Hudson, Foreign Policy Analysis: Classic and Contemporary Theory (Maryland: Rowaman and Littlefield Publishers, 2013) P.4.

(٢) اعتمدت في نقد افتراض فاعلية الدولة وتجاهل الفاعلية البشرية علىٰ أعمال روي باسكار وفلسفته الاجتماعية وتطبيقاتها في العلاقات الدولية من قبل كولن وايت وغيره من متبنين الفلسفة الواقعية النقدية للعلوم الاجتماعية.

تغير توزيع القدرات المادية. بعيدًا عن فتح «صندوق» كل دولة للنظر فيما يوجه استجاباتها للمؤثرات الدولية اضطر منظرو علاقات السياسة الدولية لاختراع طبيعة وسمات مشتركة للدول، لكل الدول. في الحقيقة الأمر لم يكن اختراعًا بقدر ما كان استعارة من تخصصات أخرىٰ خاصة علم الاجتماع وعلم الاقتصاد اللذين قدما الافتراضات الأساسية لنظرية الاختيار العقلاني (Rational Choice Theory) التي أصبحت -فيما بعد- الإطار النظري لتلقي المؤثرات الهيكلية لكل الدول، أو بمعنىٰ آخر، احتلت تلك النظرية عقل المنظرين وهم ينظرون إلىٰ منطق الدولة.

إذن طبقًا للتيار المسيطر في المجال النظري للعلاقات الدولية، ما يجعل الدولة تستجيب للمؤثرات الهيكلية هي أنها فاعل عقلاني، تتضمن افتراضات الفعل العقلاني: القدرة علىٰ ترتيب التفضيلات بشكل كامل. توفر معلومات كاملة عن الموقف الذي يواجه الفاعل. القدرة علىٰ استنباط الاختيار الذي يقدم المنفعة الأعلىٰ طبقًا لترتيب تفضيلات الفاعل والمعلومات المتوفرة حول الموقف الذي يواجهه.

علىٰ الرغم من الجذور الليبرالية لنظرية الاختيار العقلاني التي تهتم بقيم الحرية والدوافع الفردية للسلوك؛ فإن استخدامها في نظريات العلاقات الدولية لتشكيل استجابة ذاك الفاعل «الخيالي» أي الدولة، بما يتماشىٰ مع مؤثرات البيئة الدولية جعل منها منصة فارغة لإعادة إنتاج ذلك الذي يراه المنظر في هيكل النظام الدولي. فإذا كان المنظر يفترض في مستوىٰ هيكل النظام الدولي أن غياب السلطة يؤدي بشكل حتمي إلىٰ الصراع، وأن أدوات الصراع هي القوىٰ المادية العسكرية والاقتصادية توجب عليه توحيد وتثبيت التفضيلات لكل الفاعلين في التالي: البقاء، القوة، الثروة. وبالتالي تتحول التفضيلات في نموذج الاختيار العقلاني من دوافع داخلية إلىٰ حركة تلقائية

لتتبع الحوافز الهيكلية المادية من تهديدات أو فرص تعرف من خلال تغير توزيع القدرات المادية علىٰ مستوىٰ النظام الدولي.

ماذا لو انطلق المنظر من رؤية وجودية تأخذ بالاعتبار الأبعاد الفكرية والقيمية بل والوجدانية كأبعاد هيكلية حاكمة للتفاعلات الدولية؟ المشكلة أنه إذا حاول تضمين تلك الأبعاد علىٰ مستوىٰ الهيكل توجب عليه افتراض سمات للفاعل تمكنه من التفاعل فكريًا ووجدانيًا مع البيئة الدولية. هنا يعود صانع القرار البشري إلىٰ الصورة كونه الكيان الوحيد القادر علىٰ التفاعل فكريًا ووجدانيًا مع البيئة الخارجية، الأمر الذي يتطلب رفض تعيين الفاعلية في مستوىٰ الدولة والحاجة إلىٰ النظر في عقل وقلب صانع القرار، وليس ميتافيزيقية الدولة ومنطقها. لذلك نجد غالبًا أن النظريات التي تفترض تعيين وحدة الفعل في الدولة غالبًا تفترض مادية هيكل النظام الدولي.

مع ذلك حاول منظرو العلاقات الدولية الذين يرون أساسًا وجوديًا لفاعلية الدولة الخروجَ من هذا الإشكال، من أشهر تلك المحاولات ما قدمه اليكساندر ويندت في كتابه **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، الذي قدم خلاله إطارًا ثقافيًا/تركيبيًا للنظام الدولي مع الالتزام بفرضية فاعلية الدولة مع جعلها أكثر قدرة علىٰ الإدراك والتأمل والتبرير والنظر في الثقافة المشتركة و(أحيانًا) أثرها علىٰ هويتها وتحديدها لمصالحها، حتىٰ إنه بدأ أحد مباحثه بعنوان: «الدول أناس أيضًا» (States are People too)[1]. كأغلب منظري السياسة الدولية، بدأ ويندت بهيكل النظام الدولي، ثم بدأ بتشكيل سمات الدولة وفاعليتها لتتماشىٰ مع تأثيرات الهيكل، بمعنىٰ أنه

---

(١) Alexander Wendt, Social Theory of International Politics, (Cambridge: Cambridge University Press,1999), P. 215.

إذا كان توزيع القدرات المادية كجوهر لهيكل النظام الدولي يتطلب دولة ذات سمات وطبيعة معينة تمكنها من الاستجابة للمؤثرات المادية، كذلك فإن نظامًا دوليًا جوهره الثقافة المشتركة يتطلب دولة ذات سمات وطبيعة وهوية تستطيع أن تتلقىٰ وتستجيب للمؤثرات الثقافية. بالنسبة للباحثين عن المسؤولية الأخلاقية للفعل السياسي في البيئة الدولية يعتبر إدراج تلك السمات تطورًا ملحوظًا ومهمًا، إلا أنه يظل في غير مكانه، فهل تستطيع الدولة حقًا التأمل والتبرير والنظر؟

لا ترىٰ فاليري هدسون ذلك عندما توجه نقدها لمحاولة ويندت: «فقط البشر مَن يستطيعون أن يصنعوا الهويات، فقط البشر من يستطيعون أن يغيروا الهويات، فقط البشر من يستطيعون أن يتفاعلوا بناءً علىٰ هوياتهم، فقط البشر الذين يمكن استدماجهم أو يمكنهم استدماج الآخرين في هوياتهم... يبقىٰ السؤال الأهم هو كيف يمكن للأفكار المشتركة أن تغير من سلوك الفاعلين؟ استخدم ويندت فصلًا كاملًا من كتابه لتجنب الإجابة عن هذا السؤال. حيث ناقش في ذلك الفصل أربعة عوامل رئيسة: (الاعتماد المتبادل، التجانس، المصير المشترك، ضبط النفس) قد تقود إلىٰ هذا التغيير (من العداء إلىٰ الصداقة)، مع اعترافه بأن تأثير تلك العوامل لا يمكن أن يتحقق في غياب عمل فكري. هذا العمل الفكري يجب أن يُتخَذَ بشكل إرادي، وقد ينتج عنه قرار بالاستمرار في سياسة ما حتىٰ في حالة عدم وجود منافع متبادلة مع الطرف الآخر. هناك طرف يجب أن يثق أولًا، طرف يجب أن يقوم بقرار ضبط النفس أولًا، طرف يجب عليه أن يصف ويعتنق مصيرًا مشتركًا مع الطرف الآخر أولًا، طرف يتوجب عليه قراءة عقل الطرف الآخر أولًا قبل اتخاذ أي سلوك ذي عواقب علىٰ الهوية. يتحدث ويندت كثيرًا في ذلك الفصل عن الأفكار اللامعة، والعمل الفكري، والقيادة،

وتأطير المشاريع السياسية وتخيل مجتمعات فوق مستوىٰ الدولة. لكن هل الدولة تستطيع ذلك؟»[1].

علىٰ الرغم من إدراج الكثير من السمات البشرية في عالم ويندت فإنه يظل عالمًا موحشًا بعيدًا عن العامل البشري الحقيقي القادر علىٰ القيام بتلك العمليات. فمن لم يقتنع بأن الدولة فاعل عقلاني، لن يقتنع بأن الدولة فاعل تأملي؛ لأن تلك الفاعلية الأكثر تقدمًا لا يمكن تخيلها إلا في فاعل بشري. فالقدرة التأملية علىٰ إدراك الثقافة المشتركة للسياسة الدولية ومِن ثم محاولة التعامل معها وتغييرها ممارسة متقدمة تحتاج إلىٰ تبرير رفيع المستوىٰ لا يقدر عليه فاعل مؤسسي بل فاعل بشري. هذا التغيير المفترض من حالة العداء إلىٰ حالة الصداقة الذي يمر -طبقًا لويندت- من خلال مسارات الاعتماد المتبادل، التجانس، تطوير فكرة أو معتقد بالمصير المشترك للإنسانية، وضبط النفس تظل مجرد أفكار في الهواء لا تحركها فاعلية واضحة ما دام أنها افتقدت العمل البشري الفكري بل والوجداني. لذلك لا تذهب نظرية ويندت بعيدًا في تفسير الكثير من واقع السياسة الدولية لأنه في الحقيقة تبدأ دراما السياسة الدولية عند مواجهة صانع القرار لتلك المسارات وغيرها في السياسة الدولية واستجابته لها أو رفضها، كيفية الموازنة بينها، معايير الموازنة، والاعتبارات السياسية والهوياتية لكل مسار، علىٰ سبيل المثال عند الحديث عن مصير مشترك يتوقع أن تكون تلك الأسئلة حاضرة: مصير مشترك مع من؟ وإلىٰ أين؟ وتحت أي شروط؟ ما المقصود أصلًا بالمصير المشترك؟ علىٰ الأقل في الحالة الإسلامية نحتاج إلىٰ إنسان مكلف ليجيبنا علىٰ تلك الأسئلة.

---

(١) Hudson, 2013, P.12.

*** المبحث الثالث: استعادة القلب في صنع السياسة الخارجية (أو أن تكون إنسانًا):**

إن تخطي حاجز فاعلية الدولة المصطنع لا يعني التخلص تمامًا من نموذج الاختيار العقلاني، فحتىٰ علىٰ مستوىٰ صانع القرار يظل هذا النموذج، النموذج المسيطر علىٰ افتراضات دراسة عملية صنع القرار الخارجي، إلا أن تنزيله علىٰ صانع القرار يسمح لنا بمحاكمته طبقًا لاقترابه وابتعاده عن سمات وقدرات الفاعلية الإنسانية الحقيقية، وليس المصطنعة لفاعلية الدولة، وهذا ما سيحاول هذا المبحث تحقيقه.

في هذا الإطار يمكن القول إن نموذج الاختيار العقلاني يعتبر محاولة لتمثيل التفكير العقلي، إلا أنه تمثيل لا يعبر عن قدرات وسمات الفاعل الإنساني كونه تمثيلًا تقنيًا تمامًا. نظرة أخرىٰ أكثر تفصيلًا علىٰ المتوقع من صانع القرار طبقًا للنموذج العقلاني قد توضح هذه النقطة: القدرة علىٰ ترتيب تفضيلاته للنتائج بشكل واضح علىٰ أن يكون الترتيب ثابتًا خلال عملية الاختيار، وأن يكون لدىٰ الفاعل معلومات كاملة حول نتائج أفعاله وحول البيئة التي يتم من خلالها الاختيار بين الأفعال المتاحة، وأن يكون لدىٰ الفاعل القدرة علىٰ التعامل مع تلك المعلومات بدقة، والقدرة علىٰ استنتاج النتائج منها. تتضافر تلك القدرات لتنتج تحديدًا واضحًا للاختيارات والمنفعة المتوقعة لكل اختيار من خلال القدرة علىٰ تقدير احتمال تحقيق كل اختيار لتفضيلات أو أولويات الفاعل. علىٰ سبيل المثال في مواجهة سياسية/عسكرية مع فاعل آخر سيكون ترتيب الفاعل لتفضيلاته كما يلي: التفضيل الأول: النصر والغلبة، التفضيل الثاني: عدم الخسارة أو الخضوع واستمرار حالة التوازن، التفضيل الثالث: الخضوع مع حفظ البقاء والحد الأدنىٰ من

الاستقلال. ثم توضع قيمة لكل من تلك التفضيلات، فنضع قيمة أعلىٰ للنصر والغلبة ولتكن (٣)، ونضع لاستمرار التوازن (٢)، و(١) للخضوع مع الحد الأدنىٰ من الاستقلال. ومِن ثَمَّ يبدأ الفاعل في جمع المعلومات من البيئة الخارجية، التي تتضمن قدرات الطرف الآخر وأهدافه ومواقف القوىٰ الأخرىٰ وغيرها من المعلومات، الأمر الذي ينتج عنه تحديد الاختيارات المتاحة للفاعل في هذه المواجهة. لاحظ هنا أن نموذج الاختيار العقلاني يفترض حصول الفاعل علىٰ معلومات كاملة وقدرة مثالية علىٰ التعامل مع تلك المعلومات من حيث استنباط الاختيارات المتاحة منها. بعد ذلك يفترض النموذج قيام الفاعل بحساب المنفعة المتوقعة من كل اختيار طبقًا لاحتمالات تحقيقها للتفضيلات المرتبة. بعد عملية جمع المعلومات من البيئة الخارجية قد يتضح للفاعل أن الاختيارات المتاحة هي: عمل عسكري استباقي، التفاوض والمساومة، الضغط الإعلامي والدبلوماسي الدولي. تتكون معادلة المنفعة المتوقعة لكل اختيار من احتمالات تحقيقه لتفضيلات صانع القرار. فإذا أخذنا الاختيار الأول أي الدخول في مواجهة عسكرية، نقول إن احتمال تحقيقه للنتيجة المفضلة الأعلىٰ: النصر (٣) لا يتعدىٰ٢٠٪، ونضيف ذلك (+) إلىٰ احتمال تحقيقه للتفضيل المتوسط: حفظ التوازن (٢) الذي قد يكون ٣٠٪، ونضيف احتمال أن ينتج عنه التفضيل الأسوأ (١) الذي يجب أن يكون ٥٠٪، ثم نحسب المجموع: ١٧٠ لتكون هذه المنفعة المتوقعة من اختيار الدخول في مواجهة عسكرية. ثم نقوم بالأمر ذاته مع الاختيارات الأخرىٰ:

التفاوض والمساومة: النصر (٣) * (١٠٪) + الحفاظ علىٰ حالة التوازن (٢) * (٣٠٪) + الخضوع مع الحد الأدنىٰ من الاستقلال (١) * (٦٠٪) = ١٥٠.

الضغط الإعلامي والدبلوماسي الدولي: النصر (٣) * (٣٠٪) + الحفاظ علىٰ حالة التوازن (٢) * (٥٠٪) + الخضوع مع الحد الأدنىٰ من الاستقلال (١) * (٢٠٪) = ٢١٠.

وبالتالي يكون الاختيار الذي يقدم أعلىٰ منفعة متوقعة طبقًا لترتيب التفضيلات والمعلومات والتوقعات المستقبلة من البيئة الخارجية هو الضغط الإعلامي والدبلوماسي الدولي.

لسوء الحظ أو لحسن الحظ نحن لا نفكر بهذه الطريقة، علىٰ الأقل هذا ما يعتقده علماء علم النفس المعرفي الذين يقترحون أن أداء الأفراد بشكل عام نادرًا ما يتطابق أو يقترب من التطابق مع توقعات النموذج العقلاني من حيث محدودية العقل البشري في التعامل مع تعقيدات البيئة الخارجية[١]. فهناك اختلافات هامة بين نموذج الاختيار العقلاني وبين عمليات التوصيف والتفسير والتقدير التي عادة ما يستخدمها الأفراد في تعاملهم مع بيئتهم الخارجية. فالأفراد يميلون إلىٰ تبسيط المعلومات، ويرغبون في إدماج المعلومات الجديدة في أطر فكرية ثابتة. حيث يتم هذا التبسيط من خلال ما يسمىٰ التفكير القياسي (Analogical Reasoning) وبشكل تلقائي تقريبًا ينزع الأفراد التفاصيل الدقيقة والإطار العام للمشكلات التي يواجهونها لبناء صور ذهنية مبسطة لتلك المشكلات، ومِن ثَمَّ النظر في خبرات ماضية ومقارنة الحالة الحالية بحالة ماضية دون الأخذ بالاعتبار اختلاف الإطار والتفاصيل بين كل من الحالتين طلبًا لتبسيط عملية استقبال

---

(١) Janice Gross Stein, Foreign policy decision making: rational, psychological, and neurological models, in Steve Smith, Amelia Hadfiled, and Time Dunne, Foreign Policy: Theories, Actors, and Cases (Oxford: Oxford University Press, 2012) P. 133.

ومعالجة المعلومات[1]. قدم أيضًا علماء علم النفس المعرفي دلائل مهمة تثبت أن الأفراد يفضلون الثبات علىٰ أفكارهم المسبقة، ويميلون إلىٰ إهمال المعلومات التي لا تتماشىٰ مع تلك الأفكار التي تجعلهم يشعرون بالقلق وعدم الراحة، ما ينتج تصلبًا وتشبثًا أكبر بتلك الأفكار والمعتقدات، وهو ما يطلق عليه محلل السياسة الخارجية هولستي المهتم بالبعد النفسي في رؤىٰ صانع القرار بالتصلب المعرفي (Cognitive Rigidity)[2].

كذلك فيما يخص التوقع والتقدير والنظر في الاحتمالات فإن قدرات الأفراد أقل بكثير مما يقترحه النموذج العقلاني. في الغالب يتبع الأفراد ما يسمىٰ طرقًا استدلالية ذهنية مختصرة (Heuristics) عند استقبال ومعالجة المعلومات القادمة من البيئة الخارجية وتنظيمها والاستدلال بها حول الاختيارات المتاحة منها وتوقع الاحتمالات المرتبطة بها. من أهم تلك المسارات الذهنية المختصرة ما يسمىٰ مسار المتاح (Availability Heuristic) الذي يعني ميل الأفراد لتفسير المعلومات الحاضرة من خلال ما هو متوفر وسهل ومتاح في مخزونهم الإدراكي[3]. في حين يشير المسار التمثيلي (Representativeness Heuristic) إلىٰ ميل الأفراد لتضخيم التشابه والتماثل بين حدث ما وبين نوع من الأحداث[4].

علىٰ الرغم من أهمية تلك الأدبيات في تسليط الضوء علىٰ الهوة بين نموذج الاختيار العقلاني وسمات الفاعل البشري، فإنها تظهر كأنها تحاكم السمات الإنسانية وليس افتراضات النموذج، وكأنها تتحدث عن فشل الفرد

---

(١) Y. F. Khong, Analogies of War: Korean, Mucnich, Dien Bien Phu, and the Vitnam Decisions of 1965 (Princeton: Princeton University Press,1992).

(٢) Ole Holsti, Crisis Decision Making, (Oxford: Oxford University Press, 1989).

(٣) Stein, 2012, P. 137.

(٤) المصدر السابق.

وليس عن فشل النموذج. يظهر ذلك في غلبة عدد من المصطلحات المستخدمة في تلك الأدبيات «كالقيود»، و«التصلب» إلخ، التي تظهر بدورها عدم تقدير لعمق ورحابة التفكير العقلي الذي يتعدىٰ سطحية افتراضات العقلانية الحديثة. فالقدرة علىٰ التضحية بالكثير من التفاصيل وترتيب وتنظيم المعلومات في أنواع طبقًا لخارطة ذهنية وبناء فكري مستقر، ثم استدعائها بوعي أو بغير وعي ليس بالأمر السيئ تمامًا. كما أن الثبات علىٰ المبادئ والمعتقدات المسبقة لا يعتبر نقصًا مطلقًا، بل أغلبه أمر جيد بل وضروري لما يُسمَّىٰ بالأمن الوجودي (Ontological Security) للفرد، الذي يعني حاجة الأفراد لتوقعات مستقرة حول محيطهم الاجتماعي والطبيعي.

بالطبع سيكون أمرًا عظيمًا إن امتلك الإنسان تلك القدرات الخارقة التي يقترحها النموذج العقلاني، إلا أن ما يعوض ذلك هو قدرة الإنسان علىٰ تكوين صور عقلية أو بناء ذهني يمثل ويحاكي العالم الخارجي ما يمكنه من التعامل مع العالم من خلال خبرة تأملية شخصية ومميزة كون لبنات هذا البناء الداخلي هي أفكاره ومعتقداته ومفاهيمه حول العالم. قد يضيق هذا البناء الداخلي بتحيزات غير مبررة وروابط غير منطقية ومسارات مغلقة وأخرىٰ دائرية، وقد يتسع بتقبل المعارف وربطها بمفاهيمه الصلبة، بناء يتضمن مسارًا استدلاليًا يصب في تكوين مفاهيم جديدة تضيف لهذا البناء، تُستدعَىٰ بدورها وفي وقتها لجولة جديدة من الاستقراء ليضع التفاصيل والمعلومات الجديدة في إطار كلياته الثابتة والمستقرة، أو يطور من تلك القابلة للتطور. في الحقيقة نحن لا نعلم أي من العالمين يحتل التفكير العقلي لصانع قرار ما، لكن هذا لا يعني نمذجة تلك المساحة تقنيًا، ومِن ثَمَّ التعامل مع السمات الإنسانية العقلية التي قد تعطيها العمق والرحابة للتفاعل مع البيئة الخارجية كقيود علىٰ هذا النموذج التقني.

بالإضافة إلىٰ «القيود» الإدراكية والمعرفية علىٰ عملية صنع القرار، يذكر أيضًا بعض علماء علم النفس المعرفي بمساعدة علم الأعصاب (Neuroscience) أن كثيرًا من القرارات تظهر كأنها ناتجة عن استجابات وجدانية قوية[١].

هذا الاتجاه يرىٰ أن «المشاعر أولًا» كونها تمثل استجابة تلقائية وسريعة مقارنة بالتفكير العقلي[٢]. لا يعكس نموذج الاختيار العقلاني هذه العلاقة أيضًا، علىٰ العكس، يتبع هذا النموذج سلسلة طويلة من الأدبيات ذات الجذور العميقة في الفكر الفلسفي الغربي التي تضع حدًّا فاصلًا بين التفاعل الفكري العقلي وبين التفاعل الشعوري الوجداني مع البيئة الخارجية ومؤثراتها، مع إعطاء الفكر أو العقل قيمة أعلىٰ من المشاعر والوجدان، التي غالبًا ما يعبر عنها كغرائز أو حالة مصاحبة للغرائز مؤذية للقدرة علىٰ الاستنباط وتحديد الأهداف، والتي تم حفظها حصريًا لجانب التفكير العقلي[٣]. أي أن الافتراض الأساسي كان وما زال: هناك فصل بين التفكير العقلي وبين الشعور الوجداني بل وتضاد أيضًا[٤]. إلا أن الاتجاهات المشار إليها أعلاه أثارت شكوكًا عدة حول التضاد المفترض بين الشعور الوجداني وبين التفكير العقلي، مقترحة أن الفصل بينهما ما هو إلا فصل عملياتي مؤقت، وليس وجوديًا مستقرًا، بل ذهبت بعض الدراسات إلىٰ أبعد من ذلك لتقترح

(١) Stein, 2012, P. 139.

(٢) المصدر السابق، ١٣٩.

(٣) Richard Ned Lebow, Forward to Yohan Ariffin, Jean-Marc Coicaud, and Vesselin Popoviski's Emotions in International Politics: Beyond Mainstream International Relations, (Cambridge: Cambridge University Press, 2016) P. XII

(٤) المصدر السابق.

أن للشعور الوجداني وعلاقته بالتفكير العقلي أثرًا إيجابيًّا علىٰ عملية صنع القرار والتفاعل مع البيئة الخارجية بشكل عام[١]. إذا كانت إحدىٰ الحجج الجوهرية لهذا الكتاب هي أن السياسة الخارجية ليست بمعزل عن العبودية لله والتقرب إليه، ولما كانت أصول العبادة: المحبة والخوف والرجاء فلا شك أن التقاط هذا الخيط أمر يسعىٰ إليه هذا الكتاب.

يوضح ريتشارد ليبو في مقدمته لكتاب **المشاعر في السياسة الدولية** هذه النقطة عندما يذكر أن الفصل بين التفكير العقلي والشعور الوجداني أمر مستحيل، بل إن الأفراد الذين يستطيعون الفصل بين مشاعرهم وأفكارهم لا يصبحون أكثر عقلانية أو كفاءة، بل مرضىٰ، موضحًا «أن التفكير الأداتي المنفصل عن الالتزامات المشاعرية يجعل الأفراد موغلين في الأنانية وحب الذات والتعامل مع الآخرين استراتيجيًا فقط»[٢]. حتىٰ هنا تظل الأنانية وحب الذات ذات الأساس الوجداني حاضرة، وإن كانت في خلفية عملية صنع القرار.

التفكير والشعور، إذن، متشابكان في تحديد الأهداف والقرارات لدرجة تجعل فك التشابك بينهما أمرًا مستحيلًا. فللمشاعر تأثير مباشر وثابت علىٰ الانتباه الاختياري، أي ما نختار أن ننتبه إليه في البيئة الخارجية، والذاكرة العاملة أو قصيرة المدىٰ، والقدرات الفكرية المؤدية

---

(١) انظر علىٰ سبيل المثال:

James A. Russel, Core Affect and the Psychological Construction of Emotion, Psychological Review, Vol. 110, No. 1, (2003), P. 145-172. ؛Jonathan Mercer, Emotional Beliefs, International Organization, Vol. 64, (Winter 2010) P. 1-31.

(٢) Lebow, 2016, Forward.

لكبح والسيطرة علىٰ الأفعال، وأن هذا التأثير يستمر لما بعد المواقف أو الحالات التي يواجهها الفرد في البيئة الخارجية ليشكل خبرة مشاعرية- فكرية قد تُستدعَىٰ في المواقف والحالات والتحديات المستقبلية. في المقابل، فإن الدوائر العصبية ذات العلاقة بالانتباه والذاكرة والسيطرة علىٰ الأفعال تؤدي دورًا أساسيًا في تنظيم المشاعر[1]. وبالتالي فإن العلاقة تبادلية وأساسية وضرورية بغض النظر عن محتوىٰ كل من الأفكار والمشاعر.

أيضًا، ترىٰ كل من سيث دانكن وليزا باريت في دراسة حول علاقة الإدراك بالمشاعر أنه لا توجد أجزاء في الدماغ يمكن تحديدها حصريًا كمناطق للتفكير وأخرىٰ كمناطق للشعور. فعلىٰ الرغم من حقيقة أن أجزاء القشرة الجبهية تنظم الأجزاء تحت القشرية فإن هذا لا يجب أن يترجم بشكل تلقائي إلىٰ أن الأجزاء الفكرية تنظم الأجزاء الشعورية في الدماغ[2]. بدلًا من ذلك، تظهر شبكة وظيفية واسعة التوزيع تتضمن كلًا من الأجزاء تحت القشرية، التي عادة يطلق عليها شعورية، والأجزاء القشرية الداخلية، التي عادة يطلق عليها فكرية. في هذه الشبكة تشارك تلك الأجزاء التي يشار إليها كأجزاء فكرية في تمثل الحالة الشعورية وليس فقط تنظيمها بعد نشأتها. كما يظهر أن تلك الأجزاء التي يشار إليها كأجزاء شعورية تشارك في العمليات الفكرية من خلال المشاركة في العمليات الحسية (Sensory Process)[3].

(١) Seth Duncan and Lisa Feldman Barrett, Affect is a form of Cognition: A Neurological Analysis, Cognition and Emotion, Vol. 21, No.6 (2007), P. 1184-1211.

(٢) المصدر السابق، ص١١٨٧.

(٣) المصدر السابق، ص ١١٨٨.

يشارك إذن الشعور الوجداني في العمليات الحسية بما في ذلك ترجمة المدخلات الحسية من البيئة الخارجية إلىٰ صور عقلية داخلية ذات معنىٰ (Representations)، وذلك من خلال ربط المعلومات والمدخلات الحسية حول مؤثر خارجي ما بصورة عقلية حول كيفية تأثير هذا المؤثر علىٰ حالة الفرد[١]. وبالتالي، كما ذكر، فإنه في إطار تلك الشبكة الوظيفية تمثل كل من الأجزاء الفكرية والأجزاء الشعورية وحدة متكاملة عند حساب أو إعطاء قيمة للشيء أو الموقف الخارجي وإرشاد الاستجابة له.

تقوم بعد ذلك كل من الباحثتين باستكشاف كل من الدوائر العصبية التي تجعل أجزاء الفكر وأجزاء الشعور وحدة متكاملة عند قراءة البيئة الخارجية بشكل أكثر تفصيلًا. إلا أننا سنكتفي بما نقلناه حتىٰ الآن حتىٰ لا يتحول الكتاب من كتاب حول استجابة صانع القرار المسلم للمؤثرات الدولية إلىٰ كتاب في علم الأعصاب وعلم النفس. ما يهمنا هنا هو توضيح أن المدركات الحسية من البيئة الخارجية تتضمن محتوىٰ فكريًّا/ وجدانيًّا، وأننا دائمًا في حالة تقييم (Appraisal) للبيئة الخارجية، تقييم تتداخل فيه المشاعر والتفكير لما هو مفيد، جميل، خطأ، مخيف أو غيرها من المدركات الحسية. وبالتالي فإن خبرة التفكير في حدث ما، وخبرة الشعور حيال هذا الحدث ليستا خبرتين منفصلتين، بل خبرة واحدة متكاملة، وإن الفصل بينهما يأتي عند التأمل في تلك الخبرة لاحقًا، وليس عند إدراكها لأول مرة[٢].

---

(١) المصدر السابق، ص ١١٩٣.

(٢) المصدر السابق، ص ١٢٠٢.

* المبحث الرابع: في السلوك إلىٰ الله:

*** «فإن كل حركة في الوجود، إنما تصدر عن محبة، إما محبة محمودة أو محبة مذمومة».**

ابن تيمية

قدم هذا الفصل حتىٰ الآن محاولة لتخطي الحواجز الفكرية والنظرية المصطنعة التي تعيق التعامل النظري مع صانع السياسة الخارجية المسلم كفاعل مكلف شرعيًا ومسؤول أخلاقيًا عن ممارساته حتىٰ في إطار الدولة الوطنية الحديثة. إذا قبلنا ما تقدم، بما في ذلك حقيقة أن التفاعل مع البيئة الخارجية تفاعل متكامل يجمع الفكر والوجدان للتعرف علىٰ الأشياء وتوصيفها وتقييمها ومِن ثَمَّ التعامل معها، أصبح لا يوجد ما يمنع من قبول أن أحداث السياسة الدولية ومؤثراتها مادة لامتحان قلوب أصحاب القرار الخارجي المسلمين في توجهها بالمحبة والخوف والرجاء لله ﷻ. فالعبادة تجمع كل ما يحبه الله ويرضاه، أصولها المحبة والرجاء والخوف، ومحلها القلب واللسان والجوارح، واختبارها، في هذه الحالة، ما تثيره البيئة الدولية وإرادات الفاعلين الآخرين من مشاعر الخوف، والرجاء، والمحبة في قلب صانع القرار لتوجيه أقواله وأفعاله بما يتماشىٰ مع إراداتهم وليس إرادة الله ﷻ.

إن استرجاع القلب ووضعه في مواجهة السياسة الدولية ومساراتها، تعقيداتها وتقاطعاتها، تهديداتها وحساباتها وجاذبيتها يتطلب مرشدًا ودليلًا وحاديًا للقلوب في سيرها وسلوكها لتلك المسارات يحفظها من فساد القصد وفساد العلم. هنا ستتخذ مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين لابن القيم رحمه الله دليلًا ومنصة للانطلاق نحو سير صانع القرار في مسارات السياسة الدولية المعاصرة. قد يعترض البعض كون الكتاب حول أعمال

القلوب وتهذيب النفوس، إلا أن ما تقدم في هذا الفصل من حجج تبين مركزية القلب في الاستجابة لمؤثرات البيئة الدولية وتوجيه السياسة الخارجية يجعل من هذا الكتاب الخيار الأمثل للنظر في الحالة القلبية لصانع القرار المسلم في السياسة الدولية المعاصرة. علىٰ الرغم من الاهتمام بمشاعر الخوف والرجاء والمحبة كاستجابات أساسية في كتابنا هذا، فإن ما يقدمه ابن القيم في كتابه من أحوال مختلفة ومتعددة للقلوب في سيرها إلىٰ الله سبحانه يضع أصول العبادة من محبة وخوف ورجاء في بناء متكامل يثري الأساس الفكري والوجداني للمسار في بيئة تتسم بكثافة القيم والمؤسسات بل والمشاعر. إذا كنت لا ترىٰ العلاقة بين أعمال القلوب وتهذيب النفوس وبين السياسة الدولية فلأنك لم تلاحظ نظرة الخوف في عين صاحب القرار عند التهديد باستخدام القوة، لأنك لم تنتبه لنظرة الرجاء في عينه عند الوعود، نعم فقط الوعود، بالاستثمارات والمساعدات الخارجية، لأنك لم تشعر بانكسار قلبه عندما يسمع، علىٰ الرغم من كل تنازلاته عن منظومته القيمية والثقافية، بأنه ليس جزءًا من العالم المتحضر. فإذا كانت الحالة القلبية لصانع القرار في السياسة الخارجية محل عبادة فإن ملاحظتها وترجمتها إلىٰ أفعال وأقوال في السياسة الدولية المعاصرة وقيودها محل استعانة. يقول ابن القيم: «وسر الخلق والأمر والكتب والشرائع والثواب والعقاب انتهىٰ إلىٰ هاتين الكلمتين (العبادة والاستعانة)، وعليهما مدار العبودية والتوحيد»[1]. فيعرف ابن القيم العبادة من خلال أصلين: غاية الحب بغاية الذل والخضوع. في حين أن الاستعانة تجمع أصلين: الثقة بالله والاعتماد علىٰ الله تعالىٰ.

---

(١) محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، تحقيق وتعليق محمد المعتصم بالله البغدادي (بيروت: دار الكتاب العربي ٢٠٠٣). ج ١، ص ٩٥.

يبين ابن القيم أربع قواعد تُبنَىٰ عليها (إياك نعبد) وهي: التحقق بما يحبه الله ورسوله ويرضاه من قول اللسان والقلب، فأعمال القلب تتضمن محبة الله، والتوكل عليه والإنابة إليه، والخوف منه، والالتجاء إليه، وإخلاص الدين له، والصبر علىٰ أوامره، وعن نواهيه، وعلىٰ أقداره، والرضىٰ به وعنه، والموالاة فيه، والمعأداة فيه، والذل له والخضوع، والإخبات إليه، والطمأنينة به، وغير ذلك من أعمال القلوب التي فرضها أفرض من أعمال الجوارح (كالصلاة والجهاد، ونقل الأقدام إلىٰ الجمعة والجماعات، ومساعدة العاجز، والإحسان إلىٰ الخلق، ونحو ذلك)، (ومستحبها أحب إلىٰ الله من مستحبها، وعمل الجوارح بدونها إما عديم المنفعة أو قليل المنفعة)[1]. كسائر الأعمال فأعمال القلوب لها أحكامها فمنها الواجب، ومنها المستحب والمباح والمكروه والمحرم. فالمتفق علىٰ وجوبه: كالإخلاص، والتوكل، والمحبة، والصبر، والإنابة، والخوف، والرجاء، والتصديق الجازم. وأما محرماتها: فالكبر والرياء والعجب، والحسد، والغفلة والنفاق. وهي نوعان: كفر ومعصية. فالكفر: كالشك، والنفاق والشرك وتوابعها. والمعصية نوعان: كبائر وصغائر. فالكبائر: كالرياء، والعجب والكبر، والقنوط من رحمة الله والأمن من مكر الله، والفرح والسرور بأذىٰ المسلمين، والشماتة بمصيبتهم، ومحبة أن تشيع الفاحشة فيهم، وحسدهم علىٰ ما آتاهم الله من فضله، وتمني زوال ذلك عنهم، وتوابع هذه الأمور التي هي أشد تحريمًا من الزنا وشرب الخمر وغيرهما من الكبائر الظاهرة، ولا صلاح للقلب ولا الجسد إلا باجتنابها، والتوبة منها، وإلا فهو قلب فاسد وإذا فسد القلب فسد البدن[2]. في حين الاستعانة في (إياك نستعين)، كما ذكر، تجمع أصلين: الثقة بالله والاعتماد

(١) المصدر السابق، ص ١٢١.

(٢) المصدر السابق ص ١٣٣.

عليه تعالىٰ. فإن العبد قد يثق بالواحد من الناس، ولا يعتمد عليه في أموره لاستغنائه عنه. وقد يعتمد عليه -مع عدم ثقته به- لحاجته إليه ولعدم مَن يقوم مقامه، فيحتاج إلىٰ اعتماد عليه مع أنه غير واثق به[١]. فالتوكل والاستعانة هو حال للقلب ينشأ عن معرفته بالله تعالىٰ، والإيمان بتفرده بالخلق والتدبير، والضر والنفع، والعطاء والمنع، وأنه ما شاء كان، وإن لم يشأ الناس، وما لم يشأ لم يكن، وإن شاءه الناس، فيوجب له هذا اعتماده عليه، وتفويضًا إليه، وطمأنينة به، وثقة به[٢].

هذا النوع من المعرفة بما يحبه الله ويرضاه من أعمال القلوب لا يجد طريقه عادة نحو قلوب وعقول صناع القرار والباحثين المسلمين عند النظر في السياسة الدولية. فهي معرفة مزهد فيها في دوائر صنع القرار والدوائر الأكاديمية علىٰ السواء. فالأغلب لديه معرفية تقنية أو نظرية بالسياسة الدولية أو حتىٰ فقهية، ولكن كما يوضح الغزالي في مقدمة إحياء علوم الدين: «فمعلوم أن الحج لا يتم إلا ببذرقة تحرس من العرب في الطريق، ولكن الحج شيء وسلوك الطريق إلىٰ الحج شيء ثانٍ، والقيام بالحراسة التي لا يتم الحج إلا بها شيء ثالث، ومعرفة طرق الحراسة وحيلها وقوانينها شيء رابع»[٣]. فأغلبنا سواء كنا باحثين أو صناع قرار قد يكون لدينا معرفة بطرق الحراسة وحيلها وقوانينها إلا أننا علىٰ خطر فقدان الشعور بالسلوك إلىٰ الله. فالسعي إلىٰ الحج سعي في سبيل الله والسعي لحفظ أمن المسلمين ودينهم وأرضهم وكرامتهم وممارسة ودراسة السياسة الدولية من هذا المنطلق سعي في سبيل الله. قد يعرف بعضنا الأحكام الفقهية الخاصة بعلاقة المسلمين بغير المسلمين، كما يعرف سالك طريق الحج أحكام

---

(١) المصدر السابق، ص ١٠٣.

(٢) المصدر السابق، ص ١٠٣.

(٣) أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، (القاهرة: دار الآفاق العربية، ٢٠٠٤) ج١، ص ٢٨.

الحج. ولكن أحكام الحج شيء والحج شيء ثانٍ، كما أن أحكام السعي في مصالح المسلمين في البيئة الدولية شيء وأحوال القلب التي تحفظ وتعين وترشد هذا السعي شيء ثانٍ. دونها لتوقف السعي أو انحرف أو طغىٰ.

هذا لا يعني بالضرورة خلو قلب صانع القرار من تلك المعارف بل يعني غالبًا اعتقاده بعدم ارتباطها بممارسة السياسة الدولية. فالتنشئة السياسية وعمليات الاستدماج في المؤسسات السياسية والنخب الثقافية العلمانية تبدأ قبل التكليف بتلك المهمات بكثير، بل وتستمر وتزداد حدة مع التكليف كلما أحاط بصانع القرار أولئك المعترضون علىٰ شرع الله وأمره، وهم أقسام كما بيّن ابن القيم: «منهم أصحاب الاعتراض بالسياسات الجائرة . . . التي قدموها علىٰ حكم الله ورسوله، وحكموا بها بين عباده. وعطلوا لها وبها شرعه وعدله وحدوده. الذين يقولون إذا تعارضت السياسة والشرع قدمنا السياسة . . . لكم الشرع ولنا السياسة»[١]. ومنهم المعترضون علىٰ شرع الله وأمره بآرائهم وأقيستهم، المتضمنة تحليل ما حرم الله ﷻ، وتحريم ما أباحه، وإسقاط ما أوجبه، وإيجاب ما أسقطه، وإبطال ما صححه، وتصحيح ما أبطله، واعتبار ما ألغاه، وإلغاء ما اعتبره، وتقييد ما أطلقه، وإطلاق ما قيده[٢]. سواء سمعت من أصحاب السياسات الجائرة الذين يضعون المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار، ويفصلون السياسة عن الشرع، ويفصلون الاختبارات السياسية عن الاختبارات الدينية، أم سمعت من أولئك الذين يحرفون الاختبار باسم المقاصد الشرعية، لا يعني أنه لا يوجد اختبار، فغفلتك عن الاختبار لا تعني أنه لا يوجد اختبار، وضعت ربطة عنقك أم بشتك، النتيجة أنك لم تحضر، وعدم حضورك لا يعني عدم

---

(١) ابن القيم، مدراج السالكين، ج٢، ص ٦٩.

(٢) المصدر السابق، ج٢، ص ٧٠.

رسوبك في الاختبار. تلك بلية، يصدق عليها وصف ابن القيم: «عمت فأعمت، ورزية رمت فأصمت، وفتنة دعت القوب فأجابها كل قلب مفتون، وأهوية عصفت فصمت منها الآذان، وعميت منها العيون. عطلت لها -والله- معالم الأحكام. كما نفيت لها صفات ذي الجلال والإكرام. واستند كل قوم إلىٰ ظلم وظلمات آرائهم، وحكموا علىٰ الله وبين عباده بمقالاتهم الفاسدة وأهوائهم. وصار لأجلها الوحي عرضة لكل تحريف وتأويل، والدين وقفًا علىٰ كل إفساد وتبديل»[١].

لذلك كله وقبل كل شيء يحتاج قلب صانع القرار الخارجي المسلم إلىٰ **يقظة**، خاصة ذاك الذي امتلأ قلبه باعتبارات المصلحة الوطنية والحسابات الاستراتيجية والثقافة الإنسانوية وسمح للقوىٰ العظمىٰ والمؤسسات الدولية بالتسلط علىٰ قلبه حتىٰ أصبح يرىٰ السياسة الدولية من خلال إرادتها. فاليقظة هي انزعاج القلب لروعة الانتباه من رقدة الغافلين، وهي أول منازل العبودية وما يكون قبل السير إلىٰ الله[٢]. فإذا انتبه شمر لله بهمته إلىٰ السفر إلىٰ منازله الأولىٰ. فإذا استيقظ أوجبت له اليقظة: **الفكرة**: وهي تحديق القلب نحو المطلوب، الذي قد استعد له مجملًا، ولما يهتدِ إلىٰ تفصيله، وطريق الوصول إليه[٣]. والفكرة، فكرتان، كما يقول ابن القيم رحمه الله، فكرة تتعلق بالعلم والمعرفة، وفكرة تتعلق بالطلب والإرادة. فالتي تتعلق بالعلم والمعرفة فكرة التمييز بين الحق والباطل، والثابت والمنفي. والتي تتعلق بالطلب والإرادة هي الفكرة التي تميز بين النافع والضار[٤].

(١) المصدر السابق، ج٢، ص ٧٠.
(٢) المصدر السابق، ج١، ص ١٤٢.
(٣) المصدر السابق، ج١، ص ١٤٣.
(٤) المصدر السابق ج١، ص ١٦٦.

فإذا صحت فكرته أوجبت له **البصيرة** فهي نور في القلب يبصر به الوعد والوعيد، والجنة والنار، وما أعد الله في هذه لأوليائه، وفي هذه لأعدائه[1]. ويقسم ابن القيم البصيرة علىٰ ثلاث درجات: بصيرة في الأسماء والصفات، وبصيرة في الأمر والنهي، وبصيرة في الوعد والوعيد. فالبصيرة في الأسماء والصفات تعني ألا يتأثر إيمانك بشبهة تعارض ما وصف الله به نفسه، ووصفه به رسوله. والبصيرة في الأمر والنهي تعني تجريده عن المعارضة بتأويل، أو تقليد، أو هوىٰ. والبصيرة في الوعد والوعيد أن تشهد قيام الله تعالىٰ علىٰ كل نفس بما كسبت في الخير والشر، عاجلًا وآجلًا، في دار العمل ودار الجزاء[2].

فإذا انتبه وأبصر أخذ في القصد وصدق الإرادة، وأجمع القصد والنية علىٰ سفر الهجرة إلىٰ الله، وعلم وتيقن أنه لا بد له منه، فإذا استحكم قصده صار **عزمًا** جازمًا. والعزم هو القصد الجازم المتصل بالفعل، ولذلك قيل إنه أول الشروع في الحركة لطلب المقصود[3]. تذكر هنا أننا لا نتحدث عن ناسك منقطع عن الدنيا، بل عن صانع السياسة الخارجية لدولة وطنية في النظام الدولي الحديث، لكنه يظل عبدًا مسلمًا مكلفًا بحفظ وتمثيل مصالح جماعة من المسلمين. لذلك كانت يقظته أصعب وانزعاج قلبه لروعة الانتباه من رقدة الغافلين أشد. إن استيقظ أوجبت له اليقظة الفكرة والبصيرة وعرف أنه في التقاطع الأكبر بين السعي في سبيل الله والصد عن سبيل الله، وأنه قدر له أن يكون تكليفه هناك في المواجهة. فعلِم أن السياسة الخارجية عبادة وإن أحاطت بها المصلحة الوطنية من جهة والسيادة الإنسانية من جهة أخرىٰ فوضعهما وما يجسدهما من مؤسسات وقوانين وعلاقات

---

(١) المصدر السابق، ج١، ص ١٤٣

(٢) المصدر السابق، ج١، ص ١٤٣.

(٣) المصدر السابق، ج٢، ص ١٥٢.

وقوىٰ في مكانهما، فلم تعمِ بصيرته عن إرادة الله وأسمائه وصفاته، وأوامره ونواهيه، ووعده ووعيده. الحقيقة أن تلك الغابة المؤسسية المتجاوزة لحدود الدولي/الوطني/المحلي التي لا يمر فعل إنساني إلا من خلالها، والتي تبدو كأنها تعيد إنتاج نفسها تلقائيًا في كل لحظة قد تحجب للحظات، أو لعقود، ملاحظة إرادة الله في مجال السياسة الدولية عن القلب وتحوله بعيدًا نحو توازنات القوىٰ العظمىٰ، والمصالح الاقتصادية، والمكانة في أروقة المنظمات الدولية، لولا البصيرة بإرادة وتدبير مدبر لها يصرفها كيف أراد. «فيسلب قوة هذا ويقيم لقوة هذا قوة تعارضه. ويكف قوة هذا عن التأثير مع بقائها، ويتصرف فيها كما يشاء ويختار»[1]. إذا علم هذا قبِل التكليف والتشريف ونوىٰ إخضاع سياسته الخارجية لما يحبه الله ويرضاه، ونوِي السير حتىٰ يلقىٰ الله ﷻ بقلب سليم بعد مراغمة ومقاومة ومراوغة كل ما يعترض سبيله.

لكن نية السير شيء والسير نفسه شيء آخر. ولما كانت تلك الأحوال أو المنازل أو حتىٰ اللوامع كما يسميها ابن القيم أحوالًا قلبية، كان التعامل معها كمنازل السير الحسي بحيث يقطع السالك المقام ويفارقه وينتقل إلىٰ الثاني محال، فيقول: «ألا ترىٰ أن اليقظة معه في كل مقام لا تفارقه، وكذلك البصيرة والإرادة والعزم، وكذلك التوبة فإنها كما أنها من أول المقامات فهي آخرها أيضًا»[2]. مع ذلك، تظل أحوال ما قبل السير ذات ثمرة معرفية أكثر منها وجدانية وإن تداخلا. ففي مسارات السياسة الدولية قد تكون خطوات السالك ثقيلة ومترددة فالفكرة والبصيرة والقصد، أي تلك المكونات المعرفية من أحوال القلوب، قد لا تكفي السالك في سيره إلىٰ الله وما يتخلل ذلك من مقاومة ومراوغة ومراغمة

---

(١) المصدر السابق، ج١، ص ٢٥٧.

(٢) المصدر السابق، ج١، ص ١٥٢.

القيود علىٰ هذا السير في السياسة الدولية، لولا تداخل تلك المكونات المعرفية بمكونات وجدانية تمثل القوة الدافعة للمسير. فهناك في مسارات السياسة الدولية ستجد قطاع الطرق الذين يهددونك باستخدام القوة لتتبع طريقهم بالإكراه، وهناك التاجر الذي سيقدم لك المال ثم يقطعه عنك ثم يعيده ثم يزيده ثم يقلله حتىٰ تربط رجاءك به فتتبع طريقه، وهناك مَن يمثل الصاحب ويدعوك إلىٰ ما يزعم أنه الهدىٰ: ائتنا. هناك في السير عبر السياسة الدولية إلىٰ الله، كلما قام عبد الله بالحق تسلط عليه أعداء الله بأنواع الأذىٰ باليد واللسان والقلب علىٰ حسب مرتبته في الخير. فكلما علت مرتبته أجلب عليه العدو بخيله ورجله، وظاهر عليه بجنده... فإنه كلما جد في الاستقامة والدعوة إلىٰ الله والقيام له بأمره جد العدو في إغراء السفهاء به. فهو في هذه العقبة قد لبس لأمة الحرب، وأخذ في محاربة العدو لله وبالله. تلك هي عبودية المراغمة... ولا شيء أحب إلىٰ الله من مراغمة وليه لعدوه وإغاظته له[1]. فالسير إلىٰ الله باختلاف مساراته الاجتماعية سير محبة، وخوف، ورجاء.

فمن منازل إياك نعبد وإياك نستعين منزلة **الخوف** من الله تعالىٰ، قال الله تعالىٰ: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥]. وقال: ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِۚ﴾ [المائدة: ٣]. يوضح ابن القيم أن الوجل والخوف والخشية والرهبة والهيبة ألفاظ متقاربة غير مترادفة. فالخوف هرب القلب من حلول المكروه عند استشعاره، والخشية أخص من الخوف، فالخوف حركة، والخشية انجماع وانقباض وسكون، فإن الذي يرىٰ العدو والسيل ونحو ذلك له حالتان: إحداهما: حركته للهرب منه، وهي حالة الخوف. والثانية: سكونه وقراره في مكان لا يصل إليه فيه، وهي الخشية.

---

(١) المصدر السابق، ج١، ص ٢٤١.

وأما الهيبة فخوف مقارن للتعظيم والإجلال، وأكثر ما يكون مع المعرفة والمحبة[١]. يضيف ابن القيم رحمه الله: «والخوف مسبوق بالشعور والعلم، فمحال خوف الإنسان مما لا شعور له به. وله متعلقان: أحدهما: نفس المكروه المحذور وقوعه. والثاني: السبب والطريق المفضي إليه. فعلىٰ قدر شعوره بإفضاء السبب إلىٰ المخوف، وبقدر المخوف: يكون خوفه، وما نقص من شعوره بأحد هذين نقص من خوفه بحسبه»[٢].

ومن منازل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]: منزلة الرجاء. قال الله تعالىٰ: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ [الإسراء: ٥٧]. فالرجاء حادٍ يحدو القلوب إلىٰ الله والدار الآخرة، ويطيب لها السير. وقيل: هو الاستبشار بجود وفضل الرب تبارك وتعالىٰ، والارتياح لمطالعة كرمه سبحانه. فالرجاء -كما يقول ابن القيم- من أجل منازل السائرين وأعلاها وأشرفها، وعليه وعلىٰ الحب والخوف مدار السير إلىٰ الله. ثم يذكر فوائد كثيرة للرجاء، منها: إظهار العبودية والفاقة، والحاجة إلىٰ ما يرجوه من ربه. وأنه سبحانه يحب من عباده أن يؤملوه ويرجوه ويسألوه من فضله. ومنها أن الرجاء حادٍ يحدو به في السير إلىٰ الله ويطيب له المسير، ويحثه عليه ويبعثه علىٰ ملازمته. فلولا الرجاء لما سار أحد، فإن الخوف وحده لا يحرك العبد، وانما يحركه الحب ويزعجه الخوف ويحدوه الرجاء[٣].

ومن منازل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]: منزلة محبة الله ﷻ، وهي -كما يصفها ابن القيم- المنزلة التي فيها تنافس المتنافسون،

---

(١) المصدر السابق، ج١، ص ٥٠٨.

(٢) المصدر السابق، ج١، ص ٥١١.

(٣) المصدر السابق، ج٢، ص ٥١.

وإليها شخص العاملون، وإلىٰ علمها شمر السابقون، وعليها تفانىٰ المحبون، وبروح نسيمها تروّح العابدون، فهي قوت القلوب، وغذاء الأرواح، وقرة العيون، وهي الحياة التي مَن حرمها فهو من جملة الأموات. وهي روح الإيمان والأعمال، والمقامات والأحوال التي متىٰ خلت منها، فهي كالجسد الذي لا روح فيه. فإن الخلق والأمر والثواب والعقاب إنما نشأ عن المحبة ولأجلها، وهي الحق الذي به خلقت السموات والأرض، وهي الحق الذي تضمّنه الأمر والنهي، وهي سر التأليه، وتوحيدها هو شهادة أن لا اله إلا الله .

والمحبة تحتاج إلىٰ دليل فلذلك هي مستلزمة للجهاد، يقول ابن تيمية في هذا المقام: «لأن المحب يحب ما يحب محبوبه، ويبغض ما يبغض محبوبه، ويوالي مَن يواليه، ويعادي من يعاديه، ويرضىٰ لرضاه، ويغضب لغضبه، ويأمر بما يأمر به، وينهىٰ عما ينهىٰ عنه. فهو موافق له في ذلك. وهؤلاء هم الذين يرضىٰ الرب لرضاهم، ويغضب لغضبهم، إذ هم إنما يرضون لرضاه ويغضبون لما يغضب له[1]. والمحب التام لا يؤثر فيه لوم اللائم وعذل العاذل، بل ذلك يغريه بملازمة المحبة. وقال تعالىٰ في صفة المحبين المحبوبين: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ يُجَـٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ ۚ﴾ [المائدة: ٥٤]. فتلك إذن أربع علامات: أنهم أذلة علىٰ المؤمنين أي أرقاء رحماء مشفقون عاطفون عليهم، وأشداء علىٰ الكافرين. وأنهم يجاهدون في الله بالنفس واليد واللسان والمال. وأنهم لا تأخذهم في الله لومة لائم»[2].

---

(١) المصدر السابق، ج٢، ص ٥٨.

(٢) المصدر السابق، ج٣، ص ٢٣.

ومن منازل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]: اليقين، والصبر، والتوكل. تلك منازل أو ثمرات لتداخل العناصر المعرفية بالوجدانية في قلب المسلم لتؤسس لفاعلية بشرية مطمئنة متزنة، تتميز بثبات واستقرار الكليات عند قراءة البيئة الدولية التي يحفظها اليقين، وصبر علىٰ ترتيب الأفضليات وتوكل عند تقدير احتمالات تحقيق الاختيارات للمنافع المتوقعة. لا يوجد شيء هنا يمنع العمل التقني الحسابي الجاد الذي يقترحه نموذج الاختيار العقلاني، فقط يضعه في إطاره البشري الفكري/الوجداني بمواطن قوته وضعفه خلال عملية صنع القرار. هنا يعرف، حقًا صانع القرار مكانه في العالم، يعلم أنه غير قادر علىٰ التحكم في نتائج أفعاله، بل في أفعاله نفسها، بل حتىٰ في التيقن من تبريراته لأفعاله. هنا يحتاج إلىٰ الإيمان بخالق، مدبر، قادر يخضع له محبة، ورجاءً، وخوفًا فيحفظ قلبه من الخضوع لغيره في وجه مؤثرات البيئة الدولية من تهديد، وإغراء، وجاذبية.

فاليقين من الإيمان بمنزلة الروح من الجسد، يقول الله ﷻ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا۟ۖ وَكَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤]. وعرَّفه الجنيد رحمه الله بأنه استقرار العلم الذي لا ينقلب ولا يحول، ولا يتغير في القلب[١]. وكذلك **الصبر** وهو واجب بإجماع الأمة، وهو مذكور في القرآن علىٰ ستة عشر نوعًا، منها: الثناء علىٰ أهله: ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧]. ومنها إطلاق البشرىٰ لأهل الصبر: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَىْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِۗ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [البقرة: ١٥٥]. ومنها ضمان النصر والمدد لهم ﴿بَلَىٰٓۚ إِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَٰذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ

---

(١) المصدر السابق، ج٢، ص ٣٧٥.

ﭐلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٥]. ومنها أنه يورث صاحبه درجة الإمامة، يقول ابن القيم سمعت شيخ الإسلام، ابن تيمية، قدس الله روحه، يقول: بالصبر واليقين تنال الإمامة في الدين، ثم تلا قوله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلۡنَا مِنۡهُمۡ أَئِمَّةٗ يَهۡدُونَ بِأَمۡرِنَا لَمَّا صَبَرُواْۖ وَكَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤][١].

يقسم ابن القيم أنواع الصبر من حيث ارتباطه بالله تعالىٰ إلىٰ ثلاثة أنواع: صبر بالله: أي الاستعانة به ورؤيته أنه هو المصبِّر، وأن صبر العبد بربه لا بنفسه. وصبر لله: بأن يكون الباعث له علىٰ الصبر محبة الله، وإرادة وجهه، والتقرب إليه، لا لإظهار قوة النفس، والاستحماد إلىٰ الخلق، وغير ذلك من الأعراض. وصبر مع الله: وهو دوران العبد مع مراد الله الديني منه، ومع أحكامه الدينية صابرًا نفسه معها، سائرًا بسيرها، مقيمًا بإقامتها، يتوجه معها أين توجهت ركائبها، وينزل معها أين استقلت مضاربها. يربط ابن القيم بين الصبر والمحبة فيقول: الصبر من آكد المنازل في طريق المحبة. فإن بقوة الصبر علىٰ المكاره في مراد المحبوب يعلم صحة محبته. ومن هنا كانت محبة أكثر الناس كاذبة، لأنهم كلهم ادعوا محبة الله تعالىٰ، فحين امتحنهم بالمكاره، انخلعوا عن حقيقة المحبة، ولم يثبت معه إلا الصابرون، فلولا تحمل المشاق، وتجشم المكاره بالصبر؛ لما ثبتت صحة محبتهم، وقد تبين بذلك أن أعظمهم محبة أشدهم صبرًا[٢].

والتوكل والاستعانة هو حال للقلب ينشأ عن معرفته بالله تعالىٰ، والإيمان بتفرده بالخلق والتدبير، والضر والنفع، والعطاء والمنع، وأنه ما شاء كان، وإن لم يشأ الناس، وما لم يشأ لم يكن، وإن شاءه الناس،

---

(١) المصدر السابق، ج٢، ص ١٥١.

(٢) المصدر السابق، ج٢، ١٥٦.

فيوجب له هذا اعتماده عليه، وتفويضًا إليه، وطمأنينة به، وثقة به[1]. ويقول ابن القيم: إن التوكل نصف الدين والنصف الثاني الإنابة، فإن الدين استعانة وعبادة، فالتوكل هو الاستعانة، والإنابة هي العبادة.

فاليقين والصبر والتوكل كما هي ثمرة للمحبة والخوف والرجاء فهي قوالب ومسارات توجهها لتجري بثبات واتزان لتقوم بدورها الإيجابي في عملية صنع القرار، فترشده ولا تشاغبه، فينتبه لما يحبه الله ويرضاه، وتعينه علىٰ الكبح والسيطرة علىٰ تلك التي لا يرضاها الله ﷻ.

ولا يخرج سير قلب صانع القرار المسلم في السير في مسارات السياسة الدولية عن ذلك. فإذا كان إدراك مؤثرات البيئة الدولية عملية فكرية/وجدانية في الأساس فهو مار بتلك المنازل علىٰ كل حال، إما أن يجعلها مسارات للسير إلىٰ الله أو مسارات دائرية لإعادة إنتاج تراتبية تنظيمية يقبع في أسفلها. سيخاف عند التهديد باستخدام القوة، وسيطمع ويرغب ويرجو مَن اعتقد أن بيده منافعه الاقتصادية، وسيحب من أسر قلبه بنموذجه الثقافي والقيمي، وسيشعر بالحاجة إلىٰ من يثق به ويعتمد عليه، وسيحتاج إلىٰ اليقين بأسس قيمية وهوياتية ينطلق منها لتبرير مصالحه وسعيه وسلوكه من خلالها، وسيحتاج إلىٰ أن يصبر عند تضارب مصالحه وسعيه مع آخرين في البيئة الدولية، وأن يتحمل أذاهم. إذا كان هذا حاصلًا في كل الأحوال فليجعل سعيه في سبيل الله وليقبل بقلبه عليه. نعم ستخيفه مؤثرات البيئة الدولية وتثير رغباته وطمعه وأحيانًا رجاءه، وقد يحب وينجذب لما عند الآخرين من صلاح وخير. ولكنه لن يخشىٰ الناس كما يخشىٰ الله، وسيرجو الله ويراه مسبب الأسباب لا من يعتقد أنه يملك وسائل وسلطة توزيع الموارد في البيئة الدولية، ولن يجعل لله أندادًا يحبهم كما يحب الله.

---

(١) المصدر السابق، ج١، ص ٩٥.

* الخلاصة:

قدم هذا الفصل عرضًا ونقدًا للأرضية النظرية للعلاقات الدولية يسمح باستعادة الفاعلية البشرية، وما يتبعها من مسؤولية أخلاقية وتكليف شرعي، كعناصر جوهرية للنظر في البيئة الدولية من زاوية رصد إسلامية تفترض الارتباط الفكري والوجداني بين الفاعل وبيئته الاجتماعية، في هذه الحالة بيئته الدولية. نحو هذا الهدف تعامل الفصل مع عدد من المسلمات الحداثية النظرية والوجودية المحيطة بتوصيف وتفسير البيئة الدولية، فبعد استنقاذ الفاعلية البشرية عن فاعلية الدولة المتخيلة توجب تمييزها بقدرات فكرية ووجدانية هي محل المسؤولية الأخلاقية والتكليف الشرعي. اعتمادًا علىٰ أدبيات إسلامية وضع الفصل هذا التميز في إطار ثلاثة مشاعر وجدانية أساسية: الخوف، والرجاء، والمحبة هي محل الخضوع لله والمحرك للسير إليه، وفي الوقت نفسه، هي محل استهداف الفاعلين والكيانات الدولية لمسايرة والامتثال والخضوع لإرادتها. في ظل هذا التنازع تدور دراما السياسة الدولية حتىٰ وإن حجبتها التفاعلات والحسابات الاستراتيجية والأطر المؤسساتية والقانونية. ستقوم الفصول القادمة بالعمل علىٰ كشف هذا الحجاب حتىٰ يتبين أن سير صانع القرار في مسارات السياسة الدولية هو سير إلىٰ الله، حتىٰ وإن تسلط عليه الأعداء أو استهوته الشياطين.

الفصل الثاني

السلوك في البيئة الدولية

بين المصالح الوطنية والقيود الهيكلية

الفصل الثاني

السلوك في البيئة الدولية
بين المصالح الوطنية والقيود الهيكلية

*** «هل تعتقدون أن الدولة العلمانية أغلىٰ وأكثر قيمة من الدين والكنيسة؟ ألا يجب علىٰ الملك المسيحي أن يحمي وينشر الاعتقاد بالمسيح؟ هل سيجرؤ علىٰ مواجهة ربه ليقول له: فلينتهي دينك ويدمر في مقابل أن تكون دولتي آمنة ولا تواجه أي تهديدات؟»(١)**

رجل الدين المسيحي جان سينوس

مثلت عبارات جان سينوس هذه نموذجًا للاعتراضات التي واجهت «المصلحة الوطنية» أو منطق الدولة كموجه لسياسة الدولة الخارجية في بداياتها، التي ظهرت بشكل أوضح في توجهات ريشيليو رجل الدين الكاثوليكي ورجل الدولة الفرنسية في الوقت نفسه قبل وخلال حرب الثلاثين عامًا. خلال تلك الحرب تجاهلت فرنسا التزاماتها المفترضة والمستمدة من هويتها الدينية الكاثوليكية بالوقوف إلىٰ جانب الأمراء

(١) Jansenius, Mars Gallicus, in William F. Church, Richelieu and the Reason of the state, (Princeton: Princeton University Press, 1972), P. 388.

البروتستانت في مواجهة المعسكر الكاثوليكي الممثل في الإمبراطورية المقدسة والكنيسة. علىٰ الرغم من كونه رجل دين كاثوليكي فإن حقيقة أن فرنسا والنمسا وإسبانيا تشترك في المذهب الكاثوليكي لم تشكل أمرًا مهمًا لريشيليو بسبب قراءته السياسية المادية المحضة للموقف: أن تمدد الإمبراطورية المقدسة يعتبر تهديدًا جيوسياسيًا للأمن الفرنسي؛ لأنه يضع السيطرة علىٰ وسط أوروبا في يد النمسا (الفرع الثاني من الأسرة المالكة للمملكة المقدسة) الأمر الذي يحول فرنسا إلىٰ قوة من الصف الثاني في مقابل الإمبراطورية المقدسة بفرعيها في النمسا وإسبانيا، التي كانت أراضيها تحيط بفرنسا من أكثر من جهة. إذن طبقًا لمصلحة فرنسا رأىٰ ريشيليو أن من واجبه التحالف مع الأمراء الألمان البروتستانت[1]. في عالم مثلت فيه الالتزامات الدينية منطلقًا أساسيًا للعلاقات الخارجية للملوك والأمراء والكيانات السياسية، ولو نظريًا، توجب علىٰ ريشيليو تبرير سياساته ذات المنطق اللاديني. ضمن تبريرات أخرىٰ برر ريشيليو موقفه كالتالي: «الإنسان خالد خلاصه/ مصيره هناك في الآخرة بينما الدولة التي لا تعرف الخلود خلاصها/ مصيرها هنا في هذه الحياة»[2]. أي أن الدولة «كائن» دنيوي، وبالتالي فإن مصالحه يجب أن تعرف دنيويًا. علىٰ رأس تلك المصالح، منطقيًا، البقاء و«الخلود» في الدنيا.

في هذا الإطار سيستكمل هذا الفصل السعي لاستنقاذ مساحة نظرية لاستكشاف مؤثرات البيئة الدولية، واستجابة صانع القرار والنخبة الحاكمة في الدول ذات الأغلبية المسلمة لها، ولكن علىٰ مستوىٰ تعريف المصلحة أو ما يريده الفاعلون بعد تعيين واستعادة وحدة الفعل، جوهريًا، للفاعلية

---

(١) Henry Kissinger, Diplomacy, (New York: TouchStone, 1995), P. 59.

(٢) Joseph Strayer, Hanz Gatzke, and E. Harris Harbison, The Mainstream of Civilization Since 1500, (New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1971) P. 420.

البشرية في مستوىٰ الدولة في الفصل الأول. نحو هذا الهدف، سيقدم المبحث الأول عرضًا واستشكالًا لافتراضات المصلحة الوطنية واستخلاص محتواها من موقعها في النظام الدولي، مقترحًا أن محتوىٰ المصالح والكليات التي أسست لها هي نتاج خبرة تاريخية سياسية غربية جعلت الأمن والبقاء، والاستمتاع المادي، والاستمتاع المعنوي الاحتياجات الأساسية التي شكلت إلىٰ حد كبير فيما بعد أسس المصلحة الوطنية. ومِن ثَمَّ سيقدم المبحث الثاني نبذة حول المصالح في الإسلام والخبرة الإسلامية الفقهية مع محاولة للتدخل المتواضع لتجهيزها للتفاعل في إطار نظري للبيئة الدولية اعتمادًا علىٰ بعض الأدبيات الإسلامية. في المبحث الثالث سيتم إعادة استدعاء القيود الهيكلية علىٰ ملاحظة هذه المصالح، مع رسم ثلاثة مسارات أساسية توضح مجرىٰ هذه القيود، وهي ما يتوجب علىٰ صانع القرار الملتزم بحفظ الدين كمصلحة عليا التعامل معها: أمنيًّا/عسكريًّا، مؤسسيًّا/اقتصاديًّا، ثقافيًّا/قيميًّا، وذلك في إطار هيمنة قوىٰ عظمىٰ تملك قدرات التأثير في تلك المسارات. كما سيُعيِّن المبحث المشاعر الوجدانية محل الاستثارة أو الاستهداف لكل من تلكِ المسارات: الخوف، الطمع/الرجاء، المحبة.

اعتمادًا علىٰ النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة وتركيزها علىٰ دور رؤية صانع القرار وإدراكه للمتغيرات الدولية بالإضافة إلىٰ قدرته علىٰ استخلاص الموارد اللازمة للتعامل مع تلك المتغيرات، سيستكمل المبحث الأخير الصورة أو يوضح كيف تبدو تلك القيود الهيكلية (فكريًا ووجدانيًا) من زاوية صانع القرار.

* المبحث الأول: المصلحة الوطنية والخلاص الدنيوي:

بعد قرون من تبريرات ريشيليو لا يوجد شك أن المصلحة الوطنية لم تصبح في حاجة إلىٰ تبرير، بل أصبحت هي التبرير الأساسي لكل توجهات

السياسة الخارجية لأي دولة حديثة، خاصة تلك التي تتعلق ببقاء الدولة وأمنها، بحيث اكتسبت مكانة جعلت تعريفها أمرًا غير ضروري، فكل ما نعرفه هو أن كل ما يحفظ «خير» تلك الدولة أصبح مقدسًا. يدل علىٰ ذلك عدم تحديد أو تعريف المصلحة الوطنية بشكل واضح في تلك المجالات التي يفترض أن يمثل مفهوم المصلحة الوطنية ومحتواه أهمية جوهرية. ففي الخطاب السياسي يكفي أن يشير صانع القرار إلىٰ أن قرار ما اتخذ لخدمة المصلحة الوطنية دون بذل مجهود كافٍ لتوضيح ماهية المصلحة الوطنية، وكيف تخدمها نتائج سياسة ما. في هذا الإطار يقول هنري كسنجر «عندما تطلب من الأمريكيين أن يموتوا في سبيل شيء، يجب أن تبرر لهم ذلك من خلال المصلحة الوطنية»[1].

نظريًا، تقول مارتا فينيمور في كتابها **المصلحة الوطنية في المجتمع الدولي**: «كيف تعرف الدول ماذا تريد، قد يعتقد الفرد أن هذا يمثل سؤالًا جوهريًا لنا. ففي النهاية المدارس الرئيسة لتخصصنا جميعها تؤطر السياسة الدولية من خلال مفهومي المصلحة والقوة. وبالتالي فإن أسس مصلحة الدولة يفترض أن تمثل أهمية بالنسبة لنا، إلا أنها في الحقيقة ليست كذلك. فالرغبة في تطوير نظرية للسياسة الدولية تتسم بالعموم، تحاكي نموذج نظريات العلوم الطبيعية والاقتصاد قادت أغلب علماء العلاقات الدولية منذ ستينيات القرن الماضي خاصة في الولايات المتحدة لافتراض، بدلًا من استشكال، المصلحة الوطنية للدولة. فالمصالح عبر النظام الدولي يجب أن تعامل (نظريًا) كمصالح مستقرة ومتشابهة إلىٰ حد كبير إذا كان الهدف هو تطوير نظرية نظامية تتسم بالعموم. لذلك يقوم منظرو الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة الذين يسيطرون علىٰ التخصص حاليًا بعمل افتراضات

(١) حوار مع هنري كسنجر في صحيفة (USA Today) بتاريخ ٢٢-١١-١٩٩٥.

مختصرة حول (ماذا تريد الدول؟) التي لا تخرج عن افتراض أن الدول تريد خليطًا ما من القوة، والأمن، والثروة»[١].

النظرية النظامية الأشهر بين نظريات العلاقات الدولية هي النظرية الواقعية، أو أكثر تحديدًا، الواقعية الجديدة. تعتمد تلك النظرية مسارًا هيكليًا (Structural) محضًا للوصول إلىٰ المصلحة الوطنية للدولة. ينطلق هذا المسار من حقيقة أن السياسة الدولية تختلف عن السياسة المحلية كونها تتسم بغياب السلطة المسؤولة عن تقديم خدمة الأمن للجميع. في هذا الوضع لا يوجد أي ضمان بأن الدول لن تقوم بأعمال عدائية بعضها ضد بعضٍ. الأمر الذي يجعل الأمنَ الوظيفةَ الأساسيةَ لكل الدول (تشابه وظيفي)، وذلك من خلال التنافس علىٰ القدرات المادية التي تضمن لها أعلىٰ مستويات الأمن مما يضعها جميعًا في منافسة حتمية ودائمة. كنتيجة لذلك يجب علىٰ الدول أن تهتم بأمنها وبقائها و«خلودها» أو خلاصها الدنيوي إذن قبل كل شيء. من هنا عنت المصلحة الوطنية لهانز مورجنثو، علىٰ سبيل المثال، كل ما يصب في حماية هوية الدولة الطبيعية، والسياسية، والثقافية، من اعتداءات الدول الأخرىٰ[٢]. في حين تظهر التهديدات الأكثر تحديدًا من توازنات القدرات في النظام الدولي وموقع الدولة في هذه التوازنات، ومن هنا تتحدد المتطلبات الأمنية للدولة لضمان بقائها، التي تعتمد علىٰ ما تملكه أو تستطيع أن تملكه من قوة وثروة[٣].

---

(١) Martha Finnemore, National Interest in International Society, (Ithaca: Cornell University Press, 1996). P 1.

(٢) Hans Morgenthau and Kenneth Thompson, In Defense of the National Interest: A critical Examination of U.S. Foreign Policy, (Alfred Knopf, 1954), P. 279.

(٣) Jutta Weldes, Constructing National Interests, European Journal of International Relations, Vol. 2 (3) (2010), P. 278.

في هذا الإطار تستمر المنافسة لخدمة المصلحة الوطنية وضمان البقاء «يحاول القوي الهيمنة علىٰ الضعيف، ويحاول الضعيف أن يقاوم من خلال بناء تحالفات، إذا كانت هذه التحالفات قوية بما يكفي ينشأ توازن حتىٰ يظهر عدم توازن يغري دولة أو أكثر بمحاولة هيمنة جديدة فتقاومها الدول أخرىٰ، وهكذا»[1].

علىٰ الرغم من هيمنة المسار الهيكلي الذي يفترض محتوىٰ المصلحة الوطنية في إطار منافسة علىٰ القوة والثروة والمكانة فإنه ما زال يمكننا تتبع تطور هذا المحتوىٰ علىٰ مستوىٰ الفرد والمجتمع. فمحل النظر هنا هو كيف ينظر أولئك الذين تمثلهم الدولة إليها، أولئك الذين تبرر الدولة سلوكها من خلال تلبية احتياجاتهم ومصالحهم. فمنذ نهاية القرن الخامس عشر شهد العالم الغربي تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية جعلت تدريجيًا العقلَ البشري وحساباته ورغباته محل تقييم الأشياء والأفعال والتوجهات بعيدًا عن الإرشادات والرؤىٰ الدينية. فكانت الرغبة في البقاء (غياب التهديدات الأمنية) والاستمتاع المادي (الرفاهية الاقتصادية) والاستمتاع المعنوي (المكانة والتقدير) الاحتياجات الأساسية التي شكلت إلىٰ حد كبير فيما بعد أسس المصلحة الوطنية[2]. في الحقيقة علىٰ الرغم من تبرير ريشيليو لمنطق الدولة من خلال الفصل بين الخلاص الدنيوي للدولة والخلاص الأخروي للإنسان، إلا أن المجتمعات الحديثة لا تبدو قادرة علىٰ فصل مصيرها عن مصير الدولة، فالفرد أو المجتمع الحديث يربط بقاءه وخيره ومصالحه ببقاء وخير ومصالح الدولة. من جهة أخرىٰ فإن تحقيق الدولة لأعلىٰ مستويات

---

(١) Kissinger, Diplomacy, 67.

(٢) Christian Reus-Smit, the Moral Purpose of the State: Culture, Social Identity, and Institutional Rationality in International Relations, (Princeton, Princeton University Press, 1999. P 122-140.

التحكم والسيطرة، وبالتالي أعلىٰ مستويات استغلال الموارد الطبيعية والقدرات المادية، وأعلىٰ مستويات التنظيم الاجتماعي- مكّنها من تقديم «أرقىٰ» الخدمات وأعلىٰ نسبة تحقيق للرغبات والأمنيات والأحلام الدنيوية لأفراد المجتمع كما لم يحققه أي كيان سياسي في التاريخ الإنساني من قبل. وبالتالي ربطت المجتمعات الحديثة أمنياتها وأهدافها وغاياتها ببقاء الدولة وإرادتها وقوتها. فالمجتمع يريد ما تريده الدولة ما دام أنها قدمت له خدماته الدنيوية، والنخبة الحاكمة في الدولة تبرر مصلحتها وسلوكها من خلال تقديم تلك الخدمات لمجتمعها أو جزء منها. هذه الاحتياجات والرغبات والمصالح سابقة إذًا علىٰ تأثير هيكل النظام الدولي علىٰ سلوك الدولة. بمعنىٰ أوضح ما تريده الدولة (المصلحة الوطنية) هو نتاج تطور سياسي واجتماعي واقتصادي يمتد من الرغبات الفردية لأفراد المجتمع واتفاقات جماعية في مستوىٰ الجماعة الوطنية حول دور الدولة ووظيفتها، قبل أن يكون نتاج ترتيبات هيكلية معينة علىٰ مستوىٰ النظام الدولي.

إذن كفرد في مجتمع حديث تمثله دولة وطنية حديثة، عندما تتحرك الدولة الوطنية خارجيًا فهي تفعل، أو تزعم أنها تفعل ذلك في سبيل تحقيق رغباتك أنت في الحصول علىٰ أعلىٰ مستويات الأمن والاستمتاع الاقتصادي والاستمتاع المعنوي. عندما تمتنع الدولة عن نصرة المسلمين، مع توفر القدرة، هي تفعل ذلك باسم المصلحة الوطنية منطلقة من رغبتك في البقاء، عندما تقف في وجه اللاجئين علىٰ حدودك فهي تفعل ذلك باسم المصلحة الوطنية منطلقة من رغبتك في الرفاهية الاقتصادية وتأففك من مزاحمتهم لك في الحصول علىٰ الخدمات العامة، عندما تقبل بقيم لا تتماشىٰ مع قيمك الإسلامية، هي تفعل ذلك باسم المصلحة الوطنية، منطلقة من رغبتك في القبول والمكانة في «المجتمع العالمي».

يضمن هذا التناغم للدولة، أو نخبتها الحاكمة، عدم الحاجة إلىٰ تبرير مصلحتها الوطنية ومنطلقاتها، فعمق الاتفاق بينها وبين المجتمع علىٰ المصالح الدنيوية كموجه للسياسة الخارجية يضمن لها حرية الحركة الخارجية. ما يعكر صفو هذا التناغم هو أن يريد أحدهما، سواء المجتمع أو النخبة الحاكمة في الدولة، ما هو أكثر من الدنيا، وأن يرىٰ الدولة وقدراتها وسياساتها كوسيلة لغايات أسمىٰ من فتات الدنيا وأن -في الحقيقة- كل من أمنه ورزقه ومكانته مرتبطة بإرادة الله وليس إرادة الدولة. الآن، بافتراض أن المجتمع المسلم والنخبة الحاكمة التي تقود دولته اتفقا علىٰ أن الدولة يجب أن تكون وسيلة للسعي إلىٰ المصالح الدنيوية والأخروية، بمعنىٰ آخر اتفقا علىٰ تضمين «حفظ الدين» كأحد المصالح التي يجب أن تسعىٰ إليها الدولة. كما أوضحنا من قبل فإن إرث تعريف المصلحة الوطنية ممارسة وتنظيرًا في السياسة الدولية يصعب تلك المهمة. يظهر هذا بوضوح في الصورة التي يرسمها هانز مورجنثو: «فأهمية مفهوم المصلحة الوطنية وارتباطه بالقوة أنه يحمي التحليل العلمي من الاهتمام بدوافع صانع القرار ومعتقداته الشخصية أو الأيدلوجية التي يتبناها، لأنه بسبب الظروف والقيود علىٰ الفعل يضطر صانع القرار للتفريق بين واجبه الرسمي وبين أمنياته وأحلامه الشخصية: أن يرىٰ القيم الأخلاقية والمبادئ التي يؤمن بها تملأ العالم»(١).

قد تبدو هذه الصورة مخيبة للآمال للوهلة الأولىٰ، إلا أنها ليست سيئة تمامًا حتىٰ من زاوية الرصد الإسلامية التي تأخذ بالاعتبار القيود علىٰ القيام بالواجبات الشرعية وتجنب المحرمات المرتبطة بحفظ الدين في البيئة الاجتماعية والمادية المحيطة بالمكلف. فالأساس الإسلامي لتعريف المصلحة وإن كان يجعل من حفظ الدين ضرورة أساسية يأخذ بالاعتبار

---

(١) Hans Morgenthau, Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace, (MacGraw-Hills Companies, 1956), P. 6.

حقيقة أن السعي لتحقيقها لا يحصل في فراغ، بل في إطار من القيود والتهديدات للسعي لضرورات أخرىٰ كحفظ النفس والمال، والناشئة عن تضارب تلك المصلحة مع مصالح الدول الأخرىٰ، التي قد ترىٰ في تبني الدولة ذات الأغلبية المسلمة لسياسة خارجية ذات أساس إسلامي تهديدًا لمصالحها. فالدولة التي تتبنىٰ سياسة خارجية ذات منطلقات إسلامية، وتجعل حفظ الدين أسمىٰ مصالحها تتنافس أيضًا مع الآخرين علىٰ القوة والثروة والسمعة في إطار السياسة الدولية، وإن كان لغايات أخرىٰ. فهي تستهدف البقاء، وكذلك المصالح الاقتصادية والمعنوية في البيئة الدولية، إلا أن تلك المصالح تكون في إطار السعي للمصلحة الأسمىٰ، وهي حفظ الدين أو علىٰ الأقل تأخذ الاعتبارات الدينية بجدية عند السعي للمصالح الدنيوية.

* المبحث الثاني: المصالح في الإسلام بين القلوب والسلوك:

في البداية يجب توضيح أن الحديث عن المصالح الشرعية كما يراها صانع القرار المسلم أو المجتمع المسلم ليست بديلًا من الأحكام الشرعية الخاصة بحركة الدولة ذات التوجهات الإسلامية وعلاقاتها بالعالم من حولها. بل هي -أي المصالح- إلىٰ حد كبير تطبيق واستنطاق وجريان للأحكام الشرعية في الواقع. فالمصالح لا تعني، أو لا يجب أن تعني، العمل علىٰ أرضية مغايرة للأحكام الشرعية والقيام بالفرائض والتعاليم الدينية، بل هي الأرضية نفسها، فقط عند أخذ المصالح والمقاصد بالاعتبار تتسع تلك الأرضية لتمكن المكلف من السعي في سبيل الله في مسارات متغيرة قد يفرضها واقعه. لما كانت المصالح والمقاصد مرتبطة بل ملتصقة وناشئة عن الأحكام الشرعية بدرجاتها: (واجب، مندوب، مباح، مكروه، محرم) كان النظر فيها يبتدئ وينتهي عند الفقيه، أو علىٰ الأقل ليس بمعزل

عن رؤيته. فهناك مصالح تثبت الحكم الشرعي كما هو، وهناك مصالح تغيره علىٰ مستوىٰ الفهم، وأخرىٰ تغيره علىٰ مستوىٰ التطبيق[1]. فالأحكام الثابتة علىٰ مستوىٰ الفهم هي تلك الأحكام القطعية المحكمة التي ثبتت بصورة قطعية الثبوت وقطعية الدلالة بالإضافة إلىٰ الأحكام المتفق والمجمع عليها ولم يُعلَم فيها مخالف. تلك أحكام ذات أفهام ثابتة. أما الأحكام ذات الأفهام القابلة للتغيير فهي الأحكام التي ثبتت بصورة ظنية، إما في ثبوتها أو في دلالتها أو بالاجتهاد بالرأي المحض[2]. علىٰ مستوىٰ التطبيق، وبغض النظر عن القطع والظن، فإن النظر هنا يكون في مستوىٰ المشقة والصعوبة في تطبيق الحكم، الذي قد يتغير في ظل ظروف قاهرة قد تحول بين المكلف وبين التدين بالأحكام الشرعية مع ثبوت الحكم وديمومته[3].

في هذا المبحث ستقترب المناقشات من النوع الثاني من النظر في الأحكام الشرعية، أي تلك التي ترتبط بالمصالح والمقاصد علىٰ مستوىٰ التطبيق، وليس علىٰ مستوىٰ الأفهام. في الحالتين فإن التعامل مع مستويي النظر في ثبات وتغير الأحكام الشرعية وعلاقتهما بالمصالح الشرعية يتطلب عمل فقيه، وكاتب هذه السطور متخصص في العلاقات الدولية، لذلك لا أجد في نفسي الجرأة علىٰ التعامل مع الأحكام الشرعية الخاصة بالحركة الخارجية للمسلمين. هي فقط محاولة لتقريب البيئة الدولية المعاصرة من أرضية الفقيه، وإقناع صانع القرار برحابة الأرضية الفقهية. نحو هذا الهدف سيكون الاقتراب من الأطر الشرعية علىٰ مستوىٰ التطبيق؛ وذلك لأنها أكثر (سلامة) من الخوض في تغير الأحكام علىٰ مستوىٰ الفهم لغير المتخصصين،

---

(١) عبد الرقيب الشامي، الحكم الشرعي بين النظرية والتطبيق، (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ٢٠١٦) ص ٥٥.

(٢) المصدر السابق، ص ٦٦.

(٣) أحمد سالم، فقه الاستضعاف وممارسات الإسلاميين تحت مظلته: رؤية تطبيقية ومناقشة لشبهة تكفيرية، ص ٢٥.

بالإضافة إلىٰ كونها مناسبة أكثر كمدخل للحديث عن واقع التكليف في السياسة الدولية المعاصرة الذي يتسم بمشقة وصعوبة التدين بالأحكام الشرعية. مع أخذ ما سبق بالاعتبار سيعرِّف ما تبقىٰ من هذا المبحث المصالحَ والمقاصدَ في الإسلام ومحاولة تجهيزها وتشغيلها منهجيًا لربطها بواقع المكلف في السياسة الدولية المعاصرة.

يعرّف الإمام الغزالي المصلحة بقوله: «أما المصلحة: فهي عبارة في الأصل عن جلب منفعة أو دفع مضرة، ولسنا نعني به ذلك، فإن جلب المنفعة ودفع المضرة مقاصد الخلق وصلاح الخلق في تحصيل مقاصدهم، لكنا نعني بالمصلحة: المحافظة علىٰ مقصود الشرع، ومقصود الشرع من الخلق خمسة: وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعها مصلحة»[(١)].

إذن كما هو واضح في التعريف فإن المصالح الشرعية هي مقاصد الشرع ومراده. وللمقاصد الشرعية مراتب ودرجات وأنواع، اجتهد فقهاء المسلمين في تبيينها، ومن أهم طرق التقسيم وأشهرها هو التقسيم طبقًا لدرجة طلبها والمصالح التي جاءت بالمحافظة عليها، لتكون: ضروريات، حاجيات، وتحسينيات. فالضروريات هي المصالح التي تتضمن حفظ مقصود من المقاصد الخمسة، وهي: حفظ الدين، والنفس، والعقل، والمال، والنسل.

وعرفها الشاطبي بأنها ما لا بد منه في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجرِ مصالح الدنيا علىٰ استقامة، بل علىٰ فساد وتهارج

---

(١) أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، المستصفىٰ، تحقيق محمد عبد السلام الشافي، دار الكتب العلمية (ط١: ١٩٩٣) ص ١٧٤.

وفوت حياة وفي الآخرة فوت النجاة والنعيم، والرجوع بالخسران المبين[1]. أما الحاجيات فإنها مُفتقَر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلىٰ الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب. فإذا لم تراعِ دخل المكلفين الحرج والمشقة، ولكنه لا يبلغ مبلغ الفساد العادي المتوقع في المصالح العامة[2]. في حين تعني التحسينيات الأخذ بما يليق من محاسن العادات وتجنب المدنسات التي تأنفها العقول الراجحات، ويجمع ذلك قسم مكارم الأخلاق. وهي ما لا يرجع إلىٰ ضرورة ولا إلىٰ حاجة، ولكن يقع موقع التحسين والتزيين، والتيسير للمزايا والمزائد ورعاية أحسن المناهج[3].

طبقًا لهذا التقسيم تُقدَّم الضروريات علىٰ الحاجيات، وتُقدَّم الحاجيات علىٰ التحسينيات. كل في نوعه. بمعنىٰ أن المصالح الضرورية لحفظ الدين تُقدَّم علىٰ المصالح الحاجية لحفظ الدين، والمصالح الحاجية لحفظ الدين تُقدَّم علىٰ المصالح التحسينية لحفظ الدين. والمصالح الضرورية لحفظ النفس تُقدَّم علىٰ المصالح الحاجية لحفظ النفس، والمصالح الحاجية لحفظ النفس تُقدَّم علىٰ المصالح التحسينية لحفظ النفس، وهناك ما شُرِعَ لحفظ المصالح الضرورية والمصالح الحاجية والمصالح التحسينية المتعلقة بالنفس، وهكذا حتىٰ باقي المقاصد (العقل، والمال، والنسل). أما من حيث نوع المصالح، فيذكر علماء الأصول والمقاصد، أن الدين مُقدَّمٌ علىٰ بقية أنواع المصالح، فإذا تعارضت مصلحتان إحداهما ترجع إلىٰ حفظ

---

(١) إبراهيم بن موسىٰ الشاطبي، الموافقات، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان (ط١: ٢٠٠٧). ج٢. ص١٨.

(٢) المصدر السابق، ج٢ ص ٢١.

(٣) المصدر السابق، ج٢ ص ٢٢.

الدين، والأخرىٰ ترجع إلىٰ مقصد من المقاصد الأخرىٰ فإنه تُقدَّم المصلحة الراجعة إلىٰ حفظ الدين. وكذلك تُقدَّم النفس علىٰ ما سواها، ويختلفون في الترجيح بين النسل والعقل، مع الاتفاق علىٰ تأخير المصالح المرتبطة بالمال.

من المهم في هذا المقام الإشارة إلىٰ أن غنىٰ المصادر الأصولية وتمكنها من فقه الترجيح والموازنات بين أنواع المصالح ودرجتها يقابله فقر نسبي في النظر في تكامل وتداخل تلك المصالح، الأمر الذي يفتح مساحة لتوازنات وترجيحات غير ضرورية وأحيانًا غير واقعية، بل وأسوأ من ذلك قد تسهّل استغلال المقاصد والاحتجاج بها كحيلة لخدمة المصلحة الوطنية ذات الأساس المادي الدنيوي البحت. حيلة كان يمكن لريشيليو أن يستخدمها إن كان علىٰ علم بها، وعلىٰ كل حال، لدينا أكثر من ريشيليو مسلم اليوم تجدهم يتبعون تبريره الوطني الدنيوي تارة، ويميلون علىٰ فقه المقاصد تارة أخرىٰ. لذلك يتوجب الاهتمام بالطبيعة التكاملية للمصالح الشرعية، التي بطبيعة الحال تسلط الضوء بشكل أكبر علىٰ المقصود بحفظ الدين كمصلحة عليا، وعلاقة هذه المصلحة بالمصالح الأخرىٰ.

- مصالح القلوب:

ينتقد ابن تيمية الأصوليين في حصرهم المقاصد في الضروريات الخمسة، ويستدرك عليهم ذلك قائلًا: «كثير من الناس يقصر نظره عن معرفة ما يحبه الله ورسوله من مصالح القلوب والنفوس ومفاسدها، وما ينفعها من حقائق الإيمان، وما يضرها من الغفلة والشهوة... فتجد كثيرًا من هؤلاء في كثير من الأحكام لا يرىٰ من المصالح والمفاسد إلا ما عاد لمصلحة

المال والبدن. وغاية كثير منهم إذا تعدىٰ ذلك أن ينظر إلىٰ سياسة النفس وتهذيب العقل، بمبلغهم من العلم»[١]. ويضيف: «وقوم من الخائضين في أصول الفقه وتعليل الأحكام الشرعية بالأوصاف المناسبة، إذا تكلموا في المناسبة، وأن ترتيب الشارع للأحكام علىٰ الأوصاف المناسبة يتضمن تحصيل مصالح العباد ودفع مضارهم، ورأوا أن المصلحة نوعان: أخروية ودنيوية، جعلوا ما في سياسة النفس وتهذيب الأخلاق من الفهم، وجعلوا الدنيوية ما تضمن حفظ الدماء والأموال والفروج والعقول والدين الظاهر، وأعرضوا عما في العبادات الباطنة والظاهرة من أنواع المعارف بالله تعالىٰ وملائكته وكتبه ورسله، وأحوال القلوب وأعمالها، كمحبة الله وخشيته وإخلاص الدين له والتوكل عليه، والرجاء لرحمته ودعائه وغير ذلك من أنواع المصالح في الدنيا والآخرة»[٢].

في كتابه **مقاصد الشريعة عند ابن تيمية** يوضح يوسف البدوي أن فهم استدراكات ابن تيمية يتطلب وضعها في مقابل ما أصبح دارجًا علىٰ ألسنة الأصوليين اليوم أن الشريعة جاءت لمصالح العباد في الدنيا والآخرة، وأنها ترجع إلىٰ العباد فحسب ولا ترجع إلىٰ الله، ويضيف البدوي أن هذه الدعوىٰ أصبحت الصبغة السائدة لدىٰ المتأخرين كابن عاشور الذي يقول: «ما أرسل الله الرسل وأنزل الشرائع إلا لإقامة نظام البشر، والمقصد العام من التشريع هو حفظ نظام الأمة واستدامة صلاحه بصلاح المهيمن عليه وهو نوع الإنسان». وعلال الفاسي الذي يقول: «المقصد العام للشريعة الإسلامية هو عمارة الأرض وحفظ نظام التعايش فيها، واستمرار صلاحها بصلاح

---

(١) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع عبد الرحمن العاصمي وابنه، ١٣٩٨ ﻫ ج٣٢، ص ٢٣٣-٢٣٤.

(٢) المصدر السابق.

المستخلفين فيها، وتحقيق السعادة الدنيوية والأخروية لسكان البسيطة عن طريق هدايتهم لوسائل المعاش وطرق الهناءة»[1]. في مقابل تلك الدعاوي يبيّن ابن تيمية، وكأنه يعلم مآلها عند المتأخرين، أن محبة الله وتوحيده هي الغاية التي فيها صلاح النفس، فلا صلاح للنفس ولا كمال لها إلا في عبادة الله وحده لا شريك له[2]. وينقل البدوي أيضًا ما قاله ابن القيم من تأييد شيخه ابن تيمية، وهو أنه سبحانه يستحق العبادة لذاته؛ لأنه أهل لأن يعبد ولو لم يخلق جنة ولا نارًا، ولو لم يضع ثوابًا وعقابًا، وأن التعبد لله هو غاية سعادة النفس إذا فقدت ذلك كانت بمنزلة الجسد بلا روح والعين بلا نور، بل أسوأ حالًا من ذلك. وذلك من وجهين: الأول: أن غاية الجسد إذا فقد روحه يصير معطلًا ميتًا معذبًا متألمًا؛ إذ لا صلاح له أصلًا إلا بعبادة الله ومحبته. والثاني: أن البدن والأعضاء آلات للنفس ورعية للقلب وخدم له، فإذا فقد بعضهم كماله كان بمنزلة هلاك بعض جند الملك ورعيته، وقد لا يلحق الملك من ذلك ضرر، وأما إذا فقد القلب كماله الذي خُلِقَ له كان بمنزلة هلاك الملك وأسره[3].

إذن التركيز علىٰ القلب وأحواله وأعماله كمحبة الله وخشيته وإخلاص الدين له والتوكل عليه والرجاء في رحمته يربط المقاصد والمصالح بالسماء قبل أن يربطها بالأرض وإعمارها. فيشكل هذا الرابط معنىٰ عمارة الأرض بدلًا من أن تحدد عمارة الأرض علاقة القلب بالسماء حتىٰ أصبحت عمارة الأرض تعني للبعض (ضرورة) بناء المول التاسع الذي يحوي المحلات التجارية نفسها في المول الثامن بل والسابع. كل ذلك

---

(١) يوسف أحمد محمد البدوي، مقاصد الشريعة عند ابن تيمية، (الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع، ١٩٩٩) ص ٢٥٤.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٥٦.

(٣) ابن القيم، الجوزية، مفتاح دار السعادة، (الإسكندرية: مكتبة حميدو، ١٩٧٩). ص ٤٥٥-٤٦١.

باسم التنمية الاقتصادية وإعمار الأرض ومقاصد الشريعة. ثم إن خضوع ملك البدن (القلب) كله لله الواحد القهار يجعل كل عمله عبادة، فعندما يحفظ النفس فهو في عبادة، وعندما يحفظ المال فهو في عبادة، وعندما يحفظ النسل فهو في عبادة. فالأمر لا يشبه، أو لا يجب أن يشبه، مسارات متوازية أحدها لحفظ الدين، وآخر للنفس، وثالث للمال، إلخ. بحيث يقود مسار النفس وكرامتها وحقوقها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويقود مسار حفظ المال أسس ومبادئ الرأسمالية ومفاهيمها عن التنمية الاقتصادية، في حين يقود مسار حفظ الدين مقاصد ومصالح متوهمة جاهزة للخضوع للمسارين الآخرين عندما تتطلب المصلحة الوطنية ذلك.

إن استعادة القلب وأحواله كمحل لمقصود العبادات يضع تلك الترجيحات والتوازنات في محلها. ففي النهاية، القلب هو من يُرجِّحُ عند تعارض المصالح فيما بينها، وعند تعارض المفاسد فيما بينها، وعند تعارض المصالح والمفاسد. فشتان بين موازنات وترجيحات بين حفظ الدين وغيره من المصالح تحصل علىٰ أرضية وجدانية/فكرية تملأها محبة الله وخشيته والرجاء فيه، وبين تلك التي تحصل علىٰ أرضية وجدانية/فكرية تملأها الرغبة في البقاء والسعي للحد الأقصىٰ من الاستمتاع المادي والمعنوي الدنيوي، حتىٰ وإن تلبست بالمقاصد الشرعية.

لذلك كله لم يكن مفهومًا علىٰ سبيل المثال محاولات الترتيب أو الترجيح بين مقصد حفظ الدين وحفظ العقل، أو القلب، لأن القلب محل الدين الباطن ومنطلق الدين الظاهر. انطلاقًا من القلب المعبد والخاضع لله فإن الأمر كله حفظ للدين، ليكون حفظ النفس والمال والنسل تارة تطبيقات وتارة وسائل. فالدين هنا يحل محل الوطنية في تعريفات المصلحة الوطنية، فعند الوطنيين تعود النفس والمال والنسل لحفظ الوطن

ولا تتنافس معه، كذلك هنا تعود النفس والمال والنسل لحفظ الدين ولا تتنافس معه. السؤال هو بماذا امتلأ القلب الذي تتم فيه عمليات الترجيح؟ علىٰ سبيل المثال، هناك من امتلأ وجدانه بحب المال وامتلأ فكره بتبرير ذلك من خلال ربط مصلحة الوطن بجمعه للمال. وهناك مَن امتلأ وجدانه بحب الدنيا، وامتلأ فكره بتبرير ذلك من خلال ربط حفظ الدين بغياب التهديدات الأمنية.

- مصالح السلوك:

بعد التركيز علىٰ الأساس الوجداني/الفكري لحفظ الدين وتوضيح أنه لب ومنطلق المصالح الأخرىٰ، وجب التحول إلىٰ النظر في حفظ الدين وتطبيقاته وفروعه ووسائله في المصالح الأخرىٰ، خاصة تلك المرتبطة بالبيئة الدولية. فعلىٰ أهميتها لا يمكن الحديث عن أحوال القلب وتعلقه وعبادته لله سبحانه بمعزل عن نطاق حفظ الدين في الواقع، بما في ذلك مجموع الأحكام والمقاصد والأطر الخاصة والعامة التي تحكم مختلف مجالات الحياة كلٌّ بدرجته، والتي تتضمن -علىٰ سبيل المثال وليس الحصر- تحريم الربا والجهاد وأحكام الأسرة والزواج والميراث، والعقوبات والحدود، والتي تصب جميعها في حفظ النفس والمال والنسل. فهذا البعد من الدين، منطقيًا، هو الأكثر تفاعلًا مع الواقع وأطره المادية والاجتماعية، التي تُقدِّم فرصًا وقيودًا للسعي في سبيل الله وحفظ دينه. يقول محمد اليوبي -في كتابه **مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية**-: إن الله ﷻ قد شرع من الوسائل ما يتم به حفظ الدين[١]. يقسم اليوبي تلك الوسائل من جانب

(١) محمد بن سعد مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة وعلاقتها بالأدلة الشرعية، (الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع، ١٩٩٨). ص ١٩٤.

الوجود أي المحافظة علىٰ ما يقيم أركانه ويثبت قواعده، ومِن جانب العدم وذلك بدرء الفساد الواقع أو المتوقع عليه.

فمِن جانب الوجود: تكون المحافظة علىٰ ما يقوم به، ومِن ذلك: العمل به، والحكم به، الدعوة إليه. ومِن جانب العدم تكون المحافظة بدرء ما به ينعدم أو يحرف، وذلك برد كل ما يخالفه من الأهواء والبدع. **في حين يشترك الجهاد في جانبي حفظ الدين**: الوجود والعدم كون الجهاد في الإسلام دفاع من وجه (دفع) وهجوم من وجه (طلب)[1].

فكل ما يسهم تحصيله في العمل بالإسلام، والحكم به، والدعوة إليه، والجهاد في سبيله فهو مصلحة. تلك المصالح وإن كانت أكثر ارتباطًا بالواقع فإنها تحتاج إلىٰ أن تجسد طبقًا للمجال محل السعي. فحفظ الدين بمعنىٰ قيام أركانه وتثبيت قواعده ودرء ما به ينعدم أو ينحرف يختلف من الإطار الأسري مثلًا عن الإطار المجتمعي، وعنه في الإطار السياسي الدولي. فالدعوة ووسائلها والجهاد ومعناه ووسائله والحكم ونطاقه كل ذلك يختلف باختلاف محل السعي والتطبيق. في النظام الأسري مثلًا يكون الإطار التنظيمي تراتبيًّا يضع الأب/الزوج علىٰ هرم السلطة، وتحكم علاقته بالزوجة/الأم مفاهيم شرعية وقيمية كالمودة والرحمة والقوامة، في حين تحكم أحكام النفقة والمسؤولية المالية البعد المادي في هذه العلاقة. في السياسة الدولية الأمر أكثر تعقيدًا بالطبع. فالنية والرغبة القلبية لحفظ الدين لا تترجم دائمًا إلىٰ نتائج نموذجية؛ ببساطة لأن البيئة الدولية ليست بيئة نموذجية لحفظ الدين أو لحفظ أي شيء آخر، بما في ذلك الأمن القومي ومبادئ الليبرالية العالمية. ففي

---

(١) المصدر السابق، ص ١٩٥.

السياسة الدولية نادرًا ما تكون الأهداف والنتائج واحدة[١] لعدم قدرة أي فاعل علىٰ التحكم الكامل في البيئة الدولية ومخرجاتها. تلك القدرة علىٰ الهيمنة الكاملة التي يكون فيها التفكير مطابقًا للتنفيذ أبعد ما تكون عن واقع السياسة الدولية. البعض يرىٰ أن الولايات المتحدة في بعض فترات القرن العشرين اقتربت من هذه المكانة، إلا أن هذه مبالغة يستطيع أن يكشفها كل مَن لديه معرفة أساسية بتاريخ السياسة الدولية في القرن العشرين. مع ذلك هذا لم يمنع كينيدي من قول: «فلتعلم كل أمة سواء تمنت لنا الخير أو الشر، أننا سندفع أي ثمن، سنتحمل أي عبء، سنواجه أي تحديات، سندعم كل صديق، سنواجه كل عدو، لضمان وبقاء ونجاح الحرية»[٢]. علىٰ الرغم من عدم الهيمنة الكاملة للولايات المتحدة علىٰ النظام الدولي فإنها كانت من القوة والإرادة التي تسمح لها بتحدي كل مَن يصد عن سبيل «الحرية»، وأن تبذل الكثير لحفظها وقيام أركانها وتثبيت قواعدها ودرء كل ما به تنعدم أو تنحرف. إلا أن ذلك يُعَدُّ أمرًا نادرًا في السياسة الدولية كما أشرنا، علىٰ كل حال فإن القصد من هذا المثال هو توضيح أنه كلما اقتربنا من الواقع خاصة واقع السياسة الدولية؛ زادت المساحة بين الحالة القلبية ومصالحها الواضحة النقية من جهة، وبين إكراهات وضرورات الواقع من جهة أخرىٰ. هذا لا يعني أن حفظ الدين ليس له حظ كموجه للسياسة الخارجية في السياسة الدولية المعاصرة، بل فقط لتوضيح حجم التحديات.

(١) Elisabetta Brighi and Christopher Hill, Implementation and Behavior in Steve Smith, Amelia Hadfield, and Tim Dunne, Foreign Policy: Theories, Actors, and Cases (Oxford: Oxford University Press, 2012) P. 149.

(٢) Kissinger, Diplomacy, P.19.

* المبحث الثالث: في مسارات السياسة الدولية وقيودها:

يتطلب فهم هذه التحديات النظر في الأطر المادية والمؤسسية/ التنظيمية والثقافية/ القيمية للسياسة الدولية المعاصرة، وما تتحكم فيه من النفاذ لحاجات أساسية أمنية واقتصادية ومعنوية. فالاجتماع البشري يجري علىٰ أرضية تسمح بالتواصل المادي والثقافي، أي أرضية تسمح بالتأثير المادي والثقافي المتبادل بين الأفراد والجماعات. حيث تسمح شروط هذا التفاعل المادية والثقافية بتبادل الصواريخ الباليستية، وتسمح لنا بتشارك قطعة خبز، وتسمح بتبادل الأفكار والاتفاق أو الاختلاف حول تلك الأفكار. بمعنىٰ أن هناك قنوات خلقها الله ﷻ مكنت من أنواع ومسارات هذا الاجتماع. فالبعد المادي يمثل محل التأثير بين الأطراف الذي يتضمن تبادل الإيذاء المادي أو اللذة المادية بين الأطراف المتفاعلة. أي أنه ذلك البعد الذي تُستخدَم وتُستغَل فيه الموارد والقدرات المادية لتسبب الإيذاء أو اللذة للطرف الآخر. في السياسة الدولية أو في التفاعلات بين الجماعات البشرية بشكل عام غلب تبادل الإيذاء المادي علىٰ تبادل اللذات أو المنافع المادية. فهذا البعد في الأساس هو محل تنافس بين أفراد وجماعات تعرف مصالحها ذاتيًا للحصول علىٰ أكبر قدر ممكن من المنافع المادية الذاتية التي تتضمن البقاء والاستمتاع (اللذة) الحسية. وبالتالي فإن السيطرة علىٰ القدر الأكبر من وسائل الإيذاء المادي وتوجيهها نحو الأطراف المنافسة يضمن الحصول أو الاستئثار بالقدر الأكبر من وسائل الاستمتاع المادي، أو هكذا يرىٰ البشر.

ولكن هذا التفاعل المادي لا يحدث في فراغ، بل يرتبط ببعد ثقافي يعطي ذلك التفاعل المادي المعنىٰ ويبرر أحواله، بل ويعمل كمبادئ وقيم لتنظيم شروط السعي لوسائله. حتىٰ توصف الأفكار بأنها ثقافة يجب أن تكون مشتركة وليست خاصة[1]، بمعنىٰ أن أفكار كل طرف عن البيئة الدولية

(١) Wendt, 1999, P. 157.

لا تمثل ثقافة مشتركة، بل مجموع أفكار الأطراف عن بيئة التفاعل وطبيعتها. فإذا كانت الأطراف المتفاعلة تشترك في الاتفاق علىٰ عدم قتل النساء في الحروب مثلًا، فهذا يعتبر جزءًا من الثقافة المشتركة التي قد تقيد سعي الأطراف في البعد المادي (الحرب)، وكذلك احترام السيادة، وعدم استخدام أسلحة الدمار الشامل. إذا اشترك الفاعلون، أو أغلب الفاعلين في الاعتقاد بها مثلت جزءًا من الثقافة المشتركة. يمكن القول إن هذين البعدين لم يغيبا عن تفاعلات الجماعات البشرية منذ بداية التفاعل البشري علىٰ مستوىٰ الجماعات. هذا لا يمنع أن البعد الثقافي كان أقل تطورًا منه اليوم ليس بالضرورة فيما يخص المحتوىٰ الفكري والقيمي، بل فيما يخص سمك هذا البعد وكثافة الأفكار التي تمثل ثقافة مشتركة بين الأطراف الفاعلة. في كل الأحوال ما تتميز به حقًا السياسة الدولية المعاصرة هو البعد التنظيمي/ المؤسسي الذي يعني ثبات واستقرار نمط قيمي معين يمكن الأفراد أو الجماعات من العمل الجماعي في إطار تنظيمي وإجرائي لتوزيع المنافع العامة في البيئة الدولية.

إذن في السياسة الدولية المعاصرة تمثل تلك الأبعاد الأرضية التي يُتوقَّع من سياسة خارجية ذات منطلقات إسلامية أن تعمل علىٰ حفظ الدين خلالها. فهناك مساحة تنظيمية/ مؤسسية ومساحة ثقافية/ قيمية وتفاعل مادي تتوزع وتنتشر فيها كلها وسائل لحفظ الدين وقيود عليه تعتمد علىٰ موقع الدولة ذات التوجه الإسلامي في تلك المساحة في مقابل الدول الأخرىٰ. أي أنه كلما زادت سيطرة دولة ما علىٰ تلك الأرضية بأبعادها الثلاثة؛ كانت قادرة علىٰ حفظ ما تعتبره ذا قيمة سواء مادية أو معنوية. حتىٰ تتضح إمكانيات حفظ الدين في هذه البيئة من وجود وعدم من المهم النظر في العلاقة بين تلك الأبعاد، وذلك لاستكشاف أثر تحصيل القدرات في أحدها علىٰ تفاعل الدولة في الأبعاد الأخرىٰ. هل تطور من قدراتها العسكرية؟ المؤسسية؟ مجتمعها المدني؟ قوتها الصلبة؟ قوتها الناعمة؟

ترىٰ النظرية الواقعية أن التوازنات والتفاعلات في إطار توزيع القدرات المادية، أي العسكرية والاقتصادية الموجهة لبناء القدرات العسكرية هي التي تؤسس لشكل وطبيعة التفاعلات في الأبعاد الأخرىٰ، بمعنىٰ أن الهيمنة المؤسسية والثقافية ما هي إلا انعكاس لتوازن القوىٰ المادي. فمن يهمين عسكريًا واقتصاديًا يهيمن مؤسسيًا وثقافيًا. في الواقع لا ترىٰ أغلب الرؤىٰ الواقعية أهمية حتىٰ لإدخال الأبعاد الأخرىٰ في التحليل وتكتفي بالنظر في التفاعلات المادية. في حين تعطي الليبرالية المؤسساتية البناء المؤسسي الدولي أهمية أكبر، وأنه في حالة تطوره يؤثر إيجابيًا علىٰ تفاعلات البعد المادي، وقد يحولها من حالة صراع علىٰ الأمن والبقاء ووسائلهما إلىٰ حالة من الاستقرار ينشأ عنها تعاون بين الدول. وهناك الرؤىٰ والمقاربات التركيبية التي ترىٰ أن الصراع والتعاون والمصالح المرتبطة بهما لا تمثل حقائق مادية، بل حقائق اجتماعية متفق عليها بين الفاعلين في البيئة الدولية. فالفاعلون وهوياتهم والثقافة المشتركة التي ترتبط بها تلك الهويات هي مَن تعطي سلوك الدول المعنىٰ فالهيمنة فكرة، والتحالفات فكرة، والسيادة فكرة، والحرب فكرة، تملأ تلك الأفكار البعد الثقافي/القيمي في البيئة الدولية، بحيث يعرف الفاعلون مصالحهم من خلالها.

بالطبع هناك أعمال تنظيرية أكثر تقدمًا تقبل بالحكمة الخالدة للواقعية المقررة أن الصراع يمثل النمط الأساسي في البيئة الدولية، ولكنها تعالج فقرها الوجودي، خاصة في نسختها الجديدة، من خلال تجاوز العوامل المادية إلىٰ العوامل الثقافية والمؤسساتية كوسائل وقدرات في إطار الصراع في البيئة الدولية[1]. فالمنافسة والصراع الحتمي علىٰ الموارد وعدم الأمان التلقائي الناتج عنهما ليسوا أفكارًا أو حقائق اجتماعية، بل حقائق طبيعية

(١) انظر علىٰ سبيل المثال:
Stefano Guzzini, Power, Realism, and Constructivism (Abingdon: Routledge, 2013).

فطرية لا تغيرها الثقافة المشتركة أو البناء المؤسسي بل هما -أي المنافسة والصراع المادي- يمتدان ليجعلا من الأبعاد الأخرىٰ أدوات لتبرير السعي للمنافع المادية.

فالقوة كما تُقاسُ بالقدرات المادية: العسكرية والاقتصادية وتُقيّم من خلال الأداء في ساحات الحرب، أيضًا تُقيّم بمدىٰ هيمنة الدول علىٰ دور وعمل المؤسسات الدولية ومدىٰ هيمنة واختراق نظمها القيمية والفكرية للبنىٰ الثقافية والعلاقات الاجتماعية في الدول الأخرىٰ. في هذا الإطار قدم كلٌ من مايكل دوفال وريموند بارنت في بحثهما **القوة في السياسة الدولية** مفهومًا للقوة أكثر اعتبارًا لتلك الأبعاد من مفهوم القوة التقليدي الذي يعتمد علىٰ القدرات المادية. اعتمد الباحثان علىٰ بعدين رئيسن للوصول إلىٰ مصفوفة رباعية لأنواع القوة في السياسة الدولية: أولًا: بعد العلاقات الاجتماعية التي من خلالها يتم التأثير والتأثر (تفاعل/ تأسيس) (Interaction/Constitution). وثانيًا: بعد التأثير (مباشر/ موزع) (Diffused/Direct)[1].

فبالنسبة للبعد الأول، فالتأثير علىٰ سلوك الآخرين في مستوىٰ التفاعل يعتبر التأثير الأكثر سطحية والأكثر اعتمادًا علىٰ قدرات المؤثر وتفعيلها، في حين أن التأثير علىٰ مستوىٰ تأسيس هويات وأدوار الآخرين يكون أكثر عمقًا بحيث ينتج عنه قبول القيود علىٰ السلوك طوعًا وتنظيم المتأثر (لنفسه) ومؤسساته تبعًا[2].

في حين يهتم البعد الثاني بمدىٰ انتشار وتشظي تأثير القوة وما ينتج عنه من تأثير مباشر أو غير مباشر علىٰ الآخرين. أي أن تكون القوة

---

(١) Michael Barnett and Raymond Duvall, Power in International Politics, International Organization, Vol. 59, No. 1, (Winter 2005), P. 47.

(٢) المصدر السابق، ص ٤٨.

موزعة علىٰ مستوىٰ النظام بشكل عام أو موجهة ومستهدفة لفاعل بعينه. ينتج عن تقاطع هذين المعيارين أربعة أوجه للقوة: قوة إلزام أو الإكراه (Compulsory Power) التي تتميز بكونها تستهدف فاعلًا معينًا علىٰ المستوىٰ التفاعلي. والقوة المؤسساتية (Institutional Power) التي تتميز بانتشارها علىٰ مستوىٰ النظام وتأثيرها غير المباشر إلا أنها لا تتعدىٰ، عمقًا، مستوىٰ التفاعل. والقوة الهيكلية[1] (Structural Power) التي تتميز بعمق تأسيس الأدوار والهويات، إلا أنها تكشف عن هذا التأثير علىٰ كل فاعل علىٰ حدة، وليس علىٰ مستوىٰ النظام، وقوة إنتاج المعاني (Productive Power) التي تعني تميز فاعل ما بقدرة تأسيس الحقل الخطابي الذي يتفاعل من خلاله جميع الفاعلين الآخرين[2]. فمن يملك القدرات المادية العسكرية يملك إمكانية إيذاء الآخرين ماديًا من خلال الإكراه وإثارة مشاعر الخوف من الإيذاء المادي، ومن يملك القوة المؤسساتية يستطيع التحكم في مدىٰ حصول الآخرين علىٰ المنافع العامة في البيئة الدولية، ومَن يملك القوة الهيكلية والإنتاجية يملك القدرة علىٰ إدماج الآخرين في إطار ثقافته، بل وتشكيل الثقافة المشتركة التي يتفاعل ويفكر ويقيّم الآخرون أنفسهم طبقًا لاقترابهم أو ابتعادهم من نموذجه الثقافي والقيمي الجاذب.

بعيدًا عن التعريف الواقعي/المادي للهيمنة وطبقًا للمسارات الثقافية والمؤسسية والمادية وتحصيل القدرات في إطارها التي تضمن امتلاك قوة الإكراه، والقوة المؤسساتية، والقوة الهيكلية، والقوة الإنتاجية، يمكن تعريف الهيمنة هنا تماشيًا مع ما قدّمه روبرت كوكس كنوع من السيطرة يتميز بخلق الدولة المسيطرة لمنظومة (Order) تعتمد أيدلوجيًا علىٰ قدر واسع من القبول. حيث يتطلب بناء هذه المنظومة واستقرارها ثلاثة عناصر: أولًا: دولة أو تحالفًا من الدول المسيطرة. ثانيًا: أيدلوجيا لشرعنة السيطرة

---

(١) المصدر السابق، ص ٥٢.

(٢) المصدر السابق، ص ٥٥.

(Legitimating Ideology). وثالثًا: مجموعة من المؤسسات التي تعمل كحزام استدماجي لنشر هذه الأيدلوجية عالميًا[1].

يتضح من هذا التعريف أن الهيمنة تعني أكثر من مجرد السيطرة. فالسيطرة قد تكون عسكرية فقط، في حين أن الهيمنة تتطلب التفوق في تحصيل وتفعيل القدرات في المسارات الثلاثة: المادي، والمؤسسي، والثقافي، وبالتالي القدرة علىٰ استهداف قبول/خضوع الدول الأخرىٰ عن طريق القوة العسكرية والتهديد بالإيذاء المادي في المسار المادي، والقوة المؤسسية والتحكم في توزيع الموارد المادية ونفاذ الدول الأخرىٰ إليها، وثالثًا كل من القوة الهيكلية والإنتاجية التي تشرعن عمليات كل من المسارين العسكري والمؤسسي، وتقرر من هو داخل المنظومة ومن هو خارجها، أو ترتب أعضاءها طبقًا لمعايير ثقافية وقيمية معينة، وما ينتج عن ذلك من ضغط اجتماعي ونفسي لتقبل تلك المعايير والخضوع لها. فالسيطرة مرتبطة بعلاقات غير متوازنة بين دولة ودولة أخرىٰ أو مجموعة من الدول تكون فيها الدولة المسيطرة متفوقة ماديًا، ما يسمح لها بإكراه الدول الأخرىٰ علىٰ سلوك معين، في حين أن الهيمنة تخلق تراتبية اجتماعية ذات أبعاد أمنية، اقتصادية، بل وحضارية تكاد تتجاوز حقيقة غياب السلطة في البيئة الدولية لتعطي المهيمن نوعًا من أنواع السلطة. بحيث تنتظم الدول في مستويات طبقًا لمعايير القدرات المادية بالإضافة إلىٰ معايير حضارية يكون مصدرها ثقافة المهيمن. الأمر يعتمد علىٰ شخصية أو هوية القوة العظمىٰ وامتلاكها لمشروع ثقافي أو أيدلوجيا مشرعنة، فبعضها قد يكتفي بنوع من أنواع السلطة الأمنية والاقتصادية علىٰ الدول الأخرىٰ، في حين قد تسعىٰ قوىٰ عظمىٰ أخرىٰ إلىٰ مشاريع هيمنة تؤسس خلالها لتراتبية كاملة تتمتع فيها بسلطة أمنية، واقتصادية، وحضارية علىٰ الدول الأخرىٰ. حيث سيأتي

---

(١) Robert Cox, Production, Power, and World Order: Social Forces in the Making of History (New York, Columbia University Press, 1987). P.7.

الحديث عن التراتبية الدولية في الفصول القادمة، خاصة في الفصل الأخير الذي يقترح أن المجتمع الدولي -خاصة في مساره الثقافي/ القيمي- مؤسس علىٰ تراتبية حضارية ذات أساس وجداني.

تتطلب الهيمنة أيضًا، أو أعلىٰ مستوياتها، القدرة علىٰ مأسسة التعامل مع القضايا الدولية، بل واعتماد تلك المأسسة علىٰ تبرير فكري وقيمي. علىٰ سبيل المثال، تتطلب الهيمنة في هذه الحالة القدرة علىٰ مأسسة القضايا الأمنية والعسكرية (مجلس الأمن، الناتو، اتفاقيات منع انتشار الأسلحة النووية، إلخ). بناءً علىٰ نظام فكري وقيمي معين (الأمن الجماعي، حق الدفاع عن النفس، احترام السيادة، عدم استهداف المدنيين، إلخ). أو بالعكس، التعامل مع قضايا قيمية وفكرية كحقوق الإنسان من خلال المسار المؤسسي التنظيمي (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اتفاقية سيداو، لجان الأمم المتحدة ذات العلاقة، المنظمات غير الحكومية، إلخ) والقدرة علىٰ ضمان فاعلية تلك المأسسة وامتثال الدول لها في المسار المادي (العقوبات الاقتصادية، عمليات التدخل الإنساني، إلخ). إلا أن واقع البيئة الدولية اليوم ما زال يسمح بالنظر المستقل في كل من المسارات، فالتفاعلات الأمنية علىٰ الرغم من مأسسة بعض نواحيها والتبرير القيمي المحيط بها أحيانًا فإنها ما زالت تفاعلات يحكمها -إلىٰ حد كبير- توزيع القدرات المادية وتوازنات القوىٰ. وكذلك الأمر بالنسبة للتفاعلات الثقافية والقيمية لم تستفِدْ إلا من مستوىٰ سطحي من المأسسة والضغط المادي، وبالتالي ما زالت تنتمي إلىٰ مسار التفاعلات القيمية الثقافية، في حين يمكن القول إن التفاعلات الاقتصادية التي تعتبر، أصالة، تفاعلات مادية، الأكثر تفلتًا من مسارها بحيث تتم أكثر العمليات المحيطة بها والحاكمة لها في المسار المؤسسي/ التنظيمي (منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، هيئات وشبكات تنظيمية مختلفة، إلخ) بالإضافة إلىٰ اعتمادها علىٰ أسس فكرية راسخة (مبادئ

الرأسمالية، السوق الحر، النيوليبرالية، إلخ) لذلك، سيركز الفصل الرابع الذي ينظر في مؤثرات الطمع والرجاء في البيئة الدولية والاستجابة لها في المسار المؤسسي بشكل كبير. بالنسبة للمشاعر الوجدانية الأخرىٰ المستهدفة في البيئة الدولية بهدف طلب الخضوع فإنه من الواضح أن الخوف سيمثّل البعد الوجداني الأهم في مسار التفاعلات الأمنية/ العسكرية، في حين تحتل المحبة -وهذا سيحتاج إلىٰ تبرير إضافي في وقته- البعد الوجداني في مسار التفاعلات الثقافية والقيمية.

بالطبع لا يمكن استخلاص ما سيواجه صانع القرار والنخبة الحاكمة، بل والمجتمع المسلم من مؤثرات البيئة الدولية من هذه الصورة العامة دون اعتبار شخصية أو هوية الدولة المهيمنة أو المسيطرة علىٰ النظام. فالحياة في نظام تكون فيه الصين أو روسيا القوة المسيطرة، يختلف عن نظام تكون فيه الولايات المتحدة هي القوة المهيمنة. للاقتراب أكثر من الواقع نحن نعيش في نظام دولي تهيمن علىٰ أغلب تفاعلاته الولايات المتحدة والغرب عمومًا. تتميز تلك الدول بخليط من التقاليد الواقعية والليبرالية تشكل رؤيتها للنظام الدولي، وتوجه سياستها الخارجية. حيث تمثل الليبرالية ونشرها مشروعًا ثقافيًا عالميًا هو ما سمح بانتعاش المسارات الثقافية والمؤسسية، علىٰ الأقل نسبيًا، مقارنة مع الوضع إن كانت الصين أو روسيا مثلًا هي القوىٰ المهيمنة، فتلك القوىٰ -أي الصين وروسيا- لا تربط مصالحها بالضرورة بهيمنتها ثقافيًا وتحكمها مؤسسيًا في التفاعلات الدولية، بل تعتمد بشكل أكبر علىٰ التأثير العسكري والسياسي والاقتصادي المباشر. للاقتراب من الواقع أكثر وأكثر فإن المشروع الليبرالي مشروع ذو قدرة اختراقية (Penetrative) أي أنه لا يستهدف احتلال البعد الثقافي والمؤسسي في مستوىٰ العلاقات بين الدول فقط، بل وداخل الدول أيضًا. فهذا المشروع يستهدف إعادة تشكيل النظم السياسية، والثقافة السياسية للمجتمع، بل وقيم وأسلوب حياة الأفراد داخل تلك الدول. كل هذا

تحت نظر آلاف من الرؤوس النووية والصواريخ العابرة للقارات وقواعد عسكرية منتشرة في أرجاء العالم.

إذن لدينا -كما هو واضح في الشكل التالي- ثلاث جبهات أساسية: أمنية/عسكرية تمر تفاعلاتها من خلال المسار المادي، واقتصادية تمر تفاعلاتها من خلال المسار المؤسسي/ التنظيمي يحمل وفكرية/ قيمية تمر من خلال المسار الثقافي. بالعودة إلىٰ تقسيم اليوبي لوسائل حفظ الدين نستطيع أن نضع الدعوة إلىٰ الإسلام ودرء ما ينحرف به من الأهواء والبدع في المسار الثقافي، والحكم بالإسلام في المسار المؤسسي/التنظيمي، ومِن ثَمَّ نضع الجهاد في سبيل الله في مسار التفاعلات الأمنية/العسكرية. في حين ينقسم كل مسار إلىٰ ثلاثة مستويات تعكس ملاحظة حفظ الدين وتحصيل وسائله في المجتمعات المسلمة، في البيئة الدولية، في المجتمعات غير المسلمة.

المسار الثقافي/ القيمي	المسار (المؤسسي/ الاقتصادي)	المسار الأمني/ العسكري	**المسارات**
حقوق الإنسان، نشر الديمقراطية، العلمنة، النيوليبرالية	مؤسسات واتفاقيات دولية (تتضمن مؤسسات واتفاقيات دولية اقتصادية)، شبكات وهيئات تنظيمية خاصة	الحرب، توازنات القوىٰ، التحالفات، الردع، سباق التسلح	**البيئة الدولية**
المحبة/ مشاعر الوعي الذاتي	الرجاء/ الطمع	الخوف	**المشاعر الوجدانية الأساسية**
الاستقلال الثقافي، الإصلاح الأخلاقي	الحكم بالإسلام	الدفاع عن المسلمين	**الدول ذات الأغلبية المسلمة**

بالطبع سيكون من الجميل لأي دولة، أو مجموعة من الدول تمثل حضارة مشتركة، أن تغطي جميع المربعات أي أن يهيمن مشروعها القيمي/ الثقافي عالميًا، وليس دوليًا فقط، ويحكم به وتمتلك القوة اللازمة لحمايته علىٰ جميع المستويات. قد يكون هذا أمرًا نادر الحدوث، لكن مرة أخرىٰ اقتربت التجربة الأمريكية -خاصة في التسعينيات من القرن الماضي أي بعد الحرب الباردة مباشرة- من تغطية جميع المربعات. ففي خانة البعد القيمي/ الثقافي احتلت الليبرالية جميع المستويات حتىٰ اخترقت الأذواق الشخصية في كثير من دول العالم، وامتلكت قوة مؤسسية ضمنت لها توجيه مؤسسات دولية كبرىٰ كالأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الأمر الذي سمح لها بالتأثير غير المباشر، وأحيانًا المباشر علىٰ النظم الحاكمة والمؤسسات الوطنية داخل الدول الأخرىٰ من خلال التحكم في شبكة توزيع القيم المادية. بالإضافة بالطبع لامتلاكها قوة عسكرية قادرة علىٰ التدخل في أي مكان في العالم تقريبًا. مع ذلك، حتىٰ الولايات المتحدة لم تكن بمنأىٰ عن الترجيحات والموازنات، فقد يرىٰ البعض أن دفعها (لمصلحة) نشر القيم الأمريكية في الدول الأخرىٰ ذات الثقافات والقيم المختلفة صاحبه مفاسد علىٰ مستوىٰ الأمن القومي الأمريكي. هذه الملاحظة ليست مهمة فقط لتوضيح أهمية الترجيح بين المصالح والمفاسد أو التكلفة والمنفعة، خاصة لمن هم أقل قوة بكثير من الولايات المتحدة، ولكن أيضًا لتوضيح أن المربعات في الشكل التي تحاكي العلاقات الدولية لا تأتي فارغة أو كخام مادي أو ثقافي أو حتىٰ مؤسسي ينتظر التشكيل، بل ممتلئة بنظم فكرية وقيمية متجذرة، ومؤسسات مثمرة، وتوازنات للقوىٰ وتحالفات عسكرية تبدو كجبال يصعب تسلقها.

لا تقدم هذه الخريطة حلولًا سحرية للترجيح بين المصالح فيما بينها، أو المفاسد فيما بينها، أو بين المصالح والمفاسد، ولكن يرجىٰ أن

تكون أداة مساعدة لذلك. هنا قد تكون بعض الخطوط الإرشادية مفيدة للنظر والتحرك في هذه الخريطة أفقيًا، كما أشرنا من قبل، فإن تحسين الموقع في مسار البعد المادي (الأمني/العسكري) يفتح مستويات أعلىٰ المصالح المرتبطة بحفظ الدين في الأبعاد الأخرىٰ، فالدولة الخاضعة عسكريًا وسياسيًا قد لا تحصل علىٰ أفضل النتائج في المسارات الأخرىٰ: البعد الثقافي/القيمي (درء ما ينعدم أو يحرف به الإسلام) أو الدعوة إليه، والبعد التنظيمي/المؤسسي: الحكم بالإسلام علىٰ جميع المستويات. مع ذلك إذا كان المسار المادي مغلقًا أو غير مقدور عليه أو أن السعي إليه يؤدي إلىٰ مفاسد في حفظ الدين الباطن والظاهر فلا يمنع توجيه الجهد للمتاح كدرء ما ينعدم أو يحرف به الدين من خلال الوسائل العلمية والثقافية الإعلامية المتاحة، وكذلك الدعوة إليه في المجتمعات غير المسلمة. صحيح أن هناك مربعات تفتح مربعات أخرىٰ، إلا أن الإصرار علىٰ فتح مربع لا تملك مفاتحه قد يفسد مسارات أخرىٰ. فتجد مثلًا مَن يتحدث عن جهاد الطلب في أقصىٰ الزاوية العليا اليسرىٰ مع عدم امتلاك وسائله أو حتىٰ القدرة علىٰ توفير وسائله علىٰ الأقل علىٰ المدىٰ القريب، أو حتىٰ عدم وجود مصلحة له، ويترك ما هو متاح في أقصىٰ الزاوية السفلىٰ-اليمنىٰ فيفسد السعي كله.

هناك أيضًا الحركة العمودية، فمنطقيًا، يفترض أن يتم تأمين المصالح ودرء المفاسد الداخلية في الصف الأسفل باختلاف المسارات قبل النظر في تأمين المصالح الخارجية، سواء علىٰ مستوىٰ ما بين الدول أو مستوىٰ الدول الأخرىٰ. بالطبع الأمر لا يخضع لمعادلات رياضية بحتة، يظهر هذا بشكل أكثر وضوحًا عند تقاطع البعد الأفقي والعمودي، تقاطع لا تكاد تخلو منه أي من الاختيارات التي يواجها صانع القرار في البيئة الدولية. فقد تسمح بعض التحالفات أو الترتيبات العسكرية بزيادة مستوىٰ القدرة علىٰ الاستقلال

السياسي والحكم بما أنزل الله، وقد يكون الخضوع الثقافي مقدمة لوهن يغشىٰ الجهاد في سبيل الله في المسار الأمني.

بشكل عام يمكن القول إن تحسين موقع أو موقف الدولة في أحد المسارات، يقود إلىٰ تحسين موقعها في مسارات أخرىٰ ما دام أنه روعي توجيه القدرات والوسائل استراتيجيًا طبقًا لقراءة تأخذ بالاعتبار المفاسد المحتملة علىٰ المسارات الأخرىٰ والتعامل معها. وكذلك تنازلها عن مكانتها ومكاسبها في أحد المسارات، طوعًا ودون ضرورة أو حاجة حقيقية، يؤدي إلىٰ خسارتها لمكانتها ومكاسبها في مسارات أخرىٰ. أيضًا، لا توجد مسارات فارغة، فجميعها محلات للتفاعل بين الدول والمجتمعات، إن لم تملأه أنت، ستملأه الولايات المتحدة، وإن لم تملأه الولايات المتحدة ستملأه روسيا، وإن لم تملأه روسيا ستملأه الصين.

في النهاية هذه الخريطة لا تقدم إجابات حول سلوك الدول، ولكنها قد تمثل أداة تسهم في ترتيب وتنظيم المصالح والمفاسد المرتبطة بالاختيارات التي يواجهها صانع القرار المسلم في البيئة الدولية طبقًا لنوعها (مادية/ عسكرية، تنظيمية/ مؤسسية، قيمية/ ثقافية). لذلك يجب النظر في الاختيارات المحددة التي يواجهها صانع القرار وتفاصيلها، وتحديد المادي والقيمي والمؤسسي في تلك التفاصيل، بل وارتباط بعضها ببعض حتىٰ يمكن تفسير أو توقع الاختيار الذي سيتبعه صانع القرار.

يجب التذكير، أيضًا، بأنه ما دامت الحركة والسعي في سبيل الله وإقامة دينه فإن جميع المسارات والمربعات مقدسة، إلا أن المربع الأكثر قدسية هو ذاك في الزاوية السفلىٰ-اليمنىٰ. أي المربع الثقافي/ القيمي للدول والمجتمعات المسلمة. هنا نعيش أنا وأنت، من هنا نرىٰ العالم ومربعاته الأخرىٰ. لذلك من المفيد نظريًا محاكاة هذا الواقع والنظر إلىٰ الجدول من

هذه الزاوية. هكذا ستراه بقلبك، سترىٰ مربعات أقرب وأكثر أهمية، ومربعات أبعد وأقل أهمية. من هنا ستجد أن مسارات الإصلاح هي الأهم ومسارات التفوق المادي والعسكري أقل أهمية. صحيح أننا أوضحنا أهميتها لباقي مسارات حفظ الدين، إلا أنها أهمية الوسائل إلىٰ الغايات، وهي وسيلة ضرورية في السياسة الدولية المعاصرة ولا يتخيل حفظ الدين دونها، لكن يظل الإصلاح هو الغاية. ستجد في المربع الأفقي المجاور صانع القرار، تلك الشخصية المتخيلة، التي افترضنا من بداية الكتاب أنها (تريد) حفظ الدين وإقامته في ظل قيود الدولة الوطنية الحديثة والنظام الدولي. في الواقع، هو ونخبته المحيطة به، الأكثر تعرضًا للقيود؛ لأنه ببساطة يقع في المربع محل نشر وانتشار المؤثرات الدولية داخل المجتمع المسلم. هو يقف علىٰ تقاطع مسارات المادي، المؤسسي، والثقافي ويتعرض قلبه لها أكثر من غيره. فقلبه الأكثر عرضة للخوف عند النظر إلىٰ المسار المادي/العسكري، والأكثر عرضة للرجاء في المؤسسات الدولية والطمع في منافعها، والأكثر عرضة للانجذاب والافتتان والاندماج أمام المسار الثقافي/القيمي. إن فُتن قلبه، وجه سياسته الخارجية للرغبة في البقاء والاستمتاع المادي والمعنوي الدنيوي، بل وأقنعنا أو أغرانا أو أكرهنا علىٰ ذلك معه. لذلك لا يكفي النظر في البيئة الدولية لاستخلاص اختيارات صانع القرار منها، بل يجب النظر في رؤيته للبيئة الدولية أيضًا.

* المبحث الرابع: مستويات الاستجابة لمؤثرات البيئة الدولية:

الصورة التي تقدمها نظريات العلاقات الدولية هي صورة خارجية بامتياز، تحدث في المساحة بين الدولة وهيكل النظام الدولي. علىٰ سبيل المثال، إذا استخدمنا النظرية الواقعية الجديدة لتفسير التفاعلات الدولية فهي لن تخرج عن المربع الأوسط في خانة البعد المادي فقط. هذه الرؤية

التي إلىٰ حد كبير تكشف نتيجة الاختيار، وليس كيف وصلنا إليه أو كيف اكتسبنا الحالة التي أوصلتنا إليه تعتبر رؤية مناسبة لصناع القرار الذين يبحثون عن أعذار لعدم اتخاذ سياسات أكثر جرأة، خاصة تلك ذات العلاقة بحفظ الدين. لأنها ببساطة لا تكشف عن اكتساب حالة العجز، بل والرضا بها وعدم الرغبة في الخروج منها، أو بمعنىٰ آخر: لأنهم لا يظهرون في الصورة.

تقدم النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة التي تقبع علىٰ الخط الفاصل بين نظريات العلاقات الدولية وتركيزها علىٰ التحليل النظامي للسياسة الدولية من جهة، وبين تحليل السياسة الخارجية وتركيزها علىٰ المدخلات المحلية من جهة أخرىٰ، رؤية أكثر اتزانًا لتفاعل المسؤولية البشرية لصانع القرار والقيود الهيكلية في كل من البيئة الدولية والمحلية. كونها واقعية فإنها تقرر أن الصراع والسعي للأمن والبقاء يمثلون طبيعة التفاعلات في البيئة الدولية، وأن موقع الدولة في توازنات القوىٰ وتوزيع القدرات المادية يمثل العامل الأساسي في توجيه سلوكها. إلا أنها لا ترىٰ أن تأثير موقع الدولة في تلك التوازنات يترجم تلقائيًا إلىٰ سلوك، بمعنىٰ أنه لا يوجد قانون عام ومستقر لاستنتاج سلوك الدولة من موقعها في توازن القوىٰ. بل يعتمد ذلك علىٰ عاملين وسيطين: أولًا: رؤية صانع القرار للبيئة الدولية وموقع دولته في هذه البيئة وربطها بتعريفه للمصلحة. وثانيًا: قدرة صانع القرار علىٰ استخلاص الموارد من المجتمع وتحويلها لوسائل للتعامل مع تغيرات البيئة الدولية والفرص والتهديدات الناتجة عنها[1]. حيث يمثل التركيز علىٰ هذين العاملين القيمة المضافة التي تقدمها النظرية، اعتمادًا علىٰ أدبيات تحليل السياسة الخارجية التي تنظر للسياسة الدولية من الداخل.

(1) Gideon Rose, Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy, World Politics, Vol. 51, No.1, (October 1998). P.147.

- صانع القرار وقراءة البيئة الدولية:

قد يفشل صانع القرار في قراءة البيئة الدولية، وبالتالي في توجيه المصادر وبناء القدرات وحسن استخدام وسائل القوة. يمكن الحديث عن ثلاثة مستويات لفشل صانع القرار في قراءة البيئة الدولية: أولًا: مستوىٰ الكليات والمنطلقات، وبالتالي تعريف المصالح في تلك البيئة. ثانيًا: مستوىٰ قراءة توجهات وسلوك الدول ونيات صناع القرار الآخرين. ثالثًا: مستوىٰ العمليات (Process) والديناميات في البيئة الدولية الخاصة بتوازنات القوىٰ واحتمالات صعود قوىٰ وهبوط قوىٰ أخرىٰ والنطاق الزمني لعمليات الصعود والهبوط. فالأول يعني أن صانع القرار ينطلق من فهم خاطئ للبيئة الدولية وطبيعتها كأن يكون معتنقًا لرؤية مثالية فتجده يتحدث عن المصير المشترك للإنسانية والسلام الدائم الذي سيغشىٰ العالم، في حين أن العالم -في الحقيقة- منشغل بحسابات توزيع القدرات المادية والهيمنة الثقافية. أو أن يرىٰ العالم كصراع بين الطبقات الاقتصادية، حصريًا وجوهريًا، ويوجه سياسته الخارجية في سبيل الثورة البروليتارية المنتظرة، أو أن العولمة مسار حتمي للبشرية.

قد يمتد الفشل في هذا المستوىٰ ليصل للحقائق الكبرىٰ في الكون، وهذا ما يهمنا بصفتنا مسلمين، خاصة عندما يكون الفشل في ربط الأسباب بمسببها، فالناس في الأسباب والقوىٰ والطبائع علىٰ أقسام، كما يقول ابن القيم ﷺ: «منهم من ربط العالم العلوي والسفلي بها (الأسباب) بدون ارتباطها بمشيئة فاعل مختار. ومدبر لها يصرفها كيف أراد. فيسلب قوة هذا ويقيم لقوة هذا قوة تعارضه. ويكف قوة هذا عن التأثير مع بقائها، ويتصرف فيها كما يشاء ويختار»[1]. أي أن يكون الخطأ

---

(١) ابن القيم، مدارج السالكين، ج١. ص ٢٥٧.

في قراءة البيئة الدولية هو الاعتقاد بأنها مستقلة عن إرادة الله. هذا لا يعني إنكار الأسباب والزهد في البحث في العلاقات السببية الخاصة بالسياسة الدولية وهيكل نظامها الدولي، فذاك قسم آخر من الناس الذين وصفهم ابن القيم «بالمبالغة في نفيها وإنكارها فأضحك العقلاء علىٰ عقله. وزعم أنه بذلك ينصر الشرع. فجنىٰ علىٰ العقل والشرع. وسلط خصمه عليه»[1]. بل الحق «من أثبتها (أي الأسباب) خلقًا وأمرًا، قدرًا وشرعًا، وأنزلها بالمحل الذي أنزلها الله به، من كونها تحت تدبيره ومشيئته. وهي طوع المشيئة والإرادة، ومحل جريان حكمها عليها. فيقوّي سبحانه بعضها ببعضٍ. ويبطل -إن شاء- بعضها ببعضٍ. ويسلب بعضها قوته وسببيته، ويعريه منها. ويمنعه بموجبها مع بقائها عليه، ليعلم خلقه أنه الفعال لما يريد. وأنه لا مستقل بالفعل والتأثير غير مشيئته، وأن التعلق بالسبب دونه كالتعلق ببيت العنكبوت، مع كونه سببًا»[2].

أن يفشل صانع القرار المسلم في قراءة البيئة الدولية علىٰ مستوىٰ الكليات يعني أيضًا أن يجعل البقاء، والاستمتاع المادي، والاستمتاع المعنوي غايات متجاوزة وغير مقيدة بحفظ الدين وإقامته. أن يعتقد صانع القرار أنه غير مكلف شرعًا ومحاسب علىٰ القيام بدور صانع قرار السياسة الخارجية في دولة وطنية. هنا كما أشرنا يحتاج صانع القرار إلىٰ ذاك الانزعاج لروعة الانتباه من رقدة الغافلين. والكليات والحقائق الكبرىٰ هي من تؤسس المصالح الأساسية التي يحملها صانع القرار عند الاقتراب ذهنيًا من البيئة الدولية. فإذا كان من الغافلين لم يكن حفظ الدين إحدىٰ تلك المصالح، بل اتبع ما هو مشهور من أسس للمصالح الوطنية أي البقاء، والاستمتاع المادي، والاستمتاع المعنوي. تلك المصالح بالتالي

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

تؤسس للتفضيلات في المواقف والمواجهات المختلفة التي يواجهها في البيئة الدولية.

وقد يكون الفشل في قراءة البيئة الدولية من ناحية العمليات (Process) أيضًا، بحيث يفشل صانع القرار في قراءة ديناميات توازن القوىٰ. الأمر الذي ينشأ عنه فشل في تحديد موقع دولته في توازنات القوىٰ علىٰ المدىٰ القصير والمتوسط. هذا الفشل الحاصل في التعامل مع المعلومات التفصيلية «اليومية» للبيئة الدولية عادة ما يكون بسبب طغيان المسارات الاستدلالية الذهنية المختصرة (Heuristics)، التي أشرنا إليها في الفصل الأول، علىٰ الاهتمام بالتفاصيل والتطورات الحاصلة في البيئة الدولية وميل الأفراد لتفسير المعلومات الحاضرة من خلال ما هو متوفر وسهل ومتاح في مخزونهم الإدراكي. وتضخيم التشابه والتماثل بين حدث ما وبين نوع من الأحداث السابقة.

قد يكون الفشل أيضًا في قراءة نيات وتوجهات صناع القرار في الدول الأخرىٰ، الذي عادة ما يظهر في مستوىٰ تقييم المعلومات التي يتلقاها صانع القرار من البيئة الدولية أيضًا. بشكل أكثر تفصيلًا، تلك المعلومات التي يستقبلها صانع القرار قد تكون علىٰ شكل تقارير استخبارية ودبلوماسية أو كلمات وتلميحات في خطابات صناع قرار الدول الأخرىٰ حول الاختيارات المتاحة لهم، والأطراف الأخرىٰ ذات العلاقة واحتمالات تبنيهم لاختيارات معينة، وما النتائج المتوقعة في حالة تبني كل من تلك الاختيارات. تساعد تلك المعلومات صانع القرار ومستشاريه في تقييم أمرين: الاحتمالات والنتائج (Probabilities and Consequences). بالنسبة للاحتمالات يكون السؤال هو: طبقًا للمعلومات المتاحة حول نيات وقدرات ووسائل الدولة الخصم والدول الأخرىٰ ذات العلاقة،

ما احتمالات تبني هؤلاء الفاعلين لكل اختيار من الاختيارات المتاحة؟ وما المواقف أو السياسات المتوقعة من الأطراف الأخرىٰ؟ موقف المنظمات الدولية؟ توجهات الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن؟ توفر تحالفات بديلة؟ استعداد دول أخرىٰ للدخول في مواجهات عسكرية؟ في ظل تلك المعلومات يستطيع أن يقيم صانع القرار احتمالات اختيارات الأطراف الأخرىٰ، وبالتالي جدوىٰ اختياراته هو. بالنسبة للنتائج: يكون السؤال حول نتائج كل من الاختيارات المتاحة للأطراف الأخرىٰ. علىٰ سبيل المثال قد تكون المعلومات المستقبلة من البيئة الدولية تشير إلىٰ تهديد باستخدام القوة إن أصر علىٰ اختياره محل النظر. هنا يكون التقييم كالتالي: ما نتائج استخدام القوة؟ ما مستوىٰ الخسائر والدمار المتوقع؟ عادة ما يُشار إلىٰ حالة غزو صدام حسين للكويت كالمثال الأشهر لتوضيح هذه النقطة. فصدام أخطأ أولًا: في سؤال الاحتمالات وقراءة توجهات ونيات الولايات المتحدة والفاعلين الآخرين في البيئة الدولية، وثانيًا: في سؤال النتائج وتقييم الخسائر والدمار المتوقع.

هذه التوقعات لا تتكون بالضرورة في إطار تفاعلات عسكرية فقط، فقد تكون في إطار التنازل عن موقف سياسي ما في سبيل (احتمال) اختيار الطرف الآخر تقديم مساعدات اقتصادية وزيادة مستوىٰ الاستثمار الخارجي، وتخيل بل والمبالغة في تخيل (نتيجة) هذا الاحتمال من استمتاع مادي سيجلبه هذا التنازل. وكذلك قد يكون في إطار التخلي عن موقف قيمي وثقافي وعقدي معين في سبيل (احتمال) قيام الطرف الآخر أو الأطراف الأخرىٰ باختيار تقديم منافع معنوية، كالتعامل معه ومع مجتمعه كجزء من الأسرة الدولية والعالم المتحضر والمبالغة في تخيل (نتيجة) هذا الاختيار من قبول ومكانة دولية.

مع الأخذ بالاعتبار صعوبة الفصل بين الفكري والوجداني كما تقدم في الفصل الأول، فإن هذا النوع الأخير من الفشل يغلب عليه إلىٰ حد كبير العوامل الوجدانية. فمن يسيطر عليه الخوف وهو يقرأ البيئة الدولية، ويستقبل مؤثراتها علىٰ شكل معلومات، يضخم من قدرات وإرادات الأطراف الأخرىٰ، وبالتالي من احتمال إيذائها له من خلال استخدام القوة، وكذلك يضخم من نتائج استخدام القوة ضده، ويقلل من قدراته في مواجهة وتحمل هذه النتائج. مَن يسيطر عليه الطمع والرجاء في الآخرين تجده يقرأ البيئة الدولية ويستقبل المعلومات حول اختيارات الأطراف الأخرىٰ بقلب يحدوه الأمل والتمني فيما قد تقدمه تلك الأطراف، فتجده يضخم احتمالات أن الخصم سيكون معه رحيمًا وكريمًا فيرسم صورة وردية لمجتمعه في ظل التقدم والازدهار المنتظر الناتج عن الخضوع لإرادة خصمه. ومَن يقرأ البيئة الدولية بقلب مفتون منجذب لهويات الآخرين يضخم من احتمالات قبوله اجتماعيًا، ومِن ثَمَّ يضخم من النتائج تبعًا. هذه الاحتمالات والنتائج المتوقعة إذن ليست نتاج حسابات فقط كما يزعم نموذج الاختيار العقلاني، بل نتاج حسابات ومعتقدات ومشاعر. فالتفكير والشعور كما ذكرنا في الفصل الأول متشابكان في تحديد الأهداف والقرارات لدرجة تجعل فك التشابك بينهما أمرًا مستخيلًا. حيث يشارك الشعور الوجداني في العمليات الحسية بما في ذلك ترجمة المدخلات الحسية من البيئة الخارجية إلىٰ صور عقلية داخلية ذات معنىٰ (Representations) أي ربط (المعلومات) والمدخلات الحسية حول مؤثر خارجي ما بصورة عقلية حول كيفية تأثير هذا المؤثر علىٰ حالة الفرد.

من الإسهامات المهمة لفهم أسس الفشل في قراءة البيئة الدولية ما قدّمه ربرت جرفز في كتابه **الإدراك والإدراك الخاطئ في السياسة الدولية** (Perception and Misperception in International Politics) اعتمادًا علىٰ

مفهوم التفكير بالتمني (Wishful Thinking) ومفهوم التنافر الإدراكي (Cognitive Dissonance Theory).

يعني التفكير بالتمني أو (Wishful Thinking) تقييم الاختيارات واتخاذ القرارات بناءً علىٰ اعتقادات الفرد وأمنياته حول ما يجب أن يكون عليه الواقع، وليس الواقع نفسه. في هذه الحالة يتخذ الفرد، صانع القرار في هذه الحالة، قراراته طبقًا لروايته حول الواقع، وليس طبقًا للواقع بقيوده وتهديداته وفرصه[١]. هو يتمنىٰ أن يعمل العالم بشكل معين، ويأخذ قراراته في هذا العالم المتخيل أو المتمنىٰ أو المرغوب فيه، وليس العالم الحقيقي. قد يتسبب التفكير بالتمني في قراءة خاطئة للبيئة الدولية بشكل عام، أو في قراءة خاطئة لسلوك وتوجهات الفاعلين الآخرين. من الأمثلة للتفكير بالتمني في السياسة الدولية الاعتقاد أن جميع الدول تتمتع بنيات سلمية، بأن توازن القوىٰ يجري في تحسين موقعك في السياسة الدولية، أو أن سياساتك تلقىٰ قبولًا في إقليم ما، أو أن الحلفاء سيوفون بالتزاماتهم الأمنية دائمًا. بناءً علىٰ تلك التمنيات تُأخَذُ قرارات لا تَأخذ الواقع بالاعتبار. فإذا اعتقد وتمنىٰ صانع القرار -علىٰ سبيل المثال- أن جميع الدول تتمتع بنيات سلمية فلن يكون بناء قوة رادعة داخليًا أو بناء تحالفات خارجية أولوية بالنسبة له. لفترة ما قد يتماشىٰ الواقع مع أمنيات صانع القرار، فيرىٰ اختياراته ناجحة، ما يعمق مشكلة التفكير بالتمني، يطلق كرستوفر بروكر علىٰ تلك المرحلة مرحلة الحلم (Dream Stage). ولكن لأن الأحلام لا يمكن أن تتماشىٰ إلىٰ ما لا نهاية مع الواقع فإنها تقود إلىٰ ما يسميه بروكرز مرحلة الإحباط (Frustration Stage) عندما تبدأ الأمور تسير في الاتجاه الخاطئ. الأمر الذي ينتج عنه زيادة مجهود الفرد للحفاظ علىٰ قصته الخيالية التي يعيشها. إلا أن

(١) Robert Jervis, Perception and Misperception in International Politics, (New Jersey: Princeton University Press, 1976). P 357.

زيادة ضغط الواقع يؤدي في النهاية إلىٰ ما يسميه مرحلة الكابوس (Nightmare Stage)[1] وهي في إطارنا هنا، عندما يصحو صانع القرار علىٰ ضياع جزء كبير من استقلال سياسته الخارجية أو كوارث اقتصادية أو حتىٰ احتلال خارجي.

مع ذلك يظل الإنسان أكثر تعقيدًا من ذلك وأكثر قدرة علىٰ تبرير سلوكه حتىٰ في حالة انهيار عالمه الخيالي. هنا يأتي دور نظرية التنافر الإدراكي، التي يمكن تلخيص حجتها الأساسية في أن حالة التنافر بين المعلومات حول الواقع، وبين معتقدات الفرد وافتراضاته حول هذا الواقع حالة غير مريحة نفسيًا. لذلك يقوم الفرد بتقليل حدة التنافر للوصول لحالة من التناغم (Consonance)[2]. فعندما يشعر الفرد بحالة التنافر يحاول أيضًا تجنب المواقف والمعلومات التي تزيد من حالة التنافر، بل حتىٰ إعادة تنظيمها بما يتماشىٰ مع معتقداته واستخدامها لتبرير سلوكه، وبالتالي يتمسك صانع القرار بقراءته الأولية للبيئة الدولية، ويرفض التخلي عن افتراضاته ومنطلقاته عنها.

عادة ما تقدم تلك الحالات سواء التفكير بالتمني أو التنافر الإدراكي في إطار سلبي في مقابل تحكيم الواقع والمرونة الفكرية والاعتقادية. ليس بالضرورة، فالأمر يعتمد علىٰ المحتوىٰ العقدي المفترض التنازل عنه أو التعامل معه بمرونة، وعلىٰ وجهة التمني ودرجته. فهناك من المعتقدات ما يستحق التشبث به والإصرار علىٰ ربطه بالواقع، ليس من خلال الحيل النفسية والتبريرية التي تكشفها نظرية التنافر الإدراكي، بل من خلال الصلابة الفكرية والاطمئنان الوجداني الذي تُبنىٰ عليه تلك

(١) Christopher Brooker, The Seven Basic Plots, (London: continuum Books, 2004).

(٢) Jervis, 1976, P. 382.

المعتقدات. أي من خلال اليقين التام والاطمئنان إلىٰ أنها الحق، وبالتالي الصبر عليها في مواجهة التهديدات والإغراءات المستقبلة من البيئة الدولية في صورة معلومات حول احتمالات ونتائج سلوك الآخرين. ماذا عن الاعتقاد بأن السياسة الدولية المعاصرة وأحداثها لا تجري بمعزل عن إرادة الله؟ إن التشبث بهذا المعتقد لا يجب أن يوضع في إطار سلبي كحيلة نفسية في مواجهة واقع يصر علىٰ أن السياسة الدولية تجري بمعزل عن إرادة الله، وأن مآل التشبث بهذا المعتقد الإنكار والقلق النفسي والشك، ومِن ثَمَّ القبول والتسليم بالمعلومة الجديدة: أن السياسة الدولية تجري بمعزل عن إرادة الله. إن كنت علىٰ الحق فأنت علىٰ الحق ولا مرونة فكرية في الحق. هذا فيما يخص المعتقدات الجوهرية التي تنطلق منها لقراءة الواقع برؤية عامة. هناك معتقدات أقل جوهرية خاصة بعمليات واقع المجال تحت الدراسة قد تستفيد من مستوىٰ من المرونة الفكرية، كأن لا تشهد السياسة الدولية المعاصرة نصر وتمكين المسلمين لعقود أو قرون. كأن تجد غير المسلم في سياق تاريخي وثقافي ما أكثر عدالة والتزامًا بالعهود والاتفاقيات من المسلم. إن مصلحة توزيع مصاحف في مباريات كأس العالم أرجح من مصلحة مواجهة عسكرية في وقت ما. إن دخول التنظيمات الإسلامية السياسية من غير الدول السياسة الدولية مفسدته أعلىٰ من مصلحته. إنه لا أمل في بناء تحالفات سياسية وعسكرية بين الدول ذات الأغلبية المسلمة علىٰ المدىٰ القصير، إن الخروج من حالة الضرورة والحاجة قد تتطلب وقتًا. لا أخفي أنه علىٰ الرغم من مرور سنوات علىٰ تقبلي لأغلب هذه «الحقائق» فإني ما زلت أشعر بالارتباك وأنا أكتبها. علىٰ كل حال فإن اليقين والصلابة الفكرية والاطمئنان الوجداني العميق للمعتقدات الأساسية الجوهرية لا غنىٰ عنه لثبات كليات قراءة البيئة الدولية واستنتاج المصالح

والتفضيلات منها، والتي لا يجب أن تخرج عن حفظ الدين الباطن: علاقة القلب وخضوعه لله، والدين الظاهر: العمل به، والحكم به، والدعوة إليه، والجهاد في سبيله، ودرء كل ما ينعدم أو يحرف به. في حين أن المرونة الفكرية مطلوبة في مستوىٰ الاختيارات في إطار المتاح والممكن في ظل المعلومات المستقبلة حول أوضاع البيئة الدولية والتفاعل معها.

وكذلك الأمر بالنسبة للتفكير بالتمني، وإن كان الدفاع عنه أصعب، مع قبول أن بعض درجات ما يُطلَق عليه (تمنٍّ) هو في الحقيقة ثقة في الله واعتمادًا وتوكلًا عليه. فكما تم الإشارة إليه في الأعلىٰ فإن احتمالات نجاح وفشل اختيارات محددة ليست أرقامًا مجردة، وإن عبر عنها كذلك، بل هي تقديرات لإعطاء قيمة لكل اختيار طبقًا لاحتمال حدوثه وتحقيقه للنتائج المرجوة، تلك إذن عملية تقديرية في كل الأحوال، حتىٰ مع حسن التقدير قد يظهر أن الوسائل قد لا تحقق النسبة المرجوة من تلك النتائج. في هذه الحالة هناك مَن يعتمد علىٰ سمات الشخصية الوطنية، وهناك من يعتمد علىٰ الرأي العام في الدولة الأخرىٰ، وهناك من يعتمد علىٰ دور المنظمات الدولية، حتىٰ وإن لم يكن له القدرة علىٰ توقع أثرها فضلًا عن التحكم فيها، هو فقط يتمنىٰ، يتمنىٰ أن تعينه وتعوضه عن فقر الوسائل النسبي مقارنة بخصمه. وهناك مَن يثق بالله ﷻ ويعتمد عليه ويستعين به ويتوكل عليه لتعويض فجوة القدرات والوسائل بينه وبين خصمه. حتىٰ مع الاعتماد والثقة بالله قد يقع صانع القرار المسلم في فخ التفكير بالتمني، فالثقة بالله والاعتماد عليه لا تلغي الأخذ بالأسباب والإعداد وبناء القدرات، ثم إن رأىٰ ونظر في الاختيارات المتاحة ووجد أن مفسدة مسايرة خصمه أرجح من مفسدة مواجهته استعان بالله في إطار التوازنات الدولية المحيطة بهذا التفاعل وتوكل عليه وواجه وصبر.

- **تعدد القراءات وتنازع الاستجابات بين صانع القرار والمجتمع:**

يمثل عامل قدرة صانع القرار علىٰ استخلاص الموارد الأزمة للتعامل مع متغيرات البيئة الدولية الإضافة الثانية التي تقدمها النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة. تركز أكثر أعمال الواقعية الكلاسيكية الجديدة علىٰ الهيكل المؤسسي لعلاقة الدولة بالمجتمع لكشف التباين بين قوة الدولة (State Power) والقوة القومية (National Power) عند النظر في توازنات القدرات المادية، بحيث يأخذ بالاعتبار القدرة الإدارية والبيروقراطية للدولة في استخلاص المصادر والقدرات، وتحويلها لوسائل قوة قابلة للاستخدام من قبل الدولة وعدم الاكتفاء بحساب مجموع المصادر والقدرات القومية؛ لأن بعضها قد لا يكون متاحًا للاستخدام لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وهذه إضافة مهمة بلا شك[1]. إلا أن ما نبحث عنه هنا هو استكشاف أثر الهيكل الثقافي لعلاقة الدولة بالمجتمع علىٰ استخلاص وتوجيه الموارد والقدرات الوطنية للتعامل مع مؤثرات البيئة الدولية. حيث تظهر أهمية هذا البعد بشكل أكبر عند البحث في المجتمعات السياسية التي ما زالت تعاني من عدم اتفاق حول هوية الدولة، وبالتالي تعريفها لمصلحتها. هذا التدافع الثقافي والقيمي داخل الدولة لا يحدث في فراغ، بل في إطار هيمنة أو تنازع الهيمنة في البيئة الدولية كما يقرر تعريف كوكس للهيمنة المذكور أعلاه.

إلا أن كوكس لا يذهب بعيدًا في ملاحقة مدىٰ انتشار تلك الأيدلوجيا المشرعنة للهيمنة، ويكتفي بالنظر في مستوىٰ معتقدات وأفكار وهويات النخب السياسية والاقتصادية، وذلك علىٰ الرغم من اعتماده علىٰ أعمال جرامشي، الذي يعطي معتقدات وأفكار وهويات الشعوب

(١) Rose, 1998, P. 147.

أو ما يصفه بالمعرفة التلقائية المنتشرة، أو الـ (Common Sense) بالإنجليزية، و(Senso Commune) بالإيطالية أهمية كبيرة، التي تعتبر مصدرًا أساسيًا لشرعية المنظومة الدولية[1]. في بحثهم **توزيع الهويات ومستقبل المنظومة الدولية: آفاق صعود الصين**، يقدّم كل من بنتلي آلان وسرجان فوزيتك وتيد هوبف رؤية تقترح أن احتمالات الهيمنة تعتمد أيضًا علىٰ مدىٰ القبول في مستوىٰ هذه المعرفة التلقائية الشعبية، وليس معتقدات النخب الحاكمة فقط، فالهيمنة المعتمدة أيدلوجيًا علىٰ معتقدات صناع القرار والنخب الحاكمة فقط تكون عادة هيمنة سطحية وغير مستقرة في حين أن الهيمنة القادرة علىٰ ربط أيدولوجيتها بالمعرفة التلقائية الشعبية في دول مختلفة تكون أكثر سمكًا واستقرارًا[2]. وبالتالي فإنه في حالة قبول النخبة الحاكمة للهيمنة الغربية وأيدولوجيتها ستعمل علىٰ استخلاص وتوجيه الموارد بما يتماشىٰ مع سياسة خارجية تعكس هذا القبول، إلا أن هذه الهيمنة قد لا تتمتع بأي قبول علىٰ مستوىٰ المجتمع ومعتقداته وهويته مما ينشأ عنه تنازع حوله تلك الموارد وتوجيهها. وبالعكس، فقد يكون هناك قبول للمهيمن وأيدولوجيته علىٰ مستوىٰ المجتمع ورفض لها علىٰ مستوىٰ النخبة الحاكمة، وإن كان هذا نادرًا. تلك الاحتمالات علىٰ كل حال سيتم استكشافها في الفصل الخامس، يكفي هنا الإشارة إلىٰ أهمية البعد الثقافي في استخلاص الموارد اللازمة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.

---

(١) Antonio Gramsci, Selections for the Prison Notebooks, Edited and Translated by Quintin Hoarre and Geoffrey Nowell Smith (New York: International Publishers, 1971). P. 425.

(٢) Bently Allan, Srdjan Vucetic, and Ted Hopf, The Distribution of Identity and the Future of International Order: China's Hegemonic Prospects, International Organization, Vol. 72, (Fall 2018). P 839-869.

لا شك أنه عند النظر إلىٰ السياسة الخارجية من الداخل فإنه يمكن رؤية استخلاص الموارد وتحويلها لوسائل للتعامل مع تغيرات البيئة الدولية من خلال السؤال الأبدي الذي يعرف التفاعلات السياسية: مَن يحصل علىٰ ماذا؟ متىٰ؟ وكيف؟ والذي يفترض أن يجيب عليه النظام السياسي الذي يحدد أسس توزيع القيم المادية والمعنوية للمجتمع. ولكن عند أخذ البعد الثقافي والقيمي بالاعتبار يتطلب الأمر البحث فيما هو أبعد من قدرة بعض المؤسسات مثل الرئاسة، أو وزارة الخارجية، أو وزارة الدفاع، وغيرها من المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بالبيئة الدولية علىٰ استخلاص الموارد. فالسؤال هنا ليس حول توزيع القيم المادية والمعنوية فقط، بل تقدير قيمة الأشياء في المقام الأول. فإذا كان هناك اتفاق بين الدولة أو النخبة الحاكمة من جهة، وبين المجتمع من جهة أخرىٰ علىٰ المستوىٰ القيمي والثقافي كان تنازع استخلاص الموارد وتوجيهها نحو أهداف السياسة الخارجية المختلفة أقل عمقًا منه في المجتمعات التي ما زالت تتنازع قيمة الأشياء ومعاني الأحداث. بالعودة إلىٰ معادلتنا أعلاه، فإن الخلاف المحتمل بين صانع القرار ونخبته الحاكمة، وبين المجتمع قد يكون في مستوىٰ الاختيارات وتقدير نتائجها، وقد يكون في مستوىٰ ترتيب التفضيلات، ومحتوىٰ المصالح، بل قد يصل لمستوىٰ الكليات التي تقرأ من خلالها البيئة الدولية.

عملية التفاوض والتبرير والإكراه والإغراء حول اختيارات الدولة، ومصالحها، وهويتها، وروحها، لا تحدث في فراغ كما ذكرنا، بل تخترقها مسارات تحمل مؤثرات دولية مادية، مؤسسية، وثقافية. فالمستهدف ليس دائمًا صانع القرار أو نخبته الحاكمة بل المجتمع كذلك، حتىٰ عند الحديث عن التهديدات العسكرية، فالتخويف في أحيان

كثيرة يستهدف قلوب أفراد المجتمع؛ أملًا في أن يثمر هذا الخوف ضغطًا علىٰ صانع القرار لتغيير سياسته وتجنب الإيذاء المادي المتوقع.
وكذلك الأمر بالنسبة للمؤثرات التي تحملها المسارات الأخرىٰ فقد يكون طبق السوشي مقدمًا للمجتمع أملًا في الضغط علىٰ صانع القرار للارتباط والخضوع لشبكة توزيع القيم المادية والمعنوية العالمية وأحكامها ومعاييرها التي تضمن حصول أفراد المجتمع علىٰ أطباق السوشي، وقد يكون موجهًا لصانع القرار الذي يتحول إلىٰ وكيل للسوشي يلقمه بالإكراه لمجتمعه حتىٰ يستسيغه. أي أن المجتمع قد يرىٰ أن السوشي أحد أهداف السياسة الخارجية ولا يرىٰ ذلك صانع القرار، وقد يرىٰ صانع القرار أن السوشي أحد أهداف السياسة الخارجية ولا يرىٰ ذلك المجتمع، وقد يتفق الاثنان علىٰ أن السوشي أحد أهداف السياسة الخارجية، وقد يتفق الاثنان أنه ليس كذلك. بالمناسبة أنا لا أكره السوشي، قليلًا ربما، ولكني لا أرىٰ توفره أحد أهداف السياسة الخارجية. بمعنىٰ أني لن أشارك بالضغط علىٰ صانع القرار إن رأىٰ السعي لمصلحة أخرىٰ قد تقوض من ارتباط المجتمع بشبكة الأحكام والمعايير العالمية التي تضمن انسيابية تدفق السوشي عبر الحدود. من جهة أخرىٰ، لن أقتنع بتبريرات صانع القرار حول أهمية السوشي والحاجة لاستخلاص الموارد وتوجيهها لضمان موقع في شبكات توزيع السوشي العالمية، وما يحيط بها من أحكام ومعايير حتىٰ وإن استعان (بعلماء) ليلبسوا السوشي لباس المقاصد الشرعية. بل إن كان لديّ الفرصة سأشير إلىٰ أن هناك من الفرص والتهديدات في البيئة الدولية ما هو أحق باستخلاص الموارد وتوجيهها للتعامل معها طبقًا لقراءتي للبيئة الدولية، قراءة لا يظهر فيها السوشي، ففي النهاية نحن لا نأكل السوشي للاستمتاع المادي/الحسي، بل للاستمتاع المعنوي.

* **الخلاصة:**

قدّم هذا الفصل مراجعة واستشكالًا للأرضية النظرية والوجودية التي ينطلق منها تعريف مصالح الفاعلين في العلاقات الدولية وأثرها علىٰ توجيه السلوك في البيئة الدولية. فعلىٰ الرغم من غلبة الرؤىٰ الهيكلية التي تستخلص محتوىٰ المصالح من موقع الدولة في البيئة الدولية فإن هذا الفصل انطلق من حقيقة أن محتوىٰ المصالح والكليات التي أسست لها هي نتاج خبرة تاريخية سياسية غربية جعلت الأمن والبقاء، والاستمتاع المادي، والاستمتاع المعنوي الاحتياجات الأساسية التي شكّلت إلىٰ حد كبير فيما بعد أسس المصلحة الوطنية. هذه التطورات الإنسانية، أُفترِضت فيما بعد، نظريًا في تخصص العلاقات الدولية، كسمة من سمات الدولة ومنطقها كفاعل مفترض، يفترض أنه يريد دائمًا خليطًا من القوة والثروة والمكانة كغايات في نفسها، وليس كوسائل لغايات أسمىٰ. هذا الافتراض هو ما يسهل استخلاص سلوكه من التغيرات الهيكلية في البيئة الدولية لأنه دائمًا سيسعىٰ إلىٰ تعظيم تلك المصالح. هذه الصورة التلقائية دائمًا والميكانيكية جوهريًا لا تصلح للتعبير عن كليات ومصالح نموذج الفاعل المسلم في البيئة الدولية.

بعد استشكال تلك الافتراضات قدّم الفصل نبذة حول المصالح في الإسلام والخبرة الإسلامية الفقهية مع محاولة للتدخل المتواضع لتجهيزها للتفاعل في إطار نظري للبيئة الدولية يكشف عن مسارات هذا التفاعل. فبالإضافة إلىٰ التقسيم الخماسي المعهود والترتيب بناءً علىٰ درجة اشتمال المقاصد علىٰ المصالح أُستفِيد من استدراكات ابن تيمية علىٰ التقسيم الخماسي، وجعل الحفاظ علىٰ الدين الباطن والحالة القلبية المصلحة الأعلىٰ، وإسهامات اليوبي في تقسيم المصالح إلىٰ المحافظة علىٰ ما يقوم

به الدين (الظاهر) ومن ذلك: العمل به، الحكم به، الدعوة إليه. ودرء ما به ينعدم أو يحرف، وذلك برد كل ما يخالفه من الأهواء والبدع. معًا، ساهما، في استعادة تقييم الاختيارات والمصالح والمفاسد المرتبطة بها للعامل البشري ومركزية الحالة القلبية لهذا التقييم، وإعداد المصالح للربط والتفاعل في بيئة دولية تتسم بمسارات مادية/ عسكرية، مؤسسية/ اقتصادية، وثقافية/ قيمية.

لرسم خارطة متعددة المسارات في البيئة الدولية خاصة في ظل الهيمنة الغربية أُستفِيد من مفهوم القوة الذي طوره كلٌ من بارنت ودوفال، الذي سهل من تحميل كل مسار بمؤثراته، فالتهديد باستخدام القوة والإيذاء المادي يمر من خلال مسار التفاعل الأمني/ العسكري بهدف إثارة الخوف، والإغراءات الاقتصادية تمر من خلال مسار الحوكمة والمؤسسات الدولية والشبكات العالمية التي تتحكم في التجارة العالمية والاستثمار الخارجي بهدف إثارة الطمع/ الرجاء، والنماذج الثقافية/ القيمية تمر من خلال مسار التفاعل الثقافي/ القيمي بهدف إثارة الجاذبية والمحبة. في مقابل هذه المسارات لا تقف دولة بمصالح وطنية مفترضة توجه اختياراتها تلقائيًا، بل صانع قرار من خلال إدراكه الحسي (Perception) وقراءته للبيئة الدولية التي يدخل فيها مدخلات فكرية ووجدانية يقيم الاختيارات المتاحة في ظل تلك المؤثرات. إلا أن هذا لا يحدث في ظل فراغ محلي، بل إطار ثقافي وقيمي ومؤسسي يحدد مدىٰ وعمق التوافق/ التنازع بين صانع القرار والنخبة الحاكمة من جهة والمجتمع الذي يمثله من جهة أخرىٰ حول استخلاص الموارد وتوجيهها للتعامل مع تلك المؤثرات والاختيارات المرتبطة بها.

الفَصْلُ الثَّالِث

الخوف

الخوف

ماذا لو أخبرتك أن هناك ثعبانًا تحت الطاولة التي تقرأ عليها الكتاب الآن؟ هل ستشعر بالخوف؟ ماذا لو قلت لك إن سلوك الدولة التي تنتمي إليها سيناقش غدًا في مجلس الأمن تحت البند السابع أو أن الدولة التي تشترك مع دولتك في الحدود تطور قدرات نووية؟ هل ستشعر بالخوف؟ إن كنت إنسانًا طبيعيًّا فيفترض أن تشعر بالخوف في جميع الحالات المذكورة. إلا أن درجة وحدة الخوف قد تختلف من حالة لأخرىٰ، ففي السياسة الدولية لا يوجد ثعابين تحت الطاولة، فمؤثرات الخوف في البيئة الدولية كامنة، محتملة، ودائمة. إذا أكملنا مع مجاز الثعبان، فإن الخوف في البيئة الدولية يشبه الخوف الناتج عن المعرفة بأن الأشخاص المتواجدين معك في الغرفة قادرون وقد يكون لديهم النية، حتىٰ وإن كانت مستقبلية، علىٰ إلقاء ثعبان تحت طاولتك. مما يعطيك الفرصة لتقييم احتمال استخدامهم لتلك الوسيلة ضدك ونتائجها من إيذاء مادي قد تتعرض إليه وقدرتك علىٰ تحمل هذا الإيذاء المادي. إذا كنت متأكدًا من قدرة هؤلاء الأشخاص علىٰ إيذائك، بأنهم بالفعل يملكون ثعبانًا، سيعتمد تقديرك لاحتمالات تعرضك لهذا الإيذاء المادي علىٰ توقعك لنية هؤلاء الأشخاص، هنا قد تتوقع الأسوأ، وقد تتوقع الأقل سوءًا. وكذلك توقعك لنتائج الإيذاء المادي الذي ستتعرض إليه في حالة استخدام تلك الوسيلة

ضدك. قد تتخيل الثعبان داخل بنطالك وقد تتخيل أن قدمك اليسرىٰ قد تحولت لقدم روبرتو كارلوس، وأنك بركلة واحدة تستطيع أن تبعد الأفعىٰ عن حدود الطاولة. في الحقيقة ستشعر بالخوف في كل تلك المراحل مع اختلاف درجة وحدة الخوف، وكذلك الأمر في البيئة الدولية. فهناك الخوف العام الذي يرتبط بطبيعة البيئة الدولية وهيكل تنظيم العلاقات فيما بين الدول. وهناك الخوف المرتبط بالتهديد، سواء العلني أو الضمني، بتوجيه واستخدام وسائل الإيذاء المادي نحو الدولة المستهدفة. في هذا الفصل سيناقش المبحث الأول مصادر الخوف العام التي تتخلل النظام الدولي، بالإضافة إلىٰ بنىٰ النظام الدولي التي تثير أعلىٰ مستويات الخوف. ينتقل المبحث الثاني ليركز علىٰ الخوف التفاعلي المرتبط بالتهديدات المباشرة بين الدول وإدارة التهديد من قبل الدولة المهددة لاستثارة أعلىٰ مستويات الخوف لدىٰ الدولة المستهدفة والتأثير علىٰ حسابات تكلفة المقاومة ودفعها للامتثال. في حين يركز المبحث الثالث علىٰ استقبال واستجابة صانع القرار والمجتمع في الدولة المستهدفة لمؤثرات الخوف طبقًا للمدخلات الفكرية والوجدانية لقراءة البيئة الدولية التي تم تقديمها في الفصول السابقة، ومِن ثَمَّ أثر الاستجابة لتلك المؤثرات علىٰ تقييم الفاعل لتكاليف المقاومة والامتثال لإرادة الدولة المهددة ومآلات هذه الامتثال.

* المبحث الأول: الخوف في البيئة الدولية بين القدرات والنيات:

عندما نقول إن طبيعة وبنية البيئة الدولية تثير الخوف فالمقصود أن هناك شروطًا هيكلية لإنتاج حالة عامة من الخوف والترقب وتوقع الإيذاء المادي في البيئة الدولية. أي أننا نتحدث هنا عن تفسير نظامي أو هيكلي لإثارة الخوف، وليس تفسيرًا علىٰ مستوىٰ الوحدات كطبيعة النظام

السياسي، شخصية صانع القرار، إلخ. ومستوىٰ العداء الذي تنتجه تلك المتغيرات. بل نتحدث عن حتمية الخوف المتبادل في البيئة الدولية لأن الدول فيها منظمة بشكل يثير الخوف. أهم مبادئ هذا التنظيم هو غياب السلطة (Anarchy) الذي يعني في عدم وجود سلطة شرعية وقانونية معترف بها مسؤولة عن حفظ الأمن والنظام. لذلك فإن مسؤولية الأمن تقع علىٰ الدول التي بدورها تعرف مصالحها من خلال السعي والحفاظ علىٰ أعلىٰ مستويات الأمن اعتمادًا علىٰ نفسها، وذلك من خلال السعي لامتلاك القوة. النتيجة هي عدد كبير من الدول تملك وسائل الإيذاء المادي تتفاعل معًا في إطار يغيب عنه السلطة، ودون ضمانات حقيقية حول استخدام الدول القوةَ ضد الدول الأخرىٰ. هذه الحالة العامة والدائمة هي حالة الخوف المرتبطة بطبيعة البيئة الدولية التي تعتمد علىٰ شروط هيكلية ثابتة تجعل الخوف بعدًا وجدانيًا حاضرًا دائمًا في التفاعلات داخل تلك البيئة يشعر به الجميع، وإن كان بدرجات مختلفة.

فالخوف، إذن، دائم في السياسة الدولية إلا أن درجته وحدته تختلف صعودًا وهبوطًا مع متغيرات أخرىٰ: أولًا: توزيع القدرات المادية وموقع الدولة من التوازن الناشئ عن هذا التوزيع في النظام. ثانيًا: مستوىٰ عدم التأكد (Uncertainty) من النيات بين الدول في البيئة الدولية. حيث انقسم الواقعيون بشكل خاص بين مَن يرىٰ أن العامل الأهم في زيادة مستوىٰ الخوف هو توزيع القدرات المادية، وبين مَن يرىٰ أن نيات الدول الأخرىٰ هي المتغير الأكثر تأثيرًا علىٰ درجة وحدة الخوف بين الدول. يقول شيبينج تانج (Shipping Tang) في دراسته **الخوف في السياسة الدولية: موقفين**. إن أدبيات العلاقات الدولية الخاصة بتفسير تعامل الدول مع حالة الخوف الهيكلية هذه تنقسم إلىٰ موقفين: الأول: أن الدول يجب أن تفترض الأسوأ عند النظر إلىٰ نيات الدول الأخرىٰ نحوها، وهو الموقف الذي تمثله النظرية

الواقعية الهجومية. والثاني: أن الدول لا يجب أن تفترض الأسوأ دائمًا حول نيات دول الأخرىٰ نحوها، وأن الدول تستطيع بل ومن الأفضل أن تتخذ خطوات للتقليل من حالة عدم التأكد من نيات بعضها تجاه البعض، وبالتالي التقليل من حالة الخوف الجماعي الذي يقيد تفاعلاتها[١]، وهو الموقف الذي تمثله الواقعية الدفاعية. إذا تبنينا رؤية الواقعية الهجومية يجب أن نقبل أن الدول تخاف بعضها بعضًا بسبب ما تمتلكه من قوة وقدرات هجومية بشكل خاص، وليس بسبب نياتها العدوانية/الهجومية لأن لكل الدول نيات عدوانية/هجومية، تظهر عندما يكون هناك فرصة للتعبير عنها. إذا تبنينا الرؤية الواقعية الدفاعية فيجب أن نقبل أن الدول تخاف بعضها بعضًا ليس بسبب ما تمتلكه من قدرات فقط بل أيضًا بسبب نياتها التي تعتبر متغيرًا في هذه الرؤية بين السعي لزيادة مستوىٰ الأمن، وبين السعي للهيمنة والسيطرة علىٰ الآخرين، وبالتالي فإن ما يفسر تغير مستوىٰ الخوف العام هو نيات الفاعلين، وليس قدراتهم فقط.

تمثل أعمال جون مارشيمير أوضح صور الواقعية الهجومية، التي تعكس الموقف الأول المنطلق من تثبيت عامل نيات الآخرين في مستوىٰ السيناريو الأسوأ، أي أن الخوف لا يزيد مع سوء النيات في البيئة الدولية لأنها دائمًا سيئة. وبالتالي يكون المتغير الوحيد المسؤول عن زيادة حدة الخوف هو توازنات القوىٰ، فهناك توازنات أكثر استقرارًا وأقل إثارة للخوف، وهناك توازنات أقل استقرارًا وأكثر إثارة للخوف. يرىٰ مارشيمير أن توزيع القدرات الأكثر إثارة للخوف هو الذي ينشأ عنه نظام متعدد الأقطاب يتضمن مهمين محتمل، في حين أن توزيع القوة الأقل إثارة للخوف هو الذي ينشأ عنه نظام ثنائي الأقطاب تتساوىٰ فيه إلىٰ حد كبير

(١) Shiping Tang, Fear in International Politics: Tow Positions, International Studies Review, Vol 10 (2008), P.453.

قدرات كل من القطبين[١]. علىٰ العكس، يرىٰ أتباع الواقعية الكلاسيكية، أنه في الواقع يصعب الحفاظ علىٰ تساوٍ في توزيع القدرات المادية والقوة العسكرية بين قطبين رئيسن في النظام الدولي. لهذا السبب فإنهم يفضلون توزيع القدرات المادية الذي ينشأ عنه نظام متعدد الأقطاب كونه يسمح بإعادة هيكلة التحالفات كاستجابة لنمو قوة إحداها، وبالتالي ردعها من خلال مجموع القوة الذي يمثله التحالف ضدها[٢]. يقدم الواقعيون من أتباع ما يُعرَف بنظرية استقرار الهيمنة (Hegemonic Stability Theory) رؤية مختلفة، حيث يرون أن النظام الأقل إثارة للخوف والأكثر استقرارًا هو النظام الذي يفتقر إلىٰ التساوي في القوة أي النظام أحادي الأقطاب، وأن الاقتراب من التساوي مع الدولة القطب هو ما يسبب عدم الاستقرار وإثارة الخوف؛ لأنه يحفز القوىٰ الصاعدة علىٰ تحدي الدولة القطب، وكذلك يحفز الدولة القطب علىٰ التعامل هجوميًا مع الدول الصاعدة قبل أن تكون قادرة علىٰ تحدي هيمنتها علىٰ النظام[٣]. إذن علىٰ الرغم من الاختلاف حول توزيع القدرات الذي يثير أعلىٰ/ أدنىٰ مستويات الخوف فإن جميع تلك الرؤىٰ تشترك في التركيز علىٰ توازنات القوىٰ كعامل أساسي لإثارة الخوف العام في النظام.

في المقابل تمثل أعمال ستيفن وايت مثالًا جيدًا علىٰ الرؤىٰ التي تجعل مما يسميه توازن التهديدات المعتمد علىٰ تغير النيات والأهداف بين هجومية ودفاعية العامل الرئيس المسؤول عن مستوىٰ الخوف في البيئة الدولية، وليس

(١) John Mearsheimer, The Tragedy of Great Power Politics, (New York: Norton, 2003). P 44-45.

(٢) Dale Copeland, Realism and Neorealism in the Study of Regional Conflict, in T. V. Paul, International Relations Theory and Regional Transformation, (Cambridge: Cambridge University Press, 2012). P.55.

(٣) المصدر السابق، ص٥٧.

توزيع القدرات المادية. في كتابه **أصول التحالفات** (Origins of Alliances) يذكر والت أن توازن التهديدات وليس توازن القوىٰ الإطار الصحيح لتفسير مستوىٰ التهديد، وبالتالي الخوف في البيئة الدولية، أي أن ما يثير خوف الدول في هذه الحالة هو مستوىٰ عدائية النيات المستقبلية، وليس تغيرات توزيع القدرات المادية، الذي بدروه يوجه سلوك الدول لاختيار حلفائها[1].

هذا المبحث يتخذ موقفًا ثالثًا بين من يرىٰ أن توزيع القدرات المادية هو المسؤول عن تفسير تغير مستوىٰ الخوف بين الدول، وبين من يرىٰ مستوىٰ عدم التأكد من النيات المستقبلية هو المسؤول عن ذلك. يمكن تلخيص هذا الموقف في التالي: كلما كانت الدولة قوية كان تركيزها منصبًا علىٰ توزيع القدرات المادية، وبالتالي تعرف التهديد من خلال التغيرات في توزيع القدرات المادية لصالح دولة أو دول أخرىٰ. وكلما كانت الدولة ضعيفة وغير مؤثرة في توازنات القوىٰ كان تأثير تغيرات تلك التوازنات أقل علىٰ مستوىٰ التهديد والخوف الذي تشعر به، وانصب تركيزها وانتباهها علىٰ نيات وتوجهات الدول الأخرىٰ، خاصة تلك الدول الأقوىٰ التي تستولي علىٰ الجزء الأكبر من توزيع القدرات المادية في البيئة الدولية، هذا لا يعني أن توزيع القدرات المادية الذي (تعيش) فيه الدولة الضعيفة غير مؤثر علىٰ اختياراتها وسلوكها، بل فقط يعني أن تعلق اختياراتها وسلوكها بنيات أو تقييمها لنيات أقطاب النظام يكون أكثر أهمية. يعتمد هذا الموقف علىٰ أن حالة الاعتماد علىٰ النفس (self-help) في ضمان الأمن الناتجة عن غياب السلطة في البيئة الدولية، تنتج بدروها اختيارات مختلفة تعتمد علىٰ موقع الدولة من توازنات القوىٰ، وتنحصر فيما يُسمَّىٰ التوازن الذاتي أو الداخلي، أي بناء القدرات الذاتية لمواجهة التهديدات الناتجة عن غياب السلطة في

---

(١) Stephen Walt, The Origins of Alliances, (Ithaca: Cornell University Press, 1987), P. 3-5.

البيئة الدولية، والتوازن الخارجي: أي الدخول في تحالفات مع دول أخرىٰ لموازنة تلك التهديدات. صحيح أن أغلب الدول تعتمد المسارين، إلا أنه منطقيًا بل وواقعيًا يمثل التوازن الذاتي أو الداخلي المسار الأهم للدول القوية، في حين يمثل المسار الخارجي المسار الأهم للدول الضعيفة. وبالتالي فإن القوي يقضي الجزء الأكبر من وقته في إعداد وبناء قدراته لموازنة القوىٰ الأخرىٰ وضمان أن لديه من القدرات ما يجعله قادرًا علىٰ التعامل مع ما تمثله القوىٰ الأخرىٰ من تهديدات. في حين يكون الضعيف منشغلًا بالاختيار بين القوىٰ العظمىٰ للتحالف معها ليس بناءً علىٰ أيهما أقوىٰ فقط ولكن أيضًا، بل والأهم، بناءً علىٰ أقلهم عدائية، أو أكثرهم (رحمة) فيما يخص حفظ بقائه ومصالحه.

يتفق هذا الموقف مع رفض الرؤية الهيكلية المحضة التي تحاول تفسير سلوك الدولة من مستوىٰ المتغيرات المادية في النظام بشكل تلقائي. فمحاولة تفسير وتوقع سلوك جميع الدول في النظام، فضلًا عن مستوىٰ الخوف وعدم الأمن الذي تشعر به، من خلال علاقة حتمية بين توزيع القدرات المادية وسلوك الفاعلين لا يقدم التفسير الأمثل لاستجابة الدول المختلفة في النظام للمؤثرات الهيكلية. بل يتطلب هذا التفسير النظر في قراءة صانع القرار أو الفاعل للبيئة الدولية بما في ذلك موقعه من توازنات القوىٰ وتقييمه لنيات الفاعلين الآخرين بالإضافة إلىٰ الحاجة للنظر في منطلقات قراءته ومستوىٰ صلابته الفكرية ومستوىٰ اطمئنانه الوجداني، ما يسمح، بدوره، بالكشف عن البعد الوجداني لهذه التفاعلات. هناك بالطبع بعد موضوعي لتأثير غياب السلطة في البيئة الدولية ومتغيرات توزيع القدرات المادية إلا أن الاستجابة لتلك المؤثرات الهيكلية تعتمد علىٰ قراءة الفاعل لها وتقييمه وتقديره لاحتمالات تحققها ونتائج هذا التحقق. ما سبق، لا يعني أن (حياة) الدولة الضعيفة سهلة في البيئة الدولية، وأنها

تتمتع دائمًا برفاهية تقييم سلوك القوىٰ العظمىٰ والاختيار بينها. فالاختيار، غالبًا، يكون اختيار مسايرة (Bandwagoning) وخضوعًا لإحداها، بناءً علىٰ تقييم مستوىٰ الخوف الذي تثيره كل منها.

* المبحث الثاني: التهديد وإثارة الخوف التفاعلي:

لا تتميز القوىٰ العظمىٰ بامتلاكها مستوىٰ عالٍ من القدرات ووسائل الإيذاء المادي فقط، بل أيضًا بقدرتها واستعدادها للتهديد بها، بل واستخدامها علىٰ مستوىٰ النظام أو علىٰ الأقل مستوىٰ الإقليم/الأقاليم التي تهيمن عليها، وذلك بمستويات كافية لإقناع الآخرين بعدم معاندة إرادتها. عندما يثير سلوك دولة ما قوىٰ عظمىٰ، إما بمحاولة الخروج عن سيطرتها أو معاندة مصالحها وإرادتها يوجه التهديد بالإيذاء المادي نحوها لينتج التفاعل الذي يهدف لاستثارة أعلىٰ مستويات الخوف لدىٰ الدولة المعاندة لإرادة القوىٰ العظمىٰ لإكراهها علىٰ مسايرة إرادتها. وبالتالي فإن نجاح التهديد مرتبط بالقدرة والإرادة علىٰ إثارة الخوف لدىٰ الفاعل المستهدف، مع ذلك يجب التفريق بين التهديد، وبين إدراكه والشعور به وأثره علىٰ سلوك الدولة المستهدفة. فقد تستخدم الدولة المهددة جميع عناصر التهديد وتديرها بشكل جيد، ولا ينتج عنها الأثر المطلوب، أي إثارة الخوف الكافي للاستجابة، بسبب عدم شعور الدولة المستهدفة بالتهديد أو أخذه بجدية. إذن يتوجب علينا في هذا الفصل التعامل مع التهديد (Threat) كحقيقة موضوعية من جهة، والشعور بالتهديد وإدراكه (Threat Perception) من قبل الدولة المستهدفة من جهة أخرىٰ.

هنا من المفيد العودة لابن القيم وأحد تعريفاته للخوف لما يتضمنه من عناصر تجسد معًا حالة (التخويف)، التي تبرز البعد الوجداني للعلاقة بين التهديد وإدراكه من قبل المستهدف به. يقول ابن القيم في مدراج السالكين:

«والخوف مسبوق بالشعور والعلم، فمحال خوف الإنسان مما لا شعور له به. وله متعلقان: أحدهما نفس المكروه المحذور وقوعه. والثاني: السبب والطريق المفضي إليه. فعلىٰ قدر شعوره بإفضاء السبب إلىٰ المخوف، وبقدر المخوف: يكون خوفه. وما نقص من شعوره بأحد هذين نقص من خوفه بحسبه. فمن لم يعتقد أن سبب كذا يفضي إلىٰ محذور كذا: لم يخف من ذلك السبب. ومَن اعتقد أنه يفضي إلىٰ مكروه ما، ولم يعرف قدره: لم يخف منه ذلك الخوف. فإذا عرف قدر المخوف، وتيقن إفضاء السبب إليه: حصل له الخوف»[1]. في رؤية ابن القيم لحصول الخوف ما يكفي من العناصر للكشف عن العلاقة بين التهديد وإثارة الخوف. إذا نقلنا تلك العناصر إلىٰ تفاعلات السياسة الدولية نجد إثارة الخوف لدىٰ الدولة المستهدفة تتطلب، أولًا: (التهديد) بمكروه محذور وقوعه، ثانيًا: توضيح ما يفضي إليه من سلوك غير مقبول، وثالثًا: إدارة بيئة التهديد بما لا يسمح للفاعل المستهدف بتجنب أو اعتقاد إمكانية تجنب وقوع المكروه أو الإيذاء. انطلاقًا من تلك العناصر سيناقش ما تبقىٰ من هذا الفصل مسارات التهديد بالإيذاء المادي من خلال مفهوم الإكراه والردع والعقوبة ومحتوىٰ التهديدات الذي تحمله تلك المسارات واستجابة صانع القرار والجماعة المستهدفة لتلك التهديدات وجدانيًا وفكريًا.

- مسارات التهديد بين الردع والإجبار:

تقسم عادة مسارات التهديد في السياسة الدولية من حيث دورها في استراتيجيات الإكراه. في هذا الإطار يقسم الباحثون التهديدات بين مسار الردع (Deterrence) ومسار الإجبار (Compellence)، حيث يهدف الردع إلىٰ

(١) ابن القيم، مدارج السالكين، ج١ ص٥١١.

ثني الطرف المستهدف عن الابتداء بسلوك غير مرغوب. في حين يهدف الإجبار إلىٰ إجبار الطرف المستهدف علىٰ فعل شيء لا يريد أن يفعله أو التوقف عن شيء يفعله[١]. علىٰ سبيل المثال فإن التهديد في مسار الردع يكون لثني دولة عن الابتداء في التدخل في شؤون دولة أخرىٰ، في حين أن التهديد في مسار الإجبار يكون لإجبار دولة علىٰ التوقف عن التدخل في شؤون دولة أخرىٰ. يفرق الباحثان لورنس فريدمان وسريناث راجفان بين الردع والإجبار من خلال العناصر التالية: المبادرة، النطاق الزمني، وطبيعة المطالبات[٢].

بالنسبة للمبادرة يتطلب الردع قيام الدولة الرادعة بالمبادرة بالتوضيح بشكل مباشر، ما تعتبره سلوكًا غير مقبول، ثم تنتظر تاركة المجال للدولة المستهدفة. هنا تحتاج الدولة الرادعة للفعل فقط في حالة قيام الدولة المستهدفة بخطوة غير مقبولة. في حين يتطلب مسار الإجبار المبادرة بالفعل، الذي لا يجب أن يتوقف إلا عند استجابة الدولة المستهدفة لمطالبات الدولة التي تقوم بالإجبار، بمعنىٰ أن الإجبار يتطلب أن تقوم الدولة بالضغط والعقوبة حتىٰ تستجيب الدولة المستهدفة علىٰ عكس الردع الذي لا يتطلب عقوبة إلا في حالة قيام الدولة المستهدفة بسلوك غير مقبول[٣]. يختلف أيضًا كل من الردع والإجبار في النطاق الزمني، فالردع لا يتطلب حدودًا زمنية معينة، بمعنىٰ أن التهديد سينفذ في أي وقت تقوم الدولة المستهدفة بخطوة تجلب عليها العقوبة. في حين أن الإجبار يتطلب موعدًا محددًا وواضحًا (deadline)، في غياب وجود موعد محدد لقبول

---

(١) Lawrence Freedman and Srinath Raghavan, Coercion, in Paul D. Williams, Security Studies: An Introduction, (Abingdon: Routledge, 2008). P. 217.

(٢) المصدر السابق، ص ٢١٨.

(٣) المصدر السابق، ص ٢١٨.

المطالبات وتغيير السلوك يفقد التهديد والإجبار معناه[١]. فيما يخص المطالبات تكون المطالبات المصاحبة للردع أكثر وضوحًا من تلك المصاحبة للإجبار لأنها تهدف إلىٰ حفظ الوضع القائم الذي يكون أكثر وضوحًا لما يتميز به من استقرار نسبي مقارنة مع حالة عدم الاستقرار التي تستدعي الإجبار، والتي تتطلب العودة إلىٰ الوضع القائم، الأمر الذي قد لا يكون سهلًا في خضم التفاعلات الأكثر حدة الناتجة عن أفعال الطرفين مما ينتج عنه صعوبة التواصل والاتفاق علىٰ عدد من المطالبات الدقيقة والواضحة لذلك تتميز المطالبات المصاحبة للإجبار بكونها متطلبات وتوجهات عامة[٢].

يبدو من الوهلة الأولىٰ أن الدولة التي تُهدِّد وتُكرِه قد تُفضِّل الردع علىٰ الإجبار كونه لا يتطلب عمل الكثير مقارنة بالإجبار. ليس دائمًا، فالاختيار هنا يعتمد علىٰ تقييم الدولة المهددة للتكلفة المرتبطة بكل من الردع والإجبار وتقييمها أيضًا لمدىٰ تحمل الدولة المستهدفة لتكلفة العقوبة المتوقعة عليها. عند الحديث عن الردع يجب الأخذ بالاعتبار أن للردع تكلفته، التي قد تكون عالية لدرجة تجاوز تكلفة الإجبار. فالمحافظة علىٰ مستوىٰ عالٍ من (التخويف) من خلال حشد أدوات الإيذاء المادي المختلفة (العسكرية والاقتصادية) للحفاظ علىٰ مصداقية الردع أمر مكلف بطبيعة الأمر. تزداد تكلفة الردع عندما نتحدث عما يُسمَّىٰ ردعًا ممتدًا (Extended Deterrence)، ويعني محاولة منع هجوم علىٰ دولة ثالثة، وهي إما أن تكون أحد حلفاء الدولة الرادعة أو كمجهود عام لحفظ الأمن في إقليم ما. عادة ما يتطلب هذا الردع أيضًا صفة العمومية أي الحفاظ علىٰ حالة من الاستعداد الدائم حتىٰ في غياب التهديدات الفورية، مما يرسل إشارة إلىٰ الخصوم المحتملين

---

(١) المصدر السابق، ص ٢١٨.

(٢) المصدر السابق، ص ٢١٨.

بقدرة الدولة علىٰ الردع حال اتخاذ أي دولة لأي سلوك يؤثر علىٰ مصالحها أو مصالح حلفائها.

لا شك أن الردع علىٰ هذا النطاق قد يتطلب تكلفة عالية لا تستطيع تحملها حتىٰ بعض القوىٰ العظمىٰ؛ لذلك قد تتجه إلىٰ استراتيجيات الإجبار، التي تستعجل من خلالها القوىٰ العظمىٰ المواجهة من خلال السماح، بشكل غير مباشر، للدولة المستهدفة باتخاذ السلوك غير المقبول، ومِن ثَمَّ إجبارها علىٰ التوقف عنه، وذلك عند اعتقادها أن تكلفة الإجبار أقل من تكلفة الردع. هنا تقسم تكلفة الإجبار أو ما يطلق عليها تكلفة التنفيذ (Enforcement Costs) إلىٰ نوعين طبقًا للاستراتيجية المتبعة: العقوبة (Punishment) أو التحكم (Control). حيث تعني استراتيجية العقوبة توجيه إيذاء مادي إلىٰ الدولة المستهدفة، ثم يترك لها الخيار للتوقف عن السلوك غير المقبول. عادة ما تكون الوسائل المتبعة هنا هي الضربات الجوية أو الحصار الاقتصادي، وما ينتج عنهما من إيذاء مادي يضعف من قدرة الدولة المستهدفة علىٰ المقاومة، مما يدفعها إلىٰ اختيار الامتثال ومسايرة إرادة الدولة المهددة. في حين تعمل استراتيجية التحكم علىٰ قيام الدولة المهددة بالتحكم في قدرات الدولة المستهدفة لإجبارها علىٰ التوقف عن السلوك غير المقبول. عادة تكون الوسائل هنا أكثر هجومية كالتحكم في حدودها وموانيها ومجالها الجوي، أو كالغزو البري لكامل أو جزء من إقليم الدولة المستهدفة، بل وقد يصل الأمر إلىٰ التهديد بتغيير النظام السياسي، وتمكين نظام سياسي جديد يتماشىٰ مع إرادة الدولة المهددة.

تعتمد تلك الاختيارات كما ذكر علىٰ مستوىٰ التكلفة المتوقع المصاحب لكل منها، الذي يعتمد إلىٰ حد كبير علىٰ توقع مستوىٰ مقاومة

الدولة المستهدفة. لذلك تعمل الدولة المهددة علىٰ التأثير علىٰ حسابات التكلفة المصاحبة لاختيارات الدولة المستهدفة، التي لا تخرج عن خيار المقاومة والتكلفة المصاحبة له، واختيار المسايرة والتكلفة المصاحبة له. هناك نوعان من التكلفة المرتبطة بخيار المقاومة: أولًا: التكلفة المرتبطة بمحاولة منع الدولة المهددة من تنفيذ تهديداتها. ثانيًا: الإيذاء المادي الناتج عن تنفيذ الدولة المهددة لتهديداتها. في حين تمثل التكلفة المصاحبة لخيار الامتثال تلك التكلفة المرتبطة بمطالبات الدولة المهددة. مع الأخذ بالاعتبار بالطبع أن في حالة اختيار الدولة المستهدفة لخيار المقاومة وفشل جهود المقاومة فسيكون عليها تحمل تكلفة المقاومة، بالإضافة إلىٰ تكلفة الامتثال[1].

سواء اتخذت التهديدات مسار الردع أو مسار الإجبار يظل الهدف هو إثارة الخوف لدىٰ الدولة المستهدفة من خلال التهديد بالإيذاء المادي الناتج عن استخدام القوة. إلا أنه طبقًا لما ذكر في الفصول الماضية فإن اليقين والصبر المعتمدين علىٰ الاطمئنان الوجداني والصلابة الفكرية يحفظان صانع القرار والجماعة المستهدفة من تعظيم تكلفة المقاومة. فتكلفة المقاومة نفسها قد تثير مستويات مختلفة لدىٰ فاعلين مختلفين طبقًا للمدخلات الفكرية والوجدانية التي تقرأ من خلالها تلك التكلفة. إذن علىٰ الرغم من أهمية حسابات التكلفة المرتبطة باختيارات الأطراف لتحليل التفاعلات الأمنية فإنها لا تقدم إلا تفسيرًا سطحيًا لتلك الاختيارات لتجاهلها الأطر النفسية والعقائدية التي يتعامل الأطراف من خلالها مع تلك الحسابات. يجب الانتباه أيضًا إلىٰ أن الحسابات في هذا الإطار حسابات مادية فقط، لا تهتم كثيرًا بالاعتبارات الأخلاقية المرتبطة بتلك الحسابات.

---

(١) المصدر السابق، ص ٢٢٢.

- **طبيعة التهديد (المخوف منه):**

في كتابه **الناس، الدول، والخوف** خصص باري بوزان فصلًا كاملًا للتعامل مع سؤال الدولة كمرجعية للأمن، وما يتضمنه هذا السؤال من أسئلة فرعية حول طبيعة الأمن القومي والقضايا التي تمثل تهديدًا للأمن القومي، موضحًا أن الدولة ليست كالأفراد، وبالتالي فإن فهم التهديدات الموجهة لها يحتاج إلىٰ رؤية مختلفة عن رؤية التهديدات الموجهة للأفراد. يستخلص بوزان ثلاثة مستويات من التهديدات الموجهة للدولة: تهديدات لفكرة الدولة نفسها ووجودها، تهديدات للأساس المادي للدولة، وتهديدات للقدرة المؤسسية للدولة(١). بالطبع لا يمكن التقليل من أهمية تقسيم بوزان وإسهامه في فك الغموض والقدسية المرتبطة بمصطلحات جوهرية في الخطاب السياسي، بل والأكاديمي كالأمن القومي والمصلحة الوطنية وغيرها من المصطلحات التي يبرر ويمرر من خلالها كثيرًا من الاختيارات والقرارات في البيئة الدولية. إلا أن هناك حاجة إلىٰ خطوة أبعد للكشف عن محل إثارة الخوف المرتبط بتوجيه التهديدات لمستويات الدولة المختلفة. فالدولة حقيقة اجتماعية و(فاعل) مؤسسي في أفضل الحالات، مع ذلك يمكن تفهم تمامًا جعلها مرجعية للأمن، ما لا يمكن تفهمه بالطبع هو جعل الدولة نفسها محل الخوف، أي ذاك الكيان المستهدف بإثارة مشاعر الخوف لديه، مشاعر لا يملكها إلا الفاعلون الذين يتميزون بالشعور الوجداني. هنا علينا الانتقال إلىٰ أولئك الذين (يخافون) من التهديد بإيذاء فكرة الدولة ووجودها، بإيذاء أساسها المادي، وإيذاء قدرتها المؤسسية علىٰ العمل. أولئك الذين يربطون حياتهم اليومية وجودتها بمؤسساتها، بل ويربطون بقاءهم بوجودها، أولئك الذين جعلوا

(١) Barry Buzan, People, States, and Fear: an Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era, (Colchester: ECPR, 2007), P.71.

أجسادهم أساسًا ماديًا للدولة، وقلوبهم أساسًا معنويًا لفكرة الدولة. هؤلاء هم محل إثارة الخوف. منهم شعوب، ومنهم نخب حاكمة، ولكل منهم أمنياته وأحلامه ومصالحه الشخصية والأسرية والعملية التي يخشىٰ عليها من أي إيذاء للدولة. منطقيًا وأخلاقيًا لا يوجد ما يدعو لنقد تلك المشاعر بالخوف من إصابة الإطار الجامع لشبكة القيم المادية والمعنوية التي ينتمي إليها الفرد بالأذىٰ. لكن ما يدعو إلىٰ التوقف هو الهلع عند الاقتراب من أي مسار من مسارات التهديد، ما يدعو إلىٰ التوقف هو الرغبة في حالة خالصة من غياب التهديدات والتنازل عن أي فرصة للخروج من حالة الضعف وبناء القدرات خوفًا من إثارة انتباه دولة أخرىٰ. مع الأخذ بالاعتبار الوجه الآخر للأمن، أي الخوف، ومحل كل منهما، يمكن الحديث عن أنواع التهديدات في السياسة الدولية، التي يقسمها أغلب باحثي الدراسات الأمنية والاستراتيجية ومنظري العلاقات الدولية، بما فيهم بوزان إلىٰ: تهديدات عسكرية، تهديدات سياسية، تهديدات اقتصادية، تهديدات مجتمعية.

- التهديدات العسكرية:

هي تلك التهديدات المعنية أكثر من غيرها في هذا الفصل لارتباطها بالإيذاء المادي المباشر بهدف إثارة الخوف لدىٰ الدولة المستهدفة. طبقًا لقسمة بوزان في الأعلىٰ فإن التهديدات العسكرية تستهدف العناصر الثلاثة للأمن، إلا أنها قد تكون أكثر ارتباطًا بتوجيه الإيذاء للأساس المادي للدولة. إلا أن ذلك يعتمد علىٰ مستوىٰ التهديد والهدف منه والاستراتيجية المتبعة. فالتهديدات المرتبطة بمسار العقوبة قد لا تتعدىٰ إصابة جزء من الأساس المادي للدولة من خلال الضربات الجوية أو الحصار الاقتصادي، في حين تتطلب استراتيجية التحكم استهداف الأساس المادي للدولة وعمل

مؤسساتها، بل وأحيانًا فكرة الدولة ووجودها. علىٰ كل حال يعتبر التهديد باستخدام القوة، علىٰ الأقل تقليديًا، التهديد الأكثر إثارة للخوف في السياسة الدولية، فهو ذلك التهديد الذي يثير الرغبة في البقاء والخوف من الموت أكثر من غيره، ذلك التهديد الذي يثير صورًا ذهنية للأبناء والأحباب تحت الأنقاض، ذلك التهديد الذي يثير صور الدمار وفقدان عقود من العمل والإنجازات الفردية والجماعية.

تنقسم وسائل القوة العسكرية التي تستهدف الإيذاء المادي إلىٰ ثلاثة: القوة البرية، والقوة الجوية، والقوة البحرية، ولكل منها دوره في استراتيجية الإيذاء المتبعة. أيضًا هنا لا يوجد قانون عام يمكن استخلاصه حول نوع القوة الذي يثير أعلىٰ مستويات الخوف عند الدولة المستهدفة. بالطبع هناك دراسات حول أهمية كل منها كمصدر من مصادر القوة لقياس توزيع القدرات المادية والتوازن بين القوىٰ العظمىٰ. إلا أن هدف هذا المبحث هو استكشاف أثر تلك الوسائل في إثارة شعور الخوف، الذي كما تم الإشارة إليه سابقًا في هذا الفصل لا ينتج تلقائيًا عن توزيع القدرات المادية. مع ذلك، وبسبب ندرة الدراسات التي تتعامل مع وسائل القوة العسكرية في إطار إثارة الخوف، من المناسب النظر في مناقشة جون مارشيمير حول أهمية تلك الوسائل للقوىٰ العظمىٰ وتفاعلاتها في كتابه **مأساة السياسة بين القوىٰ العظمىٰ**، الذي يفرد فيه فصلًا كاملًا للمقارنة بين أهمية القوة البرية، والقوة الجوية، والقوة البحرية لحساب التوازن بين القوىٰ العظمىٰ. بشكل مختصر يستنتج مارشيمير بنهاية الفصل أن القوة البرية تمثل العامل الحاسم في صراع القوىٰ العظمىٰ فيما بينها وفي صراعها علىٰ الهيمنة الدولية، وذلك لأن القوىٰ العظمىٰ لا تهزم بالضربات الجوية والحصار البحري فقط، بالإضافة إلىٰ أن القوة البرية هي القوة الأساسية التي تمكن الدولة من التحكم التام في الدول الأخرىٰ وفرض استسلامها. مع ذلك يضع مارشيمير

أهمية كبرىٰ علىٰ قدرات الدولة الجوية والبحرية، ولكن كقوات مساعدة للقوات البرية، وليست كوسائل مستقلة لتحقيق أهداف استراتيجية بعيدًا عن القوات البرية. يناقش مارشيمير دور كل من القوة البحرية والقوة الجوية لتوضيح عدم فاعلية كل منهما كوسائل مستقلة عن القوات البرية، موضحًا أن الهدف من الحصار البحري الذي تقوم به القوات البحرية ومن القصف الجوي الاستراتيجي هو إجبار الدولة المستهدفة علىٰ الاستسلام، إما عن طريق التدمير الاقتصادي وبالتالي الحد من قدرتها علىٰ المواجهة أو الاستمرار في المواجهة العسكرية، وإما من خلال إلحاق عقوبة هائلة علىٰ سكانها المدنيين[١]. يرىٰ مارشيمير أن تلك الاستراتيجية سواء البحرية أو الجوية لا تنجح عادة، خاصة في مواجهة القوىٰ العظمىٰ الأخرىٰ لعدد من الأسباب منها صعوبة السيطرة علىٰ الممرات البحرية، وعلىٰ أجواء الدولة المستهدفة لأن كل القوىٰ العظمىٰ تمتلك قدرات تجعل السيطرة التامة علىٰ مياهها وسمائها من قبل الأخرىٰ أمرًا غاية في الصعوبة. بالإضافة إلىٰ تمتع تلك القوىٰ بقدرات اقتصادية تجعلها تتحمل أي حصار بحري وقوة معنوية تجعلها تتحمل أي قصف جوي. لذلك كما يقول مارشيمير لا يمكن السيطرة علىٰ قوىٰ عظمىٰ إلا من خلال هزيمتها علىٰ الأرض في المعارك البرية، لذلك عند قياس القوة العسكرية تبرز القوة البرية (والقوات البحرية والجوية المساندة لها، وليست المستقلة عنها) كأهم عامل يتضمن عدد تلك القوات وحسن تجهيزها وتدريبها.

ينطوي تحليل مارشيمير علىٰ كثير من الصحة في اعتقادي طبقًا لأهداف هذا التحليل الخاصة بتوازن القدرات بين القوىٰ العظمىٰ، إلا أنه في حالتنا نحن -الممثلين بدول صغيرة وقوىٰ إقليمية متوسطة في أحسن

---

(١) Mearsheimer, 2003, P.86.

الأحوال- فإن الهدف يكون التخويف الذي قد تقوم القوات البحرية والجوية بالدور الحاسم لتحقيقه. في مقابل الدول الصغيرة والقوىٰ المتوسطة لا تواجه القوىٰ العظمىٰ صعوبة كبيرة في التحكم في مياهها وسمائها مما يجعل التهديد بالإيذاء المادي من خلال الحصار البحري والقصف الجوي للتجمعات السكنية المدنية أكثر جدية، وبالتالي أكثر إثارة للخوف. علىٰ العكس فإن المواجهة البرية وإن نتج عنها تدمير القوات البرية والعسكرية للدولة المستهدفة فإنها حتىٰ في حالة وصولها للمدن فإنها عادة تكون أقل دمارًا من القصف الجوي والحصار البحري. بل حتىٰ في حالة قرر الشعب مقاومة القوات البرية للعدو فإن مستوىٰ الخوف المرتبط بهذا القرار يكون أقل من مستوىٰ الخوف المرتبط بتحمل القصف الجوي والحصار البحري، ففي الحالة الأولىٰ أنت ترىٰ العدو وتمتلك فرصة وإن كانت صغيرة لإيذائه كما يؤذيك، هنا أنت لديك فرصة لزيادة مستوىٰ خوف العدو وتكلفة التنفيذ المرتبطة باختياره دخول المدن والتجمعات السكنية، أي دخوله حياتك اليومية، والسيطرة عليها، في حين أنك في حالة القصف الجوي تستقبل كرات النار من السماء أنت وأسرتك مما يثير الخوف بل والإحباط. وبالتالي علىٰ المستوىٰ الشخصي والأسري، وهذا ما يفكر فيه أغلبنا في حالة التهديد العسكري للدولة التي ينتمي لها، فإن فرصة البقاء أعلىٰ ومستوىٰ الخوف من الموت أقل عند مواجهة تهديد بالسيطرة والتحكم من خلال القوات البرية مقارنة بالتهديد بالعقوبة باستخدام القوات الجوية والبحرية.

قد يكون من المناسب هنا العودة لسؤال المستهدف بالخوف: الشعب أم النخبة الحاكمة وصناع القرار. أيضًا بشكل عام للأخذ بالاعتبار خصوصية كل حالة، يظهر أنه إذا كان القصف الجوي والحصار البحري يثيران خوف الشعب أكثر فإن ما يثير خوف النخبة الحاكمة هو التهديد

بالغزو البري أكثر من غيره. فعادة لا تتحمل النخبة الحاكمة الآثار المدمرة والإيذاء المادي الذي تتحمله الشعوب في حالة القصف الجوي والحصار البحري، في حين يكون هدف الغزو البري عادة هو تغيير النظام واعتقال النخب الحاكمة وأسرهم ومحاكمتهم. كذلك في إطار السياسة الدولية المعاصرة وجوهرية مبدأ السيادة لا يخشىٰ في أغلب الأحيان علىٰ فكرة الدولة ووجودها؛ لأن الدولة المهددة في حالة تفعيل تهديدها ونجاحه تكون مطالبة بالحفاظ علىٰ كيان الدولة المستهدفة، وبالتالي قد تكون النتيجة هي تنصيب نظام سياسي ونخبة حاكمة موالية لها، وربما قاعدة عسكرية تحفظ مصالحها قبل الخروج، ولِمَ لا، ميناء بحري، وشركة خدمات لوجسيتية. الأمر الذي قد لا يزعج بعض الشعوب كثيرًا ما دام أن حاجاتها المادية الأساسية من غذاء ودواء ووظائف ومسكن وملبس وأمن وأمان وترفيه قد ضُمِنَت من قبل الحكومة الموالية والدولة المهيمنة.

- التهديدات السياسية والاقتصادية والمجتمعية:

قد تثير الدولة انتباه إحدىٰ القوىٰ العظمىٰ أو حلفائها لمجرد تبنيها هوية ما حتىٰ دون ترجمة تلك الهوية إلىٰ مصالح واضحة وسلوك. في هذه الحالة لم تقم الدولة المستهدفة بأي سلوك غير مرغوب، بل لم يظهر عليها ما يدل علىٰ القيام بذلك في المستقبل. هي فقط تبنت داخليًا أسسًا ومبادئ للشرعية والتنظيم السياسي والمجتمعي لا تتماشىٰ مع ما يسميه كريستيان رويس سميت المعتقد السائد للغاية الأخلاقية للدولة[1]. في أحيان كثيرة قد يكون مجرد وجود هذه الدولة سببًا لعدم الارتياح في البيئة الدولية أو الإقليمية مما يجعلها هدفًا للتهديدات وإثارة

(١) Reus-Smit, 1999, P. 31.

الخوف لثنيها عن استكمال التجربة كون تلك التجربة، في حالة نجاحها، تمثل تهديدًا غير مباشر للدولة المهيمنة وحلفائها من خلال جاذبية النموذج القيمي/الثقافي الذي تقدمه، والذي لا يتماشىٰ مع معاييرها الثقافية والقيمية.

في هذه الحالة لا يكون التهديد باستخدام القوة العسكرية الاختيار الأمثل ضد الدولة المستهدفة لعدد من الأسباب منها: أنها لم يظهر منها أي مستوىٰ من العدائية يبرر استخدام القوة ضدها، وبالتالي فإن استخدام القوة ضدها أو التهديد باستخدام القوة ضدها علىٰ أي حال سيزيد من مستوىٰ التعاطف معها ومع النموذج الذي تقدمه ويظهر الدول المهددة كدول عدائية. بالإضافة إلىٰ التكلفة الأخلاقية للتهديد باستخدام القوة هناك دائمًا التكلفة المادية، التي تعتبر في هذه الحالة تكلفة ومخاطرة غير ضرورية، وبالتالي قد تبحث الدولة المهددة في إمكانيات تحقيق الأهداف المرجوة من خلال وسائل أخرىٰ قد تكون أقل تكلفة ماديًا وأخلاقيًا. يطلق علىٰ توجيه وإدارة واستخدام تلك الوسائل غير العسكرية لإيذاء دولة ما، بهدف التأثير علىٰ إرادتها وإجبارها علىٰ سلوك معين: الحرب السياسية[1]. التي عرفها الدبلوماسي والمؤرخ الأمريكي المشهور جورج كينان في بدايات الحرب الباردة كالتالي: «الحرب السياسية هي التطبيق المنطقي لمبدأ كلاوزفيتز في وقت السلام. بشكل عام فإن الحرب السياسية هي استخدام كل الوسائل المتاحة للدولة، باستثناء القوة العسكرية، لتحقيق أهدافها الوطنية. يدخل في نطاق تلك العمليات إجراءات علنية كالتحالفات والإجراءات الاقتصادية المعلنة، والسرية كدعم العناصر «الصديقة» في الدول الأخرىٰ، والبروباجاندا السوداء، بل والتشجيع علىٰ

(١) هناك من يطلق عليها: حرب «الجيل الجديد»، «حرب المنطقة الرمادية»، «الحرب النفسية» وغيرها.

مقاومة الأنظمة في الدول العدائية»[١]. حاول بعض الباحثين الآخرين إعطاء دقة أكثر للتعريف كالمؤرخ بول سميث الذي رأىٰ أن الحرب السياسية «هي استخدام الوسائل السياسية لإجبار الخصم علىٰ اتباع إرادة الدولة، قد تتضمن الحرب السياسية استخدام العنف، والضغط والتخريب الاقتصادي، والضغط الدبلوماسي، إلا أن البعد الأهم في هذه العمليات هو استخدام الكلمات، والصور، والأفكار في إطار ما يعرف بالبروباجاندا أو الحرب النفسية»[٢]. في حين يقدم لورد تعريفًا آخر: «الحرب السياسية هي مجموعة من الأنشطة تتضمن الفعل السياسي، ودبلوماسية الإكراه، وإجراءات سياسية سرية أخرىٰ. حيث يعني الفعل السياسي دعم الأحزاب السياسية في الدول المعادية أو المنافسة، في حين تربط دبلوماسية الإكراه التفاعل بإمكانية استخدام القوة، وتركز الإجراءات السرية علىٰ دعم الحركات المسلحة في تلك الدول»[٣].

من هذه التعريفات، يمكن استخلاص عدد من الوسائل الأساسية التي تتبعها عمليات الحرب السياسية، وهي: الوسائل السياسية، والوسائل الاقتصادية، والوسائل المعلوماتية/ الثقافية. قد تستخدم تلك الوسائل بمعزل عن القوة العسكرية، وقد تكون تحضيرًا لاستخدام القوة العسكرية في مرحلة تالية كما يتبين من تضمين لورد لعنصري دبلوماسية الإكراه والحرب النفسية الأكثر ارتباطًا بالعمليات العسكرية. في كل الأحوال لا ينبغي التقليل من

(١) رسالة جورج كينان إلىٰ وزير الخارجية الأمريكي بتاريخ ٢٢-٢-١٩٤٦.

(٢) Paul Smith, On Political War, (Washington D.C.: National Defense University Press, 1989). P.3.

(٣) Carnes Lord, The Psychological Dimension in National Strategy, in Political Warfare and Psychological Operations: Rethinking the U.S. Approach, Carnes Lord and Frank Barnett, eds. (Washington DC: National Defense University Press, 1989). P.18.

أهمية الحرب السياسية وتهديداتها وأثر تلك التهديدات علىٰ إرادة وسلوك الدولة المستهدفة. فقد يكون الخوف الناتج عن التهديد المباشر باستخدام القوة أكثر حدة، إلا أن الخوف الناتج عن الحرب السياسية، في حالة الاستجابة له، أوسع نطاقًا وأكثر عمقًا واستدامة. فهدف الحرب السياسية يتعدىٰ إثارة الخوف من أن يلقىٰ ثعبان تحت قدميك، بل أن توجس في نفسك خيفة كلما رأيت حبلًا، ثم لا تطمئن ولا تصدق ولا تثق بأنك أنت الأعلىٰ وتتردد فلا تلقي ما في يمينك. هو ذلك النوع من الخوف والانزعاج الذي يتعدىٰ الاستجابة الفطرية والمؤقتة لمؤثرات الخوف، بل يجعل عدم الاطمئنان الوجداني هوية.

بالعودة إلىٰ الواقعية الكلاسيكية الجديدة فإن الحرب السياسية تستهدف الدفع بمحل الخوف في مستويات أكثر عمقًا، ليحتل ويحكم التفاعل بين مكونات الدولة والمجتمع، وليس قراءة البيئة الدولية فقط. أي أن مصدر الخوف الرئيس هنا لا يكون غياب السلطة عن البيئة الدولية أو نيات الدول الأخرىٰ أو موقع الدولة في توزيع القدرات المادية أو حتىٰ التهديدات الناتجة عن تفاعلها المباشر مع دولة خارجية، بل عن تفاعل مكونات المجتمع والدولة بعضها ببعض، وما ينتج عنه من عدم كفاءة استخلاص وتوجيه الموارد لتحقيق أهداف السياسة الخارجية. في هذا المستوىٰ تستهدف التهديدات أيضًا فكرة الدولة نفسها ووجودها، وأساسها المادي، وقدرتها المؤسسية علىٰ العمل، بحسب الوسائل المستخدمة وكفاءة تلك الوسائل في مقابل ضعف الدولة المستهدفة. فأهداف الحرب السياسية تمتد من الضغط لتبني سياسة أو سلوك ما إلىٰ تغيير النظام السياسي، بل وحتىٰ تمزيق النسيج السياسي للدولة، وذلك من خلال استهداف الهوية الوطنية وأيدولوجيتها المنظمة لنظامها السياسي والمؤسسات التي تعبر عن تلك الأيدلوجية، حيث يتضمن ذلك بالضرورة استهداف علاقة المجتمع بالسلطة.

إحدىٰ الاستراتيجيات المشهورة في هذا الإطار هي التركيز علىٰ قيم ومصالح مشتركة مع شعب الدولة المستهدفة وإظهار السلطة في تلك الدولة علىٰ أنها «عدو» لتلك المجموعة من القيم والمصالح أو ما يعبر عنه من خلال عبارة: «نحن أصدقاؤكم ونظامكم السياسي عدونا المشترك». كذلك يكون الولاء السياسي والعاطفي للجماعة الوطنية أو جزء منها أحد الأهداف الرئيسة للحرب السياسية من خلال تنشيط عوامل الولاء لكيانات أخرىٰ كالقبيلة أو طائفة دينية أو جماعة عرقية. في حالة المجتمع القبلي علىٰ سبيل المثال يهدف الطرف الخارجي لخلق حالة من الوعي السياسي الذاتي علىٰ مستوىٰ القبيلة، أي أن يشعر أفراد القبيلة بأنهم جماعة مستقلة عن باقي أطياف المجتمع، وأن تلك الجماعة يجب أن تمثلها قبيلتها سياسيًا، وليس أي كيان «خارجي»: الدولة الوطنية في هذه الحالة. هنا تنتقل الدولة من «الأنا الجماعية» إلىٰ «الآخر».

يجب الانتباه هنا إلىٰ أن ما سبق قد لا يكون نتيجة استهداف أي قوىٰ خارجية، بل نتيجة عوامل هيكلية لنشأة الدولة محل النظر وعلاقتها بمجتمعها وأيدولوجيتها المتبعة. لا أنكر أن السطور القليلة السابقة كانت الأكثر ثقلًا علىٰ قلبي في هذا الكتاب حتىٰ الآن لاشتراكها مع خطاب وطني مستفز ومتطرف. إلا أن أدوات إثارة الخوف ضمن الحرب السياسية حقيقية وذات وجود موضوعي، بغض النظر عن استخدامها أو استغلالها، مع ذلك قد يتطلب التعامل معها نظريًا وواقعيًا بحث واستكشاف ما يحيط بتلك الأدوات من علاقات وارتباطات بين مختلف القوىٰ السياسية ذات العلاقة داخليًا وخارجيًا، بما في ذلك مصالح النخبة الحاكمة واستفادتها من مستوىٰ معين من التهديدات السياسية والمجتمعية والاقتصادية والخوف الناتج عنها، حتىٰ تقدم نفسها كمصدر للاستقرار النفسي والوجداني الجماعي، وهي ليست كذلك. علىٰ كل حال، تلك

الأخيرة، أي التهديدات الاقتصادية، قد يكون مصدرها أكثر وضوحًا لغلبة البعد الموضوعي علىٰ الذاتي عند النظر إليها. قد تتضمن تلك التهديدات عمليات تخريبية موجهة إلىٰ صناعات أساسية كالصناعات الغذائية والصناعات الخادمة لبناء القدرات العسكرية كالمعادن الثقيلة والحديد بالإضافة إلىٰ القطاعات التكنولوجية وقطاعات الطاقة. كما تستهدف التهديدات الاقتصادية وضع قيود علىٰ قدرة الدولة علىٰ التصدير أو نفاذ صادراتها للأسواق العالمية، وكذلك محاولة التلاعب بسعر الفائدة والعملة الوطنية، ومنع الحصول علىٰ اعتمادات من البنوك والمؤسسات الدولية. حيث تعتبر تلك التهديدات الاقتصادية مكملة وخادمة للأهداف السياسية، كما التهديدات المجتمعية، إلا أن أثرها علىٰ التنازع حول توجيه الموارد نحو بناء القدرات المادية اللازمة للتعامل مع تهديدات وفرص البيئة الدولية يكون في الغالب أسرع وأكثر حدة من التهديدات المجتمعية.

إذن طبقًا لتعريف ابن القيم للخوف ومتعلقاته في الأعلىٰ، فإن التهديد باستخدام القوة العسكرية والتهديدات السياسية والمجتمعية والاقتصادية تمثل المخوف منه المكروه حدوثه، في حين أن السبب المفضي إليه هو معاندة إرادة قوىٰ عظمىٰ من خلال تبني سلوك أو حتىٰ نموذج غير مرغوب. في حالتنا هذه فإن هذا السلوك أو النموذج هو نموذج إسلامي يعرف المصلحة والتفضيلات، ويحدد أهداف السياسية الخارجية، ويبني القدرات والوسائل لغايات إسلامية، في حين مثلت مسارات التهديد بالردع والعقوبة معالم الطريق بين السبب وبين المخوف به. حتىٰ تكتمل استثارة الخوف من قبل الدولة المهددة والتعامل مع هذا الخوف من قبل الدولة المستهدفة يجب النظر في إدارة بيئة التهديد من قبل الدولة المهددة بما لا يسمح للدولة المستهدفة بتجنب أو اعتقاد إمكانية تجنب وقوع المكروه أو الإيذاء، حتىٰ

تتيقن من إفضاء السبب والطريق إلىٰ المخوف به إن عاندت أو استمرت في معاندة إرادة الدولة المهددة.

- إدارة بيئة التهديد:

تتطلب إدارة بيئة التهديد مستوىٰ من القدرات يسمح للدولة المهددة بالتحكم أو التأثير علىٰ عدد من الكيانات والفاعلين في البيئة الدولية بهدف زيادة مستوىٰ الخوف لدىٰ الدولة المستهدفة. الأمر يشبه إلىٰ حد ما مباريات الذهاب والإياب في كرة القدم. فعندما يلعب الفريق علىٰ أرضه وبين جمهوره يكون لديه مستوىٰ أعلىٰ من التحكم في البيئة المحيطة بالمباراة، وبالتالي قدرة أعلىٰ علىٰ التأثير والضغط علىٰ الفريق الضيف بهدف استثارة مستوىٰ أعلىٰ من التوتر والخوف لدىٰ لاعبيه. والحقيقة أن البيئة الدولية ليست أرضية محايدة، فقد تشعر الدولة التي لا تتماشىٰ توجهاتها مع الأساس القيمي والثقافي للسياسة الدولية المعاصرة وإرادة حراس هذا الأساس بأن مبارياتها كلها ذهاب. جغرافيًا، نعم، قد تمتلك الدولة ملعبًا خاصًا بها، ولكنها لا تتحكم به مؤسسيًا بمستوىٰ يسمح لها بإدارة مبارياته بما يخدم توجهاتها. فحتىٰ في مباريات الإياب التي تُقام علىٰ ملعبك، الذي لا تتحكم فيه بالقدر الكافي، قد تجد جمهورك أو جزءًا منه يشجع الفريق الضيف. إذن عندما تواجه دولة ضعيفة أو متوسطة القدرات الدولة المهيمنة أو إحدىٰ القوىٰ العظمىٰ فإنها تواجهها في بيئة تتحكم أو تسيطر عليها تلك القوىٰ. من المهم العودة في هذا الموقف إلىٰ أوجه القوة المذكورة في الفصل السابق، خاصة القوة المؤسساتية، والعلاقاتية. فبالإضافة إلىٰ قوة الإكراه التي تمثل وجه القوة الأساسي الذي يتعامل معه هذا الفصل، تمثل أيضًا أوجه القوة الأخرىٰ قدرات مهمة تمكن الدولة المهددة من إدارة بيئة التهديد. أي أن القوة

المؤسساتية والهيكلية في هذه الحالة تكون خادمة لقوة الإكراه المادي. بشكل عام تتطلب إدارة البيئة الدولية العمل علىٰ تحقيق التالي: أولًا: احتلال السلطة الأخلاقية في التفاعل. ثانيًا: توجيه المؤسسات الدولية للتضييق اقتصاديًا وسياسيًا علىٰ الدولة المستهدفة. ثالثًا: عدم توفر تحالفات عسكرية للدولة المستهدفة.

يتضمن احتلال السلطة الأخلاقية في الصراع القدرة علىٰ تأطير الصراع، وذلك من خلال تقديم إجابات أكثر إقناعًا ومصداقية لأسئلة مثل: صراع علىٰ ماذا؟، ما القيمة المركزية للصراع؟ مواجهة الاستبداد؟ محاربة الإرهاب؟ يؤدي اكتساب قدرة أعلىٰ علىٰ توصيف الصراع وسلوك أطراف الصراع طبقًا لقيم الدولة المهددة، بالتالي، إلىٰ قدرة أعلىٰ علىٰ اتخاذ إجراءات مختلفة ضد الدولة المستهدفة، بالإضافة إلىٰ تغليف المصالح المادية بقيم ومبادئ أخلاقية مما يسهل من السعي لها بل وتحقيقها، وكسب الرأي العام المحلي والعالمي، بل وأحيانًا الرأي العام في الدولة المستهدفة، والإحساس بالثقة الجماعية للجماعة الوطنية في الدولة المهددة، وبالتالي التوافق حول توجيه الموارد للضغط علىٰ الدولة المستهدفة، في مقابل إحساس الدولة المستهدفة بضغط دولي أخلاقي لتغيير سلوكها وتشكيكها في دوافعها وأهدافها من الصراع.

فيما يخص العمل علىٰ توجيه المؤسسات الدولية فإن التأثير هنا يعتبر جزئيًا امتدادًا أو تجسيدًا للتفوق القيمي في تأطير الصراع، بحيث تعمل الدولة المهددة علىٰ أن يتحول (التحيز) القيمي في تأطير الصراع إلىٰ (تحيز) إجرائي وقانوني، أي تحيز في تفسير القوانين ذات العلاقة وتفعيلها ضد الدولة المستهدفة، بما يضيق حصولها ونفادها للمنافع المتاحة في البيئة الدولية كالعضوية في عدد من المنظمات الدولية والانتفاع من آليات التعاون

المشترك والحلول الدولية لعدد من المشكلات والقضايا الدولية من الأمن للتجارة والاستثمار والقروض، للصحة والبيئة.

علىٰ الرغم من أهمية المسارين السابقين فإن مسار توفر التحالفات يعتبر المسار الأهم في إدارة بيئة التهديد. تنصب جهود الدولة المهددة علىٰ عنصرين: اتجاه التحالفات ودرجة الالتزام بها. فيما يخص اتجاه التحالفات هناك أربعة احتمالات لما قد يُسمَّىٰ الدولة الثالثة، أي تلك الدولة التي لا تعتبر مبدئيًا جزءًا من الصراع. أولًا: قد تلتزم تلك الدولة بالحياد الكامل. ثانيًا: قد تتحالف تلك الدولة مع الدولة المستهدفة. ثالثًا: قد تتحالف تلك الدولة مع الدولة المهددة. ورابعًا: قد تكون تلك الدولة في حالة صراع مستقل مع الدولة المستهدفة في الأساس.

يمثل كل من الاحتمال الثالث والرابع الوضع المثالي للدولة التي تدير بيئة التهديد، وتعمل علىٰ إثارة أعلىٰ مستوىٰ للخوف لدىٰ الدولة المستهدفة بأقل التكاليف، وبالتالي قد تتضمن إدارة بيئة التهديد إقناعًا أو إغراء أو الضغط علىٰ الدول المحايدة (الاحتمال الأول) أو حتىٰ المتحالفة مع الدولة المستهدفة (الاحتمال الثاني) لتغيير اتجاه تحالفاتها ذات العلاقة بالدولة المستهدفة نحو الموقف الثالث أو حتىٰ الرابع. في حالة عدم إمكانية تغيير اتجاه التحالفات، تعمل الدولة المهددة علىٰ العنصر الثاني، أي خفض مستوىٰ التزام حلفاء الدولة المستهدفة بأمنها وتقديم المساعدة لها. فنطاق الالتزامات الناتجة عن التحالفات الأمنية يمتد من المستوىٰ الأعلىٰ، الذي تكون فيه الدول المتحالفة مستعدة للمخاطرة والتضحية بموارد ملموسة كالأرض والمال والبشر في سبيل تنفيذ التزامها بأمن حلفائها، في المستوىٰ المتوسط، تكون الدول المتحالفة مستعدة لتحمل تكلفة سياسية ودبلوماسية في سبيل دعم حلفائها، وفي المستوىٰ الأقل، يكون التحالف مجرد تحالف

رمزي بحيث لا تكون الدول المتحالفة قادرة أو راغبة في تحمل أي تكلفة ملموسة بعضها في سبيل بعضٍ[1]. في هذا البعد تعمل الدولة المهددة علىٰ إقناع أو إغراء أو الضغط علىٰ حلفاء الدولة المستهدفة بتخفيض مستوىٰ التزاماتها لها إلىٰ أقل مستوىٰ.

حتىٰ بالنسبة للقوىٰ العظمىٰ لا تتم عملية إدارة البيئة الدولية بأبعادها القيمية، والمؤسسية، والعسكرية في فراغ، بل تواجه عددًا من القيود التي قد تسمح للدولة المستهدفة بمساحة للمقاومة. أهم تلك القيود هو توزيع القدرات المادية علىٰ مستوىٰ النظام الدولي والنظام الإقليمي. هنا أيضًا يوجد احتمالات تؤثر علىٰ قدرة الدولة المهددة علىٰ إدارة بيئة التهديد ومستوىٰ إثارة الخوف الناتج عنها. من هذه الاحتمالات وقوع الدولة المستهدفة في إقليمها ونطاق نفوذها (sphere of Influence) كالولايات المتحدة وجمهورية الدومنيكان مثلًا، أو روسيا وجورجيا. في هذه الحالة تكون قدرة الدولة المهددة علىٰ إدارة بيئة التهديد أعلىٰ، وفي المقابل تكون مساحة المقاومة والبحث عن الأمان بعيدًا عن الخضوع لتهديدات الدولة المهددة ضيقة جدًّا. في هذه الحالة تكون أهمية توزيع القدرات المادية وقطبية النظام الدولي أقل لصعوبة اختراق مناطق نفوذ القوىٰ العظمىٰ، مع وجود استثناءات بالطبع ككوبا والولايات المتحدة خلال الحرب الباردة. تكتسب قطبية النظام الدولي أهمية أكبر عندما تنتمي الدولة المستهدفة لإقليم لا تسيطر عليه أي من القوىٰ العظمىٰ. في هذه الحالة يمكن النظر في عاملين لاستكشاف احتمالات السيطرة والمقاومة: عامل قطبية النظام الدولي، كما ذكرنا، وعامل استقرار الإقليم الذي تنتمي إليه الدولة المستهدفة. قد تكون أفضل الاحتمالات للدولة المستهدفة بالتهديد وأسوأها

---

(١) Walt, 1987, P.152.

للدولة التي تحاول إدارة بيئة التهديد هي عندما تنتمي الدولة المستهدفة لإقليم يتميز باستقرار نسبي وانخفاض لمستوىٰ التهديدات بين الدول الإقليمية نفسها في إطار نظام دولي ثنائي أو متعدد الأقطاب، (مع الاعتراف بندرة هذه الحالة). ويكون أسوأها للدولة المستهدفة وأفضلها للدولة المهددة عندما تكون الدولة المهددة هي القطب الأوحد في النظام الدولي، وتنتمي الدولة المستهدفة لإقليم يعاني من مستوىٰ عالٍ من عدم الاستقرار والتهديدات بين الدول الإقليمية نفسها. بالطبع هناك حالات أو احتمالات أخرىٰ في المنتصف كأن تكون الدولة المهددة أحد أقطاب نظام دولي ثنائي أو متعدد الأقطاب، وأن يكون الإقليم الذي تنتمي إليه الدولة المستهدفة محل عدم استقرار وتهديدات إقليمية بينية. وهناك احتمال أن تتمتع الدولة المهددة بمكانة القطب الأوحد، وتنتمي الدولة المستهدفة إلىٰ إقليم يتمتع باستقرار وغياب للتهديدات الإقليمية. علىٰ المدىٰ الطويل أو المتوسط قد تكون هذه الحالة الأكثر إثارة للاهتمام.

* المبحث الثالث: الاستجابة لمؤثرات الخوف بين المقاومة والامتثال:

إذا حصلت متعلقات الخوف من الشعور بالمخوف ومعرفة قدره وأسبابه والطريق المفضي إليه حصل لصانع القرار والنخبة الحاكمة وشعب الدولة المستهدفة الخوف، وهذا عام في المسلمين وغير المسلمين. إلا أن درجة وحدة الخوف وأثره في تقييم تكلفة كل من المقاومة والامتثال وتقدير الاحتمالات والنتائج تختلف من فاعل لآخر طبقًا لقراءته للبيئة الدولية وإدراكه وشعوره بمؤثرات الخوف في إطار تلك القراءة. والمسلمون إذا وقر الإيمان في قلوبهم زادهم الخوف إيمانًا علىٰ إيمانهم. أي أنه كلما استثارت مؤثرات البيئة الدولية الخوف في قلوب المسلمين استثارت معه الإيمان: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ

ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]. فالمسلم لا يتيقن أبدًا من وقوع المكروه أو المخوف به حتىٰ مع حسن إدارة الدولة المهددة لبيئة التهديد. قد يرجح حدوثه ويستعد له ويواجه ويصبر عليه أو يتجنب حدوثه إن كان في ذلك مصلحة، ولكنه لا يركن إليه، فإما أن ينقلب بنعمة من الله وفضل لا يمسسه سوء أو يكون ممن قال الله ﷻ فيهم: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾ فَرِحِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِٱلَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا۟ بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩، ١٧٠]. حتىٰ مع اقتراب ترجيح حدوث المكروه والمخوف به من اليقين بحدوثه فإن زيادة الإيمان وما ينتج عنها من استذكار لمعاني ومنازل إيمانية من خوف ومحبة الله والرجاء في الفرحة بفضل الله، وانتفاء الخوف والحزن في الآخرة تضع ذاك المكروه الدنيوي في مكانه وقدره الحقيقي، وتنتزعه من معادلة الخوف علىٰ البقاء والاستمتاع المادي والمعنوي الدنيوي. مع ذلك، ستزيغ الأبصار وتبلغ القلوب الحناجر، لكن هناك من سيزيدهم الله إيمانًا وتسليمًا، وهناك مَن سيقول لا مقام لكم فارجعوا.

تلك ليست مجرد معانٍ روحانية، وخيالية للبعض، بل أساس البناء الفكري والوجداني الذي يفترض أن يقرأ من خلاله صانع القرار المسلم البيئة الدولية، خاصة في وقت الأزمات والتهديدات. فاليقين الذي هو استقرار العلم الذي لا ينقلب ولا يحول ولا يتغير هو ما يسكن القلب ويثبت البصيرة، ويحفظ تماسك كليات قراءة البيئة الدولية، ويضعها في مكانها في السير للفرحة بفضل الله. والتوكل والاستعانة وهو حال للقلب ينشأ عن معرفته بالله تعالىٰ، والإيمان بتفرده بالخلق والتدبير، والضر والنفع، والعطاء والمنع، وأنه ما شاء كان، وإن لم يشأ الناس، وما لم يشأ لم يكن، وإن شاءه الناس، يوجب له اعتمادًا عليه، وتفويضًا إليه،

وطمأنينة به، وثقة به سابقًا للثقة والاعتماد علىٰ الآخرين، وشبكة التحالفات المتاحة في البيئة الدولية ودرجة الالتزام المتوقعة من الحلفاء، التي يجب أن يسعىٰ إليها لكن دون أن يكون المقابل تخفيض التزاماته مع الله ﷻ. في حين أن الصبر أساسي لعملية صنع القرار والتعامل مع نتائجها لارتباطه المباشر بتحمل تكاليف السعي في سبيل الله علىٰ الرغم من التهديدات، فالصبر كابح ومهدئ ومطمئن للخوف عند تقييم تكلفة المقاومة والامتثال. فكما ذكر في الأعلىٰ، تعمل الدولة المهددة علىٰ التأثير علىٰ حسابات التكلفة المصاحبة لاختيارات الدولة المستهدفة، التي لا تخرج عادة عن خيار المقاومة والتكلفة المصاحبة له، واختيار الامتثال والتكلفة المصاحبة له، وأن هناك نوعين من التكلفة المرتبطة بخيار المقاومة، أولًا: التكلفة المرتبطة بمحاولة منع الدولة المهددة من تنفيذ تهديداتها. ثانيًا: الإيذاء المادي الناتج عن تنفيذ الدولة المهددة لتهديداتها. في حين تمثل التكلفة المصاحبة لخيار الامتثال تلك التكلفة المرتبطة بمطالبات الدولة المهددة. مع الأخذ بالاعتبار -كما أُشِير إليه سابقًا في هذا الفصل- أن في حالة اختيار الدولة المستهدفة لخيار المقاومة وفشل جهود المقاومة عليها تحمل تكلفة المقاومة بالإضافة إلىٰ تكلفة الامتثال. لا ينفك الصبر عن تحمل تكاليف أي من تلك الاختيارات ونتائجها. فلحظة التوكل علىٰ اختيار المقاومة يتبعها أو يصاحبها وعد للنفس بالصبر علىٰ تكلفة هذا الاختيار ومراحله من منع الدولة المهددة من تنفيذ تهديداتها، وكذلك وعلىٰ الإيذاء المادي الناتج عن تنفيذ الدولة لتهديداتها. حتىٰ إن نتج عن عملية الترجيح بين المفاسد اختيار مفسدة الامتثال لإرادة الدولة المهددة فإن الصبر لا ينفك عن هذا الامتثال، كونه حاجزًا عن تحول الامتثال تحت الإكراه، وفي إطار الاستضعاف إلىٰ حالة من الرضا والقبول بعلاقة الامتثال ومحتواها.

والصبر هنا مرتبط بمنزلة الخوف من الله، كما بيّن ابن القيم من تداخل المنازل، وحقيقته في هذه الحالة هو اليقين الناشئ عن المقارنة بين الصبر علىٰ إيذاء الناس في مقابل الصبر علىٰ عقاب الله ﷻ. فيقارن المسلم بين المخوف به والمكروه وقوعه في الدنيا، وما يفضي إليه من معاندة إرادة وقدرات البشر، وبين المخوف به والمكروه وقوعه في الدنيا والآخرة وما يفضي إليه من معاندة إرادة وقدرة الله ﷻ. فيكون حصول الخوف من الله وعقابه أكبر من حصول الخوف من التهديد الذي يواجه: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَىٰهُ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [الأنفال: ١٦]. فالمخوف به هنا هو غضب الله والمصير إلىٰ جهنم في مقابل الخوف المرتبط بمواجهة مَن يصدون عن سبيل الله. والخوف ليس مقصودًا في ذاته كما ذكرنا من قول ابن القيم في الفصل الأول، فالخوف وحده لا يحرك العبد، وإنما يحركه الحب ويزعجه الخوف ويحدوه الرجاء. في السياسة الدولية المعاصرة تولية الدبر والسير في طريق إرادة القوىٰ العظمىٰ قد تبدو ممتعة ومرضية لوهلة، لذلك جعل الله التخويف بعقابه مصدر إزعاج يرحم به مِن عباده مَن غره اعتقاده بانخفاض التكاليف الأولية للامتثال، وينقذه من مآلات تحول الامتثال بالتخويف إلىٰ الاطمئنان للامتثال، ليعود لمراغمة عدوه واثقًا بالله متوكلًا عليه صابرًا علىٰ أمره.

كما أن هناك حاجة لميزان فكري دقيق للترجيح بين مصالح ومفاسد كل من المقاومة والامتثال، هناك حاجة أيضًا إلىٰ ميزان وجداني أكثر دقة لضبط أثر الخوف والاستجابة لمؤثراته بين الجبن والتهور. وهو ميزان سابق علىٰ ترجيح المصالح والمفاسد، فالجبن يعظم من احتمالات وقوع المفاسد ودرجتها، ويجمد السعي للمصالح الممكنة والمقدور عليها، في حين أن التهور يعظم من احتمالات الظفر بالمصالح ودرجتها حتىٰ إن لم

يتوفر القدر الكافي من القدرات لتحقيقها، ويقلل احتمال ومحتوىٰ المفاسد حتىٰ مع وضوحها. والشجاعة في التعامل مع التهديدات والاختيارات المتاحة من مقاومة وامتثال وحسابات تكلفة كل منها هي المطلوبة؛ كونها تتوسط الجبن والتهور.

- المقاومة:

في هذا الفصل وهذا الكتاب بشكل عام انطلقنا في توصيف واقع الدول ذات الغالبية المسلمة من موقع ضعف واستضعاف؛ كونه منطلقًا يتماشىٰ مع واقع المسلمين في السياسة الدولية المعاصرة. في هذا الإطار يُقدّم هذا المبحث نمط تغير نتيجة المواجهات بين الدول القوية والدول الضعيفة في السياسة الدولية منذ القرن التاسع عشر لبيان أن اختيار عدم المقاومة قد لا يكون بسبب قياس توازنات القدرات بين الطرفين وترجيح المصالح والمفاسد الناشئ منهما، بل يكون أحيانًا بسبب الخوف والجبن من التعامل مع تكاليف تلك المقاومة. فالجبان غير معني كثيرًا باحتمالات النصر والهزيمة، بل بتجنب أي إيذاء مادي، أي تكلفة، في سبيل أي شيء. أما الضعف مع الشجاعة فقد ينتج عنهما اختيارات للمقاومة بنتائج غير متوقعة: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

للامبريقيين الذين يحبون الأرقام ولا يثقون بالمعتقدات كثيرًا علىٰ الأقل في إطار السياسة الدولية وحساباتها، فإن نمط المواجهات بين الفاعلين الأقوياء والفاعلين الأضعف منذ القرن التاسع عشر يمكن تلخيصه كما يلي: في النصف الأول من القرن التاسع عشر كان هناك أربعة وثلاثون صراعًا مسلحًا بين أطراف غير متماثلة (Asymmetric) انتهت ١١٪ من تلك الصراعات بانتصار الطرف الأضعف. في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت الصراعات غير المتماثلة ثمانية وسبعين صراعًا انتصر

الطرف الأضعف في ٢٠٪ منها. في النصف الأول من القرن العشرين كان هناك ثلاثة وأربعون صراعًا غير متماثل، انتصر الطرف الأضعف في ٣٤٪ من تلك الصراعات. في حين أنه في النصف الثاني من القرن العشرين كانت الصراعات غير المتماثلة ثلاثة وأربعين صراعًا أيضًا، إلا أن نسبة الصراعات التي انتصر فيها الطرف الأضعف بلغ ٥١٪[١]. بالطبع هناك مدخلات وعوامل كيفية لتفسير نتيجة كل صراع علىٰ حدة، إلا أنه بشكل عام عندما تولي دبرك في مواجهة عسكرية، أو سياسية، أو اقتصادية اليوم فأنت تفعل ذلك في إطار بيئة دولية يملك فيها الفاعلون الأضعف فرصة ٥١٪ للانتصار.

يقدم باحثو العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية عددًا من التفسيرات لهذا النمط منها: النظام السياسي لأطراف الصراع، الذي يعتمد علىٰ فرضية أن الدول الأضعف في غالبيتها دول سلطوية والدول الأقوىٰ دول ديمقراطية، والدولة ذات النظام السلطوي تحارب أفضل من الدولة ذات النظام الديمقراطي، وذلك لقدرة النظام السلطوي علىٰ استخلاص الموارد وتوجيهها بشكل أكثر كفاءة في وقت الحروب، بالإضافة إلىٰ القدرة علىٰ إكراه الجنود علىٰ القتال بالتهديد باستهداف أسرهم مثلًا[٢]. إلا أن الأرقام لا تدعم هذه الفرضية، كما أن بناءها الحجاجي غير متماسك، ففي وقت الحروب تصبح الأنظمة الديمقراطية أكثر تماسكًا، وتخفض مستوىٰ كثير من الحريات[٣]. بالإضافة إلىٰ أن الجنود الذين يحاربون تحت التهديد لا يكون أداؤهم الأفضل في ساحة القتال.

(١) Ivan Arreguin-Toft, How the Weak Win Wars: A Theory of Asymmetric Conflict, (Cambridge: Cambridge University Press, 2005). P.

(٢) المصدر السابق، ص٨.

(٣) المصدر السابق، ص ٨.

هناك أيضًا فرضية انتشار الأسلحة وحصول الدول الأضعف عليها. هذه الفرضية تدعمها الأرقام إلىٰ حد كبير، فهناك علاقة طردية بين توفر الأسلحة في الدول الضعيفة، وبين أدائها في الصراعات مع الدول الأقوىٰ من خلال قدرتها علىٰ زيادة مستوىٰ التكاليف التي تتكبدها الدول القوية. إلا انه هناك أيضًا مشكلة منطقية مع هذا التفسير، تتلخص في أنه لا يوجد ما يمنع من زيادة مستوىٰ المنافع مع زيادة مستوىٰ التكاليف للدول القوية في صراعاتها مع الدول الضعيفة، وبالتالي فإنه يظل لديها أسباب جيدة في استكمال القتال وعدم التراجع. كما أن الحصول علىٰ أسلحة متقدمة ومستوىٰ أعلىٰ من التكنولوجية العسكرية لا يعني أو يترجم تلقائيًا إلىٰ أداء أكثر كفاءة في ساحات القتال. حتىٰ بافتراض أن الحصول علىٰ تكنولوجيا عسكرية أكثر تقدمًا يزيد من كفاءة أداء جيوش الدول الضعيفة فإن ذلك يجب وضعه في مقابل التكنولوجيا العسكرية التي تتميز بها الدول القوية[١].

أحد أهم التفسيرات الأخرىٰ هي عدم تماثل أهمية الصراع بالنسبة للأطراف المتصارعة، حيث يقدم أندرو ماك الحجة التالية: القوة النسبية بين أطراف الصراع تفسر الأهمية النسبية للصراع بينهما، والأهمية النسبية لأطراف الصراع تفسر الحساسية السياسية لكل منهما، والحساسية السياسية تفسر لماذا يخسر الأقوىٰ الصراع. طبقًا لهذه الحجة فإن الطرف الأقوىٰ يكون لديه اهتمام أقل بنتيجة الصراع؛ لأنها لا تمس بقاءه، في حين يكون للطرف الأضعف اهتمام أكبر؛ لأن النتيجة قد تعني نهايته[٢]. يقدم ماك مفهوم الحساسية السياسية لتوصيف أرجحية أن يضغط الشعب في الدولة

---

(١) المصدر السابق، ص١٣.

(٢) Andrew Mack, Why Big Nations Lose Small Wars: The Politics of Asymmetric Conflict, World Politics, Vol. 27. No. 2 (1975). P.181.

القوية (الديمقراطية) أو النخب المهيمنة في الدولة القوية (السلطوية) علىٰ صانع القرار لوقف الحرب قبل أن تحقق نتائجها المبدئية[1]، خاصة مع التأخير في تحقيق الأهداف والتراجعات والتكاليف التي قد تتعرض لها الدولة القوية، مما يشجع الرأي العام والنخب ومجموعات المصالح للضغط لوقف الحرب. طبق أندرو ماك في بحثه **لماذا تخسر الدول العظمىٰ الحروب الصغيرة؟** هذه الحجة علىٰ حالة تدخل الولايات المتحدة في فيتنام مفسرًا نتيجتها غير المتوقعة في إطارها. علىٰ الرغم من مناسبة الحجة للحالة المختارة، فإن هناك عددًا من الاعتراضات علىٰ هذا التفسير من أهمها تلك التي قدمها افان توفت في كتابه **كيف ينتصر الضعيف في الحروب: دراسة في الصراعات غير المتماثلة**: أولًا: إن توازن القدرات لا يدل علىٰ توازن الاهتمام بين طرفي الصراع. فحتىٰ الدول القوية تتعامل مع كثير من الصراعات كأن الصراع يمس بقاءها؛ لأنها ترىٰ أن خسارتها في أي صراع قد يكون له أثر طويل أو متوسط المدىٰ علىٰ قدرتها علىٰ الحفاظ علىٰ موقعها في توازن القوىٰ، وبالتالي علىٰ أمنها القومي. يمكن التدليل علىٰ ذلك من خلال المثال نفسه الذي استخدمه ماك، ففي إطار الحرب الباردة بما في ذلك حالة تدخل الولايات المتحدة في فيتنام ظهر مفهوم (تأثير الدومينو) الذي يعني أن خسارة إحدىٰ المواجهات حتىٰ وإن كانت تبدو صغيرة وغير مهمة قد تجر وراءها خسارات أخرىٰ حتىٰ تجد القوىٰ العظمىٰ نفسها خارج إقليم ما كشمال شرق آسيا في هذه الحالة. ثانيًا: إن تشغيل عامل الحساسية السياسية يفترض قدرة الدولة الأضعف علىٰ زيادة وقت وتكاليف المواجهة وتجنب الهزيمة أو تأخيرها، بما يشجع المكونات المحلية في الدولة الأقوىٰ للضغط علىٰ حكومتها لوقف الحرب. ماذا عن المواجهات التي تنتهي سريعًا بانتصار الدولة الأقوىٰ؟ المشكلة هنا أن

(١) Arreguin-Toft, 2005, P. 12.

القدرات المفترضة للدولة الأضعف هي المطلوب تفسيرها، وليس أثرها علىٰ الحساسية السياسية[1].

يقدّم افان توفت تفسيره الخاص بنمط زيادة نسبة انتهاء نتائج الصراعات غير المتماثلة لصالح الفاعلين الأضعف من خلال حجة (التفاعل الاستراتيجي) التي تأخذ بالاعتبار العوامل المذكورة سابقًا، إلا أنها تبني عليها حجة أكثر شمولية. باختصار يرىٰ توفت أن هناك نوعين من استراتيجيات المواجهة: استراتيجيات المواجهات المباشرة واستراتيجيات المواجهات غير المباشرة. في هذا الإطار يضع توفت الفرضية الأساسية التالية: عندما يستخدم طرفا الصراع نوع الاستراتيجية نفسه فإن الطرف الأقوىٰ ينتصر، في حين إذا اختلفت الاستراتيجيات المستخدمة (مباشرة-غير مباشرة) فإن الطرف الأضعف تكون لديه فرصة كبيرة في الانتصار بغض النظر عن أي عوامل أخرىٰ، بما في ذلك توازن القدرات بينهما[2]. بافتراض أن الدولة الأقوىٰ تكون هي الدولة المهاجمة والدولة الأضعف هي الدولة المدافعة، يضع توفت الفرضيات الجزئية التالية: أولًا: عندما تهاجم دولة قوية مستخدمة استراتيجية مباشرة، وتدافع الدولة الضعيفة مستخدمة استراتيجية مباشرة أيضًا، يفترض أن تنتصر الدولة الأقوىٰ بسهولة وبسرعة[3]. تعتمد استراتيجية الهجوم المباشرة علىٰ استخدام القدرات العسكرية الهجومية التقليدية بهدف تدمير أو التحكم في القوات العسكرية للعدو، وبالتالي التحرك للسيطرة علىٰ السكان والمدن والمراكز الصناعية في الدولة الأضعف. في المقابل

---

(١) المصدر السابق، ص ١٤.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٨.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٩.

تتمحور أيضًا استراتيجية الدفاع المباشر حول استخدام القوات العسكرية التقليدية لمنع محاولات العدو من التقدم والسيطرة علىٰ ممتلكات الدولة والمجتمع. ثانيًا: عندما تهاجم الدولة القوية مستخدمة استراتيجية مباشرة، وتدافع الدولة الضعيفة مستخدمة استراتيجية غير مباشرة، فإن الدولة الضعيفة يمكنها أن تنتصر. عادة تقود هذه الحرب غير النظامية مجموعات من المدنيين ذوي التدريب العسكري. في هذه الحالة تستهدف الدولة الأضعف تجنب الهزيمة لأطول فترة ممكنة مع زيادة التكاليف المادية والمعنوية علىٰ الدولة القوية، الأمر الذي ينتج عنه ضعف إرادة الدولة الأقوىٰ في استكمال الحرب. تتطلب أيضًا هذه الاستراتيجية القدرة علىٰ تحمل مستوىٰ عالٍ من التكاليف من الطرف الأضعف، التي عادة لا تكون موجهة ضد قدراته المادية للقتال، بل أيضًا ضد مدنه وأسره ودور عبادته ومزارعه، التي تستهدفها عادة الدولة الأقوىٰ لإرغام المقاتلين علىٰ مواجهة قواتها العسكرية مباشرة[(١)]. ثالثًا: عندما تهاجم الدولة القوية مستخدمة استراتيجية غير مباشرة وتدافع الدولة الضعيفة مستخدمة استراتيجية مباشرة يفترض أن تخسر الدولة الأقوىٰ. يعترف توفت أن هذه الفرضية قد تكون الأقل تماسكًا لصعوبة توقع سلوك الدولة المدافعة. فالاستراتيجيات غير المباشرة للهجوم عادة تتضمن القصف الجوي للقوات العسكرية والمراكز المدنية بالإضافة إلىٰ الحصار الاقتصادي، مستهدفة قدرة وإرادة الدولة الأضعف علىٰ المقاومة. يعتمد ثبات الفرضية علىٰ قدرة شعب وصناع القرار في الدولة الضعيفة علىٰ التحمل واستراتيجيات توزيع القوات والموارد بعيدًا عن الإيذاء المادي الذي قد يلحق بهما من تلك الوسائل الهجومية. مع ذلك يتوقع أن

(١) المصدر السابق، ص ٣٩.

تكون نتيجة استراتيجية الهجوم غير المباشر غير مثمرة في أغلب الحالات لطول الوقت الذي تتطلبه والوقت كما رأينا دائمًا يكون في صالح الفاعل الأضعف، ولأن استهداف المدنيين ينتج عنه أحيانًا كثيرة التفاف الشعب حول قيادته وتعاطف الرأي العام العالمي مع الدولة الأضعف، وكذلك لقدرة الدول الحديثة حتىٰ الضعيفة منها علىٰ توزيع الضغط بعيدًا عن الموارد والقدرات الاستراتيجية التي تمكنها من الاستمرار في المقاومة.
رابعًا: عندما تهاجم الدولة القوية مستخدمة استراتيجية غير مباشرة، وتدافع الدولة الضعيفة مستخدمة استراتيجية غير مباشرة يتوقع أن تنتصر الدولة الأقوىٰ. فاستراتيجيات الدفاع غير المباشرة تفترض مستوىٰ معينًا من ضبط النفس من قبل الدولة المهاجمة. في حالة لم تلتزم الدولة المهاجمة بأي مستوىٰ من ضبط النفس، وهاجمت شبكات الدعم الاجتماعي، التي بدورها تقدم الدعم الاستخباراتي والخدمات اللوجستية وغيرها من الخدمات المادية والمعنوية اللازمة لمواصلة وتحمل المواجهة مع الطرف الأقوىٰ تكون فرصة الطرف الأضعف شبه معدومة في النصر.
إذًا يمكن تلخيص ما توصل إليه توفت في التالي: يتوقع أن تنتصر الدول الأقوىٰ في التفاعلات التي يتبع الطرفان فيها نوع الاستراتيجية نفسه: مباشرة/ مباشرة أو غير مباشرة/ غير مباشرة، في حين يتوقع أن تنتصر الدولة الأضعف في التفاعلات التي يتبع الطرفان فيها استراتيجيات مختلفة: مباشرة/ غير مباشرة أو غير مباشرة/ مباشرة[1].

ما سبق من بيان فرص الطرف الأضعف في مواجهاته مع الطرف الأقوىٰ يوضح أن توازن القدرات المادية بين أطراف التفاعل -وإن كان عاملًا مهمًا- لا يمثل العامل الوحيد في تقدير نتيجة الصراع وتفسير أحوال

---

(١) المصدر السابق، ص ٤٢.

القدرة والعجز المحيطة به. فتوازن القدرات المادية بين أطراف التفاعل مرتبط بتوازن الإرادات، ولا يمكن الحديث عن أحدهما دون الآخر. فتوازن الإرادات أساسي في جميع مراحل التفاعلات ابتداءً من (إرادة) بناء وتحصيل القدرات المادية إلىٰ حسن استخدامها وتوزيعها خلال التفاعل، ووصولًا إلىٰ تحمل تكاليف التفاعل. وبالتالي فإن العجز قد يكون أحيانًا عجز إرادة وليس عجز قدرات. في الحالتين، قد يؤدي العجز سواء كان عجز قدرات أو عجز إرادة إلىٰ اتخاذ القرار بعدم المقاومة والمواجهة والامتثال لإرادة الدولة الأقوىٰ، إلا أنه حتىٰ في حالة الامتثال فإن مآلات الامتثال الناتجة عن مسار عجز القدرات تختلف عن مآلات الامتثال الناتجة عن مسار عجز الإرادة.

- الامتثال بالإكراه:

عادة لا ترضىٰ القوىٰ العظمىٰ بالامتثال لإرادتها الناتج عن عجز قدرات الأطراف الأخرىٰ، الذي لا يتعدىٰ المسايرة في مواجهة ما، بل تبحث عن تحول سلوك الدولة الممتثلة ليتماشىٰ مع مصالحها وإدارتها أو سعيها لإدارة البيئة الدولية. تعلم أيضًا القوىٰ العظمىٰ أن امتثال الآخرين لإرادتها من خلال الإكراه والتهديد لا يخفض تكاليف تلك الإدارة كثيرًا لتوقعها أن الطرف الآخر ينتظر الفرصة للخروج من دائرة الاستضعاف، وأنه في بحث دائم وهادئ عن فرص لبناء قدراته ذاتيًا أو من خلال التحالفات مع آخرين. هذا الانطباع الذي يتولد عن عدم إظهار الرضا بالمنافع الناتجة عن الامتثال يضع الدولة الممتثلة في موقف للمساومة لا بأس به في جولات التفاعل والمساومات المستقبلية، اعتمادًا علىٰ حقيقة أن امتثالها لن يكون مجانيًا ومفترضًا؛ لأن الأسس الوجدانية والفكرية لاختيار المقاومة ما زالت قائمة،

وهذا ما تدركه القوىٰ العظمىٰ وتتعامل علىٰ أساسه مع هذا النوع من الدول. في هذا الحالة، فإن الامتثال لعجز القدرات يعتبر -بشكل ما- نوعًا من أنواع المقاومة الكامنة والمحتملة ما دام لم يتحول إلىٰ رضا بالامتثال. هو امتثال يحافظ علىٰ قيمة السعي لاستقلال السياسة الخارجية، وقيمة السعي لتحصيل القدرات، وقيمة الصبر علىٰ تغير البيئة الدولية، وقيمة اليقين في أن الله سيجعل للمؤمنين مخرجًا، وقيمة تقدير الضرورة بقدرها. هذا امتثال ترجيح بين المصالح والمفاسد، أو المفاسد فيما بينها علىٰ أرضية فكرية/وجدانية متماسكة ومطمئنة، هذا امتثال المتحرف لقتال.

أما من تثاقل إلىٰ الأرض واستثقل تكاليف المقاومة، بل حتىٰ تكاليف إظهار عدم الرضا فإنه يخشىٰ عليه مآلات الرضا بالامتثال والاطمئنان إليه. مشكلة السائر علىٰ هذا الطريق المولي دبره والمساير لإرادة وقدرات الطرف الأقوىٰ أنه قد يفقد الشعور بالمكان والاتجاهات فيرىٰ تولية الدبر تقدمًا، ويرىٰ الثبات والتمسك بالأصول والتحيز لفئة المؤمنين تراجعًا، وبالتالي فإن إقناعه بتكاليف الامتثال ومآلات الرضا بمنافعه ليس بالأمر السهل. فالرضا بالامتثال يبدأ من الاستمتاع بمنافعه ومقارنتها بتكاليف المقاومة في إطار دنيوي محض بعيدًا عن حسابات الآخرة. فيقارن بين الغياب النسبي للتهديدات الأمنية وتدفقات التجارة والاستثمارات الناتجة عن الرضا بالامتثال، وبين حالته إن قاوم في سبيل دينه. فيصبح الامتثال جنته والمقاومة ناره. بمعنىٰ آخر، فإن الانتقال من حالة الامتثال بسبب الإكراه والتهديد إلىٰ الرضا بالامتثال يمر عبر تعريف النخبة الحاكمة والمجتمع في الدولة الممتثلة لمصالحهم من خلال علاقة الامتثال نفسها، وما ينتج عنها من منافع. هنا يبدأ المجتمع ونخبته

الحاكمة باختبار غياب التهديدات الأمنية واختبار الاستمتاع المادي، وفي مرحلة لاحقة ربما الاستمتاع المعنوي. هنا يبدأ إعادة تعريفه لمصالحة لتكون: البقاء (غياب التهديدات الأمنية) + الاستمتاع المادي (المصالح الاقتصادية) + الاستمتاع المعنوي (القبول والمكانة في المجتمع الدولي). ليكون الامتثال لإرادة الدولة التي يعتقد أنها قادرة علىٰ تقديم تلك المصالح هو مسار السعي والحفاظ عليها.

ولأن الاستمتاع لا يحصل مع الخوف، فتجد السائر في طريق إرادة القوىٰ العظمىٰ يعمل علىٰ خفض مستوىٰ الخوف من خلال زيادة مستوىٰ الامتثال والتنازلات؛ طمعًا في زيادة مستوىٰ التزام القوىٰ العظمىٰ بأمنه حتىٰ يحصل علىٰ الاطمئنان الذي يمكنه من الاستمتاع. حالة الاطمئنان الدنيوية هذه تتطلب أكثر من مجرد التعامل مع الخوف الناتج عن قدرات ونيات الدول الأخرىٰ، بل التعامل مع حقيقة غياب السلطة في البيئة الدولية. بمعنىٰ أن الدولة الممتثلة في هذه الحالة تبحث عن علاقة تراتبية (Hierarchy) تجنبها الخوف الناتج عن غياب السلطة في البيئة الدولية (Anarchy)، أي أنها تبحث أو ترضىٰ بسلطة دولة أخرىٰ عليها تجنبها هذا الخوف الهيكلي. قد يرىٰ البعض أن هذا النوع من العلاقات السلطوية غير ممكن في ظل مبدأ السيادة، الذي يعتبر مبدأ جوهريًا في السياسة الدولية المعاصرة. إلا أن ديفيد ليك (David Lake) في كتابه **التراتبية في العلاقات الدولية** يوضح لنا أن هناك نوعين من السلطة: سلطة قانونية (Legal Authority) وسلطة علاقاتية (Relational Authority). حيث تعني الأولىٰ السلطة القانونية الرسمية الناتجة عن تولي منصب في هيكل إداري، وهذا النوع من السلطة غير موجود في السياسة الدولية المعاصرة. أما الثانية فتعني الاتفاق بين فاعل (A) وفاعل آخر أو مجموعة من الفاعلين (B) يتنازلون بموجبه عن حريتهم في إدارة

شؤونهم أو بعضها في مقابل تقديم الفاعل (A) نظامًا يحفظ الحد الأدنىٰ من حقوقهم، بحيث يضمن هذا النظام عددًا من المبادئ الأساسية كالحق في الحياة (الأمن)، الحق في الملكية الخاصة (الإقليم)[1]. علىٰ أن يتنازل -كما ذكرنا- الفاعل (B) عن جزء كبير من حريته في اتخاذ السياسات في مختلف القطاعات. بالطبع لا يوجد ميزان ثابت لما يقدمه كل من الطرفين في هذا الاتفاق، بل تعتمد تلك العلاقة السلطوية -كما يرىٰ لايك- علىٰ عمليات تفاوض مستمرة بين مقدم النظام وضامن منافعه من جهة، وبين التابعين من جهة أخرىٰ، مما ينتج عنه طيف من الاحتمالات للعلاقات السلطوية بين الطرفين. يقدم لايك مجموعة من المؤشرات لقياس مستوىٰ العلاقات السلطوية في العلاقات السياسية الدولية، حيث تتضمن المؤشرات الخاصة بالسياسات الأمنية: أولًا: وجود قوات للدولة القوية المسيطرة علىٰ أراضي الدولة الضعيفة الممتثلة، وحجم هذه القوات ونسبتها لعدد سكان الدولة الممتثلة. ثانيًا: عدد التحالفات الأمنية المستقلة التي تكون الدولة الممتثلة جزءًا منها، أي تلك التحالفات التي لا تكون الدولة القوية جزءًا منها[2]. هنا يمكن أيضًا إضافة عامل ثالث متداخل مع العاملين السابقين وهو المدة الزمنية لكل منهما. عادة ما تشير المستويات العليا من هذه المؤشرات الثلاثة إلىٰ تنازل الدولة الممتثلة عن خيار المقاومة كأحد الخيارات المتاحة، بل والتوقف عن السير في مسار التفاعلات الأمنية/العسكرية واتباع خطوات الدولة المسيطرة.

(١) David Lake, Hierarchy in International Relations, (Ithaca: Cornell University Press, 2009). P. 29.

(٢) المصدر السابق، ص ٦٥.

* **الخلاصة:**

قدّم هذا الفصل صورة عامة حول مصادر ومؤثرات الخوف في البيئة الدولية، التي قُسِّمت إلىٰ هيكلية عامة وكامنة، منطلقة من طبيعة البيئة الدولية ومبادئ تنظيمها، الذي يعتبر غياب السلطة (الرسمية)، وبالتالي الاعتماد علىٰ النفس أمنيًا أهمها. وتفاعلية مباشرة بين فاعلين أو أكثر منطلقة من قدرات ونيات طرف في تهديد وإثارة خوف طرف آخر. في هذا المستوىٰ مثل تعريف ابن القيم للخوف ومتعلقاته خارطة طريق تضم مصادر ووسائل التهديدات الموضوعية التي توجهها الدولة المهددة والاستجابة الذاتية لتلك التهديدات في جانب الدولة المستهدفة.

علىٰ الرغم من الإشارة إلىٰ أهمية معادلات حسابات التكلفة والمنفعة كأرضية للتفاعل في هذا الفصل، فإنها ليست تلك الحسابات المادية السطحية كما يقدمها نموذج الاختيار العقلاني، بل في إطار يجعل تعامل الفاعل مع تلك الحسابات مشروطًا بالأساس الفكري والوجداني الذي يقرأ من خلاله البيئة الدولية واحتمالات ونتائج اختيارات الفاعلين الآخرين. ولذلك لم يكن منطق التفاعل -كما قدمه هذا الفصل- استهداف رفع التكلفة المتبادلة بين أطراف المواجهة فقط، بل استهداف الحالة الوجدانية، هنا إثارة الخوف، عند قراءة البيئة الدولية واحتمالات ونتائج اختيارات الفاعلين الآخرين، ومِن ثَمَّ تقييم تكلفة المقاومة والامتثال.

وبالتالي فإن الاختيار بين المقاومة والامتثال لا يعتمد علىٰ عملية حسابية محضة، بل أيضًا علىٰ الاطمئنان والاستقرار الوجداني. فالنظر في الموازنة بين المفسدة الواقعة علىٰ العبد إن أصر علىٰ فعل الواجب مع حالة الضعف وبين مفسدة ترك الواجب، والموازنة بين مفسدة فعل المحرم وبين مفسدة التزام تركه، أو بعبارة أخرىٰ: الموازنة بين المشقة والحرج الواقعين

علىٰ العبد (المفسدة) في حالة قيامه بالعزيمة، وبين المشقة والحرج الواقعين بترك أوامر الشرع وفعل نواهيه[1]، وإن كان عملًا فكريًّا يتطلب معرفة بالفقه وبالبيئة الدولية فمن يقوم بهذا العمل هو القلب، فشتان بين موازنات وترجيحات بين حفظ الدين وغيره من المصالح تحصل علىٰ أرضية وجدانية/ فكرية يملؤها الخوف من الله، والرجاء في ثوابه، والتوكل عليه، وبين تلك التي تحصل علىٰ أرضية وجدانية/ فكرية يملؤها الخوف من تلميحات وكلمات القوىٰ العظمىٰ. والخوف علىٰ أمن ومصالح المسلمين، وما قد يعقبه من امتثال مؤقت يتوق المسلم للخروج منه ليس بمستنكر، بل ذاك الامتثال الذي يسبقه جبن ويعقبه رضا هو المستنكر. هنا لا يكون الهروب من التفاعلات المباشرة فقط، بل من حقيقة البيئة الدولية، الهروب من غياب السلطة القانونية والركون إلىٰ السلطة العلاقاتية؛ أملًا في الأمن والأمان وأشياء أخرىٰ.

(١) أحمد سالم، الاستضعاف، ص ٢٣.

الفصل الرابع

الطمع والرجاء

الطمع والرجاء

إذا كان غياب السلطة شرطًا هيكليًّا لحالة الخوف وعدم الأمان الدائمة في البيئة الدولية فإن السلطة العلاقاتية تعتبر ملاذ الخائفين في تلك البيئة، التي بموجبها تتخلىٰ الدولة عن سلطتها، واقعيًا، في إدارة سياساتها الأمنية والاقتصادية أو جزء منها لإحدىٰ القوىٰ العظمىٰ كما ذكر في الفصل السابق. إلا أن تلك العلاقة السلطوية الثنائية المباشرة لا تقدم مستوىٰ الأمن والأمان السابق لتمني الاستمتاع المادي الدنيوي الذي ترجوه قلوب النخبة الحاكمة وشعب الدولة الممتثلة ما دام الامتثال في إطار نظام متعدد أو ثنائي الأقطاب. ففي النهاية هناك قوىٰ عظمىٰ أخرىٰ وحلفاء إقليميون لتلك القوىٰ يصرون علىٰ التفاعل التنافسي الصراعي المقاوم مع القوىٰ العظمىٰ التي دخلت في علاقة سلطوية معها، مما يجعل أمن الدولة الممتثلة معتمدًا علىٰ دينامية هذا الصراع. أي أن الدخول في علاقات سلطوية ثنائية في إطار توازن للقوىٰ ثنائي أو متعدد الأقطاب لا يحل المشكلة الأمنية، ولا يرفع الخوف كشعور وجداني أساسي لقراءة البيئة الدولية. بمعنىٰ آخر، حتىٰ تستمتع الدولة بالامتثال يجب أن يمتثل الجميع لمهيمن واحد. فأعلىٰ مستويات الأمن للضعفاء مستثقلي المقاومة يتطلب الامتثال في بيئة دولية تستبدل فيه غياب السلطة بالتراتبية كشرط هيكلي، وليس مجرد مجموعة من العلاقات الثنائية المستقلة في بيئة صراعية. لا تقترب البيئة الدولية من

تجسيد هذا الشكل وانحسار نمط الصراع قليلًا إلا في إطار نظام أحادي الأقطاب (Unipolar) وظهور دولة مهيمنة قادرة وراغبة في بناء منظومة دولية تقدم أسبابًا «جيدة» لامتثال أكبر عدد ممكن من الدول بعيدًا عن إثارة الخوف والتهديد باستخدام القوة. هذه الدولة يفترض أن تهيمن علىٰ نسبة كبيرة جدًا من الموارد المادية، بحيث إنها تستطيع قيادة منظومة دولية يستفيد منها الجميع، وتكون هي أكثر المستفيدين منها في الوقت نفسه. عندما نتحدث عن الفوائد والمنافع المادية فإن الشعور الوجداني الذي يسيطر علىٰ قراءة البيئة الدولية هو الطمع والرجاء وليس الخوف. اعتقادًا بتحول النمط الأساسي في البيئة الدولية من الصراع إلىٰ التعاون تحت قيادة الدولة المهيمنة يتقدم العنصر الثاني من معادلة المصلحة الوطنية وما يرتبط به من أساس وجداني ليهيمن علىٰ قراءة البيئة الدولية، وما يرتبط بها من اختيارات وحسابات. فينحسر هاجس البقاء وتتقدم الرغبة في الاستمتاع المادي الدنيوي كأساس لتوجهات السياسة الخارجية. كما في الخوف، تعتمد إثارة الطمع والرجاء علىٰ وعد بملاقاة ذاك المحفز سواء كان مخوفًا أم مشتهىً، وتوضيح الطريق المؤدي إليه. إلا أن في حالة إثارة الخوف يتوقع من الدولة المستهدفة تجنب السير في هذا الطريق، وفي حالة الطمع يعجل الطامع في سيره نحو المنافع الدولية العامة، ويحدوه الأمل في المنظومة الدولية المحيطة بها.

في هذا المسار من التفاعل لا تسعىٰ النخبة الحاكمة للدولة المستهدفة إلىٰ تقليل أو تجنب التكاليف المرتبطة باختيارات المقاومة، بل تبدأ بالسعي نحو تعظيم منافع الامتثال. هنا لا يكون الترجيح بين المصالح المرتبطة بحفظ الدين، وبين مفاسد معاندة إرادة الدولة/الدول الرافضة لظهور الدين وقيامه، التي قد تتضمن مفاسد مرتبطة بالنفس والمال في حالة المواجهات العسكرية، بل يكون الترجيح بين المصالح المرتبطة بحفظ الدين وتضييع

المصالح المرتبطة بالامتثال لإرادة الآخر، التي قد تتضمن نمو الدخل القومي، والاستثمارات الخارجية، وقطاع السياحة، وغيرها من المنافع المادية التي تكون محل مظنة الاستمتاع المادي الدنيوي. يبدأ هذا المسار بانتفاء مصلحة توجيه الموارد لبناء القدرات المادية العسكرية لانحسار اختيارات المقاومة، بل والتنازل عن إدارة السياسات الأمنية والعسكرية للدولة المهيمنة والاطمئنان لها، وتظهر أنوار القيم العالمية والانجذاب لها في نهايته. إلا أن المسار نفسه مسار طمع واستمتاع مادي في ظل الرجاء فيمن يظنه السائر يملك مفاتحه، أي الدولة المهيمنة.

في هذا الإطار سيقدم المبحث الأول مقدمة مختصرة حول معاني الطمع والرجاء باعتبارهما دوافع للسلوك وعلاقتهما ببعضهما ببعضٍ، وما قد ينتج عنهما من تعلق وتمنٍّ وأمل في الاستمتاع المادي الدنيوي بعيدًا عن الطمع في ثواب الله والرجاء في رحمته. في حين يقدم المبحث الثاني محاولة لتتبع ارتباط النفاذ للمنافع المادية الخارجية بأطر علاقاتية ومؤسساتية مختلفة، بدءًا من العلاقات الثنائية المباشرة بين الدولة المهيمنة والدولة المستهدفة بالامتثال، إلىٰ المؤسسات الاقتصادية الدولية التي يمر النفاذ للمنافع العامة من خلال عضويتها، ومِن ثَمَّ الشبكات التنظيمية العابرة للحدود (Regulatory Networks) التي أصبح ينتهي لها الرجاء لطلب النفاذ لتلك المنافع من تجارة دولية وحركة رؤوس الأموال. ثم ينتقل المبحث الثالث للنظر في (توزيع الاستمتاع) بين النخب السياسية والنخب الاقتصادية والمجتمع وارتباط هذا التوزيع بالاقتصاد العالمي. علىٰ أن تقدم هذه المباحث صورة لهذا المسار تكشف عن ديناميته الجوهرية: ترسيخ المصالح وتسييل السلطة، التي تعبر عن ثبات واستقرار الطمع والرغبة في الاستمتاع المادي من جهة، والرجاء في أرباب متفرقين من جهة أخرىٰ.

*** المبحث الأول: البطالة النفسية وفساد الطمع والرجاء:**

بمجرد أن يتخذ قرار التخلي عن المقاومة (نهائيًا) وتوجيه الموارد بعيدًا عن بناء القدرات العسكرية تدب حالة من البطالة في المجتمع ونخبته الحاكمة. ليس المقصود هنا البطالة بمعناها الاقتصادي، بل النفسي الذي يؤسس للاقتصادي. أي تلك الحالة من الهزل وعدم الجدية، التي ينشأ عنها فساد العمل وكثرة توقفه. هي حالة خواء نفسي وخمول عملي يملؤها تمني وتشهي الأشياء والحديث عنها وتخيلها دون القيام بعمل جاد لتحصيل أسبابها. هي حالة من شدة الرغبة في الشيء والحرص النفسي عليه، حتىٰ علىٰ مستوىٰ التخيل والتمني، مع شدة الكسل وعدم الجدية والاعتماد علىٰ الآخرين في الوصول إليه، هذه الحالة هي منشأ فساد الطمع والرجاء. في هذا قال الراغب: الطمع نزوع النفس إلىٰ الشيء شهوة له[1]. وقال المناوي: الطمع تعلق البال بالشيء من غير تقدم سبب له[2]. فمع اشتداد الشهوة للشيء وتعلق البال به مع جهل حكمة الباري بربط الأسباب بمسبباتها يفسد النظر في الأسباب، وما يعقبه من التعلق والرجاء بها. فالطمع يكون في شيء والرجاء يكون في أسباب أو فيمن يعتقد أنه متحكم في أسباب الوصول للشيء المشتهىٰ. والطمع -كما يقول الراغب الأصفهاني- أكثر ما يُقال فيما يقتضيه الهوىٰ، والرجاء يكون فيما يقتضيه الفكر والروية. ولكن الطمع يورث الذل والحرص والجهل مما يفسد التفكر في الأسباب ومسببها. ولفساد الطمع والرجاء مسارات مختلفة، فقد يؤدي طمع

---

(١) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق صفوت عدنان الداودي، (دمشق: دار القلم، ١٩٩٢). ص ٢٤.

(٢) عبد الرؤوف المناوي، التوقيف علىٰ مهمات التعاريف، تحقيق عبد الحميد صالح حمدان، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٠) ص ٢٢٨.

محمود إلىٰ رجاء مذموم، كمن يطمع في الجنة ثم يرجو الأموات في قبورهم. أو من يطمع في منافع دنيوية محمودة أو مباحة كالأمن والكفاية، ويطلبها بعيدًا عن إرادة الله سبحانه وقدرته. وهناك من يُذَمُّ طمعه ورجاؤه لفساد طلبه وسعيه. ومن تخلَّ عن المراغمة والمقاومة في سبيل الله وحفظ دينه يُخشَ عليه من البطالة والطمع في الاستمتاع المادي الدنيوي (حصرًا) والجهل بقدرة الله علىٰ أسباب الاستمتاع المحمود في الدنيا والآخرة، والذل في رجائها من غيره.

تزداد الخشية علىٰ المسلم ومجتمعه ونخبته الحاكمة عندما تحيط به بيئة دولية تتداخل فيها معاني الطمع بالمصلحة والرجاء بالامتثال. أي في بيئة يكون فيها الطمع مرادفًا للذاتية وحادًّا للإنجاز المادي. ولا ضير في الذاتية في نفسها وسعي الفرد أو الجماعة في تحصيل مصالحها، بل في جعل التنافس علىٰ وسائل الاستمتاع المادي والإحفاء في طلبها والاستقصاء في تحصيلها وجشع النفس عليها جوهر الذاتية سواء تحدثنا عن ذاتية الفرد أو ذاتية الدولة المصطنعة. يصف كريستيان رويس-سميت جوهر الذاتية الفردانية الحديثة، اعتمادًا علىٰ قراءة آدم سميث وآخرين، كالتالي: «. . . لم يعد الأفراد يرون الأدوار الاجتماعية التي يقومون بها من خلال التوافق الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية أو من خلال إرادة الله. بل اعتمدت تلك الأدوار علىٰ ذات لا تعرف الراحة (Restless)، تنافسية (Competitive)، تسعىٰ إلىٰ امتلاك والاستحواذ علىٰ الأشياء (Acquisitive). ومِن ثَمَّ أصبحت الغاية «الأخلاقية» للدولة الحديثة تلبية رغبات تلك الذات الاقتصادية»[١]. ترسم مارجرت آرشر صورة مشابهة في كتابها حول الفاعلية البشرية (*Being Human*) مع تتبع زمني لطيف من (رجل الحداثة) الذي تشبهه

(١) Adam Smith, an Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations, (Chicago: University of Chicago Press, 1976). 8, 477.

بكلينت استود في أفلامه وهو يدخل قرىٰ ومدنًا جديدة ليفرض عليها نظامه ورؤيته دون اعتبار للآخرين أو لمصالحهم. ومِن ثَمَّ تتحدث عن (رجل التنوير) الذي لم يختلف تمامًا مع توجهات رجل الحداثة فقط كان عليه أن يكون أكثر قدرة علىٰ تبرير سلوكه السياسي. ثم أتىٰ (الرجل الاقتصادي) الذي لا يدفع أبدًا أكثر مما يتوجب عليه، ولا يقبل بأقل مما يلبي رغباته. العالم الذي يتحرك خلاله هو السوق العالمي، حيث كل شيء -ما عدا الرغبة نفسها- قابل للبيع والشراء[١].

في الحقيقة هذا الرجل لا يتحرك خلال السوق العالمي فقط، بل هو مَن أنشأه ووضع بنيته الأيدلوجية والتنظيمية. هو هو الرجل نفسه: رجل الحداثة، والتنوير، والسوق. هو محل الامتثال والرجاء، أما السوق فهو محل الطمع. إذا كنت من أولئك الذين ما زالوا يراغمونه بنيانه، حتىٰ فكريًا، فأنت هناك في الفصل السابق. أما إن كنت تقلق لقلق المستثمرين، وتنتظر بشغف تقرير التنافسية العالمي، وتتطبق بكل أمانة شروط الاقتراض من المؤسسات المالية فأنت هنا، وأغلبنا هنا. هذا الرجل نعم هو مَن أنشأ السوق العالمي، ولكنه لم يعد يظهر هناك إلا في حالة الضرورة، قد تتجول لسنوات ولا تراه، فإدارة السوق لا تحتاج إلىٰ تواجده يوميًا، فالسوق يدير نفسه بنفسه. في البداية كان لهذا الرجل اسم وعنوان إلا أنه اليوم أصبح قادرًا علىٰ إعادة تشكيل نفسه فتجده علىٰ رأس اجتماعات الربيع لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تارة، وفي المعايير العالمية للحوسبة تارة، ومستلقيًا علىٰ فرشة أسنانك متلحفًا بنكهة المسواك التقليدية تارة أخرىٰ.

(١) Margaret Archer, Being Human: The problem of Agency, (Cambridge: Cambridge University Press 2004) p.51

* المبحث الثاني: تسييل الرجاء:

يتطلب السعي للمنافع الدنيوية من قبل الدول والمجتمعات التي لا تستطيع تأمينها بنفسها الرجاء في فاعل ما يُعتقد أنه يملك سلطة النفاذ إلىٰ تلك المنافع، والسماح بالاستمتاع بها. هذا السعي، كالسعي إلىٰ البقاء والأمن يمثل أحد مسارات استهداف سلوك الدول وطلب امتثالها في البيئة الدولية. إلا أنه يعمل علىٰ ويطلب في مستوىٰ أعمق من الامتثال، فهو لا يستهدف الامتثال عبر الإكراه، الذي قد لا يتجاوز تأثيره مستوىٰ السلوك، بل يستهدف إعادة تعريف الدولة لمصلحتها حتىٰ يكون الامتثال محل رجاء واستبشار بالاستمتاع المادي، وليس ضرورة أو حاجة تتوق القلوب إلىٰ الخروج منها. كالإكراه والتهديد باستخدام القوة مثل الإغراء والوعود بالمكاسب المادية أحد مسارات الهيمنة وطلب الامتثال عبر تاريخ السياسة الدولية، إلا أن ليس كل الساعيين إلىٰ الهيمنة تمكنوا من استثمار مسار الرجاء والطمع في الاستمتاع المادي بالقدرة نفسها. في أدنىٰ مستوىٰ هناك الرجاء الثنائي المباشر، الذي يتجسد في المساعدات الاقتصادية المباشرة بين حكومة دولة وحكومة دولة أخرىٰ. وهناك مستوىٰ ربط رجاء الدولة المستهدفة ونخبتها الحاكمة بنظام مؤسسي تراتبي من صنع الدولة/الدول المهيمنة تمر أحلام الاستمتاع المادي لباقي الدول والمجتمعات من خلال رجاء عضويته. ثم هناك مستوىٰ ربط الرجاء بشبكات تتحكم فيها كيانات متعددة حكومية وغير حكومية تتميز بشدة التعقيد والتقنية العالية، في هذا المستوىٰ يكون الرجاء في إجراءات، وعمليات، وبيانات، ومعايير. ففي المستوىٰ الأول يكون محل الرجاء الدولة المهيمنة، في المستوىٰ الثاني يكون الرجاء في عضوية المنظومة التي أنشأتها الدولة المهيمنة في حين في المستوىٰ الثالث يكون الرجاء في روح المنظومة.

- من رجاء المهيمن إلىٰ رجاء مؤسساته:

تعتبر الولايات المتحدة والغرب بشكل عام من أكثر المهيمنين نجاحًا في إثارة الرجاء والطمع لدىٰ أكبر عدد من الدول والمجتمعات في تاريخ السياسة الدولية. ففي خلال ثماني سنوات فقط (١٩٤٤-١٩٥٢) بَنَتِ الولايات المتحدة الأمريكية الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وخطة مارشال، وإعادة تأهيل الاقتصاد الألماني والياباني، وتقديم مساعدات خارجية والتعهد بالتزامات اقتصادية مكلفة لعدد من الدول كالتي قُدِّمت لليونان وتركيا[(١)]. تلك الجهود التنظيمية والالتزامات الاقتصادية نشأ عنها منظومة دولية تتعدىٰ كل ما عرفته البيئة الدولية حتىٰ الحرب العالمية الثانية. في بعدها الاقتصادي سعت تلك الجهود لتحقيق واقع يعتمد علىٰ نظام تجاري دولي مفتوح، انسيابية الاستثمار وحركة رؤوس الأموال، وقابلية تحويل العملات (Currency Convertibility). إلا أن هذه القنوات العالمية الاقتصادية كانت جزءًا من مشروع لاستقرار النظام الدولي في ظل الهيمنة الأمريكية، فالطريق الأفضل للدولة المهيمنة لتعزيز أمنها وازدهارها -كما رآها صناع القرار في الولايات المتحدة في ذاك الوقت- هو أن تقدم للعالم المنافع والخدمات العامة (Public Goods) من خلال، ليس فقط، الحرية الاقتصادية، بل أيضًا المؤسسات الضرورية التي تسمح للسوق الحر بالازدهار. بحيث تفتح الدولة المهيمنة أسواقها الضخمة أمام العالم، وتبني مؤسسات تضمن تنفيذ الأحكام والعقود، وتتعهد بإدارة الأزمات واختلال التوازنات في النظام[(٢)].

---

(١) Thomas Oatley, International Political Economy: Interests and Institutions in the Global Economy, (New York: Pearson Education, 2008).

(٢) المصدر السابق، ص ٣٤.

ما يؤدي إلىٰ شعور الجميع بالرضا عن المنافع الاقتصادية الناتجة، والثقة في استمرار تدفقها.

بالنسبة للدولة المهيمنة، يذكر جون اكينبري، عددًا من الأسباب التي تجعلها تتبنىٰ السوق العالمي المفتوح: أولًا: لأن السوق العالمي المفتوح يزيد من نفاذ الدولة المهيمنة لأسواق، وتكنولوجيا، وموارد عالمية، التي بدورها تعزز من النمو الاقتصادي المحلي، وفي النهاية من قوتها وأمنها القومي. ثانيًا: تقدم منظومة حوكمة السوق العالمي المفتوح فرصًا للدولة المهيمنة للتأثير علىٰ التوجهات الاقتصادية والسياسية للدول الأخرىٰ.

بشكل خاص، يرىٰ اكنبري أن انقسام الاقتصاد العالمي إقليميًا مضر لمصالح الدولة المهيمنة كونه يقدم للقوىٰ الإقليمية الفرصة للهيمنة علىٰ الموارد والأسواق الإقليمية، وبالتالي التوجهات السياسية للدول الإقليمية، في حين يمنع تلك المنافع الاستراتيجية عن الدولة المهيمنة. ثالثًا: يؤدي دعم الأسواق المفتوحة والمتكاملة عالميًا إلىٰ خلق روابط والتزامات اقتصادية تقلل من التنافس السياسي والاستراتيجي، خاصة مع القوىٰ العظمىٰ المحتملة من خلال خلق ما يُسمَّىٰ الاعتماد المتبادل الاستراتيجي (Strategic Interdependence). بحيث تربط الدولة القائدة اقتصادها باقتصادات تلك الدول. حيث ظهر ذلك بشكل واضح في سياسات الولايات المتحدة اتجاه اليابان ودول غرب أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية كوسيلة لتقليل احتمال تحولهم إلىٰ قوىٰ عظمىٰ منافسة. رابعًا: قد ترىٰ الدولة القائدة صاحبة الرؤية الليبرالية أن السوق الحر يدعم تطور الدول والعلاقات الدولية بشكل عام من خلال دفع الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة لدعم السوق الحر لإصلاحات سياسية في اتجاه الديمقراطية الليبرالية، فعالم مكون من دول ديمقراطية ليبرالية تكون فيه التهديدات للدولة القائدة، أي الولايات

المتحدة، أقل مما يساعدها علىٰ تحقيق أهدافها. طبقًا لتلك الرؤية، فإن التجارة والاستثمار يقويان من القطاع الخاص والمجتمع المدني في الدول الأخرىٰ، وتخلق بالتالي مصالح راسخة ومرتبطة بنظام سياسي تعددي وعلاقات مستقرة ومستمرة بين الدول[١].

تمثل تلك النقاط أهدافًا عقلانية تمامًا لأي دولة مهيمنة، ببساطة لأن تكلفة التنفيذ (Enforcement Cost) المرتبطة بتوفير المنافع العامة والمؤسسات والقوانين اللازمة لتوزيعها أقل من تكلفة التنفيذ المرتبطة بالعقوبة (Punishment) والتحكم والغزو (Control) خاصة عند الحديث عن مجموع تلك التكلفة علىٰ مستوىٰ النظام. من المهم هنا أيضًا توضيح أن توفير المنافع العامة لا يعني قيام الدولة التي تقود النظام بتوفير تلك المنافع من مواردها الخاصة، بل من خلال ضمان إمكانية وانسيابية تبادل تلك المنافع بين أكبر عدد من الدول والمجتمعات. وبالتالي فيما عدا مرحلة الإنشاء والتكلفة المرتبطة بها (Setup Cost) تكون التكلفة التي تتحملها الدولة القائدة أقل بالتأكيد عما يمكن أن ينتج عن مواجهات عسكرية لا محدودة.

في إطار أبعاد القوة التي قدمت في الفصل الثاني، فإن القدرات ذات العلاقة بالعمليات في مسار الطمع والرجاء هي القدرات المؤسساتية. عندما نقول إن دولة ما تملك قوة مؤسساتية في السياسية الدولية المعاصرة يعني هذا أنها تتمتع بتأثير غير مباشر علىٰ دولة أخرىٰ من خلال المؤسسات التي تجمع وتتوسط العلاقة بينهما. أي عندما يسمح لها عملها، من خلال القوانين والإجراءات المؤسساتية، بتوجيه وتقييد أفعال الدول الأخرىٰ[٢]. لتوضيح مفهوم القوة المؤسساتية

(١) John Ikenberry, "Don't Panic: How Secure is Globalization's Future?" Foreign Affairs, Vol. 79, (May 2003), P. 151.

(٢) Barett and Duvall, 2005, 51.

يتحدث كل من دوفال وبارنت عن المسافة الاجتماعية بين المؤثر والمتأثر بقصد توضيح أن هذا التأثير المصاحب للقوة المؤسساتية لا يتطلب الارتباط المباشر، وأن هذه المسافة قد تكون مكانية أو زمانية. مكانيًا: تؤثر أفعال الدولة التي تتمتع بقوة مؤسساتية علىٰ سلوك الآخرين وأوضاعهم فقط من خلال الترتيبات المؤسساتية، فالقوة هنا لا تمارس عبر ضغط مادي مباشر، بل تعمل من خلال علاقات اجتماعية ممتدة ومنتشرة في النظام بأكمله. بمعنىٰ آخر -كما يوضح الباحثان- فإن الدولة المؤثرة لا تمتلك موارد القوة وتستخدمها للتأثير المباشر ضد دولة مستهدفة، ولكن بسبب موقع الدولة المؤثرة من الترتيبات المؤسساتية ذات العلاقة تكون أفعالها ممارسة للقوة والتأثير علىٰ الدول الأخرىٰ. زمانيًا: فإن المؤسسات التي تنشأ في وقت ما قد تتمتع بتأثير مستمر، حتىٰ غير مقصود أحيانًا، في وقت ما في المستقبل. خاصة المؤسسات الراسخة أو المتواجدة لفترات طويلة، التي تعبّر عن ترتيبات مجمدة أو راسخة من المميزات والتحيزات، وبالتالي تستمر في تشكيل الخيارات المستقبلية للفاعلين[١].

حتىٰ تكون لدولة قوة مؤسساتية يجب أن تتمتع بقدرة للتأثير علىٰ مختلف مراحل صنع وتفسير وتنفيذ القوانين والإجراءات داخل المؤسسات الدولية، بل وحتىٰ تلك القوانين والاتفاقيات التي أنشأت تلك المؤسسات بموجبها في المقام الأول، بحيث تعكس مصالحها وتوجهاتها[٢]. فتحول

---

(١) المصدر السابق، ص ٥٢.

(٢) Kenneth w. Abbot and Duncan Snidal, Law, Legalization, and Politics: an Agenda for the Next Generation of IL/IR Scholars, in Interdisciplinary Perspectives on International Law and International Relations: The State of the Art, eds. Jeffrey L. Dunoff and Mark A. Pollack (Cambridge: Cambridge University Press, 2013). P.34.

جزء لا بأس به من السياسة الدولية إلىٰ داخل أروقة المؤسسات الدولية يضمن لمن أنشأها أن جزءًا مهمًا من صنع القوانين الدولية (Legalization) أي عمليات صنع أو إضافة أو تغيير أو إلغاء القوانين[١] تتم في إطار مؤسسي يعكس مصالح وتوجهات الدولة التي أنشأت أو أسهمت بشكل كبير في نشأة تلك المؤسسات. لضمان عدم انحراف مخرجات المؤسسات الدولية عن مصالح وتوجهات الدولة/الدول ذات القوة المؤسساتية يجب أن تعكس عملية صنع القرار في تلك المؤسسات علاقات القوة الأساسية التي أنشأت علىٰ أساسها المؤسسة، خاصة تلك المؤسسات التي تصنع قوانين صلبة (Hard Law) أي ذات قوة إلزامية.

من الأمثلة الواضحة: مجلس الأمن للأمم المتحدة، وما تتمتع به الدول الخمس الأعضاء الدائمين من حق الفيتو، وكذلك نظام التصويت في صندوق النقد الدولي (IMF) الذي يعتمد علىٰ الربط بين وزن الصوت وبين ما تملكه الدولة مما يُسمَّىٰ حقوق السحب الخاصة (SDR) الذي عادة يعكس حجم اقتصادات الدول وإسهاماتها في الصندوق. فقط في المؤسسات التي تنتج قوانين ناعمة (Soft Law) قد تتسامح الدول الكبرىٰ مع نظام التصويت بالأغلبية كونها في النهاية غير ملتزمة بتطبيقها.

وكذلك الأمر عند تفسير القوانين والأحكام، فعمل لجان التحكيم وفض المنازعات المرتبطة بالمؤسسات الدولية ليس بمعزل عن توازنات القوة المؤسسية فدور تلك اللجان والمحاكم وما تنتجه من تبريرات وتفسيرات قانونية مقيد في النهاية بمجموعة من التوازنات التي تحد من سلطتها في إطار الاتفاقية التي أنشأتها في المقام الأول، التي بدروها

---

(١) المصدر السابق، ص ٣٤.

تعكس توازنات القوة المؤسسية[1]. هذه التوازنات وانعكاساتها المؤسساتية عادة تعطي تلك القوىٰ الاختيار بين دعم تلك التفسيرات إن كانت لا تضر بالتوازن المؤسسي أو رفضها في حالة عدم رضاها عنها[2]. قد يمثل تنفيذ القانون خلال الإطار المؤسسي الصورة الأوضح للتداخل بين القوة السببية للمؤسسات الدولية، وبين تأثير الدولة ذات القوة المؤسسية، حيث يعطي الإطار المؤسسي الغطاء والتبرير القانوني، والأخلاقي أحيانًا، لاستخدام قوة الإكراه ضد الدول الأخرىٰ، في المقابل تقدم قدرات الإكراه مساحة للإطار المؤسسي لبسط سلطته وترسيخها، خاصة عندما يواجه تحديات من خارجه.

حتىٰ هنا كانت المنافع الاقتصادية للامتثال وطرق طلبها والسعي إليها واضحة. فالمنافع الاقتصادية والنفاذ إليها مرتبط بالعضوية في الثلاثي المؤسسي الذي مثل عماد النظام الاقتصادي العالمي، أي: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، واتفاقية الجات. والسعي لعضويتها والعيش في ظلها يطلب ويرجىٰ من حكومة الولايات المتحدة التي تتمتع بقوة مؤسساتية شبه مطلقة علىٰ هذه المؤسسات، بالإضافة بالطبع إلىٰ الوعود بالمساعدات الثنائية المباشرة التي تقدمها إلىٰ الدول المستهدفة بالامتثال.

---

(١) Richard H. Steinberg, "Wanted-Dead or Alive: Realism in International Law, in Interdisciplinary Perspectives on International Law and International Relations: The State of the Art, eds. Jeffrey L. Dunoff and Mark A. Pollack (Cambridge: Cambridge University Press, 2013). P 161.

(٢) المصدر السابق، ص ١٦١.

- من رجاء المؤسسات إلىٰ رجاء الشبكات:

في تلك المرحلة اتسمت الجهود الأمريكية التي اعتمدت تحرير النظام التجاري الدولي، وانسيابية الاستثمار وحركة رؤوس الأموال، وقابلية تحويل العملات بانضباط نسبي، وذلك في إطار هيكل سياسي مقيد دوليًا بتوازنات القوىٰ، وبقوة النقابات والحركات العمالية داخليًا، وبنية تحتية وتكنولوجية محدودة مقارنة بما عليه الحركة الاقتصادية العالمية اليوم. كل ذلك أسهم في انتقال ما يُسمَّىٰ الرأسمالية المنضبطة من النظم الاقتصادية المحلية إلىٰ تلك الدولية. حيث اتسمت تلك المرحلة بتدخل الدولة وتنظيمها لتوجهات رأس المال وطموحه، وتحقيق رفاهية المجتمع ورخاء الدولة، وامتداد الملكية العامة لتشمل كثيرًا من المجالات الخدمية، حيث كان القاسم المشترك لجميع تلك التوجهات هو تحجيم تأثير علاقات السوق علىٰ حياة المواطنين[1]. بهذه الروح الأكثر انضباطًا من رأسمالية القرن التاسع عشر، عملت الولايات المتحدة وإلىٰ درجة ما بريطانيا علىٰ إنشاء المنظومة الاقتصادية الدولية المشار إليها أعلاه. حيث عكست سياسات وتوجهات تلك المؤسسات، علىٰ الأقل مبدئيًا، هذه الروح الأكثر حرصًا في التعامل مع كل ما يعبر الحدود. ففي مجال التجارة كانت وتيرة الانفتاح متماشية إلىٰ حد ما مع السياسات التنموية للكثير من الدول، كما أن عمق الارتباط بالسوق العالمية لم يتعدَّ السياسات الخاصة بالتعرفة الجمركية للبضائع بعيدًا عن تحرير سوق الخدمات، وما يرتبط به من نفاذ شركات أجنبية كبرىٰ إلىٰ السوق المحلية من خلال قنوات الاستثمار الأجنبي المباشر، التي أصبح تعبيدها أحد أهم أدوار منظمة التجارة العالمية، كما أن مفاوضات التجارة لم تتطرق بشكل مباشر لإصلاحات

---

(١) جيمس فولتشر، مقدمة قصيرة عن الرأسمالية، ترجمة رفعت السيد علي، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١١). ص ٧٢.

اقتصادية هيكلية تماشيًا مع الارتباط بالسوق العالمية أو للقيود غير الجمركية لزيادة مستوىٰ انسيابية البضائع عبر الحدود، التي أصبحت جميعها جزءًا مهم من جولات المفاوضات التجارية فيما بعد[١]. في مجال حركة رؤوس الأموال كانت المؤسسات الدولية المالية أكثر تفهمًا لحاجة الدول الأعضاء إلىٰ هامش من استقلالية إدارة سياساتها النقدية والاقتصادية، حيث انعكس هذا في مواد اتفاقية صندوق النقد الدولي التي سمحت للدول الأعضاء بتقييد تحويل عملتها فيما يخص معاملات حساب رأس المال (Capital Account)[٢]. في تلك المرحلة كانت أغلب الأموال العابرة للحدود في اتجاه الدول النامية تنتمي إلىٰ برامج المساعدة الخارجية من الدول الصناعية المتقدمة والمؤسسات المالية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في حين لم تمثل حركة رؤوس الأموال الخاصة (للشركات والأفراد) نسبة كبيرة منها.

بسبب تحولات فكرية نحو قوىٰ السوق واختيارات الفرد، وظهور حكومات غربية يمينية، خاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا، وفشل عدد من تجارب التنمية الاقتصادية في الدول النامية التي أدت فيها الدولة دورًا مركزيًا، وتطور شبكات تكنولوجيا المعلومات، خلعت الرأسمالية العالمية رداء الانضباط النسبي بنهاية السبعينيات من القرن الماضي، ولبست رداء النيوليبرالية. حيث أصبحت النيوليبرالية النموذج الاقتصادي الرئيس منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي، التي يمكن وصفها بمجموعة من السياسات والعمليات التي تعطي عددًا قليلًا من أصحاب المصالح الخاصة الذين يسعون لتعظيم أرباحهم التحكمَ في الحياة الاجتماعية[٣]. أو هكذا يراها

(١) Oatley, 2008, P. 37.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٢٣.

(٣) Robert McChensy, Introduction to Profit Over People: Neoliberalism and Global Order, Noam Chomsky, (New York: Seven Stories Press, 1999) P. 7.

منتقدوها، في حين يراها داعموها سياسيًا وفكريًا أنها مجموعة من السياسات والعمليات التي تهدف إلىٰ رفع القيود عن حركة التجارة ورأس المال وتحجيم دور الدولة لصالح الشركات والأفراد في السوق، بما يعود علىٰ الاقتصاد ومخرجاته إيجابيًا من حيث نمو الاقتصاد القومي، وخروج عدد أكبر من السكان من مستوىٰ الفقر، وزيادة نطاق الاختيارات الاستهلاكية للأفراد، ومستوىٰ أعلىٰ من الخدمات الأساسية. في كل الأحوال سواء تم الاقتراب سلبيًا أو إيجابيًا من نتائجها المتوقعة، تتسم النيوليبرالية بعدد من السياسات و«الإصلاحات الاقتصادية» منها: ترشيد الميزانية العامة من خلال إعادة توجيه الإنفاق الحكومي من برامج الدعم إلىٰ الإنفاق الاستثماري، وتحرير حركة رأس المال، والاستثمارات الخارجية المباشرة، وتحرير التجارة، والخصخصة، وتقليل القيود التنظيمية علىٰ الأسواق المحلية.

علىٰ الرغم من قدرة السياسات النيوليبرالية علىٰ ربط الاقتصادات المحلية بالاقتصاد العالمي وخدمة أهداف الكيانات الخاصة في الدول الصناعية المتقدمة في توسيع أسواقها وتخفيض تكاليف الإنتاج وغيرها من المنافع فإن الرابط الأهم بين الاقتصاد العالمي والاقتصادات المحلية يظل حركة رؤوس الأموال عبر الحدود. تأخذ تلك الحركة مكانها فيما يُسمَّىٰ النظام المالي العالمي. وهو مكان يختلط فيه الواقعي بالافتراضي بل والخيالي أحيانًا. هو مكان يجمع المدخرين والمقترضين معًا. فللمدخرين من الشركات والأفراد يكون السؤال دائمًا: ماذا نفعل بهذا الجزء من دخلنا الذي ادُّخِرَ؟ كما يقول توماس أوتلي، بالطبع إحدىٰ الإجابات هي أن تضع هذا الفائض من الدخل في صندوق تحت فراشك، ولكنك تستطيع أيضًا أن تقرضه شخصًا آخر لديه الاستعداد لدفع رسوم

لاستخدام هذا الفائض[1]. عندما يكون المدخر في بلد والمقترض في بلد آخر فإننا نتحدث هنا عن سوق مالية عالمية تتطلب حركة رؤوس الأموال عبر الحدود. كما أشرنا فإنه خلال العقود الأولىٰ لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وضعت أغلب الدول قيودًا علىٰ هذا النوع من التعاملات، فمن يريد أن يقترض عليه أن يقترض من المدخرات المتاحة داخل النظام المالي الوطني، ومَن يريد أن يقرض مدخراته عليه أن يجد مقترضين داخل نظامه المالي الوطني. بسبب تغيرات أشرنا إلىٰ بعضها في الأعلىٰ، وأخرىٰ عملياتيه تقنية أدت فيها البنوك البريطانية بشكل خاص دورًا مهمًا[2]، نما الاقتراض عبر الحدود حتىٰ وجدت كثير من الحكومات نفسها في نهاية السبعينيات من القرن الماضي أمام اختيارين: إما تبني سياسات أكثر تقييدًا علىٰ حركة رؤوس الأموال أو رفع القيود عنها نهائيًا، حيث اختارت أغلب حكومات الدول الصناعية الاختيار الثاني، ثم لحقها عدد كبير من حكومات الدول النامية حتىٰ أصبحت العلاقة المالية التي تربط المدخر-المقترض أو الدائن-المدين جوهر العلاقة الاقتصادية بل والسياسية بين الدول الصناعية المتقدمة وأهمها الولايات المتحدة، وبين الدول النامية.

في الحقيقة مثلت علاقة الدائن-المدين توازنًا مدهشًا بين كونها علاقة سياسية وبناء أيدلوجيًا كما يصفها تشومسكي، وبين كونها علاقة فنية تقنية غاية في التعقيد. يتداخل هذان البعدان السياسي والتقني لينتجا ما يُسمَّىٰ تقنيات الحوكمة (Governmentality) التي يمكن وصفها كطرق محددة للفعل، وللتدخل، والتوجيه، مكونة بدورها من أنواع خاصة مما يُسمَّىٰ العقلانية العملية (Practical Rationality): الخبرات والمعرفة الفنية والإدارية، معتمدة

(١) Oatley, 2008, P. 218.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٣٩.

علىٰ وسائل وآليات تكنولوجية وتنظيمية[١]. هذه الشبكة الفنية والإدارية هي ما تربط بين الدائن والمدين، قد تكون أكثر سيولة من توازنات القدرات العسكرية بالتأكيد، بل وحتىٰ من تراتبية المؤسسات الدولية الاقتصادية، ولكنها تنتمي للنوع نفسه: علاقات القوة. ففي النظام الذي تسوده أجواء السيطرة بالإكراه من جهة وتحدي ومقاومة هذه السيطرة من جهة أخرىٰ تكون حسابات القوة الأساسية هي حسابات القوة العسكرية، في حين هنا تكون حسابات القوة بين مَن يملكون رؤوس الأموال وبين مَن لا يملكونها، حيث تقاس قوة «السلطة الدائنة» كما تسميها أندري أورليان، بقدرتها علىٰ تحويل المال إلىٰ دين، والدين إلىٰ ملكية[٢]. في مستوىٰ الأفراد عادة يتحول الدين إلىٰ ملكية عندما يفشل المدين في وعده بالسداد من خلال الرهن الذي يضعه في يد الدائن، في حين في مستوىٰ العلاقات بين الدول فإن عملية التحويل هذه قد تأخذ شكلًا غير مباشر من خلال تدخل صندوق النقد الدولي لضمان الديون من خلال برامج الإصلاحات الاقتصادية التي تتضمن بشكل جوهري برامج الخصخصة، التي تنقل الملكية العامة إلىٰ ملكية شركات خاصة تملك جزءًا من أصولها المالية مؤسسات مالية واستثمارية أجنبية.

هذا لا يعني أنك لا تتأثر علىٰ المستوىٰ الفردي، فبالإضافة إلىٰ تآكل الأصول والموارد التي يفترض أن تملكها الجماعة الوطنية التي تنتمي إليها علىٰ المدىٰ الطويل، فإن نصيبك من عوائد تلك الموارد يتآكل أيضًا علىٰ المدىٰ القصير من خلال برامج التقشف وإلغاء الدعم الحكومي التي يجعلها

---

(١) Mitchell Dean, Governmentality: Power and Rule in Modern Society, (London: Sage, 1999) P. 23.

(٢) موريزيو لازاراتو، صناعة الإنسان المدين: دراسة حول الوضعية الليبرالية، ترجمة الحسن مصباح، (الدوحة: منتدىٰ العلاقات العربية والدولية، ٢٠١٧) ص ٣٠.

صندوق النقد الدولي شرطًا لتدخله و«إنقاذ» الدائن والمدين، أو بمعنىٰ أدق إنقاذ العلاقة المستقبلية بينهما. المدهش أن علىٰ الرغم من عملية السرقة هذه كما يسميها تشومسكي فإن الجميع يشعر بالسعادة والرضا، وذلك لأن سلطة الدين كما يصفها موريزيو لازارا تولا لا تمارس عبر القهر ولا عبر الأيدلوجيا، فالمدين هو «حر»، لكن تصرفاته وسلوكياته يجب أن تسير في إطار محدد بالدين الذي تعاقد به. وهذا يصدق تمامًا علىٰ الفرد وعلىٰ أهالي بلد ما، وعلىٰ أي مجموعة اجتماعية. أنت حر بقدر ما تتبنىٰ نمط الحياة (الاستهلاك، والعمل، والنفقات الاجتماعية، والضرائب، إلخ) المتناغم مع سداد الدين[١].

في الحقيقة يمكن قبول حجة أن النيوليبرالية لم تفشل في وعودها بخروج عدد أكبر من السكان من مستوىٰ الفقر وزيادة نطاق الاختيارات الاستهلاكية للأفراد، وللإنصاف فهي لم تخفِ إثارة الطمع في منتجاتها وإثارة رجائك في شبكاتها. تخيل فقط أن تعيش بعيدًا عن إثارة وصخب النيوليبرالية، هل ستشعر بالضيق؟ هل تريد العودة إلىٰ أجواء الفصل السابق؟ أجواء المقاومة والمراغمة؟ علىٰ كل حال حتىٰ لا تشعر بالضيق من احتمال تقلص اختياراتك الاستهلاكية يجب علىٰ النخبة الحاكمة للدولة التي تنتمي لها ألا تُشعِر المستثمرين بالضيق. فتدفقات أموال المستثمرين ورأس المال الخاص تأخذ عددًا من المسارات، فالبنوك التجارية (Commercial Banks) تقرض الشركات والحكومات في الدول النامية، والصناديق الاستثمارية الكبرىٰ في الدول الصناعية تشتري أسهمًا متداولة في الأسواق المالية في الدول النامية، وكذلك تصدر حكومات الدول النامية سندات وتبيعها لمؤسسات مالية واستثمارية في الدول الصناعية المتقدمة، بالإضافة إلىٰ

(١) المصدر السابق، ص ٣١.

مشاركة رأس المال الأجنبي في برامج الخصخصة الوطنية بشكل مباشر وغير مباشر (من خلال التحالف مع وكيل محلي). يمثل مجموع تدفقات رؤوس المال الخاصة اليوم أكثر من ثلاثة أرباع مجموع التدفقات المالية إلىٰ الدول النامية[١]. وكأن هذه المسارات ليست كافية لربط الدولة والمجتمع المستهدفة بسلطة الدين، فإن كل مسار يتضمن مئات من الفاعلين النشطين الذين يجتمعون معًا عند الحاجة. فالقرض الواحد عادة لا يكون بين حكومة وبنك، بل بين حكومة ومئات البنوك من خلال ما يُسمَّىٰ القرض المشترك (Syndicated Loan) بحيث يقدم كل بنك جزءًا صغيرًا من القرض مما يسمح لتلك البنوك بتوزيع مخاطر عدم السداد بينها بدلًا من أن يتحملها بنك واحد[٢]. قد يجلس ممثلو الدولة الساعية للاقتراض أمام ممثلي مئات البنوك للتفاوض حول شروط القرض في غرف مغلقة إلا من ممثلي صندوق النقد الدولي، أو بشكل أدق، روح صندوق النقد الدولي المجسدة في معايير وشروط الاقتراض وإدارة الاقتصاد المحلي وقطاعه المالي. فتوزيع المخاطر بين مئات البنوك قد لا يمثل ضمانًا كافيًا لها، لذلك يكون صندوق النقد الدولي دائمًا حاضرًا بمعاييره وشروطه وخطط الإصلاحات الهيكلية لضمان حقوق البنوك من خلال سياسات تهدف إلىٰ نقل عبء السداد علىٰ مجتمع الدولة المقترضة. خطط الإصلاحات الهيكلية (Structural Adjustment) هذه قد تسبق الحصول علىٰ الدين، خاصة إذا كان صندوق النقد الدولي نفسه أحد الدائنين، بحيث تأخذ شكل شروط الإقراض (Conditionality)، أو خلال التفاوض، أو وهذا الأغلب، عند بداية ظهور بوادر عدم القدرة علىٰ السداد. عندما تأتي الدولة لصندوق النقد الدولي مرغمة لعدم قدرتها علىٰ سداد ديونها للبنوك الخاصة، تكون الفرصة مواتية

---

(١) Oatley, 2008, 310.

(٢) المصدر السابق، ص ٣١٦.

لإعادة تشكيل اقتصادها تبعًا لمبادئ النيوليبرالية: تقييد دور الدولة وتعزيز دور السوق. تركز الإصلاحات علىٰ تحرير السوق في أربعة مجالات: تحرير التجارة، وتحرير الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)، وخصخصة المشاريع الحكومية، والتخفيف من القيود التنظيمية (deregulation) الحكومية لتشجيع المنافسة الاقتصادية. عادة ما تُدعَمُ برامج الإصلاحات الهيكلية هذه بقروض إضافية من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والبنوك الاستثمارية الخاصة (مرة أخرىٰ)!

حتىٰ هذا قد لا يكون كافيًا للحفاظ علىٰ اختياراتك الاستهلاكية من التقلص ونمط حياتك المنظم حولها، فالأمر يتطلب إحالة الدولة ومجتمعها إلىٰ شبكات من كيانات متعددة ذات قدرة وسلطة علىٰ تنظيم السوق تُسمَّىٰ الشبكات التنظيمية (Regulatory Networks). تتضمن تلك الشبكات، خبراء دوليين، ممثلين عن الشركات والقطاع الخاص، وغيرها من الكيانات غير الحكومية والهيئات الحكومية. تحتل تلك الشبكات الجزء الأهم من تنظيم الاقتصاد العالمي، أو الحياة اليومية في الاقتصاد العالمي بالإضافة إلىٰ دورها الهيكلي المتزايد. علىٰ الرغم من حضور أو إمكانية حضور هيئات حكومية وطنية ممثلة لدول مختلفة في تلك الشبكات، فإن العمل الحقيقي لتلك الشبكات، أي تصميم وتأسيس معايير السلوك داخل السوق، يتم بين الهيئات التنظيمية في كل من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، في حين تكتفي الهيئات التنظيمية من الدول النامية بحضور ورش العمل والدورات التدريبية للتعرف علىٰ تلك المعايير لتطبيقها في نظمها المحلية وتعبيدها لرؤوس الأموال الخارجية، سواء تلك القادمة علىٰ شكل استثمارات خارجية مباشرة (FDI) أو غير المباشرة من خلال الاستثمار في الأسهم والسندات إلخ. ففي عالم المال فقط هناك المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (International Organization of Securities Commissions)، لجنة

بـازل لإدارة الـقـطـاع الـبـنـكـي (Basel Committee on Banking Supervision)، مجموعة المشاركين في الهيئات الرئيسة لتمويل التصدير (Participants Group of Major Export Credit Agencies)، مـجـمـوعـة الـعـمـل والـتـنـفـيـذ الـتـمـويـلـي (المسؤولة عن مكافحة غسيل الأموال)، الرابطة الدولية لهيئات إدارة الـتـأمـيـن (The International Association of Insurance Supervisors)، مـجـلـس معايير المحاسبة الدولية (the International Accounting Standards Board)، الاتحاد العالمي للصرف (World Federation of Exchanges)، بالإضافة إلىٰ مجلس الاستقرار المالي (Financial Stability Board) الذي يعمل كشبكة لتنظيم وتنسيق عمل باقي الشبكات التنظيمية في مجال التمويل والبنوك. مرة أخرىٰ، إذا أردت الاستمتاع بنطاق اختياراتك الاستهلاكية عليك أن تطلب رضا هؤلاء كلهم وترجوهم.

فعندما يشترط صندوق النقد الدولي تحرير القطاعات الاقتصادية خاصة قطاعات الاستثمار والتمويل والبنوك، للحصول علىٰ قروض إضافية، فإنه في الحقيقة يحيل الدولة إلىٰ هذه الشبكة من الأرباب. عندما يشترط صندوق النقد الدولي، الحد من التدخل التنظيمي (deregulation) للدولة في السوق فإنه يقذف بها في غابة من الأحكام، والإجراءات، والمعايير سنها ووضعها هؤلاء وغيرهم. في الحقيقة كلمة «تحرير» هنا خادعة فما يجري هو استبدال إطار تنظيمي بآخر، استبدال سلطة بأخرىٰ. نعم سلطة، فتلك الشبكات تتمتع بسلطة صنع القوانين المنظمة لسلوك كل الفاعلين في السوق بشكل مباشر أو غير مباشر. في تلك الشبكات التي تعمل بمرونة كبيرة من خلال عدد صغير من السكرتارية، وبعيدًا عن الروح الرسمية للمؤسسات الدولية الحكومية تمر القوانين من خلال التحكم في وضع جدول الأعمال والأولويات (Agenda Setting) ومناقشة السياسات (Policy deliberations)، ومِنَ ثَمَّ إقامة ورش العمل والدورات التدريبية

لتعريف القوانين والأحكام والمعايير والإجراءات المتفق عليها لمسؤولي الدول النامية، ومِن ثَمَّ تفويضهم لتطبيقها في نظمهم المحلية. كل هذا لا يمر عبر إجراءات تصديق أو مناقشة في البرلمانات الوطنية كما هو الحال مع الاتفاقيات الدولية الرسمية الثنائية أو متعددة الأطراف[1]، بل تمر من خلال الباب الخلفي، وأحيانًا الأمامي، من شبكات «الحوكمة العالمية» إلىٰ البيروقراطيات الوطنية مباشرة.

* المبحث الثالث: توزيع الاستمتاع المادي بين الدولة، النخبة، والمدينة العالمية:

هذه الشبكات التي تملأ الأفق في البيئة الدولية لا تقوم بدورها العمودي الاختراقي في النظم الوطنية والمحلية حتىٰ تؤسس ما يُسمَّىٰ المصالح الراسخة لدىٰ النخبة الحاكمة، وصناع القرار، بل وحتىٰ المجتمع دون مشاركة السلطات والهيئات الحكومية للدول النامية فيها. يتطلب القيام بهذا الدور، أي عولمة الوطني والمحلي مؤسسيًا بل وجغرافيًا، إنتاج وإعادة إنتاج مصالح متموضعة مؤسسيًا وعلاقاتيًا داخل وخارج مؤسسات الدولة.

فالدول النامية ودول المنطقة بشكل خاص أخذت شكلها الحديث في إطار من توزيع للسلطة ولعوامل الإنتاج فُرض من الخارج. بمعنىٰ أن احتلال مجموعات تمثل مصالح اجتماعية واقتصادية معينة لسلطة الدولة

---

(١) Abraham L. Newman and David Zaring, Regulatory Networks: Power, Legitimacy, and Compliance, in Interdisciplinary Perspectives on International Law and International Relations: The State of the Art, eds. Jeffrey L. Dunoff and Mark A. Pollack (Cambridge: Cambridge University Press, 2013). P. 246.

وحصولها علىٰ الاعتراف الدولي حدث في ظل رعاية قوىٰ خارجية[١]. بحيث مُكِّنت نخب محلية اقتصادية علىٰ حساب مجموعات اجتماعية أخرىٰ، وذلك نتيجة تطوير قطاعات اقتصادية بعينها والعمل علىٰ تكاملها مع الاقتصاد العالمي ومركزه، مما خلق حالة من الازدواجية داخل الاقتصادات المحلية بين قطاعات حديثة وأخرىٰ تقليدية، حيث ارتبطت الأولىٰ بجانبي العرض والطلب للاقتصاد العالمي موجهة إنتاجها للتصدير، في حين ظلت الثانية بعيدة عن تلك الروابط موجهة إنتاجها للحاجات المحلية. لم تنفك هذه العمليات الاقتصادية عن تكوين دولة الاستعمار (Colonial State) لذلك كان أحد الأدوار الهامة لهذه الدولة هو تسهيل اختراق رأس المال الأجنبي للاقتصاد المحلي أو للقطاعات الحديثة منه التي تم تطويرها. من جهة أخرىٰ لتغطية مسؤولياتها المحلية احتاجت الدولة للتفاوض والتحالف مع النخب الاقتصادية المحلية المستفيدة من ارتباطها بالاقتصاد العالمي، وذلك للحصول علىٰ (نصيبها) علىٰ شكل ضرائب وغيرها من الوسائل. فبين رأس المال الأجنبي من جهة وبين النخبة الاقتصادية المحلية من جهة أخرىٰ نشأت مصالح راسخة تقطفها النخبة السياسية من خلال تموضعها مؤسسيًا في هذا التقاطع. هذا التحالف الثلاثي ظل بعيدًا عن باقي الشعب، بل أحيانًا كثيرة تم التعامل مع الشعوب علىٰ أنها التهديد الرئيس لهذا التحالف.

بسبب الأوضاع الدولية السياسية والاقتصادية كان هناك توازن ما بين هذا التحالف الثلاثي وبين الجماهير التي في الحقيقة احتلت سلطة الدولة في حالات عديدة في العالم الثالث وتبنت هويات وسياسات

---

(١) مصطفىٰ عبد الظاهر، مقاربات نظرية، في اختراع الأمم، الدولة القومية الحديثة في شرطها الاجتماعي: دراسات عربية وغربية، (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ٢٠١٧)، ص ٥٠-٥١.

مقاومة للهيمنة السياسية والاقتصادية للقوىٰ الرأسمالية. مع بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي وتغير الأوضاع الدولية، التي تجسد أهمها في بداية سقوط النموذج الشيوعي ودولته الراعية (أي الاتحاد السوفياتي) لحقه كثير من الحكومات المتبنية لنموذجه أو تحولها حتىٰ لو تدريجيًا إلىٰ الاقتصاد الحر، مما أعاد تشكيل المصالح والقوىٰ الاجتماعية التي تمثلها حول سلطة الدولة اعتمادًا علىٰ التحالف السابق، ولكن بأدوات مختلفة وفي مساحات لم يطأها من قبل. في دول المنطقة لم تَغَبِ العلاقات والروابط بين النخب السياسية من جهة والنخب الاقتصادية من جهة أخرىٰ، التي مثلتها الأسر التجارية الكبيرة التي تملك الأراضي، والشركات التجارية، والصناديق الاستثمارية، والتي تشارك بدورها في المشاريع «التنموية» من خلال عدد من المبادرات كالبناء، والتشغيل، وانتقال الملكية (BOT: Build, Operate, Transfer) وشراكة القطاع العام والخاص (PPP: Public Private Partnership) أو عن طريق برامج الخصخصة المباشرة. في حين حظيت تلك العلاقات برعاية قوىٰ السوق العالمية التي استفادت من حالة الاستقرار الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مما سمح بترسيخ مصالح متعددة حول النظام الاقتصادي العالمي النيوليبرالي والارتباط به.

في أعلىٰ مستويات السلطة السياسية فإن ارتباط مصالح النخبة السياسية بالنظام الاقتصادي العالمي ذو بعدين: سياسي وهو بالطبع يتركز حول الامتثال الطوعي لآليات السيطرة للقوىٰ العظمىٰ الداعمة للسوق، وما ينتج عن ذلك من منافع سياسية تخص البقاء بالسلطة وتعزيز التحالف مع تلك القوىٰ. واقتصادي: ويتمحور حول التموضع مؤسسيًا بما يسمح لها بالحفاظ علىٰ توزيع معين ومستقر للثروة والأنشطة الاقتصادية، مما ينتج عنه زيادة ثروتها من خلال الريع الناتج عن ذلك التوزيع. في هذه الحالة تكون النخبة

السياسية متموضعة مؤسسيًا، بما يسمح لها من التحكم في النظام بما يخدم مصالحها الخاصة، وخلق منافع ريعية لمجموعات أخرىٰ، وعند توسيع العدسة لتشمل البعد المحلي/الدولي من جهة والبعد الخاص بتداخل النخبة الاقتصادية/السياسية من جهة أخرىٰ قد ينتج لنا إمكانات مختلفة اعتمادًا علىٰ البيئة السياسية والاقتصادية لمجتمع ما. فأحيانًا تكون النخبة السياسية هي النخبة الاقتصادية أو أن تكون النخبتان متداخلتين بشكل يصعّب من التفريق بينهما. في هذه الحالة ليس من المستغرب أن تجد أفراد النخبة السياسية من كبار المستثمرين (حتىٰ بشكل غير مباشر) في بعض البنوك العالمية الاستثمارية، ثم تجد تلك البنوك نفسها تقرض وتمول الديون الحكومية للدولة. بحيث تكون النخبة السياسية في هذه الحالة هي الدائن والمدين في الوقت نفسه، هنا كمستثمرين، وهناك كصانعي قرار. حيث مثلت المكسيك وعدد من دول أمريكا الجنوبية هذا الوضع المثير للدهشة خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات. أحد الأمثلة الشهيرة التي تقترب من هذا الوضع أيضًا هو أزمة ديون الثمانينيات، التي بدأت بارتفاع أسعار النفط خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي والتي نتج عنها أمران: عجز في الحسابات الجارية للدول النامية المستوردة للنفط من جهة. وفائض للدول المصدرة للنفط من جهة أخرىٰ.

كما هو متوقع، دخلت البنوك الاستثمارية لأداء دور الوسيط. حيث قبلت تلك البنوك إيداعات الدول المصدرة للنفط من جهة، وأقرضتها الدول المستوردة للنفط من جهة أخرىٰ بفوائد بالطبع، مما أدىٰ إلىٰ زيادة واضحة في مستوىٰ الدين الخارجي للدول النامية المستوردة للنفط، التي علىٰ الرغم من استفادتها المبدئية من القروض فإنها بدأت تواجه صعوبات عندما فاق نمو الديون الخارجية قدرتها علىٰ السداد. هنا أيضًا كنا (نحن) الدائنون و(نحن) المدينون.

في مستوىٰ أبعد قليلًا عن النخبة السياسية نجد القيادات الوسطىٰ في الوزارات والإدارات الحكومية، هم أيضًا لهم نصيب من إثارة الطمع النيوليبرالي وترسيخ المصالح في نظامه. علىٰ مستوىٰ التفاعلات اليومية، تجد تلك القيادات نفسها ممثلة لإداراتها ومصالحها، التي قد تراها بشكل مستقل عن مصلحة الدولة والمجتمع، في هذا المستوىٰ يكون هناك منافسة بين تلك الإدارات والهيئات علىٰ تولي مهمات حكومية معينة تُدر كثيرًا من المكانة والموارد المالية علىٰ شكل زيادة في الميزانية وحضور المؤتمرات الدولية (والمنافع المادية المرتبطة بها) وبرامج التدريب وتعزيز القدرات والعمل كنقطة تواصل محلية (Focal Point) مع الشبكات العالمية الخاصة التي أشرنا إليها في الأعلىٰ. يكون هذا بالطبع بشكل أوضح في وبين الوزارات ذات العلاقة بالاقتصاد العالمي ودوائر الحوكمة العالمية، كالهيئات العامة للاستثمار، والبنوك المركزية، ووزارات المالية ووزارات التجارة. فتجد الصراع مثلًا بين إدارة العلاقات الاقتصادية في وزارة المالية، وبين إدارة التجارة الخارجية في وزارة التجارة والصناعة حول رئاسة وتشكيل الوفود لحضور اجتماعات المنظمة العالمية للتجارة في جنيف. إلا أن التنافس هنا لا يكون حول حضور اجتماع هنا واجتماع هناك فقط، بل علىٰ توثيق الارتباط بالنظام والتموضع في نقطة من نقاط توزيع الفوائد المحلية والدولية المرتبطة بالتجارة الدولية. فعادة لا يهم محتوىٰ الارتباط، بل ما ينتج عنه من منافع، فقد يكون الاجتماع لمناقشة التزام الدولة بقيود غير جمركية علىٰ التجارة أو أحكام استقلال البنوك المركزية عن السلطة التنفيذية. لا يهم، المهم الارتباط بالنظام والتموضع في إطاره أيًا كان المسار. فهذا التموضع له بعد محلي بالطبع بسبب الطبيعة الاختراقية لسياسات النيوليبرالية، التي تنتج في طريقها فائزين وخاسرين محليين علىٰ جانبيها

أو كفتي ميزانها، ميزان قد يكون لبعض القيادات الوسطىٰ في تلك الهيئات الحكومية القدرة علىٰ نقل الأفراد أو الشركات المحلية من كفة إلىٰ كفة أخرىٰ، ولو مؤقتًا.

إلا أنه مع ميلان الكفة لصالح النخب الاقتصادية أمام الدولة لم تكتفِ هذه النخب بإثارة طمع أفراد متموضعين مؤسسيًا في الإدارات الحكومية، أو حتىٰ بالضغط لتمثيل مصالحها من خلال كيانات وسيطة إن وُجِدَتِ المساحة لها في النظام السياسي فقط، بل أصبح هدفها إعادة تشكيل العلاقة بين العام والخاص، بل إعادة تشكيل العام ليكون منصة لتمثيل مصالح الخاص. أي أن تكون الدولة نفسها بإداراتها وهيئاتها منصة لتلاقي المصالح الخاصة العالمية والمحلية. فإذا تحدثنا عن السياسة الخارجية أو حتىٰ بشكل أكثر تحديدًا، السياسة الاقتصادية الخارجية، يكون العمل علىٰ جعل المؤسسات الحكومية المسؤولة عن إدارتها وتنفيذها هي نفسها إطار مؤسسي مهمته الأساسية تعزيز الروابط بين الخاص المحلي والخاص العالمي. في إطار حوكمة العولمة ترىٰ ساسكيا ساسان أن هذا النمط لا يمكن وصفه كانسحاب للدولة من المجال العام من جهة، أو تشبثها بسيادتها من جهة أخرىٰ، بل نمط ينتج عنه انتزاع الوطني (denationalization) جزئيًا من الدولة الوطنية[١]. بحيث تصبح المصالح الخاصة المرتبطة بالاقتصاد العالمي مؤسسة لسلطة الدولة، ما نشاهده -طبقًا لساسان- هو تشكيل نوع من السلطة وممارسات للدولة ينزع عنها ما هو وطني، تتضمن تلك العمليات إعادة توجيه البرامج والأجندات نحو البرامج والأجندات العالمية، وإعادة تدوير

---

(١) Saskia Sassen, The Places and Spaces of the Global: an Expanded Analytical Terrain, in Globalization Theory: Approaches and Controversies, Eds. David Held and Anthony McGrew (Cambridge: Polity Press, 2007) P. 81.

المصالح والاهتمامات الخاصة للنخبة الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي كمصالح واهتمامات عامة[1]. إذن في كل مستوىٰ من مستويات صنع وتنفيذ القرار، هناك مصلحة راسخة مرتبطة بالاقتصاد العالمي تتجمع حولها قلوب الراجين شبكاته ومؤسساته، الطامعين في الاستمتاع المادي في ظله.

علىٰ عكس المراحل الأولىٰ من تمدد الاقتصاد الرأسمالي العالمي، لم تتجاهل النخب الاقتصادية والسياسية العالمية الجماهير، فالبرامج النيوليبرالية فردانية في توجهاتها بمعنىٰ أنها تستهدف بشكل أساسي توسيع الاختيارات الاستهلاكية للفرد، أو بمعنىٰ آخر إثارة طمع الفرد، بعيدًا عن، أو في مواجهة أي توجهات جماعية قد ينشأ عنها ما يسميه تشومسكي قوميات مقاومة حتىٰ لا تكون عائقًا في تمدد شبكات الرجاء والطمع كما نسميها نحن هنا. علىٰ عكس كثير من المراكز الحضرية المقاومة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، نشأت في ظل النيوليبرالية مدن عالمية (Global Cities) أو حلم المدينة العالمية بالنسبة للكثيرين. هناك تتم إعادة تنشئة الجماهير بعيدًا عن دوافع، وحوافز، المقاومة. هناك ثلاث مدن عالمية رئيسة في العالم اليوم: نيويورك، ولندن، وطوكيو. في تلك المدن يتم الجزء الأكبر من عمليات الإدارة والتنسيق والخدمات والتمويل الخاصة بالاقتصاد العالمي، هنا، في المدينة العالمية، تقبع أكبر فروع البنوك الاستثمارية ومكاتب الحوسبة والقانون والمحاماة والتمويل والتأمين وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من الكيانات التجارية الخادمة للاقتصاد العالمي. هنا لا توجد مزارع أو حتىٰ مصانع بل ناطحات سحاب. هنا لن تبدأ يومك برائحة زيوت ودخان المصانع، ربما قليلًا، أو رائحة المطر التي

(١) المصدر السابق، ص ٨٢.

ما زالت تمكث في أرضك الزراعية، بل تبدأ يومك برائحة زبد قهوة ستاربكس، ومعطر المصعد، وجلد الأريكة ذات التصميم التجريدي (Minimalist). أو هذا ما يتوق إليه أنفك.

في الحقيقة، وإذا كنت تقرأ هذا الكتاب باللغة العربية الآن، ففي الغالب أنت تعيش في نسخة مشوهة من نموذج المدينة العالمية، ولكنها جيدة بما يكفي لاحتواء آمال الكثيرين في محاكاة أسلوب حياة المدن العالمية الأكثر تقدمًا. بالطبع (كثيرون) في هذه الحالة المقصود بها التقريب، فمن الصعب وضع حدود لمن هم داخل نموذج المدينة العالمية ومن هم خارجها، كون هذا النموذج واقعًا للبعض وحلمًا لآخرين، هؤلاء الذين يمرون بجانب ناطحات السحاب ومطاعم السوشي ولا يدخلونها، هؤلاء الذين يضعون أسوأ منتجات تثبيت الشعر علىٰ رؤوسهم ليسوا من أهل المدينة العالمية حتىٰ إن تواجدوا بها جغرافيًا، فإنهم الأكثر تعلقًا بها. كما أن مساحة تمدد هذا النموذج لا تغطي مدينة بأكملها بالضرورة، بل قد تقتصر علىٰ عدد صغير من الأحياء المحيطة بمبنىٰ تداول الأوراق المالية والبنوك وعدد من الكافيهات وأسواق الجورميه (Gourmet Markets) التي تعمل بجد فقط في ساعة (البريك). في حين تعج باقي المدينة بأسر وشباب ومراهقين يعيشون ببقايا خطط تنموية فاشلة مختلطة بهويات منكسرة علىٰ أكوام من القمامة، لا تلمع أعينهم إلا بأشعة الشمس التي تعكسها ناطحات السحاب من داخل قلب المدينة العالمية.

لحسن الحظ أو لسوء الحظ، هناك قوائم لترتيب المدن العالمية بناءً علىٰ عدد من المؤشرات كالنشاط التجاري وحركة الأعمال (Business Activity)، ورأس المال البشري، والتجربة الثقافية، وغيرها من المؤشرات. علىٰ الرغم من أهمية المؤشرات الأقرب إلىٰ ارتباط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد

العالمي، بل ودور المدينة محل النظر كنموذج إقليمي ومركز إقليمي مالي وخدمي، فإن المؤشر الخاص بالتجربة الثقافية لا يقل أهمية عن باقي المؤشرات الأخرىٰ علىٰ الأقل بالنسبة لأهداف هذا الفصل الخاصة بتوضيح مواطن إثارة الطمع والرجاء في مستويات مختلفة من إطار الدولة-المجتمع. فالمدن العالمية مراكز ثقافية أيضًا وليست اقتصادية فقط، فنشاط الأعمال الذي يخدمه رأس المال البشري لا ينفك عن أسلوب حياة ثقافي تتداخل فيه المادة من جهة و(أرقىٰ) أساليب الاستمتاع بها من جهة أخرىٰ. فالأنشطة التمويلية والبنكية والتجارية والتأمينية تفقد جزءًا كبيرًا من جاذبيتها إن فقدت ما يحيط بها من معمار، وموسيقىٰ، وفن، وموضة، وأطباق عصرية. فأسلوب الحياة والتجربة الثقافية لا يقل أهمية عن العائد المادي كعامل جذب للموارد البشرية أصحاب المواهب والمهارات العالية. أحيانًا يكون هناك تقسيم للعمل بين موزعي المادة وبين موزعي الثقافة. أحيانًا، أيضًا، وهذا النمط السائد في المنطقة، يكون هذا التقسيم بين أجيال الأسر التجارية الكبيرة التي تنتمي للنخبة الاقتصادية. فتجد الآباء يملكون شركات استثمارية في قطاعات مختلفة والأبناء يملكون المطاعم والكافيهات التي تخدم العاملين في شركات آبائهم. ليس المقصود بالخدمة هنا تقديم الغداء أو كوب القهوة، بل تقديم أسلوب حياة لاستكمال تجربة الاستمتاع المادي في المدينة العالمية أو الساعية نحو العالمية. لو كان الأمر يخص الغداء أو القهوة فقط لما وجدت أصناف القهوة بالنوتيلا، والتوست الفرنسي بالنوتيلا، والسلطة بالنوتيلا، والستيك بالنوتيلا.

بالطبع قد يفشل مشروع النوتيلا، لكن هذا لا يهم لأن الشاب صاحب النوتيلا سيذهب لأبيه صاحب الشركات الاستثمارية ليعوضه. وقد تفشل شركات الأب لكن هذا أيضًا لا يهم، لأن الأب سيذهب للدولة لتنقذه، قد تفشل الدولة في إنقاذ الشركات المحلية، لكن هذا أيضًا لا يهم لأن الدولة

ستذهب للبنوك الاستثمارية الخارجية لإنقاذها، قد تفشل الدولة في السداد للبنوك الاستثمارية الخارجية فيذهبا معًا لصندوق النقد الدولي، الذي أخيرًا يوافق علىٰ إنقاذ الدولة بشرط اتباع برامجه لترشيد الميزانية العامة. فتعود الحياة للمدينة العالمية وتفتح الشركات أبوابها مرة أخرىٰ وكذلك مطعم النوتيلا، بعد تطوير قائمة الأطباق وإضافة طبق القريدس بالنوتيلا، ويعود ضوء ناطحاتها وتلمع أعين من يعيشون علىٰ حدودها من جديد.

* الخلاصة:

بدأ هذا الفصل علىٰ حافة تحول وجداني وفكري من استثقال تكاليف المقاومة إلىٰ لوامع الاستمتاع المادي بالمنافع الدنيوية الناتجة عن الامتثال وانتهىٰ علىٰ حافة تحول آخر من قلب المدينة العالمية، أو نسخة رخيصة منها: من الاستمتاع المادي إلىٰ الاستمتاع المعنوي. بالطبع قد يكون هناك تحولات موضوعية حقيقية في ميزان التكلفة-المنفعة، أي أن يزيد حقًا مستوىٰ التكلفة المرتبطة بالمقاومة، ويزيد مستوىٰ المنافع المرتبطة بالامتثال، ولكن طبقًا لمحددات السلوك وعلاقته بالقيود الهيكلية كما قدمت في الفصل الثاني وتداعيات تلك الصورة علىٰ المسؤولية الأخلاقية والشرعية فإن تلك التحولات الموضوعية لا تترجم إلىٰ سلوك تلقائيًا، بل إلىٰ نطاق أوسع/أضيق من الاختيارات والمصالح/المفاسد المرتبطة بها تتأرجح حدودها طبقًا للاستثارة/الاستجابة الوجدانية.

في هذا الموضع قد يكون من المفيد التذكير، مرة أخرىٰ، بالمسافة بين مسارات التفاعل في ظل الهيمنة في البيئة الدولية أو أين نحن الآن في هذا الكتاب، أو في الواقع، فمن ساحات التنافس علىٰ القدرات المادية وبناء القدرات العسكرية والتأثير علىٰ حسابات المقاومة من خلال استثارة الخوف وما يقابلها من ثبات وجداني وفكري، إلىٰ الامتثال في مستوىٰ

السلوك تحت الإكراه، إلىٰ بداية الرضا بمنافع الامتثال والرجاء في الدولة المهيمنة لاستمرار تدفقها وغلبة الرغبة في الاستمتاع المادي علىٰ تعريف المصلحة الوطنية، إلىٰ ربط تلك المصلحة بالأدوات المؤسسية للمهيمن، مجسدة في عدد من المنظمات الدولية الحكومية، إلىٰ التيه في غابة من الإجراءات والمعايير والبيانات يحكمها عدد من المستشارين وأرباب البنوك والصناديق الاستثمارية والهيئات التنظيمية غير الحكومية، حتىٰ وجدنا أنفسنا أو انعكاسًا لها في واجهات، أو في عيون، محلات زجاجية مليئة بالاختيارات الاستهلاكية، قد لا نملك ثمنها الآن، ربما عطلة نهاية الأسبوع القادم، أو التي بعدها.

الفصل الخامس

المحبة

المحبة

إن كنت داخل أسوار المدينة العالمية بالفعل، فاعلم أن ما أتىٰ بك إلىٰ هنا ليس الأمن والأمان والمال فقط، بل الجمال أيضًا. هناك شيء جميل، أو تراه أنت جميلًا، هو الذي جذبك إلىٰ هنا، وما الأمن والمال إلا شروط لتمكينك من التقرب من ذاك الذي تراه جميلًا بل ومحاكاته. وكذلك الأمر بالنسبة للشعوب والمجتمع الدولي، فنحن لسنا هنا في المجتمع الدولي (ثقافيًا ومؤسساتيًا) للأمن والنمو الاقتصادي فقط، بل لأننا نرىٰ المجتمع الدولي جميلًا. والجمال فقط هو ما يضفر بالامتثال بالرضا من مريديه علىٰ عكس القوة أو المال اللذين يطلبان الامتثال بالإكراه والطمع المادي. بل أكثر من ذلك، قد يكون الامتثال بالرضا غير كافٍ للمحبوب حتىٰ يرضىٰ عن مستوىٰ رضاك بالامتثال. وأكثر، إن لم يرضَ، لم تلمه علىٰ قسوته، بل لُمْت نفسك علىٰ تقصيرها وشعرت بالذنب بل والخزي. أما إن رضي وحصل القبول حصل الرضا عن النفس والاستمتاع المعنوي.

أعترف بأن هذه مقدمة يصعب تقبلها كمدخل لتوصيف وتفسير التفاعلات في أي مسار من مسارات السياسة الدولية. إلا أن هذا ما سيحاول هذا الفصل تحقيقه. من خارج حدود المدينة العالمية وأسوار المجتمع الدولي يوضح ابن تيمية أن لذات الدنيا علىٰ ثلاثة أجناس: لذة جسدية أي بما يكون بإحساس الجسد كالأكل والنكاح ونحوهما، ولذة

وهمية بما يتخيله الفرد ويتوهمه بنفسه ونفس غيره كالمدح له والتعظيم له والطاعة له. واللذة العقلية وهي التلذذ بذكر الله ومعرفته، ومعرفة الحق وتألمه بالجهل[1]. فالأولىٰ والثانية في جوهرهما مطابقتان للسعي للاستمتاع المادي والاستمتاع المعنوي، سعي يوجه المصلحة الوطنية ويشكلها، أما الثالثة فليس ذاك لأحد إلا للمؤمن. في الفصل السابق تحدثنا عن الأولىٰ، في إطار تفاعلات مسار إثارة الرغبة في الاستمتاع المادي والاستجابة لها، في حين يناقش هذا الفصل السعي لتحقيق اللذة الثانية ومحفزاتها. بالعودة إلىٰ خريطة مسارات السلوك والتفاعل في السياسة الدولية فإنه يتم تلبية الاستمتاع المادي في الإطار المؤسسي الاقتصادي إلىٰ حد كبير كما وضحنا في الفصل السابق، في حين يتم تلبية الاستمتاع المعنوي واللذة الوهمية في إطار التفاعل القيمي والثقافي. في مسار الاستمتاع المادي تكون المشاعر الأساسية الطمع والرجاء، في حين في مسار الاستمتاع المعنوي تكون المحبة والجاذبية أساس التفاعل، وليس الاقتناع كما تقرر أكثر رؤىٰ العلاقات الدولية، أي أنه تفاعل وجداني أكثر منه فكري.

إلا أن الاستمتاع المعنوي يتطلب التعامل مع مجموعة أعقد قليلًا من المشاعر الوجدانية، التي يسميها علماء النفس (Self-Conscious Emotions) أو مشاعر الوعي الذاتي كالفخر (Pride) والرضا عن النفس (Confidence)، أو الشعور بالذنب (Guilt) والارتباك (Embarrassment) والخزي (Shame). في مسار الاستمتاع المعنوي أو اللذة الوهمية تكون التكلفة والمنفعة معنوية وإن ارتبطت بأثر مادي، وهذا واقع في المحبة في جميع مستوياتها. فحالة الفخر نفسها أو الرضا عن النفس والاعتقاد بالقبول الاجتماعي تكون هي

---

(١) أحمد بن تيمية، قاعدة في المحبة، تحقيق محمد رشاد سالم، (القاهرة: مكتبة الميراث الإسلامي) ص ٦٠.

المنفعة المتوقعة في حين تكون حالة الخزي نفسها أو الإحراج والاعتقاد بعدم القبول الاجتماعي هي نفسها التكلفة المتوقعة، وما يرتبط بكل منهما من لذة واستمتاع من جهة وألم من جهة أخرىٰ. فيستمتع الفرد/الجماعة بما يتخيله من مدح وتعظيم وتقدير، ويتألم من فوات الكرامة، بحيث لا يكون له قدر عند أحد ولا منزلة[1]. في هذا الإطار يسعىٰ الفصل إلىٰ التأكيد علىٰ أن ما يظهر كتفاعل فكري ينتج عنه اقتناع بالقيم والثقافة الدولية، في حقيقته تفاعل وجداني يعتمد علىٰ توزيع مشاعر الجاذبية وحسابات المنفعة والتكلفة المعنوية، التي يشكلها السعي إلىٰ مشاعر الوعي الذاتي الإيجابية وتجنب تلك السلبية.

في مقابل المقاربة التركيبية الاجتماعية للعلاقات الدولية وجذورها الفكرية، سيقدم المبحث الأول لهذا الفصل طيفًا أوسع من المدخلات النفسية التي تشترك معًا لتعمل كدوافع لتبني الهويات وإعادة إنتاج الروابط الاجتماعية. انطلاقًا من استخدام ارنست لاكلاو لمفهوم الاستثمار العاطفي سيلتمس هذا المبحث من أدبيات التحليل النفسي بعض الإسهامات التي تشير إلىٰ الأسس الوجدانية لانتشار الأفكار والقيم ومحاكاة السلوك بين أفراد الجماعة من خلال اشتراكهم في «الأنا المثالية» التي يحتلها هدف المحبة نفسه. إلا أن المبحث سينتهي بالحاجة إلىٰ الموازنة بين برودة الاقتناع الفكري للمقاربة التركيبية الاجتماعية للعلاقات الدولية من جهة، وحرارة الارتباط العاطفة لمدارس التحليل النفسي من جهة أخرىٰ للاقتراب بشكل أكثر دقة من التفاعلات الدولية القيمية/الثقافية وتبني الهويات فيها، التي تتميز بأبعاد حضارية ونفسية جماعية تتطلب هذه الموازنة.

---

(١) المصدر السابق، ص ٦١.

سيقوم المبحث الثاني بذلك من خلال أدبيات مشاعر الوعي الذاتي، وما تقدمه من أساس وجداني وفكري لمفهوم المحبة يأخذ بالاعتبار التعلق والارتباط العاطفي من جهة، والاتساق الفكري والاشتراك في الهويات من جهة أخرىٰ. حيث يعمل هذان البعدان معًا لاختبار مشاعر الوعي الذاتي، التي تتطلب: وعيًا بالذات، ووعيًا بأن الآخرين يقيمون الذات، ووعيًا بأن هناك مجموعة من الأحكام أو القيم الاجتماعية التي تحدد ما إذا كانت أفعال الذات «صوابًا» أم «خطأ»[١].

في حين يقترح المبحث الثالث أن هذا التفاعل الفكري/الوجداني هو ما يؤسس لتراتبية حضارية ذات أساس وجداني، تمثل إطار التفاعلات في المسار القيمي والثقافي، وما يتخللها من استثارة لمشاعر الوعي الذاتي (الإيجابية والسلبية) والاستجابة لها، وأن قبول القيم والثقافة الدولية يمر من خلال هذه التراتبية. ينتقل المبحث الرابع لاستكشاف موضع صانع القرار والنخبة الحاكمة بين التراتبية المحلية المعتمدة علىٰ السيطرة، والتراتبية الدولية المعتمدة علىٰ تبني القيم والثقافة الدولية، مقترحًا عددًا من الاحتمالات لسياسات تلك النخبة في الموازنة بين مصادر مشاعر الوعي الذاتي المحلية والدولية والسلوك الناتج عنها. في النهاية يدعو المبحث الأخير لإعادة توجيه مشاعر الوعي الذاتي لما خلقت له.

---

(١) Jennifer S. Beer, Neural Systems for Self-Conscious Emotions and their Underlying Appraisals, in The Self-Conscious Emotions: Theory and Research, eds. Jessica L. Tracy, Richard W. Robins, and June Price Tangney, (New York: The Guilford Press, 2007). P.53.

* المبحث الأول: القيم الدولية بين الاقتناع الفكري والاستثمار العاطفي:

لا تذهب أغلب نظريات العلاقات الدولية لأبعد من النظر الأداتي عند التعامل مع التفاعل القيمي والثقافي في البيئة الدولية. بحيث لا يخرج تفسير قبول تلك القيم عن مستوىٰ الإكراه أو مستوىٰ الوعود بالمكاسب المادية. في المقابل، تعتبر التركيبية الاجتماعية المقاربة الأكثر تقدمًا في التعامل مع هذا البعد في العلاقات الدولية من خلال التركيز علىٰ الاقتناع بالأفكار والثقافة الدولية وإدماج هويات الفاعلين في إطارها. علىٰ سبيل المثال، إذا بحثنا في قبول قيم حقوق الإنسان أو قوانين التنافسية الاقتصادية مثلًا من منظور واقعي ستكون الإجابة: اعتبارات الأمن القومي ومتطلبات التحالف مع قوىٰ عظمىٰ ليبرالية، أما إذا بحثنا السؤال نفسه من منظور الليبرالية المؤسساتية ستكون الإجابة: المنافع الاقتصادية الناتجة عن قبول هذه القيم، في حين ستقرر الرؤىٰ التركيبية أن الإجابة تقع في اقتناع الفاعلين بهذه القيم والرضا بأن تكون جزءًا من هويتها. للوهلة الأولىٰ قد يبدو هذا إطارًا مناسبًا للنظر في مسار التفاعل القيمي/الثقافي الموضح في الفصل الثاني. إلا أن هذا الفصل يقترح أن الاقتناع الفكري، وإن كان نتيجة ممكنة لهذا التفاعل، لا يعبر عن آليات التفاعل في هذا المسار، التي تعتمد علىٰ إثارة المحبة والجاذبية وذوبان الفاعل المستهدف فكريًا ووجدانيًا في رؤىٰ المهيمن.

إلا أن المحبة تبدو مرشحًا غير متوقع لتفسير الروابط الاجتماعية علىٰ المستوىٰ الدولي. تعتبر أعمال جوزيف ني (Joseph Nye) والخاصة بالقوة الناعمة المحاولة الأشهر للتعامل مع الامتثال ذي الأساس الوجداني الإيجابي. إلا أن ني، طبقًا لعدد من الباحثين كسولومون (Solomon، T.) لم يطور العامل الأساسي في نظريته، أي الجاذبية، بما يكفي. يقدم

سولومون في بحثه **الأسس الوجدانية للقوة الناعمة** إسهامات كل من هايدن[1] وبيللي ماتيرن[2] اللذين عملا علىٰ تطوير عامل الجاذبية كأساس للقوة الناعمة، إلا أنهما أيضًا -كما يرىٰ- لم يذهبا بعيدًا بما يكفي في استكشاف الأساس الوجداني لسلوك الامتثال، بل غلب عليهما المسار المعتاد في نظريات العلاقات الدولية، الذي لا يفرق بين الجاذبية والاقتناع[3] مما حدا بهما إلىٰ (تعريف الجاذبية نحو القيم) من خلال الهوية والخطاب (Discourse). مع ذلك يوضح سولومون أن ذلك يظل تقدمًا مرحبًا به خاصة أنه يفتح مجالًا للحديث عن علاقة كل من الهوية والروابط الاجتماعية بأبعادها الوجدانية.

لاستثمار تلك المساحة اقترح سولومون مفهوم ارنست لوكلاو الاستثمار العاطفي (Affective Investment) كأساس مناسب لتقبل الأفكار. طبقًا للوكلاو، فإن هذا الاستثمار العاطفي في الهويات والخطابات هو ما يسمح باستقرار وإعادة إنتاج الروابط الاجتماعية. بشكل أوضح يتساءل لوكلاو حول ما يجعل للخطاب واللغة صدىٰ وقبولًا عند الجمهور وراء ما يقدمه تحليل اللحظة التاريخية-الاجتماعية للخطاب[4]. نحو الإجابة علىٰ هذا التساؤل يفرق لوكلاو بين محتوىٰ الخطاب (Discourse Form) وبين القوة الدافعة للخطاب (Discourse Force) موضحًا أن الأول يفسر هيكلة الهويات

(١) Hayden C., The Rhetoric of Soft Power: Public Diplomacy in Global Context (Lantham: Lexington Books, 2012).

(٢) Bially Mattern, Why Soft Power is not so Soft? Representational Force in the Sociolinguistic Construction of Attraction in World Politics, Millennium Journal of International Studies, Vol 33, No.3, (2005).

(٣) Solomon T., The Affective Underpinnings of Soft Power, European Journal of International Relations, Vol 20, No.3, (2014), P. 724.

(٤) Ernesto Laclau, Glimpsing The Future, in Laclau: a Critical Reader, eds. Chritchley S. and Marchart M. (London: Routledge, 2004) P. 326.

والعلاقة بينها كما تنتج في اللغة، في حين أن الثاني يوضح الاستثمار العاطفي للذات في تلك الهويات وهيكلها، موضحًا أنه: «في حالة أصبح كيان ما هدفًا للاستثمار العاطفي، حبًا أو كرهًا، فإن هذا الاستثمار ينتمي إلىٰ عالم العاطفة»[1]. فالاستثمار العاطفي إذًا يتعلق بتلك القوىٰ الأساسية التي تربط الذوات بهوياتها وبأنواع معينة من الخطاب ما يعنيه هذا هو أن ارتباط الذات بالهوية لا يمر حصرًا عبر محتوىٰ الخطاب والتقييم الفكري له، بل يتضمن أيضًا بعدًا وجدانيًا ما يجعل هذا الارتباط محلًا للإثارة والاستجابة الوجدانية أيضًا.

ترجع جذور دراسة الارتباط العاطفي للأفراد بالهويات الجماعية إلىٰ نهاية القرن التاسع عشر، وهيمنة تخصص التحليل النفسي علىٰ دراسة سلوك الجماهير (Crowds)، خاصة خلال فترات عدم الاستقرار والثورات، الذي تُعُومِل معه إلىٰ حد كبير كحالة مرضية[2]. بما أن هذه الفصل يجادل بأن الجانب الوجداني مهم لتفسير التفاعل القيمي والثقافي بين مجموعة من الفاعلين حتىٰ في المستوىٰ الدولي فإن العودة إلىٰ نقطة مناسبة في هذه السلسلة من الأدبيات يعتبر ضروريًا لهذا الفصل. تمثل أعمال فرويد هذه النقطة المناسبة.

من البداية قلل فرويد من أهمية حالة الإيحاء (Suggestion) في انتقال عدوىٰ محاكاة السلوك بين أفراد الجماعة علىٰ الأقل دون اعتبار الأساس الغريزي والوجداني لهذه المحاكاة التي تصل لمستوىٰ التماهي (Identification) في السلوك بين أفراد الجماعة. في هذا الإطار اقترح فرويد التركيز علىٰ ما يسميه (Libido) أو المحبة الغريزية (الجنسية) لتفسير طبيعة

---

(١) المصدر السابق، ص ٣٢٧.

(٢) Ernesto Laclau, On Populist Reason, (London: Verso, 2005). P. 41.

الروابط الاجتماعية. تلك الرغبة تتعلق بتطور كل ما نسميه (محبة) (Love) من خلال تحولها نفسيًا بسبب عدم إرضائها بشكل مستمر إلىٰ أنواع الحب الأخرىٰ: حب الذات، حب الآخرين، حب الآباء، حب الأبناء، حب الأصدقاء، بل وحب الإنسانية، وحب الأشياء والأفكار المجردة. يبني فرويد تفسيره بناءً علىٰ هذا الأساس حتىٰ يصل إلىٰ أعلىٰ مستويات الارتباط العاطفي التي تتجسد في علاقة التماهي الكاملة عندما يحتل هدف المحبة جوهر الأنا (Ego)، بل جوهر الأنا المثالية (Ideal Ego) فترىٰ الذات صورتها المثالية في الشيء أو الشخص محل المحبة[١].

يرىٰ فرويد أن هناك ثلاثة أشكال للتماهي أبكرها هو التماهي مع الأب، ثم التماهي مع شيء أو هدف للحب، والثالث هو عند إدراك خواص مشتركة مع أشخاص آخرين. حيث يمثل هذا الشكل الأخير الشكل الأهم للروابط الاجتماعية وتماهي السلوك الاجتماعي بين أفراد الجماعة. إلا أن الخاصية الرئيسة التي تمثل الرابط الاجتماعي هي في حقيقتها التماهي، من النوع الثاني، مع قائد أو هدف ما. بمعنىٰ أن محبة القائد والاستثمار العاطفي والتركيز النفسي المرتبط بمحبة القائد هو ما يمثل الخاصية المشتركة التي تربط أفراد الجماعة بعضهم ببعض. بالتالي يعرف فرويد الجماعة من هذا النوع كمجموعة من الأفراد اشتركوا في وضع هدف المحبة نفسه، أو القائد، في محل الذات المثالية لكل منهم، وعرفوا أنفسهم من خلال الأنا لكل منهم (التي يحتلها القائد)[٢].

في هذه الحالة يعني الاستثمار العاطفي أن حب الأنا لكل فرد من أفراد الجماعة يجري في محبة القائد، وبالتالي في الارتباط بالجماعة

---

(١) المصدر السابق، ص ٥٨.

(٢) المصدر السابق، ص ٦١.

المعتمد علىٰ هذه المحبة. هنا يكون هدف المحبة أو القائد بديلًا لأنا مثالية لا نستطيع تحقيقها، وبالتالي يتمتع قائد الجماعة بمكانة مثالية يكون فيها أعلىٰ من مستوىٰ النقد. في هذه الحالة من الحب تصبح الأنا أقل انتقادًا وادعاءً وأكثر تواضعًا عند تقبل السلوك والقيم المرتبطة بالروابط الاجتماعية، المؤسسة علىٰ هذا النوع من التواصل الوجداني مع القائد[١].

علىٰ الرغم من استخدام تفسير فرويد في إطار الارتباط بالأيدولوجيات والهويات السياسية المختلفة فإن أفكاره لم تجد طريقها إلىٰ تفسير الروابط الاجتماعية علىٰ المستوىٰ الدولي، وذلك لأن المقاربة الأنسب للقيام بهذا الدور في إطار نظريات العلاقات الدولية، أي المقاربة التركيبية، اتخذت مسارات جعلت التفاعل القيمي والثقافي في البيئة الدولية محصنًا من أي اعتبارات وجدانية سواء في نسخة اليكساندر ويندت التي اعتمدت بشكل سطحي علىٰ التفاعل الرمزي (Symbolic Interactionism) أو نسخة نيكولاس أنوف الأكثر راديكالية، التي اعتمدت علىٰ إسهامات ومقاربات خطابية مرتبطة حصرًا باللغة كما في تقاليدها الأنجلو-ساكسونية[٢]. وهو ما يتماشىٰ إلىٰ حد كبير مع مفهومي القوة الهيكلية والقوة الإنتاجية، كما تم تقديمهما في الفصل الثاني. للمراجعة فإن كلًّا من القوة الهيكلية والقوة الإنتاجية تعبر عن قدرة فاعل ما علىٰ تأسيس وتكوين الأدوار والهويات الاجتماعية للفاعلين الآخرين، بل وتأسيس الحقل الاجتماعي الذي يتفاعل من خلاله هؤلاء الفاعلون، وبالتالي إمكانات الفعل والممارسات الممكنة في هذا الواقع الاجتماعي.

---

(١) لمصدر السابق.

(٢) Ronen Palan, A World of their Making: an Evaluation of the Constructivist Critique in International Relations, Review of International Studies, Vol 26, No. 4.(January 2001), P.597.

حيث تعمل القوة الهيكلية علىٰ المستوىٰ التفاعلي بشكل أكبر، أي أنها تعبر عن قدرة فاعل ما في وضع فاعل آخر في دور اجتماعي ينتمي لمستوىٰ معين في التراتبية الاجتماعية تعرف مصالحها ومسؤولياتها وواجباتها من خلال ذاك الدور أو الطبقة التي تنتمي لها، كل ذلك من خلال ممارسات خطابية ونظم معرفية معينة. لذلك يكون لهذا النوع من القوة بُعد علاقاتي مهم بين الأدوار الاجتماعية وما يرتبط بها من توزيع للسلطة الاجتماعية بينها. في حين تعمل القوة الإنتاجية علىٰ مستوىٰ أشمل وأكثر انتشارًا، فهذا النوع من القوة الذي يسمح للفاعل بتأسيس ونشر المعاني التي تؤسس لجميع الأدوار الاجتماعية في النظام. علىٰ سبيل المثال، أن يكون للفاعل قوة هيكلية أو علاقاتية يعني أن له القدرة علىٰ وضع فاعل آخر في دور (همجي) أو (متخلف)، وبالتالي تحديد (مصيره) في ذاك النظام من خلال تحديد مكانته، والموارد المتاحة له، بل وتعريفه لنفسه، وبالتالي لمصالحه من خلال قبول هذا الدور حتىٰ وإن كان قبول غير واعٍ. في حين تعني القوة الإنتاجية القدرة علىٰ إنتاج معنىٰ الحضارة أو معنىٰ التقدم في المقام الأول وتوصيف وتقييم الممارسات بين متحضر وهمجي أو متقدم ومتخلف. أو كما تقول كلاريسا هيورد هي القدرة علىٰ تعريف ما هو ممكن، محتمل، طبيعي، عادي، أو مشكل بالنسبة للفاعلين الآخرين[١].

من الواضح من المراجعة السابقة أن تعريف الخطاب الذي يعتبر الأداة الأساسية لتفسير القوة الهيكلية والإنتاجية ينتمي إلىٰ التقاليد الأنجلو-ساكسونية التي تحصره في اللغة وما تشير إليه من مبادئ وقيم وأنظمة معرفية مع اعتبار علاقات القوة الناتجة عنها. إلا أن ما ينقص هذا

---

(١) Clarissa Hayward, De-Facing Power, (New York: Cambridge University Press, 2000) P. 35.

العرض الذي يقدمه كل من بارنت ودوفال هو تصوير قبول الفاعل محل تأثير القوة الهيكلية والإنتاجية لدور اجتماعي يحد من مكانته والموارد المتاحة له وإعادة إنتاج خطاب ونظم معرفية وقيم تؤسس لروابط ونظام اجتماعي، بدوره، يعيد إنتاج خضوعه له. بعيدًا عن التعامل الأداتي مع القيم الدولية، هذا القبول العميق لا يمكن تخيله إلا من خلال رابط وجداني. هذا قبول الأنا الأقل انتقادًا وادعاءً وأكثر تواضعًا عند تقبل القيم المرتبطة بالروابط الاجتماعية. تلك الأنا المُحبة التي ترىٰ هدف المحبة وليكن قائدًا قيميًّا، أو رمزًا، أو مبدأ، بديلًا لأنا مثالية لا تستطيع تحقيقها. فقبول القيم في هذا الإطار يتعدىٰ الاقتناع إلىٰ الاستثمار العاطفي أي تلك القوىٰ الوجدانية الأساسية التي تربط الذوات بهوياتها وبأنواع معينة من الخطاب.

إذن ذاك الخطاب الذي يمسك الهويات بعضها ببعض، ويحتل الأرضية التي تتفاعل من خلالها تلك الهويات ليس عبارة عن كلمات فقط، بل يتضمن بالضرورة ما تثيره تلك الكلمات من مشاعر وجدانية. الخطاب هنا، أو الاستخدام الاستراتيجي للخطاب وسيلة للقوة، وسيلة تستهدف الروابط الوجدانية بهدف إعادة إنتاج هيمنة وتراتبية ما. هو الخطاب بمعناه عند لاكان، أحد متأخري مدرسة التحليل النفسي، الذي يتضمن الفكر، والجاذبية، واللذة، والمعنىٰ، والهوية، وإحساس الفرد بكيانه[1]. هذا إذن -علىٰ الأقل مبدئيًا- ما يحتل المسار الثالث الذي سميناه المسار القيمي/ الثقافي في الفصل الثاني. هو مسار مادته القيم والأفكار نعم، ولكن أرضيته وجدانية تحتلها المحبة وتثير تفاعلاته مشاعر الوعي الذاتي كالفخر والخزي وغيرها كما سنرىٰ.

---

(١) Palan, 2001, 597.

حتىٰ الآن ليس من الصعب الكشف عن سعي هذا الفصل لاقتراح أن مسار التفاعل القيمي/الثقافي في البيئة الدولية يجسد -ولو جزئيًا- تلك الحالة من الارتباط والتعلق العاطفي بقائد ما، وهو الغرب في هذه الحالة، وأن التماهي في السلوك بين أعضاء المجتمع الدولي وقبول القيم المؤسسة لهذا السلوك هو في الحقيقة نتاج الاستثمار العاطفي للمجتمعات غير الغربية ونخبها الحاكمة في النموذج الغربي واحتلاله للأنا المثالية لكل منها، وبالتالي فإن تفاعل كل منها مع الغرب والقيم الغربية بشكل خاص يغلب عليه تعامل الأنا الأقل انتقادًا وادعاءً وأكثر تواضعًا. لذلك عند الحديث عن مصادر القوة الهيكلية والإنتاجية في البيئة الدولية يجب الأخذ بالاعتبار قدرات الغرب في تطوير ونشر نظم معرفية وقيمية، بالإضافة إلىٰ قدرته علىٰ استثارة الجاذبية والحفاظ علىٰ الارتباط والتعلق العاطفي نحوه، ما يعيد إنتاج أنا أكثر تواضعًا وأقل انتقادًا لدىٰ المجتمعات الأخرىٰ جاهزة لقبول قيمه وثقافته.

مع ذلك من المهم الاعتراف بأن التفاعل في البيئة الدولية له سياقات حضارية تجعل حرارة الانجذاب العاطفي أحد أبعاد الروابط الاجتماعية فقط. في هذا الموضع هناك حاجة للنظر في أدبيات أخرىٰ للوصول لموازنة مناسبة حول تفاعلات المسار القيمي/الثقافي في البيئة الدولية بين برودة الاقتناع الفكري للمقاربة التركيبية للعلاقات الدولية، وبين حرارة الانجذاب الوجداني لمدارس التحليل النفسي، هذا التوازن بدوره يسمح لنا باستكشاف دور كل من البعد الفكري والوجداني في إطار الاستجابة للضغط الاجتماعي لقبول القيم في البيئة الدولية. تقدم أدبيات مشاعر الوعي الذاتي (Self-Conscious Emotions) هذا التوازن المطلوب.

- مشاعر الوعي الذاتي (أو لماذا نراقب مراقبتهم لنا؟):

انطلاقًا من هذه الأدبيات يقدم ثوماس شيف تعريفًا للمحبة يفرق من خلاله بين الحب الرومانسي كما يسميه، الذي يتضمن العناصر الثلاثة التالية: أولًا: الانجذاب الجنسي. ثانيًا: التعلق والارتباط العاطفي (Attachment). وثالثًا: التوافق أو الاتساق (Attunement) وهو ما يصفه بالحالة الإدراكية/الشعورية التي ينتج عنها وعي مشترك ومتوازن بين الأنا والآخر يتطلب إعادة تعريف الهويات الفردية في إطاره[١].

في حين يتضمن تعريفه للمحبة غير الرومانسية العنصرين الثاني والثالث فقط، ويلغي العنصر الأول. الأمر الذي يختلف بوضوح مع أدبيات التحليل النفسي التي تعطي العنصر الأول أهمية قصوىٰ كمصدر لكل مستويات المحبة الأخرىٰ.

إذن لدينا الآن تعريف للمحبة ذو بعد وجداني: التعلق والارتباط، وبعد آخر فكري: التوافق والاتساق. وأن لكل منهما دورًا في إنتاج مشاعر الوعي الذاتي سواء الإيجابية: الفخر والرضا عن النفس، أم السلبية: الخزي والإحراج. حتىٰ تُختبر مشاعر الوعي الذاتي يجب أن يكون هناك: أولًا: وعي بالذات. ثانيًا: وعي بأن الآخرين يقيمون الذات. وثالثًا: وعي بأن هناك مجموعة من الأحكام أو القيم الاجتماعية التي تحدد ما إذا كانت أفعال الذات «صوابًا» أم «خطأ».

ما ينتج عن سلسلة الإدراك هذه هو تقييم للذات، ولكن طبقًا لتقييم الآخرين لمدىٰ الالتزام بمعايير وقيم معينة. ففي حين تتأمل الذات نفسها

(١) Thomas J. Scheff, Runaway Nationalism: Alienation, Shame, and Anger, in in The Self-Conscious Emotions: Theory and Research, eds. Jessica L. Tracy, Richard W. Robins, and June Price Tangney, (New York: The Guilford Press, 2007). P.430.

وتقيمها من خلال معايير الآخرين تقدّم مشاعر الوعي الذاتي إما تشجيعًا فوريًا أو عقوبة فورية[١].

علىٰ الرغم من اشتراك جميع مشاعر الوعي الذاتي في كونها مشاعر اجتماعية أي أنها تمر من خلال تقييم الآخرين للذات فإنها تختلف في الاتجاه والدرجة ومكانة المراقب والمقيم، فبالنسبة للاتجاه هناك مشاعر إيجابية كالفخر والرضا عن النفس، وسلبية كالخزي والإحراج/ الارتباك والشعور بالذنب. في حين يظهر الاختلاف في الدرجة بشكل أوضح في المشاعر السلبية فالإحراج والارتباك، بل والإحساس بالذنب أقل حدة وأثرًا علىٰ النفس من الخزي والعار. فالمشاعر التي يثيرها صوت السكين عندما يخطئ قطعة الستيك في مطعم هادئ تختلف عن المشاعر التي يثيرها وصفك بالانتماء إلىٰ حضارة متخلفة تعادي المرأة والتقدم والجمال والمساواة، إلخ. من قبل من يملك القوة الهيكلية والقدرة علىٰ تركيب الأدوار علىٰ الآخرين. حتىٰ وإن كانا في الاتجاه نفسه، ويطلبان قبول المصدر نفسه. فالأول يخص فشل السلوك، في حين أن الثاني يخص فشل الهوية، فشلك أنت وليس سلوكك. هنا يكون خطر عدم القبول اجتماعيًا أكبر؛ لذلك تكون حدة مشاعر الوعي الذاتي السلبية أشد.

تؤثر أيضًا مكانة المراقب والمقيم ومدىٰ الاستثمار العاطفي فيه علىٰ حدة تلك المشاعر. فحدة مشاعر الإحراج الناتجة عن صوت سقوط الملعقة وأنت تأكل (الكشري) في أحد مطاعم القاهرة تختلف عن حدة مشاعر

---

(١) June Price Tangney, Jeffery Stuewig, and Debra J. Mashek, What's Moral about Self-Conscious Emotions?, in The Self-Conscious Emotions: Theory and Research, eds. Jessica L. Tracy, Richard W. Robins, and June Price Tangney, (New York: The Guilford Press, 2007). P. 21.

الإحراج بل والارتباك الناتجة عن صوت سقوط الشوكة وأنت تأكل بطًا بقشور البرتقال في أحد مطاعم باريس، وذلك لأنك مهتم بمراقبة وتقييم رواد المطعم الباريسي بشكل أكبر، وتضعهم في مكانة أعلىٰ من رواد مطعم الكشري في القاهرة، علىٰ الأقل فيما يخص آداب الطعام، وهذا حال مؤسف بالتأكيد. وكذلك فإن وصفك للانتماء إلىٰ حضارة متخلفة تعادي المرأة والتقدم والجمال والمساواة، إلخ، من قبل وزارة الخارجية الصينية لا ينتج عنه حدة المشاعر التي ينتجها التوصيف نفسه إن أتىٰ من وزارة الخارجية الأمريكية؛ لأننا أكثر تقديرًا وتعلقًا ورغبة في الاتساق الفكري، وبالتالي توق للقبول من الغرب منه مع الصين، وهذه عناصر المحبة التي وصفها شيف أعلاه.

بشكل أكثر تفصيلًا، تختبر مشاعر الوعي الذاتي السلبية عند تهديد الهدف الأساسي في الحفاظ علىٰ صورة إيجابية للنفس الاجتماعية (Social Self)، حيث يحصل هذا التهديد عندما يكون هناك خسارة أو احتمال كبير لخسارة المكانة والقبول الاجتماعي. يوضح دانيل فيسلير العلاقة بين مشاعر الوعي الذاتي والهوية الاجتماعية من خلال الاعتماد علىٰ أدبيات الانتباه (Attention) موضحًا أن النفس تتعامل مع الأحداث الخارجية من خلال تقييم أثرها: أولًا: علىٰ بقائها وأمنها المادي (Survival). وثانيًا: أهدافها الاجتماعية المرتبطة بهويتها ودورها الاجتماعي وهو ما يخصنا هنا.

عندما تُقيَّمُ الأحداث باعتبارها أحداثًا ذات علاقة بأهداف الهوية والدور الاجتماعي، تكون الخطوة التالية هو تقييم مدىٰ أهميتها لهذه الأهداف بمعنىٰ هل هذا الحدث والأفراد المشتركون فيه والسلوك المتوقع منك في هذا الحدث أذو أهمية علىٰ قبولك ومكانتك الاجتماعية أم لا؟ إذا كان مهمًا، تتحول الذات لتقييم الموقف من عيون الآخرين المشتركين في هذا الحدث وتصور وتخيل تقييمهم لسلوكك، أي مقارنة

سلوكك المتوقع بمعاييرهم لتقييم هذا السلوك، التي تأخذ عادة مستوىٰ مثاليًّا. هذه المساحة أو (Discrepancy) بين سلوكك أو تخيلك لسلوكك من جهة وبين تخيلك لتقييم الآخرين لسلوكك طبقًا للمعايير الاجتماعية هي من تحدد نوع مشاعر الوعي الذاتي المنتجة، فعندما يقترب سلوكك من القيم والمعايير المفترضة تنتج مشاعر الفخر والرضا عن النفس، وعندما تبتعد تنتج مشاعر الإحراج والارتباك.

إذن مرة أخرىٰ، عند الحديث عن مشاعر الوعي الذاتي السلبية يتطلب الأمر: وعي الذات بفشلها في الالتزام بمعايير اجتماعية، وأن الآخرين مدركون لهذا الفشل، وأن الذات واعية لإدراك الآخرين بفشلها في الالتزام بتلك المعايير[1]. وبالعكس، يتطلب الشعور بمشاعر الوعي الذاتي الإيجابية: وعي الذات بنجاحها في الالتزام بمعايير معينة، وأن الآخرين مدركون لهذا النجاح، وأن الذات واعية لإدراك الآخرين بنجاحها في الالتزام بتلك المعايير.

يرىٰ عدد من الباحثين المهتمين بمشاعر الوعي الذاتي أنها تطورت[2] نتيجة حاجة البشر لإقامة وإدارة علاقات أكثر تعقيدًا، وبالتالي الحاجة للتعامل مع مشكلات الحوكمة والتنظيم والتنسيق. يتحدث دانيل فيسلر حول تطور النظم البشرية وتنظيمها من نظم مؤسسة علىٰ علاقات القوة بين أصحاب المنزلة العليا (Superiors) وأصحاب المنازل الدنيا (Inferiors) إلىٰ نظم مصممة حول التعاون بين شركاء. في نوع الأنظمة البدائية كان المصدر

---

(١) Daniel Fessler, From Appeasement to Conformity: Evolutionary and Cultural Perspectives on Shame, Competition, and Cooperation, in in The Self-Conscious Emotions: Theory and Research, eds. Jessica L. Tracy, Richard W. Robins, and June Price Tangney, (New York: The Guilford Press, 2007). P. 175.

(٢) بالطبع لا حاجة هنا لتوضيح أن الكاتب لا يتبنىٰ أي رؤىٰ تطورية.

الأساسي لمشاعر الوعي الذاتي السلبية هو مجرد القبوع في موقع متدنٍّ في التراتبية المادية/الاجتماعية في مقابل أصحاب المكانة العالية. يصور فيسلر هذه العلاقة من خلال المواجهات بين الحيوانات التي يهدد الطرف الأقوىٰ الطرف الآخر من خلال وضع التمدد، في حين يتخذ الطرف الأضعف وضعية الانكماش كإشارة إلىٰ الخضوع والامتثال[١].

إلا أن تطور الأبعاد الثقافية للمجتمعات البشرية ومحتواها من قيم وأفكار جعل النجاح بالالتزام بها مصدرًا للفخر وفشل الالتزام بها مصدرًا للإحراج والشعور بالذنب والخزي. وبالتالي أصبح التنافس علىٰ المكانة في هذه الأنظمة متمركزًا حول الاحترام والتقدير الاجتماعي (Prestige) والناتج بدوره عن النجاح في الالتزام بالمعايير الثقافية والقيمية للمجتمع، بدلًا من التنافس علىٰ السيطرة والهيمنة المادية (Dominance). فالثاني -كما يشير الباحث- يأخذ عنوة باستخدام القوة، في حين أن الأول يطلب ويقدم من الآخرين أو يرىٰ في عيون الآخرين[٢]. يقترح المبحث القادم أن الإطار الاجتماعي للبيئة الدولية مر بالتحولات الخاصة بمصادر مشاعر الوعي الذاتي نفسها، وهو ما يعزز ويفصل ويطبق النقطة الرئيسة في هذا الفصل، وهي أن تفاعلات المسار القيمي/الثقافي في البيئة الدولية يجري علىٰ أرضية وجدانية إلىٰ حد كبير.

* المبحث الثاني: معيار الحضارة وتشكل الأنا المثالية في البيئة الدولية:

يحكي ألبرت حوراني في مقدمة كتابه **الفكر العربي في عصر النهضة** أن: «الشعوب العربية كانت مشدودة بطرق مختلفة نحو النظام العالمي

---

(١) Fessler, 2007, P. 178.

(٢) المصدر السابق، ١٧٦.

الجديد المنبثق من الثورة الصناعية والتقنية. هذا النظام الجديد كان يتسم بزيادة التبادل التجاري الأوروبي، بالتحولات الناجمة عن الإنتاج والاستهلاك، بمراقبة أوروبا المفروضة علىٰ بعض المناطق، بإنشاء مدارس من نوع جديد، وبانتشار أفكار جديدة تتناول كيفية حياة الناس في المجتمع»[١]. يبدي حوراني دهشته من استجابة الشعوب العربية لهذا النظام في موقع آخر من الكتاب: «لقد تخلوا عن الشريعة تخليًا مدهشًا بسرعته وشموله، بحيث قارب هذا التخلي حد الاكتمال... ففي كل مكان ما عدا بعض شبه الجزيرة العربية الأشد انعزالًا، حلت القوانين العلمانية محل الشرائع الدينية في كل من حقول التشريع المدني والجزائي والتجاري والدستوري»[٢].

لا يوجد في كلمات حوراني ما يقلل من أهمية الأبعاد العسكرية والاقتصادية في فرض هذا النموذج علىٰ الشعوب العربية والمسلمة. إلا أنه كما كان هناك عرض وفرض وإكراه كان هناك طلب وانجذاب وتعلق عاطفي ورغبة في الاتساق الفكري. فالمستعمر الغربي تعامل مع الشعوب غير الغربية من خلال أكثر من مسار كإعادة التسكين (كما في أمريكا الشمالية وأستراليا)، استعمار/ استقلال (الشرق الأوسط وبعض مناطق آسيا وإفريقيا)، المواجهة/ الإصلاح (كما في الصين واليابان)[٣]. حيث تعيّن علىٰ معظم العالم الإسلامي التعامل مع عمليات المسار الثاني من التشكيل أو إعادة

---

(١) ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨-١٩٣٩، ترجمة كريم عزقول، (بيروت: نوفل، ١٩٩٧). ص ٣.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٥٦.

(٣) Barry Buzan, How Regions were Made and the Legacies of World Politics: an English School Reconnaissance, in International Relations Theory and Regional Transformation, ed. T.V. Paul, (Cambridge: Cambridge university Press, 2012) P. 26-34.

التشكيل، الذي يلخص بوزان نتيجته كالتالي: «كان ثمن الاستقلال والقبول من قبل الغرب كأعضاء متساوين في المجتمع الدولي هو تبني النموذج السياسي الغربي وقبول القيم التنظيمية الوستفالية الأساسية للمجتمع الدولي: السيادة، عدم التدخل، الدبلوماسية، القانون الدولي، إدارة القوىٰ العظمىٰ، التنظيم القومي، إلخ.»[1]. هذا الاتفاق مثل نتيجة جهد أجيال من القانونيين والسياسيين الغربيين قبل الحرب العالمية الأولىٰ الذين استطاعوا أن يضعوا أسسًا في المجتمعات غير الغربية تمكنهم من المشاركة في العلاقات الحضارية بين الدول من خلال تبني النموذج الوستفالي: السيادة، القومية، البيروقراطية الحكومية[2].

هذا الاتفاق لم يكن بهذه الصورة الميكانيكية المحضة من خلال نسخ مجموعة من المؤسسات والإجراءات التنظيمية فقط، بل أسس أيضًا لتراتبية حضارية ذات أساس وجداني، لذلك يمكن وصفه باتفاق إعادة تشكيل النفس الجماعية الحضارية في مقابل الاعتراف والقبول في المجتمع الدولي، وهو الوصف الذي يتماشىٰ مع معيار القبول في الأسرة الدولية، والذي عرف خلال القرن التاسع عشر والعقود الأولىٰ من القرن العشرين بمعيار الحضارة (Standard of Civilization). ظهر هذا المعيار كنتيجة فرعية لوصف الأوروبيين لممارساتهم الاستعمارية بالمهمة الحضارية (Civilizing Missions) خلال هذه المهمات قسّم الأوروبيون شعوب العالم إلىٰ متحضر، وهمجي (Barbarian)، ووحشي (Savage)[3]. لذلك وضعت معايير حضارية لقياس مدىٰ تحضر هذه الشعوب وقبولها

(١) المصدر السابق، ص ٢٥.

(٢) David Fidler, The Return of the Standard of Civilization, Chicago Journal of International Law, Vol. 2, No.1 (April 2001) P. 141.

(٣) Andrew Linklater, The Standard of Civilization in World Politics, Human Figurations, Vol. 5, No. 2, (June 2016).

كأعضاء متساوين في المجتمع الدولي الذي مثّل ناديًا حصريًا للشعوب المتحضرة، التي كانت جميعها أوروبية علىٰ الأقل في البداية. كان اختبار الحضارة كالتالي: مدىٰ قدرة وإرادة الدولة محل التقييم علىٰ حماية حياة، وحرية، وممتلكات المسافرين، والتجار، والمقيمين الأوروبيين. أي أن السؤال الأساسي كان ما إذا كانت تلك الدول تستطيع ضمان تمتع الأوروبيين علىٰ أرضها بالضمانات القانونية والسياسية كما في الدول الأوروبية، ليس نتيجة تدخل القوىٰ الأوروبية لضمان هذه الحقوق، بل نتيجة تطور الدولة وقدرتها علىٰ إنفاذ قانون عام وتطور المجتمع وقدرته علىٰ الحفاظ علىٰ الأجواء الاجتماعية المتحضرة[1]. باختصار، كان الاختبار هو مدىٰ ملاءمة الحياة لذوق وتقييم الرجل الأوروبي سياسيًا وقانونيًا واجتماعيًا. بالطبع، في الأحوال الطبيعية عادة يكون عبء التكيف علىٰ التاجر أو المسافر أو المقيم مع ثقافة وقوانين المجتمع المستضيف وليس العكس، ولكن هذا يشير أيضًا إلىٰ مدىٰ عدم التوازن الفكري والوجداني الذي أسس للعلاقات السياسية بين الغرب وغيره من أقاليم العالم فيما بعد. علىٰ كل حال، عند عبور الدولة اختبار الحضارة هذا، الذي تطلب في أحيان كثيرة قرنًا أو أكثر لكثير من الدول، يمكن وصفها بعضو في الأسرة الدولية المتحضرة والمشاركة علىٰ قدم المساواة من خلال مبدأ السيادة مع الدول الأوروبية في المجتمع الدولي.

في الحقيقة لم يكن تنصيب الأوروبيين لأنفسهم كمحكمين لمعايير الحضارة دون أساس مادي وتنظيمي علىٰ الأقل، إن لم يكن ثقافيًا وفكريًا أيضًا. لذلك عملت كثير من الشعوب محل التقييم بجد لاستيفاء معيار

(١) Fidler, 2001, P. 142.

الحضارة حتىٰ وهم يقاومون السيطرة والاحتلال الأوروبي لدولهم. نتج عن هذا المزج بين الانبهار والجاذبية من جهة، والمقاومة من جهة أخرىٰ حالة نفسية جماعية لم ترضِها إلا إعادة تعريف النفس الجماعية من خلال الدولة الوطنية كعضو ذي سيادة وقبول في المجتمع الدولي. هذا المزيج يقترح أن تلك الدول لم تكن تبحث عن الاستقلال فقط، بل تبحث أيضًا عن القبول في الأسرة الدولية، الذي يعكس اعتراف الغرب بتحضرها.

فمشاعر الرضا عن النفس الجماعية كانت قد افتقدتها شعوب المنطقة لفترة تحت وطأة قسوة الحكم العثماني، خاصة في نهاياته، بالإضافة إلىٰ التفوق الغربي العسكري والاقتصادي وما بدا كأنه تفوق قيمي وحضاري أيضًا. ما قدمه الغرب إذن كان فرصة للتخلص من مشاعر الوعي الذاتي السلبية كالخزي الناتجة عن الحكم العثماني وموضع شعوب المنطقة في التراتبية الإقليمية أمامه، في مقابل الفخر والرضا عن النفس من خلال نموذج الدولة الوطنية والقبول في الأسرة الدولية المتحضرة والمشاركة كعضو فعّال علىٰ قدم المساواة في المجتمع الدولي. إلا أن ذلك لم يحدث، فالدولة الوطنية السيادية وعلىٰ الرغم من كونها محلًا لمشاعر الفخر الجماعي فإنها كانت وما زالت محلًا للتقييم ومنصة للخضوع لمتطلبات القبول في المجتمع الدولي. فالهوية الوطنية لا تحتفظ بتميزها وتقوم بدورها كهدف لمشاعر الفخر الجماعي إلا من خلال تبرير حضاري. إلا أن في هذه الحالة توجب اعتماد التبرير الحضاري لهذه الهوية الجامعة علىٰ مدىٰ تلبيتها لمعيار الحضارة الأوروبي. وبالتالي أصبحت مشاعر الفخر الوطني مشروطة بمدىٰ تلبية معيار الحضارة الأوروبي وقبول المشاركة في العلاقات الحضارية في الأسرة الدولية.

فالذات الوطنية التي قد يظهر عليها حدة الطبع أحيانًا كثيرة في إطار الاستعمار/الاستقلال وما سبقه من خضوع لاختبارات الحضارة تحولت إلىٰ تلك الذات الأقل انتقادًا وادعاءً وأكثر تواضعًا عند تقبل القيم المرتبطة بالروابط الاجتماعية. قد يعلو صوت الهوية الوطنية ويتسم بالحدة في الساحة الدولية إلا أنه في النهاية لا يطلب -بوعي أو لا- إلا الاعتراف والقبول والمكانة بأنه أكثر اقترابًا من هدف المحبة: النموذج الغربي الذي يمثل في تلك الحالة: الأنا المثالية، التي تعني احتلال هذا النموذج جوهر الأنا حتىٰ ترىٰ الذات الجماعية الوطنية صورتها المثالية في الشيء أو محل المحبة، وهو النموذج الغربي الوستفالي. بل يمكن القول إن الاستثمار العاطفي في هذا النموذج يمثل الخاصية المشتركة التي تمثل الرابط الاجتماعي بين أعضاء ومريدي عضوية المجتمع الدولي. إذا أكملنا مع التحليل الفرويدي يكون المجتمع/الأسرة الدولية مجموعة من (الشعوب) اشتركوا في وضع هدف المحبة نفسه، النموذج الغربي، في محل الذات المثالية لكل منهم، وعرفوا أنفسهم من خلال الارتباط الفكري والوجداني بها. وهو ما يجسد وضع الشعوب غير الغربية في عالم ما بعد الاستعمار، عالم لا تستطيع أن تعبر فيه عن نفسها وحقوقها إلا من خلال الأشكال والتصنيفات الغربية (Categories). بمعنىٰ أن البحث عن الذات الثقافية الأصيلة والتفاعل السياسي من خلال نظام الدول القومية ينتهي عادة بإعادة إنتاج، بل والاندماج في الرؤىٰ الغربية، الحالة التي تسمىٰ «فخ القومية» في الأدبيات الما بعد استعمارية، وهو أنه علىٰ الرغم من أنها -أي القومية- تعطي الانطباع بالاختلاف والتميز فإنها مجرد تشابه وتقليد يزيل أي اختلاف أو تميز[1].

---

(١) انظر:

Partha Chatterjee, The Nation and its Fragments: Colonial and Post-Colonial Histories, (Princeton: Princeton University Press, 1993).

يمكن وضع هذا الفخ الفكري والوجداني في إطار العلاقات الحضارية بين الشرق والغرب كالتالي: هناك حقيقة أن الغرب يعتقد أنه متفوق علىٰ الشرق، هناك حقيقة أخرىٰ: أن الشرق يريد أن يثبت للغرب أنه ليس أقل منه، إلا أن الشرق يفعل ذلك من خلال رؤيته لنفسه في عيون الغرب، وبالتالي فإن معيار التقدم كما يراه الشرق هو محاكاة النموذج الغربي سياسيًا وعلميًا وثقافيًا وأخلاقيًا، والأهم هو تصديق الغرب علىٰ هذا التقدم. من جهة أخرىٰ فإن الغرب يعرف نفسه من خلال هذا التفوق، أي أن الحفاظ علىٰ «الأنا» الغربية المتقدمة المتفوقة التي تعلم العالم الحضارة والقيم تحتاج دائمًا إلىٰ «آخر» همجي أو غير متحضر وغير أخلاقي للحفاظ علىٰ التمايز الذي يعيد إنتاج الهوية الغربية، مما يعني أن الشرق لن يصل أبدًا لمبتغاه باعتراف الغرب بتقدمه. ما يقترحه هذا الوصف هو استدامة التراتبية الحضارية حتىٰ مع أو بعد ضمان المساواة القانونية من خلال العضوية في المجتمع الدولي. وأن قبول هذه المجتمعات بمرتبة دنيا (Inferior) في العالم لم يكن من خلال ضغط اقتصادي وإكراه عسكري فقط، بل تضمن أيضًا بذور الاستيعاب الداخلي لمفهوم للحضارة ومعاييرها الغربية، وبالتالي القبول الطوعي للمبادرات الهرمية (من الأعلىٰ للأسفل) لضمان التقدم السياسي والاجتماعي.

حتىٰ هنا يمكننا القول إن التفاعل العسكري، الاقتصادي، الحضاري/الوجداني بين الغرب وأغلب مناطق العالم، بما في ذلك العالم الإسلامي أنتج ما أشرنا إليه أعلاه من نظم مؤسسة علىٰ علاقات السيطرة بين أصحاب المنزلة العليا (Superiors) وأصحاب المنازل الدنيا (Inferiors) التي وصفها فيسلر بأنها تراتبية بدائية يكون المحرك الأساسي لمشاعر الوعي الذاتي السلبية فيها هو مجرد القبوع في موقع متدنٍّ في التراتبية المادية/الاجتماعية في مقابل أصحاب المكانة العالية. وهو الأمر الذي

يعكسه تركيز القوىٰ الغربية في بداية التفاعل علىٰ الفرق بين المتحضر وغير المتحضر أو البربري والوحشي. إلا أنه تماشيًا مع فرضية فيسلر فإن معيار الحضارة، أو بشكل أدق محتواه الخاص بالتنظيم السياسي والإدارة القانونية والمؤسسية طبقًا لنموذج الدولة السيادية، بدأ في الانحسار في البيئة الدولية بعد الحرب العالمية الأولىٰ والثانية لعدد من الأسباب منها استيفاء أكثر شعوب العالم لهذه المتطلبات، وانحسار الأساس العلمي للتفوق الجوهري الغربي المتمثل في أدبيات الداروينية الاجتماعية والعنصرية العلمية (Scientific Racism)، بالإضافة إلىٰ دخول وهيمنة الولايات المتحدة التي بدت أكثر التزامًا من القوىٰ الأوروبية بنشر وتطبيق مبادئ الليبرالية العالمية، علىٰ الأقل في البداية.

خلال تلك الفترة سيطر مبدئيًا مبدأ حق تقرير المصير علىٰ التفاعلات القيمية/الثقافية بل والسياسية بين الغرب والعالم غير الغربي بما في ذلك العالم الإسلامي. في الحقيقة علىٰ الرغم من النكهة المقاومة لهذا المبدأ فإنه في الحقيقة انطلق وانتهىٰ عند معيار الحضارة الغربي. فأكثر المطالبات بحق تقرير المصير من قبل شعوب العالم غير الغربي اعتمدت في أساسها علىٰ استيفاء معيار الحضارة، الذي أصبح يوصف بالكلاسيكي في تلك الحقبة، حتىٰ وإن لم يُشَر إليه مباشرة. كما أن تلك المجتمعات عندما حصلت علىٰ حق تقرير مصيرها كان أول ما فعلته هو ربط مصيرها بالغرب والسعي في الحصول علىٰ الاعتراف الدولي وتوثيقه من خلال العضوية القانونية في مؤسسات المجتمع الدولي، وعلىٰ رأسها الأمم المتحدة، كأنها لا تعرف أو لا تريد أن تعرف ماذا تفعل بمصيرها بعيدًا عن المجتمع الدولي. ما عزز هذا السعي -كما ذكر- هو تحول الخطاب العالمي الذي يربط بين الغرب وتلك المجتمعات من خطاب معيار الحضارة الكلاسيكي إلىٰ خطاب الشراكة

بين أعضاء متساوين في المجتمع الدولي. فبعد عار الهزيمة العسكرية أمام الغرب، وخزي القبوع في مرتبة حضارية متدنية، وجدت تلك المجتمعات نفسها في تراتبية حضارية جديدة، أو بالأحرىٰ، هي نفسها ذات التراتبية ولكن بمعايير مختلفة. فالمساواة القانونية بل وحتىٰ العضوية في المجتمع الدولي لا تعني انتفاء التراتبية الاجتماعية داخله. الأمر يشبه حصول شخص ما علىٰ عضوية أحد النوادي الاجتماعية علىٰ سبيل المثال، هو الآن عضو في هذا النادي، الذي يبدو كنادي للنخبة، إلا أن مكانته الاجتماعية بين الأعضاء ما زالت تحدد موقعه في تراتبية أعضاء النادي. في الحقيقة هذه الحالة تمثل واقعًا حقيقيًا وليس مثالًا، والمفارقة أنها مرتبطة بالاستعمار وارثه. ففي بعض الدول العربية أنشأ الأجانب المقيمون فيها خلال فترة الاستعمار نوادي اجتماعية/رياضية لا يتمتع بعضويتها إلا هُم، بالإضافة إلىٰ بعض الأسر المحلية من النخب الاقتصادية والسياسية. بعد الاستقلال، ومغادرة الأجانب أو كثير منهم، رأت تلك الأسر المحلية غلق باب العضوية أمام الراغبين في العضوية الجدد والذين كانوا قد امتلكوا القدرة المادية لدفع رسوم عضوية النادي لأسباب مختلفة، ربما لعملهم في الخليج، أو إدارة مطعم كشري، أو غيرها، إلا أنهم لا يملكون المكانة الاجتماعية والمستوىٰ الثقافي، طبقًا لتقييم تلك الأسر، الذي يؤهلهم للعضوية. مع الوقت مرت أكثر تلك النوادي بمشكلات مادية واضطرت لفتح باب العضوية بعد أكثر من خمسين سنة. داخل أسوار تلك النوادي يمكنك الشعور بتراتبية واضحة بين الأعضاء القدامىٰ والأعضاء الجدد. هناك استعلاء اجتماعي من قبل الأسر القديمة، وهناك ضغط اجتماعي دائم علىٰ الأسر الجديدة فتجدهم يراقبون مراقبة الأسر القديمة لسلوكهم في المسبح، في الحدائق، في المطاعم، مراقبة تنتج أحيانًا كثيرًا من مشاعر الوعي الذاتي السلبية، قد

لا تصل إلىٰ الخزي والعار، ولكنها بالتأكيد تصل للقلق والارتباك والإحراج، وكذلك الأمر في المجتمع الدولي بين الأعضاء القدامىٰ والأعضاء الجدد.

تقدم لنا كل من آن تاونز وباهار روميلي في بحثهما حول العلاقة بين القيم، والتراتبية الاجتماعية، والضغط الاجتماعي تصنيفًا للضغط الاجتماعي وتعامل الدول معه اعتمادًا علىٰ أنواع التراتبيات الاجتماعية التي تجد نفسها فيها. ما يهمنا هنا، هو تفريق الباحثتين بين ما يُسمَّىٰ التراتبية غير المتجانسة (Heterogenizing) والتراتبية المتجانسة (Homogenizing). فالأولىٰ تُبنَىٰ علىٰ الاختلاف بين أنواع مختلفة، في حين أن الثانية علىٰ التشابه والانتماء إلىٰ نوع أو مجموعة واحدة مع الاحتفاظ بالترتيب بين أعضائها[1]. أي أن الأولىٰ تركز علىٰ التفريق بين مَن هو داخل المجموعة ومَن هو خارجها، في حين أن الثانية تركز علىٰ الترتيب بين أعضاء المجموعة الواحدة. طبقًا لهذا التصنيف، يمكن القول إن معيار الحضارة الكلاسيكي مثل حالة من حالات التراتبية غير المتجانسة من خلال تأكيد الفرق بين الشعوب المتحضرة والشعوب غير المتحضرة، بين أعضاء الأسرة الدولية، وبين الهمجيين، بين مَن هم داخل أسوار المجتمع الدولي ومَن هم خارجها. إلا أن التراتبية الحضارية الجديدة التي أعقبت الاستقلال مثلت حالة من التراتبية الاجتماعية المتجانسة التي تؤكد علىٰ التشابه والتماثل بين شعوب العالم فقط ترتبها طبقًا لمعايير قيمية معينة. يرىٰ عدد من الباحثين، منهم جاك دونللي، أن حقوق الإنسان والديمقراطية مثلت موجة جديدة من التراتبية القيمية أو عودة لمعيار

(١) Ann E. Towns and Bahar Rumelili, Taking the Pressure: Unpacking the Relations between Norms, Social Hierarchies, and Social Pressures on States, European Journal of International Relations, Vol. 23, No. 4, (2017), P. 759.

الحضارة بمحتوىٰ جديد، خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة[1]. يمكن القول إن اختلاف نوع ومحتوىٰ التراتبية الدولية القيمية نتج عنه: أولًا: ما تنبأ به ديفيد فيسلر من تحول لمصادر مشاعر الوعي الذاتي الإيجابية والسلبية من مجرد القبوع في موقع متدنٍّ في التراتبية المادية/الاجتماعية في مقابل أصحاب المكانة العالية إلىٰ مدىٰ الالتزام بالمعايير الثقافية والقيمية للمجتمع، في هذه الحالة المجتمع الدولي، أي أن التنافس علىٰ المكانة في هذا المجتمع أصبح متمركزًا حول الاحترام والتقدير الاجتماعي (Prestige) بدلًا من التنافس والهيمنة، علىٰ الأقل بالنسبة للدول القابعة في مرتبة متدنية من هذه التراتبية. ثانيًا: اختلف أيضًا الشعور المستهدف في التفاعلات القيمية في إطار كل من التراتبية غير المتجانسة والتراتبية المتجانسة. فالأولىٰ تثير مشاعر الخزي والعار لدىٰ أصحاب المنزلة المتدنية عند تأكيد الفرق بينهم وبين أصحاب المراتب العليا، في حين أن الثانية تثير مشاعر القلق والارتباك والإحراج لدىٰ أصحاب المرتبة المتدنية عند تأكيد ترتيبهم المتدني في تبني وتطبيق قيمة معينة. فالأولىٰ تركز علىٰ فشل الهوية، في حين أن الثانية تركز علىٰ فشل السلوك، ففي التراتبية غير المتجانسة لمعيار الحضارة الكلاسيكي كانت العضوية (الهوية) علىٰ المحك، أما في معيار الحضارة الجديد وتراتبيته المتجانسة بين أعضاء المجتمع الدولي، فإن سلوك الأعضاء هو محل التقييم. هنا يكون خطر عدم القبول اجتماعيًا أقل؛ لذلك تكون حدة مشاعر الوعي الذاتي السلبية أقل حدة.

إذن علىٰ الرغم من ولادة مشاعر الانجذاب للنموذج الغربي وبداية الاستثمار العاطفي فيه خلال معيار الحضارة الكلاسيكي فإن ذلك كان

(١) Jack Donelly, Human Rights: a New Standard of Civilization?, International Affairs, Vol. 74. No. 1, (January 1998), P. 1-23.

مختلطًا بمرارة الهزيمة وخزي الوصم بالتخلف والهمجية، بل وأحيانًا اليأس من رضا المحبوب واستيفاء معاييره، ما نتج عنه أحيانًا مقاومة له أو علىٰ الأقل انزواء لتجنب مشاعر الخزي والعار المؤلمة، إلا أن القبول في الأسرة الدولية بعد إعادة تشكيل النفس الجماعية لتتماشىٰ مع مطالبه أعاد الأمل في الوصال ودفع بالمحب لمحاولة تسلق التراتبية المتجانسة أملًا في مستوىٰ أعلىٰ من الانسجام والتوافق والتجانس. بالعودة إلىٰ عناصر توماس شيف للمحبة، يمكن القول إنه خلال معيار الحضارة الكلاسيكي ولدت حالة التعلق والارتباط، في حين ما زال يشكل السعي للعنصر الثاني -أي التوافق والانسجام (Attunement) الذي يتطلب إعادة تعريف الهويات الفردية في إطاره- أساسًا رئيسا لحركة العالم الإسلامي في تفاعلاته القيمية والثقافية مع الغرب.

فكلمات كالديمقراطية، الليبرالية، أو العلمانية، حرية التعبير، حرية الاعتقاد، حقوق المرأة، حقوق المثليين، تجتمع بعضها مع بعضٍ لتمثل معيار حضارة جديد، لا تستدعي تقييمًا قيميًا وفكريًا فقط، بل أيضًا وقد تكون سابقة لهذا التقييم وحاكمة له: إثارة مشاعر الوعي الذاتي عند المجتمع والنخبة الحاكمة المستهدفة. هذه كلمات تثير تقييم التكلفة النفسية لرفضها من مشاعر سلبية كالقلق والارتباك أمام المجتمع الدولي، والمنفعة النفسية، أو اللذة الوهمية كما يسميها ابن تيمية، من مكانة وتقدير واحترام (Prestige) في عيون المجتمع الدولي في حال قبولها. ففي النهاية، وللمراجعة، تختبر مشاعر الوعي الذاتي السلبية عند تهديد الهدف الأساسي في الحفاظ علىٰ صورة إيجابية للنفس الاجتماعية (Social Self)، حيث يحصل هذا التهديد عندما يكون هناك خسارة أو احتمال كبير لخسارة المكانة والقبول الاجتماعي. كما أشرنا في المبحث السابق، حتىٰ تختبر مشاعر الوعي الذاتي السلبية يجب أن يتوفر

التالي: وعي الذات بفشلها في الالتزام بمعايير اجتماعية، وأن الآخرين مدركون لهذا الفشل، وأن الذات واعية لإدراك الآخرين بفشلها في الالتزام بتلك المعايير[1]. وبالعكس، يتطلب الشعور باللذة الوهمية والاستمتاع المعنوي: وعي الذات بنجاحها في الالتزام بمعايير معينة، وأن الآخرين مدركون لهذا النجاح، وأن الذات واعية للإدراك الآخرين بنجاحها في الالتزام بتلك المعايير.

في المجتمع الدولي تمثل معايير الحضارة سواء الكلاسيكية أو الحديثة تلك المعايير محل الالتزام، ويمثل الغرب أولئك الآخرون محل تقييم مدىٰ نجاحنا أو فشلنا بالالتزام بهذه المعايير، ويمثل إدراكنا لإدراك الغرب بنجاحنا أو فشلنا وما ينتجه من مشاعر وعي ذاتي أساس سعينا الثقافي والقيمي في البيئة الدولية. هذه المساحة أو (Discrepancy) بين سلوكنا وبين تخيلنا لتقييم الغرب لسلوكنا هي نفسها المساحة بين موقعنا في التراتبية القيمية وبين موقع الغرب فيها، قد تضيق وقد تتسع إلا أنها ستظل ما دام الغرب محل الانتباه، محل المراقبة، محل التقييم، محل التعظيم.

* المبحث الثالث: صانع القرار والبحث عن اللذة الوهمية بين تراتبيتين:

كما في باقي مسارات التفاعل في البيئة الدولية فإن التفاعلات القيمية/الثقافية و(توزيع) المشاعر المحيط بها لا تتوقف عند الحدود، بل تتميز بقوة اختراقية لتثير فاعلين وجدانيًا وفكريًا في مستويات مختلفة من مجموع الدولة-المجتمع. فكما ذكر في الفصل الأول فإن السياسة الخارجية ممارسة حدودية بمعنىٰ أن مجموع عملياتها متجاوز للحدود بين

---

(١) Fessler, 2007, P.175.

المجال المحلي والمجال الدولي ليربط بين الاعتبارات الوطنية والدولية في عملية صنع القرار الخارجي.

في مسار التفاعلات القيمية/الثقافية وتوزيع المشاعر المحيط يجد صانع القرار والنخبة الحاكمة أنفسهم بين تراتبيتين دولية ووطنية. يقترح هذا المبحث -تبعًا لفرضية ديفيد فيسلر- أن لكل تراتبية منهما مصدرًا مختلفًا لإثارة مشاعر الوعي الذاتي الإيجابية والسلبية. ما يسهل من هذا التقسيم أيضًا هو وجود صانع القرار والنخبة الحاكمة علىٰ رأس التراتبية الوطنية من جهة، واحتلالهما لمرتبة متدنية في التراتبية الدولية كممثلين لمجتمع يتوجب عليه استيفاء معايير الحضارة الجديدة في البيئة الدولية من جهة أخرىٰ. طبقًا لهذه الصورة فإن مجرد وجود صانع القرار والنخبة الحاكمة في مرتبة عليا في التراتبية المادية/الاجتماعية المحلية يشكل أساس لمشاعر الوعي الذاتي الإيجابية، التي تتمثل في الفخر في هذه الحالة. أي تلك المشاعر التي تنتج عن الهيمنة والسيطرة، تلك التي تأخذ عنوة ولا تطلب كما في التنظيمات البدائية للمجتمعات البشرية. علىٰ الجانب الآخر، في التراتبية الدولية فإن صانع القرار نفسه ونخبته الحاكمة تطلب القبول الاجتماعي والمكاني، وبالتالي مشاعر الوعي الذاتي الإيجابية، من خلال النجاح في الالتزام بالمعايير الثقافية والقيمية في البيئة الدولية.

إذن من جهة تأخذ النخبة الحاكمة الفخر عنوة من خلال استمرار الهيمنة والسيطرة (Dominance) محليًا، ومن جهة تطلب القبول الاجتماعي والمكانة (Prestige) دوليًا. إلا أن هذا التوازن يمثل تحديًا كبيرًا، خاصة في إطار معيار الحضارة الحديث الذي يجعل الديمقراطية وحقوق الإنسان معايير مهمة للقبول والتقدير في البيئة الدولية. بمعنىٰ أنه كلما عززت النخبة

الحاكمة من الهيمنة والسيطرة لضمان موقعها في التراتبية المحلية الذي يمثل مصدر فخرها- فشلت في الالتزام بالمعايير القيمية الدولية التي تضمن لها القبول والاحترام علىٰ المستوىٰ الدولي، وبالعكس، كلما سعت للنجاح في الالتزام بتلك المعايير -أي الديمقراطية وحقوق الإنسان- ضاقت المساحة بين أصحاب المواقع الدنيا والعليا في التراتبية المحلية، وأصبحت في خطر فقدان مصدر الفخر المحلي.

مع ذلك، وجدت تلك النخب منذ زمن مساحة مناسبة بين صالونات المجتمع الدولي الدبلوماسية وساحات الاحتفالات الوطنية للحفاظ علىٰ توازن يسمح لها بالسعي لمشاعر الوعي الذاتي الإيجابية في كل من التراتبيتين. يتطلب فهم هذه المساحة: أولًا: إن صانع القرار والنخبة الحاكمة المحيطة به ينتمون أيضًا إلىٰ ما يُسمَّىٰ الثقافة الدبلوماسية الدولية[1] التي تتميز بمعايير وقيم للسلوك خاصة بها. وبالتالي فإن السعي للتقدير والمكانة في البيئة الدولية بالنسبة لصانع القرار -علىٰ الأقل علىٰ المستوىٰ الشخصي- لا يجب أن يمر من خلال اختبار الديمقراطية وحقوق الإنسان الصعب فقط، بل قد يمر من خلال النجاح في الالتزام بمعايير المجتمع الدبلوماسي وثقافته. هنا لا يقدم صانع القرار نفسه كقائد لمجتمع غير ديمقراطي لا يحترم حقوق الإنسان، بل كعضو في مجتمع حرفي (Professional) له تراتبيته الخاصة.

تعود تقاليد الدبلوماسية الدولية، كما يحكي الياس، إلىٰ أجواء البلاط الملكي الفرنسي، الذي مثل الأرضية السوسيولوجية لما يطلق عليه اليوم الثقافة الدبلوماسية. بشكل خاص، يعود الياس إلىٰ الاختيارات التي

(١) Raymond Cohen, Negotiating Across Cultures, (Washington, D.C.: United States Instiute of Peace, 1999), P. 9-24

واجهت طبقة النبلاء والناتجة عن تغيرات متعلقة بتطور الدولة وقدراتها العسكرية، التي أدت إلىٰ خسارة هذه الطبقة لاستقلالها ومكانتها المرتبطة بتوفير الجيوش للملك. يتلخص المأزق الذي واجهته هذه الطبقة في التالي: إذا أصرت علىٰ العمل طبقًا للنظام القديم والحفاظ علىٰ الاستقلال والندية أمام الملك، ستفقد مكانتها وامتيازاتها في النظام الجديد. أما إذا ما أرادوا الاحتفاظ بمكانة وبعض التأثير، فعليهم أن يكونوا أكثر اعتمادًا علىٰ الملك وسخائه(١). في هذه الأثناء توسع البلاط حتىٰ أصبح مكانًا تُباع فيه الألقاب، وتقدم فيه الخدمات والوسائط في إطار الخضوع للملك. في النهاية انتقل جزء من طبقة النبلاء إلىٰ البلاط الملكي وأقاموا هناك بشكل دائم، حتىٰ إن بلاط فرساي في أزهىٰ عصوره كان محلًا لإقامة ما يقترب من عشرة آلاف مقيم، هناك تكونت طبقة جديدة: نبلاء البلاط، الذين كونوا مجالًا مستقلًا لعلاقات القوة والمكانة(٢).

في الحقيقة مثل الصراع علىٰ المكانة جوهر العلاقات داخل البلاط. في تلك الشبكة من العلاقات كان ينظر لأي سلوك في إطار السعي للمكانة. فبالإضافة إلىٰ الأنانية، والسرية، والمكائد التي ميزت التفاعل الاجتماعي في هذا البلاط، كانت هذه الطبقة تعاني مما يمكن وصفه بحالة مرضية من الشغف بالمكانة، والتقدير (Prestige)، وبالتالي بآداب السلوك (Etiquette)(٣). هناك لم تكن آداب السلوك أو الإتيكيت مجرد شكليات، بل كان الالتزام بها محل التنافس علىٰ المكانة بين نبلاء القصر. آداب المشي، الأكل، الحديث، الجلوس، إلخ، كلها كانت

---

(١) Stefano Guzzini, The Ends of International Relations Theory: Stages of Reflexivity and Modes of Theorizing, European Journal of International Relations, Vol. 19, No. 3 (2013), P. 525.

(٢) المصدر السابق، ص ٥٢٦.

(٣) المصدر السابق، ص ٥٢٦.

محل تقييم من الآخرين، والخطأ فيها كان يعني خطر خسارة المكانة والقبول في البلاط.

من هذه الطبقة جاء أغلب أعضاء الخدمة الدبلوماسية الفرنسية، التي مثلت آدابهم ولغتهم معايير وقيم الدبلوماسية الدولية حتىٰ العقود الأولىٰ من القرن العشرين. فعلىٰ الرغم من دخول الطبقات الوسطىٰ للدولة وإداراتها وتولي مناصبها العليا، بعد الثورة الفرنسية، فإن تلك الطبقة، أو علىٰ الأقل، ثقافتها ظلت مسيطرة علىٰ الخدمة الدبلوماسية والخارجية. علىٰ المستوىٰ الدولي أيضًا، وعلىٰ الرغم من تأثير الأسلوب الأمريكي العملي والأقل التزامًا بالشكليات، ظلت ثقافة نبلاء القصر قاعدة أساسية للدبلوماسية الدولية.

في مستوىٰ أكثر حميمية في البيئة الدولية، فإن صناع القرار والنخب الحاكمة حول العالم تقيم أيضًا طبقًا لمدىٰ التزامهم بمعايير وثقافة المجتمع الدبلوماسي الدولي، الذي يمثل مجالًا أو (Habitus) خاصًا به. هنا خلف الأبواب المغلقة للبلاط الدبلوماسي الدولي يستطيع صانع القرار السعي للقبول والتنافس علىٰ المكانة بعيدًا عن أعباء الأسس القيمية للتراتبية الوطنية التي تخلو من الديمقراطية وحقوق الإنسان. عادة، تكون المنافسة هنا مع أقرانه من الإقليم أو المنطقة التي جاء منها. ففي إقليم ما تكون فرصة صانع القرار للدولة (أ) الذي يتحدث الإنجليزية والفرنسية بطلاقة، ويستطيع وصف نكهات السيجار المتداخلة قبل أن يعبر خط النار الثلث الأول، ثم يكمل حكاياته وذكرياته الدراسية في هارفارد أو ستانفورد، أفضل عادة في ترك انطباع أول جديد، علىٰ الأقل، من فرص صانع القرار للدولة (ب) الذي لا يتقن أساليب وطرق وآداب البلاط الدبلوماسي الدولي. بل إن هذا الانطباع الأول الإيجابي

قد يساعده، علىٰ الأقل مبدئيًا، في تبرير سياساته الإقليمية، بل والأهم تبرير الأسس القيمية لتراتبية مجتمعه وحاجة الطبقات الدنيا في هذه التراتبية إلىٰ الاقتراب من معايير الحضارة، وأن سياساته ودوره هو ذاك. بالطبع، هذا مع الأخذ بالاعتبار المصالح المرتبطة بالتفاعلات في مسارات البيئة الدولية الأخرىٰ أي العسكرية والاقتصادية. ثانيًا: بالعودة إلىٰ التراتبية الوطنية التي يستقي منها صانع القرار الفخر وباقي مشاعر الوعي الذاتي الإيجابية لمجرد السيطرة. فإن نشأة وتطور أغلب دول المنطقة لم تسمح بتحول أسس التراتبية الوطنية بعيدًا عن التراتبية البدائية المعتمدة علىٰ السيطرة نحو تلك المعتمدة علىٰ الالتزام بمعايير الشراكة والتعاون بين أفراد المجتمع. ترتبط أسس ومبادئ التراتبية الوطنية البدائية بطبيعة الدولة-المجتمع وأساسهما السوسيولوجي وتطورهما المؤسسي. ففي الدول ذات الأساس السوسيولوجي القبلي تمثل الثقافة القبلية وما يرتبط بها من توزيع للأفكار ومشاعر الوعي الذاتي أساسًا لإعادة إنتاج التراتبية الوطنية وسيطرة أصحاب المراتب العليا وقبول أصحاب المراتب الدنيا بموقعهم فيها. وفي الدول التي تشكلت وتطورت مجتمعاتها ومؤسساتها تحت قيادة ومراقبة النخب العسكرية وثقافتها فإن توزيع الأفكار ومشاعر الوعي الذاتي في إطار العلاقات العسكرية-المدنية يمثل أساس إعادة إنتاج التراتبية الوطنية وسيطرة أصحاب المراتب العليا وقبول أصحاب المراتب الدنيا بموقعهم بها. ففي الأولىٰ يكفي الانتماء لقبيلة ما، وفي الثانية يكفي اكتساب رتبة عليا في المؤسسة العسكرية لحصول مشاعر الفخر لأصحابها ومشاعر الوعي الذاتي السلبية والقبول بالسيطرة لغيرهم. ومِن ثَمَّ تتلبس هذه التراتبيات سواء القبلية/القبلية أو العسكرية/المدنية لباس المجتمع السياسي الوطني، بحيث تكون دائمًا في الخلفية لتشكل دور المواطن وعلاقته بالدولة في إطارها. بالطبع،

هذه الدول توقفت عند معيار الحضارة الغربي الكلاسيكي، بل يمكن القول إن بعضها لم يستوفِ هذا المعيار إلا شكليًا فقط، ما يعني أن -وبشكل خاص- نخبها الحاكمة تتعرض لضغط اجتماعي لقبول معايير الحضارة الحديثة كحقوق الإنسان والديمقراطية، بل حتىٰ استكمال استيفاء تلك الكلاسيكية.

هنا -كما ذكر- قد تساعد صانع القرار معرفته بآداب وأساليب وطرق الإتيكيت الدبلوماسي مبدئيًا، ولكنها ليست كافية بالطبع، فجلسات الصالونات الدبلوماسية الحميمية تختلف عن أروقة المنظمات الدولية، وذكريات الدراسة في الجامعات الغربية لا تقدم إجابات مقنعة لتقارير المنظمات غير الحكومية التي تنشر وتشير إلىٰ انتهاكات حقوق الإنسان وفقر الإصلاحات السياسية، بل حتىٰ أصدقاء السيجار (Brothers of the Leaf) قد يُظهِرون وجهًا مغايرًا تمامًا أمام الرأي العام العالمي. من جهة أخرىٰ قد تتعرض النخب الحاكمة لضغط من الأسفل أو من الداخل أي لموقعها في التراتبية الوطنية. وبالتالي قد تجد تلك النخبة نفسها مهددة إما بفقدان مصادر مشاعر الوعي الذاتي الإيجابية علىٰ المستوىٰ الدولي من خلال عدم التزامها بمعايير الحضارة الغربية، أو فقدان مصادر مشاعر الوعي الذاتي الإيجابية في إطار التراتبية الوطنية من خلال بوادر عدم قبول أصحاب المراتب الدنيا بموقعهم في هذه التراتبية، أو في المستويين معًا.

يعتمد مسعىٰ النخبة الحاكمة لإدارة مصادر مشاعر الوعي الذاتي في كل من التراتبية الدولية والوطنية علىٰ عدد من العوامل المتعلقة بمدىٰ التزام النخب الحاكمة في الدول الغربية التي تقود المجتمع الدولي بنشر قيمها وثقافتها، ونطاق وعمق انتشار تلك القيم. والذي يمكن الكشف عنه من خلال مؤشرين: أولًا: مستوىٰ الضغط الدولي الذي يتعرض له صانع القرار

والنخبة الحاكمة في الدولة المستهدفة. ثانيًا: مستوىٰ القوة الاختراقية للقيم والأفكار واستثارتها لمشاعر الوعي الذاتي للمجتمع وأفراده أيضًا داخل الدول المستهدفة. هذان المؤشران لا يتمتعان بعلاقة طردية بالضرورة، خاصة مع انتشار الأفكار والقيم والمشاعر العالمية، الذي تميزت به الموجة الثانية من معايير الحضارة، وبالتالي اختلاف توزيعهما بين النخبة الحاكمة والمجتمع في الدولة المستهدفة. فقد يكون مستوىٰ الضغط الدولي علىٰ صانع القرار والنخبة الحاكمة لتبني القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مرتفعًا، في حين أن مستوىٰ القوة الاختراقية لهذه القيم منخفض داخل مجتمعه. في هذه الحالة لا يوجد تحدٍّ حقيقي لأسس التراتبية الوطنية من الداخل، فقط تهديد للقبول الاجتماعي في التراتبية الدولية. تتميز هذه الحالة بالاطمئنان إلىٰ مصادر مشاعر الوعي الذاتي الوطنية أي الفخر الناتج عن السيطرة المبررة قبليًا أو عسكريًا، وقلق من الرفض الاجتماعي دوليًا، المفارقة هنا كما ذكرنا أن مصدر الفخر محليًا، أي قبول المجتمع بالتراتبية البدائية يمثل مصدر الإحراج، بل وأحيانًا الخزي دوليًا. هنا قد يقوم صانع القرار والنخبة الحاكمة بأحد الأمرين، أو الاثنين معًا: إما تبني إصلاحات اجتماعية وثقافية غير مكلفة سياسيًا، ويعتبر أكثرها رواجًا اليوم: جرعة زائدة من العلمنة، بالإضافة إلىٰ حقوق المرأة، اللذين يستوفيان جزءًا من معايير الحضارة بموجتيها الكلاسيكية والحديثة. الأمر الثاني، هو تعزيز الهوية الوطنية وتعزيز ارتباطها بأسسها المحلية سواء القبلية أو العسكرية والنهل من الفخر الناتج عنها كتعويض وجداني للقلق من خسارة القبول الاجتماعي دوليًا، بالإضافة بالطبع لما لذلك من فائدة أداتية واستراتيجية، مفادها: «انظروا.. شعبي يحبني».

الحالة الثانية هي أن يكون هناك ضغط منخفض علىٰ صانع القرار لتبني قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ومستوىٰ عالٍ من الاختراق لهذه القيم

داخل المجتمع. هنا يكون المجتمع أكثر ارتباطًا وتعلقًا بمعايير الحضارة الحديثة من صانع القرار ونخبته الحاكمة. في هذه الحالة لا يكون هناك تهديد للقبول الاجتماعي دوليًا، بل يكون الضغط من الداخل لأسس التراتبية الوطنية. وبالتالي يكون هناك اطمئنان لمصادر مشاعر الوعي الذاتي دوليًا، وقلق علىٰ مصادر مشاعر الوعي الذاتي الإيجابية محليًا. إلا أن المشاعر الأهم هنا هي مشاعر المجتمع وأفراده الذين قد يشعرون بالإحراج وحتىٰ الخزي من نخبتهم الحاكمة (غير المتحضرة) أمام العالم لتعلقهم وارتباطهم الوجداني بالغرب والعمل علىٰ الاتساق فكريًا معه. إلا أنه في هذه الحالة أيضًا، قد لا يكون العالم، أو العالم الغربي ونخبته مهتمًا كثيرًا بنشر قيمه وثقافته ودعم هؤلاء الذين يتبنونها محليًا. لذلك قد تخرج إدارة النخبة الحاكمة لهذا الموقف من مسار التفاعلات القيمية/ الثقافية إلىٰ المسارات الأخرىٰ لتثير الخوف والطمع اللذين يغلبان علىٰ تراتبيات السيطرة البدائية مع الاطمئنان للقبول الاجتماعي دوليًا، الذي لن يتأثر كثيرًا باستخدام صانع القرار لتلك الوسائل ضد مجتمعه. بالإضافة إلىٰ هذا، قد يكون من المفيد لصانع القرار الاستفادة أداتيًا من القبول الدولي لتعزيز السيطرة محليًا، فتكون الرسالة للداخل: «انظروا.. المجتمع الدولي يقدرني».

تمثل إمكانية ارتفاع كل من الضغط الدولي علىٰ صانع القرار لتبني القيم والثقافة الدولية من جهة، والقوة الاختراقية لها، وبالتالي تعلق المجتمع بها من جهة أخرىٰ، الحالة الثالثة التي تعتبر الوضع الأسوأ لصانع القرار الذي يبحث عن القبول دوليًا والفخر محليًا. في هذه الحالة تكون النخبة الحاكمة هدفًا لاستثارة المشاعر السلبية من الجانبين فتفقد القبول الدولي من جانب، والفخر علىٰ المستوىٰ الوطني من جانب آخر. هنا -في الغالب- لا توجد حلول سوىٰ تبني القيم والثقافة الدولية. حتىٰ الحلول الأمنية، والاقتصادية، والأغاني الوطنية قد لا تنفع، فالأولىٰ والثانية ستزيد

من الضغط الدولي، وقد لا يسمح بها توازن القوىٰ الإقليمي والدولي، والثالثة تثير غثيان المجتمع الوطني.

علىٰ العكس فإن الحالة الأخيرة تمثل لذة وهمية خالصة لصانع القرار ونخبته الحاكمة. في هذه الحالة عندما ينخفض الضغط الدولي لتبني القيم والثقافة الدولية، ويستقر المجتمع عند أسس ترابيته البدائية القبلية أو العسكرية يستطيع أن يُكمل صانع القرار تدخين سيجاره بأمان ليس خلف أبواب البلاط الدبلوماسي المغلقة فقط، بل أمام جمهور وطني يصفق لكل نفثة دخان علىٰ أنغام وأهازيج وشيلات الفخر الوطني.

هذه الحالات وما تقترحه من توزيع لمشاعر الوعي الذاتي كدوافع للسلوك قد تحتاج إلىٰ دراسة أوسع بالتأكيد، إلا أنها قد تصلح كأرضية لاستكشاف إمكانات توصيف وتفسير التفاعلات الدولية في المسار القيمي والثقافي في إطار مشاعر المحبة والجاذبية، وما يرتبط بها من مشاعر وعي ذاتي. قد تحتاج العلاقة بين الحالات المذكورة وأنواع المشاعر ودوافع السلوك إلىٰ إعادة نظر، ولكنها تكشف بالتأكيد أن توزيع المشاعر بين صانع القرار المسلم ومجتمعه وحصول اللذة الوهمية والاستمتاع المعنوي الكاذب لكل منهما مشروط بتقييم كل منهما للآخر، ولكن في عيون الغرب.

* المبحث الرابع: من اللذة الوهمية إلىٰ اللذة العقلية

أما اللذة العقلية فمسارها هو محبة الله سبحانه ومعيارها اتباع رسوله والهدىٰ الذي جاء به ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]. ومحبة الله عبدَه رضاه عنه وتيسير الخير له، ومحبة العبد ربَّه انفعال النفس نحو تعظيمه والأنس بذكره وامتثال أمره والدفاع عن دينه. فهي صفة تحصل

للعبد من كثرة تصور عظمة الله ونعمه حتىٰ تتمكن من قلبه[1]. فإن تمكنت من قلبه وجد مذاق ولذة وحلاوة الإيمان، كما قال سيدنا محمد ﷺ: «ذاق طعم الإيمان من رضي بالله ربًا، وبالإسلام دينًا، وبمحمد رسولًا». وقال، ﷺ: **«ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، ومن كان يحب المرء لا يحبه إلا لله، وأن يكره أن يعود في الكفر -بعد إذ أنقذه الله منه- كما يكره أن يلقىٰ في النار»**. إن وجد العبد تلك الحلاوة واللذة وجد سرور القلب بالله وفرحه وقرة عينه به. وهو الذي لا يشبه شيئًا من نعيم الدنيا البتة، وليس له نظير يقاس به، وهو حال من أحوال أهل الجنة، حتىٰ قال بعض العارفين: «إنه لتمر بي أوقات أقول فيها: إن كان أهل الجنة في مثل هذا، فإنهم لفي عيش طيب»[2]. وهذا ليس ببعيد عن حال سعي صانع القرار في مسارات السياسة الدولية إن كان الله ورسوله أحبّ إليه مما سواهما. فهي نفسها الأرضية الفكرية/ الوجدانية التي تنطلق منها مشاعر القلق لتلهث وراء معايير الحضارة وتسول القبول من أصحابه والسعي للذة وهمية ومراقبة تقييمهم لسعيه، في حين أن محبة الله ورسوله والسعي لرضا الله واتباع أوامره يملؤون تلك الأرضية بسرور يبعثه علىٰ دوام السير إلىٰ الله ﷻ، وبذل الجهد في طلبه، وابتغاء مرضاته. فبذل الجهد حاصل في كل الأحول وقلق المراقبة والقبول لا مفر منه، إن كان كذلك فليكن في سبيل الله.

ها هنا تحصل اللذة العقلية، وهي التلذذ بذكر الله ومعرفته، ومعرفة الحق وتألمه بالجهل، فتحققت المحبة بالتعلق والارتباط الذي يجده من الأنس والتلذذ بذكر الله، وبالرغبة في معرفة الحق، أو ما يسمونه هم

---

(١) الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤) ج٦، ص ٢٣٦

(٢) ابن القيم، مدارج السالكين، ج٢، ص ٦٧.

الاتساق الفكري، سبحانه له المثل الأعلىٰ، وأصبحت هي الدافع والغاية للسير في مسار التفاعلات الثقافية/القيمية في السياسة الدولية المعاصرة. مع ذلك، ستظل تتصارع مع اللذة الوهمية ومحفزاتها من استثارة مشاعر الوعي الذاتي السلبية والإيجابية. فكلما عرض علىٰ القلب معيار أو قيمة دولية لا تتوافق مع هدي الله، تخيل صانع القرار تقييم الأسرة الدولية لقبوله أو رفضه لها فدعته اللذة الوهمية للاستمتاع بالمدح والرضا والقبول عندهم إذا قبلها، والحرج في القلب والخزي إذا رفضها، وبالعكس إذا أراد تبني ما يقربه لله، ولكنه يبعده عن قبول الأسرة الدولية دعته لاختبار مشاعر الإحراج والخزي إن أصر عليها، والقبول الدولي إن زهد فيها. إلا أن اللذة العقلية وحلاوة الإيمان لمن كان الله ورسوله أحب إليه ممن سواهما تستعيد وتعيد توجيه مشاعر الوعي الذاتي لله سبحانه فيكون الرضا عند اتباع أمره والقلق والارتباك عند عدم اتباعه. فالمحبة طلب رضا المحبوب باتباع أوامره. ما يتطلب دوام ملاحظة ومراقبة رضا المحبوب ومحاسبة النفس إن قصرت في رضاه.

فالمراقبة إذًا لازمة لمحبة الله، وعلامتها -كما قال ذو النون- هي إيثار ما أنزل الله، وتعظيم ما عظم الله، وتصغير ما صغر الله. وقال إبراهيم الخواص: المراقبة خلوص السر والعلانية لله ﷻ. وقال أبو حفص لأبي عثمان النيسابوري: إذا جلست للناس فكن واعظًا لقلبك ونفسك. ولا يغرنك اجتماعهم عليك فإنهم يراقبون ظاهرك، والله يراقب باطنك. والمراقبة -كما يقول ابن القيم-: «هي التعبد باسم الرقيب، والحفيظ، والعليم، والسميع، والبصير. فمن عقل هذه الأسماء وتعبد بمقتضاها؛ حصلت له المراقبة. والله أعلم»[١]. هنا كل عناصر اختبار مشاعر الوعي

---

(١) المصدر السابق، ص ٦٦.

الذاتي: وعي بالذات، وعي بأن الآخرون يقيمون الذات (لله المثل الأعلىٰ)، وثالثًا: وعي بأن هناك مجموعة من الأحكام أو القيم الاجتماعية التي تحدد ما إذا كانت أفعال الذات «صواب» أم «خطأ». ما ينتج عن سلسلة الإدراك هذه هو تقييم للذات ولكن طبقًا لتقييم الآخرين. وما هذه العناصر إلا عناصر المراقبة. ولكن شتان من راقب رضا الله وحكَّم أوامره علىٰ أفعاله، وبين من راقب المجتمع الدولي وحكَّم معاييره علىٰ أفعاله. فالافتراق يحدث من البداية عند الوعي بالذات. فمن رأىٰ أن العبودية لله هي جوهر الذات في جميع أدوارها بما في ذلك عند السير في مسارات السياسة الدولية تعبد بأسماء الله وصفاته، ومَن عطل هذه العبودية في هذه المسارات باسم السياسة الدنيوية أو المقاصد الشرعية كان علىٰ خطر التلاعب بمشاعره في البيئة الدولية. مرة أخرىٰ، لا يوجد هنا اتهام أو اختبار لمشاعر المسلمين أيًا كانت أدوارهم في السياسة الدولية، فقط تذكير أن مراقبة الله لا تتوقف عند بوابات البيئة الدولية.

بالإضافة إلىٰ مراقبة الله عند التأمل في الذات وخلوص السر والعلانية لله ﷻ. فإن مجموعة الأحكام والقيم التي تحدد ما إذا كانت الأفعال صوابًا أو خطأ لا يجب أن تخرج عن إيثار ما أنزل الله، وتعظيم ما عظّم الله، وتصغير ما صغر الله. فإذا كانت -علىٰ سبيل المثال- بعض مواد اتفاقية سيداو صغيرة وحقيرة عند الله صغرناها وحقرناها، وإن كان الله عظّم القوامة عظمناها وحفظناها. وكذلك الأمر مع كل القيم والمعايير الدولية، فإن كانت مما عظّم الله حتىٰ إن لاحظها وطورها الآخرون قُبلت منهم وأُعترِف بإسهامهم بل وفضلهم، لكن دون تسول مشاعر الوعي الذاتي الإيجابية عندهم من رضا وقبول. وإن كانت مما لا يحبه الله ويرضاه حاججناهم وناقشناهم في إطار التفاعلات القيمية والثقافية الدولية فامتلأت الذات باللذة العقلية لمعرفة الحق واتباعه ومعرفة

الباطل واجتنابه. إن أصروا واستثاروا مشاعر الخزي والعار استثرنا مشاعر العزة، فـ ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]. إن انتقلوا للمسارات الأخرىٰ وأحاطوا كلامهم وقيمهم وثقافتهم بالضغط الاقتصادي والسياسي، انتقلنا أعزة نجاهد في سبيل الله ولا نخاف لومة لائم.

والعزة الأولىٰ هي الشرف والحصانة من النيل بسوء، والثانية هي القوة والاستقلال[1]. والأولىٰ لا تحصل إلا لمَن أرادها وسعىٰ إليها سعيها، وبذل الجهد لتحصيل الثانية أي القوة والاستقلال لحفظ دين الله والكلم الطيب والعمل الصالح. فإن سعىٰ للقوة والاستقلال الفكري والوجداني بل والمادي، ارتفع عمله، وصعد كلامه الطيب، وفاز بمعية الله والتمس من عزته: الشرف والحصانة من النيل بسوء وعافت نفسه القبوع في المراتب الدنيا من التراتبية الدولية، بحثًا عن عزة لن تأتي بعيدًا عن الله سبحانه، فلله العزة جميعًا.

فوعىٰ عبوديته لله، وأدرك مراقبة الله له هناك في مسارات السياسة الدولية، مراقبة لا تنسيه ذاته وتحولها لمجرد مراقب لمراقبة الآخرين له، بل مراقبة تعرفه بنفسه وذاته ودوره. فالمراقبة كذلك حاصلة في كل الأحوال، ومشاعر الوعي الذاتي فطرية لا تبديل لها، والتأمل في النفس وتقييمها لا ينفك عن معايير ما. فقط، هناك مراقبة تعرف الإنسان بنفسه، وهناك مراقبة تنسي الإنسان نفسه، الأولىٰ مراقبة مراقبة الله لك، والثانية مراقبة مراقبة الآخرين لك. إن نسيت مراقبة مراقبة الله لك، أحالك إلىٰ مراقبة مراقبة الآخرين لك، فنسيت نفسك ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَأَنسَىٰهُمْ أَنفُسَهُمْ﴾ [الحشر: ١٩].

---

(١) ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ج٢٢، ص ٢٧١ وج٦، ص ٢٣٧.

أن تنسىٰ نفسك في البيئة الدولية يعني أن تنسىٰ الكليات والحقائق الكبرىٰ التي تقرأ من خلالها هذه البيئة. فمَن أنساه الله نفسه لا يملك إلا البدء من مستوىٰ المصلحة، وليس الهوية لأنه لا يملك واحدة. حتىٰ هوية الآخر، فإنه لم يتلبسها بعد تمامًا، ولن يتلبسها أبدًا، أو بشكل أدق يعترف له بذلك، وذلك لما ذكرناه من أهمية الحفاظ علىٰ التفوق الحضاري لأصحاب القيم والثقافة الدولية. بل ستظل مطاردة هذه الهوية والسعي في مسار التفاعلات القيمية والثقافية لطلبها المصلحة الرئيسة له. هذا السعي لا يحفزه اقتناع فكري كما يحفزه استثارة وجدانية تستهدف مشاعر الوعي الذاتي، وتستجيب له دوافع اللذة الذهنية، فينتظم ترتيب التفضيلات حول التكلفة والمنفعة النفسية، تجنب الإحراج والخزي أمام الآخر والقبول والتقدير عنده. ومِن ثَمَّ يتم استقبال المعلومات من البيئة الدولية وتقييم الاختيارات المتاحة في إطار ما تحققه من القرب منه والاتساق الفكري معه وحصول اللذة الوهمية حتىٰ ينسيه الله نفسه.

الفصل السادس

عالم رخيص ومشاعر عارية

عالم رخيص ومشاعر عارية

عندما بدأت التفكير في هذا الكتاب كان العالم كما نعرفه منذ نهاية الحرب الباردة، أي ذاك العالم الذي يعرفه جيلنا من مواليد النصف الثاني من السبعينيات. فنحن لم نعرف الثنائية القطبية فضلًا عن التعددية القطبية إلا من الكتب، في حين شكلت الأحادية القطبية بداية إدراكنا وقراءتنا للبيئة الدولية. فكل ما نعرفه وقتها، أن الولايات المتحدة والغرب عمومًا يقود العالم نحو مشروعه القيمي العالمي، معتليًا عرش التراتبية الحضارية، يرصع تاجه بجوهرة الديمقراطية الليبرالية ذات الأساس العلماني، وقد تزين بزينة حقوق الإنسان، والحريات الفردية، وأسلوب حياة يخطف العيون ويأسر القلوب. سواء كمراهقين سفهاء نسعىٰ للمكانة في دوائر الأصدقاء والإعجاب في عيون الجنس الآخر، ولاحقًا، كباحثي علاقات دولية منَّ الله علينا بنعمة مراقبته، ونحن نقرأ البيئة الدولية كنا نعلم أن الهدف سواء اقتربنا منه إيجابًا أو سلبًا هو الغرب، وفي الحالتين كنا نعلم أن المعايير عالية. كمراهقين سفهاء كنا نعلم أن محاكاة أسلوب الحياة الغربي يتطلب خليطًا من الأناقة الأوروبية وروح المغامرة الأمريكية يسمح لك بذوق خاص ينطبع علىٰ أسلوب حياة يضمن أرقىٰ مستويات الاستمتاع المادي، الذي لم يكن إلا وسيلة للاستمتاع المعنوي. بصفتنا باحثي علاقات دولية أصحاب توجهات

إسلامية كنا، وما زلنا، نعلم أن معايير العلاقات الدولية الغربية ليست أقل تطلبًا، بحيث لا تجد ممارسة إلا وقد أحيطت بغطاء تنظيمي مؤسسي وتبرير قيمي يتحدىٰ أعلىٰ مستويات إنسانيتك، ويتطلب طاقة تحليلية عالية لفك تداخل مساراتها بين الأمني/العسكري، المؤسسي/الاقتصادي، والقيمي/الثقافي.

في ذاك الوقت أيضًا وكمراهقين يتمتعون بنهم استهلاكي كبير، ولكن بذوق صعب إرضاؤه كانت الصين مرادفًا لكل ما هو رخيص، بصفتنا باحثي علاقات دولية فيما بعد، وعلىٰ الرغم من تأكيدات مارشيمير وغيره[1] لم نأخذ -أتكلم عن نفسي هنا- صعود الصين بجدية. إلا أنه لا يوجد شك اليوم أننا نعيش المراحل الأولىٰ من تحول النظام الدولي من أحادية قطبية بقيادة الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين إلىٰ تعددية أو ثنائية قطبية (اعتمادًا علىٰ قدرة روسيا علىٰ مجاراة كل من الولايات المتحدة والصين). يفترض أن ينتج عن هذا التحول منافسة في كل من المسارات المذكورة، بل ومنافسة علىٰ تطوير وإنتاج منظومات دولية/إقليمية ذات أبعاد أمنية، اقتصادية، وثقافية. إلا أن طبيعة تلك المنافسة وحدتها في كل من المسارات تعتمد علىٰ هوية الأقطاب المتنافسة ومقاربتها للبيئة الدولية ومدىٰ قدرتها أو رغبتها في استغلال كل مسارات التأثير الدولية والعلاقة الترابطية بينها بهدف طلب أعلىٰ مستويات الامتثال من الدول الأخرىٰ.

---

(١) انظر:

Amitav Acharya, The End of American World Order, (Cambridge: Polity Press, 2014), Jeffery Legro, "What China will Want?: the future Intentions of a Rising Power, Perspectives on Politics, Vol 5, No. 3 (2007).

حتىٰ الآن يمكننا القول إن لدينا موازنًا ناعمًا وصبورًا، ولدينا قوة عظمىٰ تقليدية تعمل كعادتها (Business as usual) من خلال التوسع الإقليمي والتوازنات الصلبة العجولة، بالإضافة إلىٰ مهيمن زهد في مشروعه القيمي العالمي، بل وحتىٰ بنائه المؤسسي كالذي يخرب بيته بيده مفضلًا وسائل ذات نتائج مباشرة في ضبط تحالفاته وتقييد منافسيه. بالطبع ليس من الصعب، تخمين أن الوصف الأول يشير إلىٰ الصين، والثاني لروسيا، والثالث للولايات المتحدة. علىٰ الرغم من اختلاف مقاربات كل من تلك القوىٰ فإنها تشترك في الشعور بالضغط الواقعي والحاجة لتركيز الطاقة والجهد في إطار مسار المنافسة الأمنية، وإن كان بدرجات مختلفة. ما يعني ذبول المسار القيمي/الثقافي، بل وإلىٰ درجة ما التنظيمي/المؤسسي في المستقبل القريب.

في المسار الأمني/العسكري وطبقًا لأغلب نظريات توازن القوىٰ فإن التعددية القطبية تثير مستوىٰ أعلىٰ من الخوف علىٰ مستوىٰ النظام من الأحادية القطبية كما ذُكِرَ في فصل الخوف، وخاصة عند الأخذ بالاعتبار أننا نشهد ديناميات التحول أمام أعيننا بين قوتين صاعدتين وثالثة تخشىٰ السقوط. فعادة ما تشهد نقاط التحول هذه نزعة إلىٰ الصراع خاصة لدىٰ الدولة الهابطة. طبقًا لدراسة دانيل جيللير وديفيد سنجر حول الصراعات الدولية فإن ٩٠٪ من القوىٰ العظمىٰ التي تمر بمنحنىٰ الهبوط تدخل في صراعات عسكرية[١]. أيضًا طبقًا للنظرية الدينامية لتوازن القوىٰ لكوبلاند فإن القوىٰ العظمىٰ الهابطة قد

---

(١) Daniel S. Geller and J. David Singer, Nations at War: A Scientific Study of International Conflict, Cambridge: Cambridge University Press, 1998). P.116.

(٢) Copeland, 2012, P.63.

تستعجل المواجهة مع القوىٰ الصاعدة وعدم الانتظار لمواجهتها الحتمية في المستقبل عندما تكون أكثر قوة، ويكون فرق القدرات أضيق. علىٰ العكس، تعمل القوىٰ الصاعدة -علىٰ الأقل العقلانية منها- علىٰ الاستفادة من عامل الوقت وتجنب المواجهة حتىٰ تضيق فجوة القدرات وتكون فرصها في هزيمة الدولة المسيطرة أفضل[١]. بالإضافة إلىٰ الاستراتيجيات الهجومية والدفاعية التي لا تكون حاضرة إلا في التعددية القطبية كتبدل التحالفات، تمرير المسؤولية (Buck Passing)، نزيف الدم (Blood letting) التي تصب جميعها في عدم استقرار البيئة الدولية وتعزيز مستوىٰ الخوف فيها[٢].

هذا لا يعني أن هناك حربًا عالمية علىٰ الأبواب بين القوىٰ العظمىٰ، بل بالعكس، فإن إرث النظام الدولي الليبرالي وما تضمنه من آليات مؤسساتية وقانونية ما زالت تعمل علىٰ ضبط العلاقات بين تلك القوىٰ، وأن تفكيك أو تجاهل تلك الآليات، حتىٰ من قبل الولايات المتحدة نفسها، يتطلب بعض الوقت. بالإضافة بالطبع إلىٰ آلية التحالفات (في نظام متعدد الأقطاب) التي تعمل علىٰ توازن النظام بحيث لا يتمتع أي من الأقطاب بالقدرة علىٰ هزيمة القطبين الآخرين بسهولة، أو رغبة تجمع قطبين لهزيمة الثالث بسبب صعوبة الاتفاق علىٰ تكاليف المواجهة وما يتخللها من محاولات متبادلة لتمرير مسؤولية مواجهة القطب الثالث. لذلك لا يتوقع حصول حرب شاملة بين القوىٰ العظمىٰ علىٰ الأقل في السنوات القليلة القادمة إلا أن المواجهات غير المباشرة بين تلك القوىٰ العظمىٰ عبر حلفائها الإقليميين قد تكون حاضرة

---

(١) Mearsheimer, 2003, P. 138-167.

وبقوة، خاصة في الأقاليم ذات القيمة الاستراتيجية الكبرىٰ، التي تتميز بمستوىٰ عالٍ من عدم الاستقرار، لذلك سيزيد مستوىٰ الخوف عندنا، وستشعر به، هذا إن كنت إنسانًا طبيعيًّا بالطبع، أما إن كنت ممن يغفو علىٰ الأغاني الوطنية كل ليلة فقد لا تشعر بشيء حتىٰ تستيقظ علىٰ حرب إقليمية.

لا شك أن الوطنية عادت لتحتل مساحات كبيرة في المسار القيمي/الثقافي الدولي لتزيح كثيرًا من المبادئ الليبرالية، ليس فقط في مسارها بل كأساس للتفاعلات في المسارات الأخرىٰ من تفاعلات أمنية واقتصادية. هنا أيضًا تشترك القوىٰ العظمىٰ الثلاث، بما فيها الولايات المتحدة، في الوطنية كمنصة قيمية للتنافس الأمني والاقتصادي فيما بينها ومقت أي فاعلين يميلون إلىٰ اليسار الليبرالي أو الراديكالي، أو اليمين الديني، أي الإسلامي في حالتنا. فتلك القوىٰ ليست قوىٰ أيديولوجية بمعنىٰ أنها لا تأتي للإقليم لنشر مشروع قيمي ما، بل تبرر وجودها من خلال المصلحة الوطنية أي للبحث عن مصادر الأمن والاستمتاع المادي والمعنوي عندنا دون أي تبشير بقيم معينة، إلا بوعود تحقيق الأمن والاستمتاع المادي والمعنوي لنا أو ما يسقط من فتاته وهي تلتهم قسطها. هذا الاتفاق نتج عنه نقل كثير من المسؤوليات للنخب الحاكمة في المنطقة أهمهما ملاحقة الأيديولوجيات «المارقة» التي تزاحم الوطنية سواء إسلامية أو يسارية. من ينجح في هذا من النخب الحاكمة لدول المنطقة تكون فرصته أفضل بالتأكيد في وضع نفسه كحليف إقليمي لأي من القوىٰ العظمىٰ التي تشترك جميعها في الإعجاب بالنخبة القوية المسيطرة علىٰ مجتمعها و«الرجل القوي» قاهر الإسلاميين. ما أن تضمن تلك

النخبة الحاكمة موقعها في التحالف الإقليمي لإحدىٰ القوىٰ العظمىٰ، في الغالب الولايات المتحدة التي ما زالت القوة العظمىٰ المفضلة في المنطقة، حتىٰ تبدأ بالإشارة لها علىٰ منافسيها الإقليميين أو حتىٰ دول أخرىٰ لا تشعر بالارتياح ناحيتها كدول داعمة أو متعاطفة مع الأيديولوجيات «المارقة» التي قد تكون كذلك. إذا وافقت هذه الإشارة الرؤية الاستراتيجية للحليف الدولي أصبحت تلك الدولة هدفًا لإثارة الخوف والتهديدات المختلفة العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، والمجتمعية من قبل القوة العظمىٰ وحلفائها الإقليميين. إلا أن تبرهن علىٰ عدم دعمها أو تعاطفها مع أي قضايا إسلامية عابرة للحدود حتىٰ تقبل في هذا التحالف، أو تبحث عن قوىٰ عظمىٰ أخرىٰ قد تكفيها هذه التهديدات أو جزء منها، إلا أنه في كل الأحول، سيتوجب عليها أيضًا برهنة عدم دعمها وتعاطفها مع القضايا الإسلامية العابرة للحدود للتحالف الآخر، وذلك كما أشرنا لمقت القوىٰ العظمىٰ الثلاث لهذا. إذن في مسار الخوف لدينا عدد من المستويات: أولًا: مستوىٰ الدولة-المجتمع الناتج عن فك قيود النخب الحاكمة للتعامل أمنيًا مع كل مَن يُظهِر تعاطفًا مع القضايا الإسلامية. ثانيًا: مستوىٰ التنافس الإقليمي الذي يتضمن خليطًا من المنافسة الأيديولوجية بين الدول الإقليمية والمنافسة الاستراتيجية التقليدية الناتجة عن تدخل القوىٰ العظمىٰ والبحث عن مصالحها التقليدية أيضًا في المنطقة. وثالثًا: تحول هيكل النظام الدولي من الأحادية القطبية إلىٰ التعددية القطبية التي تثير مستوىٰ أعلىٰ من الخوف العام في النظام.

أيضًا بسبب ضغط المنافسة بين الأقطاب ومقارباتهم الاستراتيجية لتلك المنافسة يظهر انتقال كثير من التفاعلات الاقتصادية من المسار

المؤسسي إلىٰ المسار المادي المباشر لتقوم بدور الدعم المباشر للأهداف الأمنية من بناء للقدرات الذاتية وجذب للحلفاء. بالنسبة للولايات المتحدة قد تكون هذه الاستراتيجية متفهمة في إطار التفاعل مع القوىٰ المنافسة كالصين وروسيا، التي بدت، علىٰ الأقل للولايات المتحدة، كأنها تستفيد من عضويتها في البناء المؤسسي الدولي الاقتصادي في الصعود، ومِن ثَمَّ تحدي هيمنتها. حيث بدا وكأن منطق (استقرار الهيمنة) قد بلغ منتهاه، وأن قوىٰ منافسة بدأت في جني منافع من النظام أكثر من المهيمن علىٰ النظام. وبالتالي قد يكون من المنطقي، في ظل المنافسة الأمنية بين الأقطاب، العمل علىٰ تقييد القوىٰ المنافسة ومنعها من الحصول علىٰ مستوىٰ من المنافع يمكنها من تحدي المهيمن. إلا أن الولايات المتحدة، بقيادة رونالد ترمب، لم تقف هنا، بل رأت قلب منطق استقرار الهيمنة والليبرالية الدولية رأسًا علىٰ عقب، في تعاملها ليس فقط مع منافسيها بل وحلفائها أيضًا. فبدلًا من فتح أسواقها أمام منتجات الدول الأخرىٰ وضمان بنية مؤسسية فاعلة تسمح بحركة التجارة والاستثمارات العالمية كاستراتيجية كبرىٰ لتحويل المنافسين إلىٰ حلفاء، ومكافأة الحلفاء لخدماتهم الأمنية والسياسية، عملت الولايات المتحدة علىٰ جني منافع اقتصادية من التزاماتها الأمنية تجاه الحلفاء. بمعنىٰ آخر يمكن القول إن جزءًا لا بأس به من التفاعلات الاقتصادية مع المهيمن تحول من إثارة طمع الدول الأخرىٰ في المنافع الاقتصادية التي يقدمها لجذبها لمسايرته والامتثال له، إلىٰ إثارة خوفها للحصول علىٰ منافع اقتصادية منها. بالعودة إلىٰ تمثيل مارجرت آرشر للهيمنة الغربية بين رجل الحداثة، ورجل التنوير، والرجل الاقتصادي فإن رجل التنوير بدأ في الانسحاب من الصورة تاركًا المجال للرجل الاقتصادي الباحث عن المنافع الاقتصادية دون حاجة إلىٰ تبرير سلوكه.

عندما نقول إن جزءًا لا بأس به من التفاعلات الاقتصادية قد تحول، أو في طور التحول من المسار المؤسسي إلىٰ المادي، يعني ذلك أن جزءًا من هذه التفاعلات لم يعد مقيدًا بأحكام وإجراءات النظام المؤسسي الذي يفترض أن يحكمها. إن جزءًا من الموارد المادية العابرة للحدود لم يعد يتحرك عبر مسار الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف (Multilateral) التي يتكون منها هذا المسار، بل عبر ترتيبات ثنائية مباشرة بين النخب السياسية والاقتصادية في الدولة المهيمنة والدول الأخرىٰ، قد ينتج عنها نتائج مختلطة فيما يخص إثارة الطمع والرجاء لدىٰ النخب الحاكمة في الدول الأخرىٰ. فكما ذكرنا هناك تحول تجاه المنافع إلىٰ الدولة المهيمنة في مقابل التزامها بأمن هذه الدول، الذي يعني أنه لا يوجد ركوب مجاني بعد الآن، وأن مسؤولية تحمل تكاليف الأمن تتحملها النخبة الحاكمة ومجتمعاتها في تلك الدول. من جهة أخرىٰ فإن خروج جزء من التفاعلات الاقتصادية خارج المسار المؤسسي، أو علىٰ الأقل المراحل الحاسمة من إتمامها، يعني فك قيود كثير من إجراءات وقوانين مكافحة الفساد، المنافسة والاحتكار، التلوث البيئي، حقوق العمال، وغيرها، الأمر الذي يسهل من انتفاع كثير من النخب المتموضعة علىٰ الحدود بين المسار المؤسسي والمسار المادي من هذه التفاعلات. يتضح هذا بشكل أكبر عندما يتعلق الأمر بعلاقة النخب الحاكمة المحلية بالشركات الكبرىٰ الأجنبية الهجينة التي تمثل قاطرة ما يُسمَّىٰ رأسمالية الدولة، التي تكون أكثر قدرة علىٰ التشكل بين الخاص والعام، بين جني الأرباح للمساهمين وبين خدمة أهداف السياسة الخارجية، بين ربط مصالح النخب الحاكمة في الدول الأخرىٰ بها، وبين اختراق أسواقها، كهواوي الصينية التي تقوم بهذا الدور بذكاء أو جازبروم الروسية التي تقوم بالدور نفسه بغباء.

عند الانتقال إلىٰ منافسي الولايات المتحدة، من الواضح أن الصين مقارنة بروسيا أكثر حضورًا في التأثير علىٰ تسيير التفاعلات الاقتصادية بين مسارات البيئة الدولية المختلفة ونوع ودرجة الطمع والرجاء التي تثيره هذه التفاعلات في الدول والمجتمعات الأخرىٰ. بل قد يرىٰ البعض أن الصين أكثر حضورًا من الولايات المتحدة والغرب عمومًا في تسيير هذه التفاعلات وإدارة القدر الأكبر من مؤثرات الطمع والرجاء في المنطقة. فالولايات المتحدة والغرب عمومًا تميزوا بالقدرة علىٰ تطوير بنية مؤسسية وإجرائية متقدمة تسمح بالتبادل الاقتصادي والسعي إلىٰ المنافع الدولية، كمهيمن كان عمله مؤسسيًّا أكثر منه ماديًّا. علىٰ العكس، فإن الصين فقيرة جدًّا في قدرات تطوير بنىٰ مؤسسية وإجرائية دولية في مقابل قدرات عالية علىٰ تطوير البنىٰ التحتية المادية. بمعنىٰ أن قدرات الغرب في الضبط والتحكم تميل إلىٰ الجانب المؤسسي الإجرائي، في حين تميل قدرات الصين في الضبط والتحكم إلىٰ الجانب المادي. فالعولمة الغربية كانت عولمة مؤسسية إجرائية تسهل وتدفع وتسمح بالسعي لمستويات عالية من الاستمتاع المادي علىٰ مستوىٰ الأفراد والمجتمعات. في حين أن العولمة الصينية، التي تتجسد في مبادرة الحزام والطريق، عولمة أكثر مادية من العولمة الغربية، وأقل إجرائية منها. مع أهمية الأخذ بالاعتبار أن التفاضل في البعد المادي لا يُقصَد به الجودة، بل كثافة وسرعة وكفاءة الحركة الاقتصادية بغض النظر عن محتوىٰ ما تحمله تلك الحركة. في المقابل لا ينظم تلك الحركة، بل والبنية الأساسية لمساراتها المادية إلا بناء تنظيمي وإجرائي مرن، وسطحي، وركيك يسمح للصين من جهة بالتحكم في شروط إقراض بناء المشاريع المحلية، ويعطي

الحق لشركاتها في تملكها بشكل فج، سواء كانت مواني بحرية، أم طرقًا سريعة، أم محطات كهرباء، أم شبكات اتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومن جهة أخرىٰ يسيل لعاب النخب الحاكمة بمنافع مادية بعيدًا عن الغرب المتطلب الذي يصعب إرضاؤه إجرائيًا وقانونيًا. معًا يحمل كل من التنظيم الإجرائي السطحي وشبكات المواصلات والاتصالات الكثيفة أكثر المنتجات رداءة للعالم كله، أو علىٰ الأقل لتلك الدول التي تطلب فتات الحزام والطريق. هي عولمة أكثر رداءة ورخصًا من العولمة الغربية، ولكنها أكثر تحكمًا وانضباطًا من قبل المهيمن المحتمل، ماديًا وليس إجرائيًا، عولمة تتضمن مدنًا عالمية أيضًا، ولكنها متشبعة بتكنولوجيا كاميرات المراقبة والتعرف علىٰ ملامح الوجه وبرامج اختراق الهواتف الشخصية، مدن عالمية بتكنولوجيا صينية ومنتجات صينية، مدن عالمية رخيصة. ولكنها مناسبة اقتصاديًا وأمنيًا للنخب الحاكمة وجيدة بما يكفي لإثارة إعجاب وطمع ذوق عام ينحدر بسرعة جنونية.

وهذا يصدق علىٰ البيئة الدولية بشكل عام، فالتنافس بين أسوأ نسخ الغرب الحديثة، بقيادة ترمب وصعود اليمين المتطرف، وأفضل ما تستطيع أن تقدمه الصين، لا يتوقع أن ينتج عنه قائد قيمي عالمي يتمتع بقيم ومعايير جاذبة. فكما أشرنا هناك ما يشبه الاتفاق بين القوىٰ العظمىٰ علىٰ الوطنية كأساس قيمي لتفاعلاتها وتنافسها الأمني والاقتصادي. في إطار تقسيم العلاقات التراتبية بين تلك البدائية التي تعتمد علىٰ السيطرة والأخرىٰ الأكثر تقدمًا المعتمدة علىٰ الالتزام بقيم الشراكة والتعاون فإن التراتبية الدولية تشهد عودة إلىٰ الأولىٰ بوضوح في ظل التنافس المادي ذي الأساس الوطني. في هذه التراتبية لن يرفعك تبني حقوق الإنسان،

ولن يضع مكانتك تجاهلك لمبادئ الديمقراطية الليبرالية. هذه تراتبية مؤسسة علىٰ علاقات القوة بين أصحاب المنزلة العليا (Superiors) وأصحاب المنازل الدنيا (Inferiors). الأمر الذي يتماشىٰ مع الوطنية كأساس قيمي لتلك التفاعلات، فالوطنية أقل اتساقًا مع قيم الشراكة والتعاون، وأقرب إلىٰ السيطرة والسعي نحو ما يرتبط بها من مشاعر الفخر والكبر.

فيما يخص بعض النخب الحاكمة التي تتبوأ أعلىٰ المراتب في التراتبية المحلية وأدنىٰ المراتب في التراتبية الدولية فإن هذا التحول تحول مرحب به كونه يعني اتساق أسس التراتبية المحلية مع التراتبية الدولية، بل قد يعني تداخلهم معًا ليشكلا تراتبية واحدة لتجد النخبة الحاكمة نفسها في موضع متوسط بين القوىٰ العظمىٰ من جهة، وبين شعوبها من جهة أخرىٰ يربط بينهما جميعًا منطق التراتبية نفسه: السعي نحو مشاعر الوعي الذاتي الإيجابية، أي الفخر، من خلال السيطرة. حتىٰ يحصل هذا الاتساق بل والتداخل، يجب أن تقوم الوطنية كأساس قيمي، وإن كان سطحيًا بدورين، أو أن يكون لها وجهان بمعنىٰ أدق، وجه للاستخدام الداخلي، وآخر للاستخدام الخارجي، وجه للسيطرة محليًا، ووجه للخضوع دوليًا، بحيث إنه كلما زاد مستوىٰ السيطرة محليًا زادت فرص الانطواء تحت راية وتحالف وسيطرة إحدىٰ القوىٰ العظمىٰ، وبالعكس، فإن تأمين النخبة الحاكمة لسيطرة القوىٰ العظمىٰ عليها وضمان موقع في المراتب الدنيا معها، يعزز -بشكل مدهش- من سيطرتها محليًا وسعيها لمستويات أعلىٰ من مشاعر الوعي الذاتي محليًا. هذا لا يفترض أن يحدث، وذلك لأن تبوأ المراتب الدنيا في التراتبية الدولية خاصة تلك التي تعتمد مبدأ السيطرة يفترض أن ينتج عنه مشاعر

وعي ذاتي سلبية كالخزي والعار تحمله النخبة الحاكمة علىٰ ظهرها وهي تواجه مجتمعها وتسعىٰ لمشاعر الفخر محليًا. إلا ألا يكون هناك خزي وعار في هذه الحالة، بمعنىٰ أن تشترك النخبة الحاكمة والمجتمع في تقبل المراتب الدنيا في التراتبية الدولية ولا يراها أي منهما كمصدر للخزي أو الإحراج ما دامت تضمن هذه المرتبة تحقيق كثير من المنافع الأمنية والاقتصادية. وليست المشكلة الحقيقية في التقبل الأداتي النفعي للمراتب الدنيا في البيئة الدولية، بل ما يخشىٰ منه هنا هو الإعجاب والتعلق بها فكريًا ووجدانيًا. أي أن تنجذب إلىٰ وتحب أن تكون في هذه المراتب الدنيا، بحيث لا يتم الوصول لنشوة الوطنية إلا مع الخضوع أمام القوىٰ العظمىٰ، أي أن تفخر بالخضوع.

هذه وإن كانت حالة نفسية فإنه لا يمكن النظر فيها إلا من خلال اعتبار ذبول وفقر المسار القيمي/الثقافي وتفلت مشاعر المحبة منه لتنجذب ناحية الأشياء والاستمتاع المادي بها في المسارات الأخرىٰ. فاتساق السيطرة محليًا والخضوع دوليًا، أو بمعنىٰ أدق حتىٰ يكون الخضوع دوليًا مصدرًا للفخر الجماعي محليًا يجب أن يكون هناك شروط مادية تثير وتحفز إعادة إنتاج تلك العلاقة وتقيد أو توجه وتصرف مشاعر الفخر الوطنية التي قد تفور من وقت لآخر طالبة للفخر علىٰ المستوىٰ الدولي إلىٰ مسارات أخرىٰ. من هذه المسارات، التنمر علىٰ أصحاب الأيديولوجيات «المارقة»، بحيث يرىٰ المجتمع نفسه شريكًا للنخبة الحاكمة وحلفائها الدوليين في السيطرة والانتصار علىٰ «أعداء الوطن» ما يمثل مصدرًا لمشاعر الوعي الذاتي الإيجابي لأفراده. هنا تأتي نشوة الوطنية من خلال الاحتفال والترفيه الرخيص بهذا الانتصار حتىٰ يكون (ترفيهًا في سبيل الوطن). ترفيهًا رخيصًا لدرجة تميت القدرة علىٰ النظر

القيمي والثقافي والانجذاب لأي قيمة بعيدًا عن قيم الوطنية. في هذا العالم لا يوجد معايير للحضارة لمطاردتها عبر المسار القيمي/الثقافي، بل مشاعر عارية تطارد كل ما هو رخيص.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

- الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق صفوت عدنان الداودي، (دمشق: دار القلم، ١٩٩٢).
- منىٰ أبو الفضل، المدخل المنهاجي لدراسة النظم السياسية العربية، (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠١٣).
- يوسف أحمد محمد البدوي، مقاصد الشريعة عند ابن تيمية، (الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع، ١٩٩٩).
- عمرو بسيوني، الإسلام وتفاصيل الحياة، مدونات الجزيرة، منشور بتاريخ ٦-١١-٢٠١٦.
- https://blogs.aljazeera.net/blogs/2016/11/6/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9
- محمد بن أبي بكر ابن القيم المعروف بابن قيم الجوزية، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، تحقيق وتعليق محمد المعتصم بالله البغدادي (بيروت: دار الكتاب العربي ٢٠٠٣).

- محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، (الإسكندرية: مكتبة حميدو، ١٩٧٩).

- محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، الداء والدواء (الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي)، (جدة: مجمع الفقه الإسلامي، ١٤٢٩).

- عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيه، تنبيه المراجع على تأصيل فقه الواقع، (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ٢٠١٤).

- عبد الله بن يوسف الجديع، تيسير علم أصول الفقه، (بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٧).

- وائل حلاق، الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي، ترجمة عمرو عثمان، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤).

- صالح بن عبد الله بن حميد، رفع الحرج في الشريعة الإسلامية: ضوابطه وتطبيقاته، (الرياض: مركز البيان للبحوث والدراسات، ١٤٣٧).

- ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨-١٩٣٩، ترجمة كريم عزقول، (بيروت: نوقل، ١٩٩٧).

- وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، (دمشق، دار الفكر، ١٩٨٦).

- عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، (القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٣).

- أحمد الريسوني وجمال باروت، الاجتهاد: النص، الواقع، المصلحة (سوريا: دار الفكر المعاصر، ٢٠٠٠).
- أحمد سالم، فقه الاستضعاف وممارسات الإسلاميين تحت مظلته: رؤية تطبيقية ومناقشة لشبهة تكفيرية.
- إبراهيم عمر السكران، سلطة الثقافة الغالبة، (الرياض: دار الحضارة للنشر والتوزيع، ٢٠١٤).
- أبو محمد عز الدين السلمي، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، (القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٩١).
- عبد الرحمن معمر السنوسي، اعتبار المآلات ومراعاة نتائج التصرفات، (السعودية: دار ابن الجوزي، ١٤٢٤).
- إبراهيم بن موسىٰ الشاطبي، الموافقات، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان (ط١: ٢٠٠٧).
- عبد الرقيب الشامي، الحكم الشرعي بين النظرية والتطبيق، (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ٢٠١٦).
- دايرو يوسف الصديقي، المستجدات الفقهية في العلاقات الدولية: دراسة تأصيلية مقارنة ومسائل تطبيقية معاصرة (عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع، ٢٠١٢).
- هبة رؤوف عزت، الخيال السياسي للإسلاميين: ما قبل الدولة وما بعدها، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٥).
- محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤).

- محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، (الدوحة: وزارة الأوقاف القطرية، ٢٠٠٤).
- مصطفىٰ عبد الظاهر، مقاربات نظرية، في اختراع الأمم، الدولة القومية الحديثة في شرطها الاجتماعي: دراسات عربية وغربية، (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ٢٠١٧).
- عبد الله بن عبد العزيز الجبرين، تهذيب تسهيل العقيدة الإسلامية (الرياض، ١٤٢٥).
- أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، (القاهرة: دار الآفاق العربية، ٢٠٠٤).
- أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، المستصفىٰ، تحقيق محمد عبد السلام الشافي، دار الكتب العلمية (ط١: ١٩٩٣).
- جيمس فولتشر، مقدمة قصيرة عن الرأسمالية، ترجمة رفعت السيد علي، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١١).
- موريزيو لازاراتو، صناعة الإنسان المدين: دراسة حول الوضعية الليبرالية، ترجمة الحسن مصباح، (الدوحة: منتدىٰ العلاقات العربية والدولية، ٢٠١٧).
- عبد الوهاب المسيري، الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان، (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٢).
- نادية مصطفىٰ، مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦).
- زياد المشوخي، الاستضعاف وأحكامه في الفقه الإسلامي، (الرياض: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ١٤٣٣).

- عبد الرؤوف المناوي، التوقيف علىٰ مهمات التعاريف، تحقيق عبد الحميد صالح حمدان، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٠).

- ناصر بن محمد المنيع، أثر الاستطاعة في الأحكام الشرعية، (الرياض: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ١٤٣٤).

- عبد المجيد النجار، خلافة الإنسان بين العقل والوحي، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٧)

- أحمد ابن تيمية، قاعدة في المحبة، تحقيق محمد رشاد سالم، (القاهرة: مكتبة الميراث الإسلامي).

- أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، مجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع عبد الرحمن العاصمي وابنه، ١٣٩٨.

- جين هاثاواي، البلاد العربية في ظل الحكم العثماني ١٨٠٠-١٥١٦، ترجمة محمد شعبان صوان، (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، ٢٠١٨).

- باتريك هايني، إسلام السوق، ترجمة عومرية سلطاني، مدارات للأبحاث والنشر، ٢٠١٥.

- محمد خير هيكل، الجهاد والقتال في السياسة الشرعية، (بيروت: دار ابن حزم).

- محمد بن سعد مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة وعلاقتها بالأدلة الشرعية، (الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع، ١٩٩٨).

- منير بن رابح يوسف، التفسير المصلحي لنصوص القرآن بين مدرستي الأحناف والمالكية، (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ٢٠١٥).

المراجع الأجنبية

- Kenneth w. Abbot and Duncan Snidal, *Law, Legalization, and Politics: an Agenda for the Next Generation of IL/IR Scholars,* in Interdisciplinary Perspectives on International Law and International Relations: The State of the Art, eds. Jeffrey L. Dunoff and Mark A. Pollack (Cambridge: Cambridge University Press, 2013).
- Amitav Acharya, *The End of American World Order,* (Cambridge: Polity Press, 2014).
- Bently Allan, Srdjan Vucetic, and Ted Hopf, *The Distribution of Identity and the Future of International Order: China's Hegemonic Prospects,* International Organization, Vol. 72, (Fall 2018).
- Scott Appleby, *The Ambivalence of the Sacred: Religion, Violence, and Reconciliation* (MD: Rowman and Littlefiled, 2000).
- Margaret Archer, *Being Human: The problem of Agency,* (Cambridge: Cambridge University Press 2004).
- Yohan Ariffin, Jean-Marc Coicaud, and Vesselin Popoviski, *Emotions in International Politics: Beyond Mainstream International Relations,* (Cambridge: Cambridge University Press, 2016).
- Michael Barnett and Raymond Duvall, *Power in International Politics,* International Organization, Vol. 59, Issue 1, (January 2005).

- Jennifer S. Beer, *Neural Systems for Self-Conscious Emotions and their Underlying Appraisals,* in The Self-Conscious Emotions: Theory and Research, eds. Jessica L. Tracy, Richard W. Robins, and June Price Tangney, (New York: The Guilford Press, 2007).
- Elisabetta Brighi and Christopher Hill, *Implementation and Behavior* in Steve Smith, Amelia Hadfield, and Tim Dunne, Foreign Policy: Theories, Actors, and Cases (Oxford: Oxford University Press, 2012).
- Christopher Brooker, *The Seven Basic Plots,* (London: continuum Books, 2004).
- Barry Buzan, *How Regions were Made and the Legacies of World Politics: an English School Reconnaissance,* in International Relations Theory and Regional Transformation, ed. T.V. Paul, (Cambridge: Cambridge university Press, 2012).
- Barry Buzan, *People, States, and Fear: an Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era,* (Colchester: ECPR, 2007).
- Hayden C., *The Rhetoric of Soft Power: Public Diplomacy in Global Context* (Lantham: Lexington Books, 2012).
- Partha Chatterjee, *The Nation and its Fragments: Colonial and Post-Colonial Histories,* (Princeton: Princeton University Press, 1993).
- Noam Chomsky, *Profit Over People: Neoliberalism and Global Order,* (New York: Seven Stories Press, 1999).
- Raymond Cohen, *Negotiating Across Cultures,* (Washington, D.C.: United States Instiute of Peace, 1999).
- Dale Copeland, *Realism and Neorealism in the Study of Regional Conflict,* in T. V. Paul, International Relations Theory and Regional Transformation, (Cambridge: Cambridge University Press, 2012)

- Robert Cox, *Production, Power, and World Order: Social Forces in the Making of History* (New York, Columbia University Press, 1987).

- Robert Cox, *Social Forces, States, and World Orders: Beyond International Relations Theory*, Millennium Journal of International Studies, Vol. 10, No. 2, (June1981).

- Mitchell Dean, *Governmentality: Power and Rule in Modern Society*, (London: Sage, 1999).

- Jack Donnelly, *Human Rights: A New Standard of Civilization?*, International Affairs, Vol.74, No.1, (January 1998).

- Seth Duncan and Lisa Feldman Barrett, *Affect is a form of Cognition: A Neurological Analysis*, Cognition and Emotion, Vol. 21, No.6 (2007).

- Tim Dunne, *the Liberal Order and the Modern Project*, Millennium Journal of International Studies, Vol. 38, No. 3 (May 2010).

- Raymond Duvall and Alexander Wendt, *Sovereignty and the UFO*, Political Theory, Vol. 36, No.4, (August 2008).

- Daniel Fessler, *From Appeasement to Conformity: Evolutionary and Cultural Perspectives on Shame, Competition, and Cooperation*, in The Self-Conscious Emotions: Theory and Research, eds. Jessica L. Tracy, Richard W. Robins, and June Price Tangney, (New York: The Guilford Press, 2007).

- David Fidler, *The Return of the Standard of Civilization*, Chicago Journal of International Law, Vol. 2, No.1 (April 2001).

- Martha Finnemore, *National Interest in International Society*, (Ithaca: Cornell University Press, 1996).

- Lawrence Freedman and Srinath Raghavan, Coercion, in Paul D. Williams, *Security Studies: An Introduction*, (Abingdon: Routledge, 2008).

- Jansenius, Mars Gallicus, in William F. Church, *Richelieu and the Reason of the state,* (Princeton: Princeton University Press, 1972).
- Daniel S. Geller and J. David Singer, *Nations at War: A Scientific Study of International Conflict,* Cambridge: Cambridge University Press, 1998).
- Antonio Gramsci, *Selections for the Prison Notebooks,* Edited and Translated by Quintin Hoarre and Geoffrey Nowell Smith (New York: International Publishers, 1971).
- Stefano Guzzini, *Power, Realism, and Constructivism* (Abingdon: Routledge, 2013).
- Stefano Guzzini, *The Ends of International Relations Theory: Stages of Reflexivity and Modes of Theorizing,* European Journal of International Relations, Vol. 19, No. 3 (2013).
- Rom Harre, *Social Being: a Theory of Social psychology,* 2nd ed. (Oxford: Basil Blackwell, 1993).
- Mattias Vom Hau, *How to Identity Nationalism,*(Political Concepts, Committee on Concepts and Methods Working Papers), (December 2008).
- Clarissa Hayward, *De-Facing Power,* (New York: Cambridge University Press, 2000).
- Ole Holsti, *Crisis Decision Making,* (Oxford: Oxford University Press, 1989).
- Valerie Hudson, *Foreign Policy Analysis: Classic and Contemporary Theory* (Maryland: Rowaman and Littlefield Publishers, 2013).
- Valerie Hudson, *The History and Evolution of Foreign Policy Analysis,* in Steve Smith, Amelia Hadfield, and Tim Dunne, Foreign Policy: Theories, Actors, and Cases (Oxford: Oxford University Press, 2012).
- John Ikenberry, *"Don't Panic: How Secure is Globalization's Future?"* Foreign Affairs, Vol. 79, (May 2003).

- Robert Jervis, *Perception and Misperception in International Politics*, (New Jersey: Princeton University Press, 1976).
- Y. F. Khong, *Analogies of War: Korean, Mucnich, Dien Bien Phu, and the Vitnam Decisions of 1965* (Princeton: Princeton University Press,1992).
- Richard King, *Orientalism and Religion: Postcolonial Theory: India and the Mystic East* (London, New York: Routledge, 1999).
- Henry Kissinger, *Diplomacy*, (New York: TouchStone, 1995).
- Stephen Krasner, *Sovereignty: an Institutional Perspective*, Comparative Politics Studies, Vol. 21, No. 1 (April 1988).
- Ernesto Laclau, *On Populist Reason*, (London: Verso, 2005).
- Ernesto Laclau, *Glimpsing The Future*, in Laclau: a Critical Reader, eds. Chritchley S. and Marchart M. (London: Routledge, 2004).
- David Lake, *Hierarchy in International Relations*, (Ithaca: Cornell University Press, 2009).
- David Lake and Robert Powell, Strategic Choice and International Relations, (Princeton: Princeton University Press, 1999).
- Jeffery Lergo, *What will China Want: The Future Intentions of a Rising Power*, Perspectives on Politics, Vol 5. No. 3, (2007).
- Andrew Linklater, *The Standard of Civilization in World Politics*, Human Figurations, Vol. 5, No. 2, (June 2016).
- Carnes Lord, *The Psychological Dimension in National Strategy, in Political Warfare and Psychological Operations: Rethinking the U.S. Approach*, Carnes Lord and Frank Barnett, eds. (Washington DC: National Defense University Press, 1989).
- Andrew Mack, *Why Big Nations Lose Small Wars: The Politics of Asymmetric Conflict*, World Politics, Vol. 27. No. 2 (1975).

- Bially Mattern, *Why Soft Power is not so Soft? Representational Force in the Sociolinguistic Construction of Attraction in World Politics*, Millennium Journal of International Studies, Vol 33, No.3, (2005).
- John Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics*, (New York: Norton, 2003).
- Jonathan Mercer, *Emotional Beliefs*, International Organization, Vol. 64, (Winter 2010).
- Hans Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*, (MacGraw-Hills Companies, 1956).
- Hans Morgenthau and Kenneth Thompson, *In Defense of the National Interest: A critical Examination of U.S. Foreign Policy*, (Alfred Knopf, 1954).
- Abraham L. Newman and David Zaring, *Regulatory Networks: Power, Legitimacy, and Compliance*, in Interdisciplinary Perspectives on International Law and International Relations: The State of the Art, eds. Jeffrey L. Dunoff and Mark A. Pollack (Cambridge: Cambridge University Press, 2013).
- Thomas Oatley, *International Political Economy: Interests and Institutions in the Global Economy*, (New York: Pearson Education, 2008).
- Ronen Palan, *A World of their Making: an Evaluation of the Constructivist Critique in International Relations*, Review of International Studies, Vol 26, No. 4.(January 2001).
- James A. Russel, *Core Affect and the Psychological Construction of Emotion*, Psychological Review, Vol. 110, No. 1, (2003).
- Christian Reus-Smit, *Struggles for Individual Rights and the Expansion of the International System*, International Organization, Volume 65, issue 02, (April 2011).
- Christian Reus-Smit, *The Moral Purpose of the State: Culture, Social Identity, and Institutional Rationality in International*

Relations, (New Jersey: Princeton University Press, 1997).

- Gideon Rose, *Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy*, World Politics, Vol. 51, No.1, (October 1998).
- Saskia Sassen, *The Places and Spaces of the Global: an Expanded Analytical Terrain*, in Globalization Theory: Approaches and Controversies, Eds. David Held and Anthony McGrew (Cambridge: Polity Press, 2007).
- Thomas J. Scheff, *Runaway Nationalism: Alienation, Shame, and Anger*, in The Self-Conscious Emotions: Theory and Research, eds. Jessica L. Tracy, Richard W. Robins, and June Price Tangney, (New York: The Guilford Press, 2007).
- Adam Smith, *an Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations*, (Chicago: University of Chicago Press, 1976).
- Paul Smith, *On Political War*, (Washington D.C.: National Defense University Press, 1989).
- Richard Snyder, H. Bruck, and B. Sapin, *Foreign Policy Decision-Making: An Approach to the Study of International Politics* (Glencoe: Free Press, 1962).
- Janice Gross Stein, *Foreign policy decision making: rational, psychological, and neurological models*, in Steve Smith, Amelia Hadfiled, and Time Dunne, Foreign Policy: Theories, Actors, and Cases (Oxford: Oxford University Press, 2012).
- Richard H. Steinberg, "*Wanted-Dead or Alive: Realism in International Law*, in Interdisciplinary Perspectives on International Law and International Relations: The State of the Art, eds. Jeffrey L. Dunoff and Mark A. Pollack (Cambridge: Cambridge University Press, 2013).
- Joseph Strayer, Hanz Gatzke, and E. Harris Harbison, *The Mainstream of Civilization Since 1500*, (New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1971).

- Solomon T., *The Affective Underpinnings of Soft Power*, European Journal of International Relations, Vol 20, No.3, (2014).
- Shiping Tang, *Fear in International Politics: Tow Positions*, International Studies Review, Vol 10 (2008).
- June Price Tangney, Jeffery Stuewig, and Debra J. Mashek, *What's Moral about Self-Conscious Emotions?,* in The Self-Conscious Emotions: Theory and Research, eds. Jessica L. Tracy, Richard W. Robins, and June Price Tangney, (New York: The Guilford Press, 2007).
- Ivan Arreguin-Toft, *How the Weak Win Wars: A Theory of Asymmetric Conflict*, (Cambridge: Cambridge University Press, 2005).
- Ann E. Towns and Bahar Rumelili, *Taking the Pressure: Unpacking the Relations between Norms, Social Hierarchies, and Social Pressures on States,* European Journal of International Relations, Vol. 23, No. 4, (2017).
- Stephen Walt, *The Origins of Alliances*, (Ithaca: Cornell University Press, 1987).
- Kenneth Waltz, *Theory of International Politics,* (Boston: Addison-Wisely, 1979).
- Jutta Weldes, *Constructing National Interests*, European Journal of International Relations, Vol. 2 (3) (2010).
- Alexander Wendt, *Social Theory of International Politics*, (Cambridge: Cambridge University Press, 1999).
- Colin Wight, *Agents, Structures, and International Relations: Politics as Ontology,* (Cambridge: Cambridge University Press, 2006).